أمـــــل

التاريخ . الثقافة . المجتمع

العدد 21 ○ السنة السابعة ○ 2000

تصدر ثلاث مرات في السنة

ملف الصحافة
ص 85
ردمـــــــد
113
الايداع القانوني
48- 92
العنوان :ص ب 14910
البريد المركزي البيضاء
الهـــاتـــف :
(02)50-61-46
الفاكس : 46-61-50

محتوى العدد

تقديم

يقدم هذا العدد لقراء مجلة " **أمل** " ثلاثة ملفات، من إنتاج " **الجمعية المغربية للبحث التاريخي** ". الملف الأول ــ وهو ركيزة العدد ــ يناقش موضوع : " التاريخ ومسؤولية المؤرخ " والأبحاث والدراسات الواردة ضمنه هي حصيلة الندوة العلمية، التي عقدتها الجمعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، يومي 29 ــ 30 أكتوبر 1999 في إطار " **الأيام الوطنية السابعة للمؤرخين المغاربة** " .*

والملف الثاني يضم أربع دراسات، حول موضوع : " **الغرب الإسلامي بين التراجع والصمود** ". فقد سبق للجمعية أن نظمت يوما دراسيا في الموضوع بتاريخ 29 أبريل 1994، ثم يوما دراسيا آخر تكميليا للأول بتاريخ 28 أبريل 1995، إلا أنها لم تتمكن من جمع كل الأبحاث والدراسات التي ألقيت في اليومين الدراسيين لنشرها متكاملة فاضطرت إلى نشر ما توفر لها وهو مساهمتان من اليوم الأول ومثلهما من اليوم الثاني **.

أما الملف الثالث فيتناول قراءات وتقديم لعدد من الأطروحات والكتب التي وقع اختيار الجمعية عليها وشكلت عصب نشاطها العلمي الإشعاعي خلال السنة الدراسية 1999-2000.

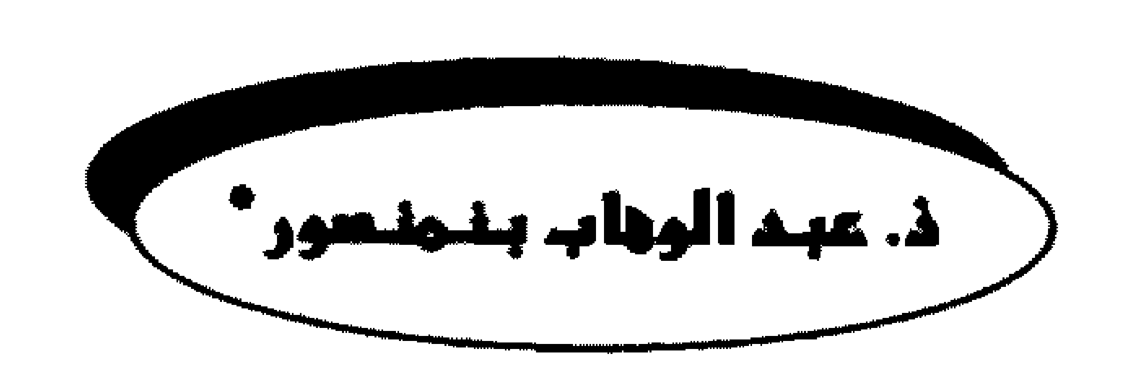
◇ ◇ ◇

* كان عدد المداخلات في الندوة تسعة، إلا أن المجلة لم تتوصل بمداخلة الأستاذ سعيد بن سعيد العلوي في موضوع " المؤرخ الفقيه "، لهذا فعدد المداخلات المنشورة بالملف هو ثمانية.

التاريخ ومسؤولية المؤرخ

- مسؤولية المؤرخ
- التاريخ بين العلم والمنهج
- مقاربة منهجية في كتابة التاريخ الاستعماري
- تطور الكتابة التاريخية بالصين
- البحث التاريخي والانترنيت
- مهمة المؤرخ في المغرب العربي المعاصر
- مواقف "محمد فريد بك" من الأحداث التاريخية
- الكتابة التاريخية بين الموضوعية والالتزام

مسؤولية المؤرخ



اختلف الناس في نظرتهم للتاريخ، فمنهم من اعتبره أسلوبا روائيا لمجموعة من الأحداث أو فرعا من الدراسات الإنسانية، ومنهم من نظر إليه كأداة ووسيلة من الوسائل لخدمة العلوم الاجتماعية الأخرى، ومنهم من اعتبره منهجا لتفهم أفضل لجميع القضايا والأحكام، فهو تحليل الدليل الدال على الشاهد الموثوق به فيما يتعلق بماضي البشرية.

وتتأتى مسؤولية المؤرخ من الكيفية التي يربط بها أنواع تلك الأدلة بعضها ببعض بطريقة تحليلية ونهج تاريخي يمكنه من الكشف عن الحقيقة. ويمكن أن يستعمل المؤرخ في ذلك مجموعة من وسائل المعرفة لما للتاريخ كعلم من العلوم الإنسانية، من ترابط قوي بالعلوم الاجتماعية. فالمؤرخ كعالم اجتماعي أو كعالم إنساني لا يحتاج بالضرورة أن يكون ذا شخصيتين منفصلتين، إذ أنه من اليسير الجمع بينهما في شخص واحد. ولا ريب في النفع الذي يمكن أن يستفاد من الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية إذا لم يحدث في شخصية المؤرخ انفصام.

فمن مسؤولية المؤرخ وضع الحدث التاريخي في إطاره العام وعلى الأرضية التي أفرزته ، هذه الأرضية بالطبع، بجميع مكوناتها السوسيولوجية والمالية الاقتصادية والسياسية علما منا أن ليس هناك من واقعة تاريخية مجردة، بل من واجب المؤرخ انتقاء المصطلحات اللكسوغرافية اللائقة والتي هي في تناسق تام مع واقع الحدث، ووضع التعريفات اللازمة أمام كل مصطلح غريب.

---

* ــ أستاذ باحث من الرباط – مؤرخ المملكة.

ولكتابة التاريخ كتابة مسؤولة، هنالك مجموعة من الشروط تفرض نفسها وتلقي مسؤوليتها على المؤرخ، منها :

الموضوعية :

صحيح أن المؤرخ يعتمد على مصادر متعددة لبناء تاريخ معين ، ومنها الوقائع المرئية والمحكية التي يعتمد فيها على الرواية الشفاهية، ويعتمد المؤرخ كذلك على آثار الماضي الباقية من مباني ووثائق ومسكوكات وغيرها، غير أن مسؤولية المؤرخ تجبره على القيام بالنقد اللازم والتقويم الصحيح لإجلاء الحقائق والأحكام والوصول إلى المعرفة المجردة الصادقة المستقلة عن الغرض الذاتي.

الحياد :

ومن مسؤولية المؤرخ أن يكتب في غياب شخصه، بل يعتمد في الكتابة استنطاق المستندات بتحر حيادي وقانوني يجعل الاستنتاجات المحصلة قابلة للمناقشة والنقد.

القدرة على قول الصدق :

ومن شروط كتابة التاريخ القدرة على قول الصدق. غير أن ذلك القول يرتكز جزئيا على قرب الشاهد من الحدث. والقرب هنا، يستعمل بالمعنيين الجغرافي والزمني. ويبدو أن درجة الاعتماد على شهادة الشاهد تختلف بالنسبة إلى بعده الشخصي عن مسرح الحدث من حيث الزمن والمسافة، وبعد الحدث من حيث الزمن والمسافة بالنسبة إلى تسجيله له. وهنالك ثلاث خطوات لابد من ملاحظتها في الدليل التاريخي : الملاحظة ، والتذكر ، والتسجيل.

اعتماد المصادر الموثوقة :

تختلف المصادر حسب نوعيتها ومعطياتها كما تتباين قيمتها العلمية، ومن مسؤولية المؤرخ ضرورة التمييز بين المصادر الأولية والمصادر الأصلية الأخرى من وثائق ومخطوطات، واعتماد الاقتباس بشكل علمي يأخذ بعين الاعتبار متى يمكنه نقل المعلومات باختزال ومتى يدونها وافية. وأن يحترم في كلتا الحالتين الشروط العلمية للاقتباس . وأن يسهر المؤرخ على اعتماد المناهج العلمية في مقابلة المصادر.

وعلى واجهة أخرى، تتجاوز مسؤولية المؤرخ الكتابة التاريخية أي السرد المنظم للأحداث لتشمل معاني ثقافية واسعة، فالمؤرخ هو المسؤول الأول عن التراث الثقافي كأثر عمراني أو كتراث مكتوب، ومن ثمة فهو يساهم بطريقة أو بأخرى في حفظ التراث والتعريف به، ويضمن له الاستمرارية التاريخية، كما يساهم في حفظ معالمه، ومن ثـمَّ فمن مسؤوليته الدقة في التفاصيل التي تهم كل

معلمة تاريخية، وذلك بوضع بيان مفصل نزيه لا يسمح بالتعريف بها فحسب بل وبترميمها أيضا إذا اقتضى الحال.

البحث عن تفاصيل خاصة بالشاهد أو الدليل :

إن للوثائق بأكملها أهمية، فهي تستخدم في الغالب كمناجم نستخلص منها التاريخ الخام ليس إلا. وكل لقيَة من ذلك الخام، على أية حال، قد تنطوي على قطع أخرى من نوعها. وبعبارة أخرى إن الدرجة العامة لموثوقية مؤلف تتحصر أهميتها فقط في إثبات الموثوقية المحتملة لأقواله الخاصة به.

ومهما يكن من أمر فإن المؤرخ هو صاحب القضية، وهو المدافع، وهو القاضي وهو هيأة المحلفين معا. غير أنه كقاض لا يُبْعِد أي دليل مهما يكن إذا كان يمت إلى القضية بصلة ، فبالنسبة إليه، يكون أي تفصيل للدليل موضع ثقة – حتى ولو أنه يتأتى عن طريق وثيقة تم الحصول عليها بطريقة الغش أو التزوير، أو أنها مبنية على شهادة تستند على السماع، أو أنها تنبع من شاهد له مصلحة – ما دامت تستطيع أن تجتاز أربعة فحوص: البحث عن تاريخها الخاص. وضعها في إطارها العام . ومقارنتها مع وثائق مزامنة لها ثم تحليلها والتعليق عليها.

اعتماد تحليل يقرب من الحقيقة التاريخية:

ولربما يكون من المفيد أن نشير إلى ما نعنيه بالحقيقة هو محاولة تصديق المصدر أو الوثوق به، وهو أيضا ما نستطيع أن نصل إليه من فحص دقيق لأحسن المصادر المتوفرة لدينا، وأن يكون ما وصلنا إليه هو شبيه جدا بما وقع فعلا. وذلك يعني أن المؤرخ يقرر أرجحية الصحة أكثر من تقريره للحقيقة من حيث موضوعيتها. وعلى الرغم من وجود ارتباط عظيم بين الأمرين فهما ليسا بالضرورة صنوين.

وعلى هذا فإن الحقيقة التاريخية يمكن أن توصف على أنها أمر معين مشتق اشتقاقا مباشرا أو غير مباشر من وثائق تاريخية ومعتبر على أنه موثوق به بعد فحص دقيق طبقا لقوانين المنهج التاريخي.

الفرد الاستفساري :

على المؤرخ، عند تحليله وثيقة من أجل "حقائقها" المفردة، أن يقترب منها وهو يحمل في نفسه سؤالا أو مجموعة من الأسئلة، دون أن يربط نفسه باتجاه معين.

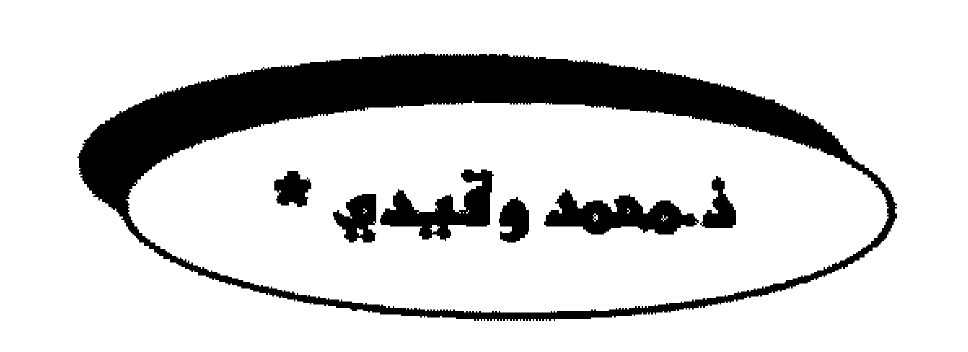
إن وضع الفرض على صورة الاستفهام أحكم من وضعه بطريقة إعلانية وذلك لأنه قبل كل شيء يكون أبعد عن الإلزام قبل أن تفحص كل الأدلة. وكذلك أيضا يمكن أن يساعد بطريقة ما في حل مشكلة ثبوت صحة المادة نفسها، لأن المواد الثابتة صحتها تنحصر في المواد التي توصل بطريقة مباشرة إلى الإجابة على السؤال أو أحيانا عوض الإجابة تمكن من طرح سؤال أعمق.

إن هذه الشروط لكتابة التاريخ أصبحت اليوم تَفرض نفسها بكل إلحاح.

لم يعد هنالك من عذر يمكن للمؤرخ أن يتذرع به في عصر يشهد فيه العالم التطور التقني والمعلوماتي، عصر الأنترنيت الذي سقطت فيه كل الحدود المعرفية والثقافية وانفتحت المكتبات ودور الأرشيف بعضها على بعض دون شروط أو قيود وصار المرء فيه ينفذ على الرغم من بعد موقعه الجغرافي ، إلى الخزائن النفيسة الحافظة لأمهات الكتب، فأصبح المؤرخ قادرا على سد الثغرات التي قد تخلفها وثائق بلده بالاعتماد على المخزون الأرشيفي لدول أخرى. ووضَعَه هذا التقدم العلمي أمام مسؤولية أخرى أكبر وأقوى. ذلك أن كتابته أصبحت موضع فحص وتجريب من خلال مؤلفات الغير واتسعت مسؤوليته بما فيها من حياد وموضوعية وأمانة.

إن من أمانة المؤرخ هو أن يكتب التاريخ وهو في كامل الوعي بأن كتابته ستساهم في الاستمرارية التاريخية وصنع التاريخ. بمعنى أنه إذا كتب بموضوعية فهو يكرس وعيا فكريا بما يحمله ذلك الوعي من حمولات أخرى سياسية أو ديمقراطية أو غيرها، أو قد يكتب دون أمانة فيكون قد شوه الواقعة التاريخية التي تحدث عنها بتزييف كما ساهم بتزييف زمن الكتابة. فالمؤرخ يعيش في تقديري ثلاثة أزمنة: زمن الواقعة التاريخية، وزمن الذاكرة التاريخية وزمن كتابة التاريخ. ومن مسؤوليته، التقلب بين الأزمنة الثلاثة بكل أمانة.

التاريخ بين العلم والمنهج



ذ.محمد وقيدي *

التساؤل عن قيمة التاريخ بين العلم والمنهج بحث في مكانة العلم التاريخي بين العلوم الإنسانية الأخرى وأشكال علاقاته معها. فالعلوم الإنسانية، في تصورنا متداخلة من حيث موضوعاتها وفروعها ونتائجها ومناهجها. وإذا كان تاريخ تطورها وتبلورها حكم بأن يكون كل واحد منها مستقلا عن الآخر، فإن هذا الاستقلال لا يعني سوى التنظيم العقلاني للمعرفة العلمية المتعلقة بالإنسان بتخصيص علم لكل مستوى من مستويات فعالياته.

من أهم أشكال العلاقات بين العلوم الإنسانية الفوائد المنهجية المتبادلة بينها. ونعني هنا أن المناهج والمفاهيم والتقنيات المؤسسة للبحث داخل كل علم من العلوم الإنسانية تكون قابلة في عدد من الحالات لنقلها إلى علوم أخرى ولاستخدامها في تفسير ظواهر غير التي استمدت منها في الأصل ووُضعت من أجل تفسيرها.

وفي هذه الحالة، فإن الفائدة المنهجية لتلك المفاهيم والمناهج والتقنيات تصبح ذات مجال واسع، علما بأن القيمة الموضوعية لها ترتبط باتساع مجال تطبيقها. وحيث إن هذه الفوائد متبادلة بين العلوم الإنسانية، فإن كل واحد منها يكون مستقلا بذاته في بعض الحالات ومصدرا لفوائد منهجية في بعض الحالات الأخرى. وغايتنا هنا أن نوضح هذا الأمر بالنسبة لعلم التاريخ.

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط.

لعلم التاريخ أهمية بين العلوم الإنسانية. والمظهر الأول الذي نريد أن نبدأ بإثباته لهذه الأهمية هو الدور الذي لعبته الدراسات التاريخية في نشأة العلوم الإنسانية وتطورها.

نشأة العلوم الإنسانية حديثة بدأت مع عصر النهضة الأوربي وعرفت أوج تطورها منذ القرن التاسع عشر حيث تعاقب ظهور العلوم الإنسانية المستقلة عن التأمل الفلسفي، وقد كان من اللازم لقيام هذه العلوم تجاوز عدة عوائق إبستمولوجية وتوفر عدد من الشروط التي تسمح لكل علم بإنجاز القطيعة الإبستمولوجية المؤسسة له في الوقت ذاته. ليست غايتنا في هذا المقام أن نتعرض لجملة العوائق التي كان ينبغي تجاوزها، ولا لجملة الشروط التي كان من اللازم إنجازها لقيام العلوم الإنسانية. ونكتفي بالقول إن العائق الأساسي كان بقاء الإنسان موضوعا متعاليا على البحث العلمي، فلم تنفذ إليه علوم الإنسان. كما أن هناك شروطا أخرى لم يتم توفرها إلا بصورة تدريجية(1). ونكتفي هنا من بين تلك الشروط بذكر الأثر الذي مارسه تطور الدراسات التاريخية على نشأة العلوم الإنسانية وتطورها.

كان من بين فروع الدراسات التاريخية التي لعبت دور تقريب الإنسان من أن يكون موضوعا لدراسة علمية، هذا العلم المدعو بالتاريخ الطبيعي، فقد ألف بوفون Buffon في القرن الثامن عشر كتابا في هذا المجال عنوانه : التاريخ الطبيعي للإنسان . وكان هذا الكتاب خاصا بدراسة الإنسان كحيوان، غير أن برنامجه كان من السعة بحيث أنه جاء على صورة دراسات متعلقة بالإنسان من حيث عاداته وتقاليده أيضا. وتوالت خلال نفس القرن كتابات متعددة في نفس الميدان. وبقدر ما كان هذا الميدان المعرفي يتقدم في إلقاء الضوء على تاريخ النوع البشري، فإنه كان يمهد لتقدم الدراسات الطبية، من جهة، ولتقدم الوعي بضرورة تأسيس علوم تختص في دراسة الإنسان من جهة أخرى(2).

من جهة أخرى، كان لتطور المعرفة التاريخية بصفة عامة أثر على تطور العلوم الإنسانية. فميزة المعرفة التاريخية أكثر من غيرها أنها تقودنا إلى إضفاء النسبية على الظواهر الإنسانية، فتمهد بذلك إلى النظر إلى الحضارة الإنسانية كنتاج للواقع الإنساني المتطور، وتدفع إلى البحث في الماضي لمعرفة أصول الحاضر ولمعرفة دلالة كل مرحلة ضمن سلسلة الوقائع التي يتشكل منها تاريخ جماعة بشرية محددة أو حضارة معينة. وإذا كان الوعي التاريخي يبدو لنا اليوم عنصرا طبيعيا وجوهريا من ثقافتنا، وإذا كان ذلك قد ينسينا أن هذا الوعي حديث النشأة فلن

هذا كله لا ينبغي أن ينسينا أن التقدم في هذا الوعي كان من بين العوامل التي ساهمت في العصر الحديث في بداية نشأة العلوم الإنسانية(3).

لم يكن من السهل، في الواقع، نشأة الوعي بأهمية التاريخ بالنسبة لدراسة الإنسان، إذ تطور هذا بالتدريج مع الأحداث الكبرى التي عرفها العصر الحديث والتي دفعت إلى اعتبار الزمن بُعدا أساسيا من أبعاد الكينونة الإنسانية(4). ولم يكن لعلم التاريخ، لأجل ذلك، أن يلعب دوره في نشأة العلوم الإنسانية دون أن يتقدم في تحرره من الاعتبارات الميتافيزيقية واللاهوتية التي كان خاضعا لها، ودون أن يتقدم في قلب العلاقة بداخله بين سلطة النص وسلطة العقل. فقد كان على المعرفة التاريخية لكي تلعب دورها في تطور العلوم الإنسانية بصفة عامة أن تسير في الاتجاه الذي يقود فيها نحو تحرر العقل من سلطة النصوص التي كانت تمثل المقدس أو التقليد. لقد كان من اللازم أن تتطور المعرفة التاريخية ذاتها وأن يصبح العقل فيها قادرا على أن يمنح الأولوية للمعطيات الموضوعية. وحيث تطورت المعرفة التاريخية في اتجاه اعتبار الوقائع مصدرا للصلاحية، فإن ذلك ساعد أيضا على تطور العلوم الإنسانية(4).

الفائدة المنهجية الأساسية للدراسات التاريخية هي إضفاء النسبية على الظواهر المدروسة من حيث النظر إليها بوصفها نتاجا لتطور. فعبر الدراسات التاريخية تعلم العقل الإنساني كيفية النظر إلى كل الظواهر التي يدرسها، سواء كانت طبيعية أو إنسانية، بوصفها ناتجة عن تطور ينبغي دراسة مراحله ورصد التحولات التي تقع على الظاهرة في كل مرحلة من هذه المراحل.

هناك، في الواقع، فائدة منهجية أخرى للدراسات التاريخية ساهمت في تطوير العلوم الإنسانية وهي ظهور فروع مختصة في دراسة بعض الظواهر التي تشكل موضوعا لعلوم أخرى. هكذا، فإنه فضلا عن الدراسة التاريخية المتعلقة بأشكال الدولة والسلطة في المجتمع وبتعاقب هذه الأشكال في التاريخ الخاص بكل مجتمع أو في مجموع التاريخ الإنساني، فإن هناك دراسات تاريخية جهوية أصبح كل واحد منها فرعا من فروع العلوم الإنسانية المختلفة: تاريخ الوقائع الاقتصادية وتاريخ الأفكار الاقتصادية، وتاريخ المؤسسات المجتمعية، وتاريخ الأفكار، وتاريخ الفلسفة، وتاريخ الوقائع العلمية ثم تاريخ الأفكار والنظريات العلمية، وتاريخ الفن والتاريخ الذي يرصد الوقائع الدالة على تطورات كل علم والتطورات التي عرفتها نظرياته مثل تاريخ التحليل النفسي أو تاريخ المدرسة السلوكية، بل وهناك تاريخ فرعي لبعض الظواهر الإنسانية مثل تاريخ المرض النفسي وتاريخ السجن والعقاب، ودون أن نختم ذكر هذه الكتابات الفرعية للتاريخ نستطيع أن نذكر تاريخ الكتابة التاريخية ذاتها بوصفها واقعا متطورا تتبدل شروطه مع تطور المناهج والتقنيات المستخدمة في البحث.

الفائدة المنهجية لنشأة هذه الفروع من الدراسات التاريخية المتعلقة بمستويات مختلفة من الفعالية الإنسانية هي إدماج فكرة التطور بالنسبة لهذه الظواهر، والنظر بصفة طبيعية إلى الحال التي تكون عليها في كل حين باعتبارها مرحلة من مراحل تطورها. هذا التطور للدراسات التاريخية الفرعية كان له دور واضح في تقدم العلوم الإنسانية المختلفة. فقد ساعد هذا التطور على تسريع نشأة الدراسة العلمية للظاهرة الإنسانية بصفة عامة، وساعد من جهة أخرى على تسريع تطور العلوم الإنسانية بعد بداية نشأتها الأولى في العصور الحديثة. وإذا كان مؤرخو العلوم الإنسانية يُرجعون تأسيسها إلى القرن التاسع عشر بصفة خاصة وإذا كانت نشأتها قد اقتضت نفاذا إلى الإنسان كموضوع بصفة متدرجة، فإن الدراسات التاريخية ساعدت على ذلك. ويمكننا في هذا المستوى أن نقول إنه إذا كانت الدراسات الطبية قد ساعدت بتقدمها على النفاذ إلى الإنسان بوصفه جسما حيا يتفاعل مع محيطه الطبيعي، فإن الدراسات التاريخية ساهمت في النفاذ إلى ظواهر الإنسان باعتباره كائنا مجتمعيا متفاعلا مع الظواهر والمؤسسات المجتمعية.

هناك فائدة منهجية أخرى تستفيدها العلوم الإنسانية المختلفة من الدراسات التاريخية وهي أن علم التاريخ لا يحلل إلا الأحداث الماضية، أي تلك التي تكون قد وقعت في الماضي ويتمكن ملاحظها من متابعة عوامل تكونها ومتابعة نتائجها في الوقت ذاته، وهذا ما يجعل تلك الأحداث تبدو في صورة أتم مما قد تبدو عليه بالنسبة لمحلل معاصر لها قد تخفى عليه بعض مظاهرها أو بعض عوامل تكونها كما قد تخفى عليه كذلك مظاهر حقيقتها المتجلية في نتائجها. يستطيع المؤرخ إذن أن يلاحظ الظواهر في شموليتها أكثر مما يستطيع ذلك أي ملاحظ آخر يدرسها من زاوية نظر علم مختلف لها.

تبدو الظواهر في هذا المستوى الذي أشرنا إليه أكثر قابلية للفهم من حيث رصد العوامل المكونة لها ودراستها في إطار تطورها بتأثير من هذه العوامل. وهذا ينطبق، في الواقع، على الظواهر التي تدرسها العلوم الإنسانية الأخرى. فلو كنا بصدد دراسة الظواهر الاقتصادية، مثلا وكان تحليلنا لها نسقيا، أي هادفا إلى دراستها في ضوء العلاقات المتبادلة التي تربطها عند تواجدها ضمن بنية مجتمعية واحدة، فإننا بقدر ما ننجح في هذا التحليل ونستخلص منه النتائج اللازمة عنه نعي في الوقت ذاته، بالحاجة إلى دراستها في ضوء تطورها التاريخي لأن هذا التحليل يبدو لنا مكملا لسابقه. فالظواهر الاقتصادية ليست نتيجة للعلاقات القائمة بينها في الحاضر فحسب، بل إنها ناتجة كذلك عن تطورات ماضية، وهذا ما يجعل المنهج التاريخي مفيدا في تحليلها. وما قلناه عن الظواهر الاقتصادية ينطبق على الظواهر المجتمعية سواء كان الأمر متعلقا فيها بوقائع أو بمؤسسات. ذلك أنه من الممكن تحليل هذه الظواهر في إطار دراسة نسقية تبحث فيها من منظور رصد العلاقات المتبادلة بينها، غير أن الحاجة لا تنعدم بذلك للنظر إليها من زاوية تطورها

التاريخي. وهذا ما أدى إلى الحديث منذ أوغست كونت A.. Conte عن مستويين من التحليل الاجتماعي أحدهما سكوني والآخر دينامي. والاعتراف بهذا التقسيم يعكس في الواقع، المظهرين المتكاملين للظواهر المجتمعية، كما يعكس أهمية المنهج التاريخي في تحليلها. وليس المقصود من المنهج التاريخي هنا دراسة ظواهر مجتمعية في الماضي، بل ذلك المنهج الذي يستفيد منه علم الاجتماع في دراسته للظواهر الحالية بالبحث فيها في ضوء مكوناتها الماضية، أي بالنظر إليها بوصفها نتاجا لتطور. وقد كان لهذا المنهج التاريخي فوائده التي لا يمكن أن تُنكر في فهم الظواهر المجتمعية.

يمكن أن نلاحظ، مع هذا، أن الظواهر التي قدمناها مثالا لتلك التي تقبل انطباق المنهج التاريخي عليها هي الظواهر الكبرى في المجتمع، أي التحولات الاقتصادية والمجتمعية التي تمس مجتمعا ما بأكمله أو تكون متعلقة بقطاعات كبيرة منه أو بمستويات ظاهرة من تكوينه. ويُمكن أن يُقال في هذه الحالة بأن فائدة المنهج التاريخي منحصرة في التداخل مع علمين يتقاسمان معه تحليل الظواهر الكبرى في المجتمع. غير أن هذا القول لا ينفي أن يكون التحليل التاريخي منهجا ذا صلاحية لتحليل مستويات أخرى من الظواهر منها الظواهر النفسية مثلا. ولا يقف الأمر هنا عند حدود الدراسة التاريخية لتطور الظواهر النفسية المرضية مثلما فعل فوكو عند دراسته لتاريخ الجنون، بل إن دراسة الحالة النفسية لمريض ما في إطار نظرية التحليل النفسي أو علم النفس المرضي قد تقتضي ما يدعوه العلماء بدراسة تاريخ الحالة. ويبدو أن كثيرا من الحالات المرضية أو التي تقترب من ذلك لا يمكن فهمها إلا عند دراستها في ضوء تطورها، وهو ما قد يدعو إلى العودة إلى تاريخ الحالة المدروسة منذ مراحل تكونها الأولى. وهذا يبين أن المنهج التاريخي مفيد في علم النفس أيضا.

تلك أمثلة من الظواهر الإنسانية التي كان للمنهج التاريخي فائدة في دراستها وإبراز جوانب من حقيقتها. ولكن هناك أمثلة أخرى يمكن أن تضاف إلى ما سلف ذكره منها دراسة المعرفة في ضوء تشكلها التاريخي، وهو المنظور الذي لا يأخذ الأشكال العليا للمعرفة مطلقة وثابتة منذ البداية بدون تحولات أو تطورات ومن ذلك أيضا دراسة اللغة في إطار هذا المنظور نفسه .

هذه الفائدة المنهجية التي ذكرناها للتاريخ، حين يُعتمد عليه كمنهج لدراسة الظاهرة الإنسانية، منسجمة مع النظر إلى الإنسان ككل باعتباره كائنا ذا بعد زمني. فالإنسان كائن تاريخي لأنه يحيا في الزمن ويسلك في إطاره ضمن المستويات المختلفة لفعالياته، ومن الطبيعي أن تكون كل الظواهر المنبثقة عن سلوكه نتاجا لتشكل تاريخي، ومن الطبيعي كذلك أن يكون المنهج الذي ينظر إلى تلك الظواهر من زاوية تطورها في الزمن ذا صلاحية لا يمكن الاستغناء عنها في تحليلها.

لو تأملنا ما قلناه في السابق عن علم التاريخ لبدا لنا هذا العلم ذا أهمية من وجهين. الوجه الأول هو العلم الأساسي الذي كان مدخلا لإضفاء النسبية على الظواهر الإنسانية، والذي سمح عبر ذلك بظهور التفكير في هذه الظواهر وفق المنهج العلمي الذي يترك طريقة التفكير الميتافيزيقية فيها. لقد كان من اللازم كما رأينا أن تنفذ المعرفة العلمية إلى الإنسان من حيث هو جسم، وهذا ما ساعدت عليه الدراسات البيولوجية والطبية، كما كان من اللازم أن تنفذ إلى سلوكه العقلي والنفسي والمجتمعي، وهذا ما يتحقق بفضل العلوم الإنسانية التي كان التاريخ مدخلا إليها. لكن هذا الوجه الذي يظهر به التاريخ يجعله يبدو في الوقت ذاته بوصفه منهجا عاما لدراسة كل الظواهر الإنسانية، ما دام لكل ظاهرة منها تاريخ تحققت فيه تطوراتها. فكل الأفكار والوقائع الإنسانية في حاجة إلى دراستها وفق منهج تاريخي لفهم حقيقتها المنبثقة عمّا عرفته من تطورات. وتكاد هذه الفكرة الثانية أن تصل إلى نفي الفكرة الأولى، حيث يظهر أن قيمة الدراسة التاريخية مرتبطة بكونها منهجا، وحيث لا يبدو أن التاريخ علم أساسي له موضوعه المستقل عن هذه الموضوعات التي ندرس تاريخها والتي تعود دراستها إلى العلوم الإنسانية الأخرى.

هاتان هما الفكرتان اللتان تتمحور حولهما دراستنا في هذه المحاولة. وسننظر في كل واحدة منهما على حدة آملين أن نصل عبر التداخل بينهما إلى النظر في مكانة علم التاريخ بين العلوم الإنسانية وفي علاقاته المتبادلة معها.

تبدو الفكرة الأولى واضحة، إذ أن التاريخ بالنسبة لمن يمارسه ويدرك غايته وفوائده بالنسبة للعلوم الإنسانية علم أساسي. غير أن هذا لم يمنع من وضع هذه الفكرة موضع سؤال، حيث نلمس ذلك من خلال مكانة التاريخ ووضعيته ضمن نسق العلوم كما تقدمه لنا التصنيفات المختلفة للعلوم. وهذا في الواقع ما نود أن ننطلق منه للنظر في هذه المسألة.

إذا عدنا في هذا المستوى الذي نبحث فيه الآن إلى الثقافة اليونانية القديمة فإننا لا نجد للتاريخ ذِكْراً ضمن العلوم التي يتكون منها نسق المعارف العلمية لدى أفلاطون وأرسطو على السواء. هذا ما نقف عليه ونحن نقرأ محاورة الجمهورية لأفلاطون. فهو يذكر في الكتاب السابع من هذه المحاورة العلوم التي يكون على مواطن المدينة الفاضلة أن يتعلمها، فنجد لديه حضورا للعلوم الرياضية والمنطق وعلم الطبيعة وعلم الأخلاق وعلم الفلك وعلم الموسيقى وعلم ما بعد الطبيعة، ثم الرياضة، ولكننا لا نجده يذكر علم التاريخ من بين هذه العلوم التي لها فوائد في تكوين المواطن الذي سيكون من بين أولئك الذين سيُختار من بينهم حكام المدينة(5). ونجد هذا الموقف ذاته عند أرسطو في المواقع التي يصنف فيها العلوم ضمن مؤلفاته، سواء في كتاب ما بعد الطبيعة أو في كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس أو في كتبه المنطقية وبخاصة منها كتاب البرهان. فالعلوم عند أرسطو إما أن تكون

نظرية وهي المنطق والرياضيات وعلم الطبيعة وما بعد الطبيعــة، أو أنــها تكــون عملية وهي الأخلاق والاقتصاد وعلم السياسة، أو أنها تهم الإبداع وهي علم الشــعر وعلم الخطابة وكل الفنون الأخرى.

هل نقول تبعا لذلك إن الثقافة اليونانية لم تعرف نوعا من الدراســات هــو التاريخ لوقائعها المجتمعية والسياسية والفكرية ؟ لا يبدو لنا هذا الجواب مقبولا عــن الإشكال الذي يطرحه غياب التاريخ عن العلوم التي جاءت بها التصنيفات اليونانيــة وهذا لوجود مؤرخين كبار منذ عصر الحضارة اليونانية القديمة. ففي مجال التــاريخ العام نجد اسمين هما هيرودوت وتيوسيديد. أما في مجال التأريخ للأفكار فإننا نجــد من ألف كتابا عن حياة الفلاسفة هوديوجين لايرس Diojène Cairce (6) لا يمكن في الواقع، أن تجد حضارة مثل الحضارة اليونانية القديمة دون حضور لفعــل التــأريخ فيها، وهذا لأننا لا يمكن أن نتصور أن الوقائع والأفكار تتعاقب في حياة أهل تلــك الحضارة دون أن يكون لها وقع في نفوسهم أو يكون لتعاقبها دلالة بالنسبة إليهم.

هكذا تبدو لنا الوضعية في الثقافة اليونانية على الصورة التاليــة: التــاريخ حاضر فيها كممارسة لرصد الوقائع وتسجيلها والتفكير فيها، ولكنه غائب من حيــث اعتباره علما. والفرضية التي نفسر بها هذا الوضع هي أن اليونانيين القدماء ممثليــن في أفلاطون وأرسطو، لم يكونوا ينظرون إلى فعل التأريخ بوصفه علما. لــم يجــد أرسطو لهذا العلم مكانا ضمن العلوم النظريــة، إذ هــو لا يقــدم معرفــة نظريــة بموضوع ما، ولا وجد له مكانا ضمن العلوم العملية، إذ أنه لا يقدم للإنسان كيفيــة لتدبير شأن من شؤونه في أي مستوى من مستويات حياته التي تتعلق بــها العلــوم العملية السالفة الذكر، وليس للتاريخ أيضا مكانة ضمن العلوم التي تتناول الإبــداع بالدرس. وهكذا، فإننا نرى أن ما يمكن أن نفسر بــه غيــاب علــم التــاريخ فــي التصنيفات اليونانية هو أن هذا النوع من الدراسة لم يرق في اعتبــارهم لــه إلــى مرتبة العلم. ومن جهة الزاوية التي ندرس منها الموضوع، فــإن هــذا يعنــي أن التاريخ لم يكن لديهم علما أساسيا.

إذا انتقلنا للبحث في نفس الموضوع ضمن الثقافة الإســلامية، فإننــا نجــد الأمر مختلفا عما كان عليه الأمر في الثقافــة اليونانيــة. فالتــاريخ حــاضر فــي التصنيفات الإسلامية المختلفة، مع أن وضعه ضمنها متباين، حيــث يــتراوح بيــن اعتباره علما تابعا أو اعتباره علما أساسيا.

هناك تصنيفات إسلامية تابعت التقليد اليوناني بــهذا الصــدد، وأهــم هــذه التصنيفات ما أورده الفارابي في كتابه إحصاء العلوم. فلا ورود لعلم التاريخ ضمــن العلوم الثمانية الأساسية التي يذكرها الفارابي في الفصول الخمسة التي يتكون منــها كتابه. وهكذا، فإنه يذكر علم اللغة والمنطق والرياضيات، ثم علم الطبيعة وعلم مــا بعد الطبيعة، لينهي إحصاءه للعلوم بذكر العلم المدني وعلم الفقه ثم علم الكلام(7) .

بذكر الفارابي هذه العلوم وهو يوضح الغاية من كل واحد منها والفوائد المرجوة منه بالنسبة للمعرفة الإنسانية. ولا نجد لدى الفارابي تفسيرا مصرحا به لعدم ذكر التاريخ، ولكننا نميل إلى تفسير ذلك بنفس ما فسرنا به غياب التاريخ في الثقافة اليونانية، أي اعتباره معرفة لا ترقى إلى مستوى العلوم الأساسية الأخرى. فالسرد المتعلق لوقائع الماضي لا يتضمن نفس فوائد العلوم الأخرى.

لا تتفق جميع التصنيفات الإسلامية مع ما أورده الفارابي، إذ نجد الغالبية العظمى منها تشير إلى التاريخ ضمن جنس من الأجناس التي تذكرها ضمن نسق العلوم لديها. هذا ما نلاحظه عند إخوان الصفاء في رسائلهم، ويصنف إخوان الصفا العلوم في الرسالة السابعة من رسائلهم، ويذكرون منها ثلاثة أجناس هي العلوم الرياضية والعلوم الشرعية الوضعية، ثم العلوم الفلسفية الحقيقية وحيث إن ما يهمنا من هذا التصنيف هو وضع علم التاريخ ضمنه، فإننا نشير إلى ذكر إخوان الصفا لهذا العلم ضمن الجنس الأول من العلوم وهو الذي تكون علومه مطلوبة لصلاح أمر الدنيا، إذ يكون علم الأخبار كما يسميه إخوان الصفا من العلوم التي يمارس تعليمها. كما أن التاريخ يُذكر ضمن الجنس الثاني من العلوم تحت اسم علم "الروايات والأخبار" وهو الجنس الذي تكون علومه مطلوبة لصلاح أمر المرء في الآخرة(8).

نفس هذه المكانة للتاريخ هي التي نجدها في تصنيفات أخرى لاحقة على ما ورد في رسائل إخوان الصفاء، مثلما هو الأمر في كتاب الفهرست لابن النديم وكتاب إحياء علوم الدين للغزالي. ففي هذه التصنيفات يُذكر التاريخ بوصفه علما تابعا للعلوم الشرعية(9).

نفهم هذه المكانة بفضل ربطنا لها بالشروط التي ساهمت ضمن الثقافة الإسلامية في نشأة علم التاريخ وتطوره. فقد نشأ الاهتمام بهذا العلم مرتبطا لدى المسلمين بنمو الاهتمام بالماضي، وبخاصة بعد انتهاء فترة النبوة والخلافة. كان من الضروري العودة إلى تاريخ نشأة الإسلام وتطوره، والعودة إلى سيرة النبي وسيرة صحابته من بعده، ثم العودة إلى جملة الأحداث التي رافقت كل هذه الأمور التي ذكرناها. وارتبطت نشأة علم الأخبار، من جهة أخرى، بالبحث في رواية الحديث وبجمع الأحاديث وتصحيحها ومتابعة أخبار رواتها ومعرفة أشخاصهم وأنسابهم. كما أن البحث في تاريخ الشريعة الإسلامية وفرقها السياسية والكلامية قاد عبر تطوره إلى البحث في تاريخ ما يماثل ذلك لدى أمم أخرى لتبين ما يميز الإسلام وإبرازه بوصفه خاتمة الديانات. وارتبطت نشأة التاريخ كذلك بالبحث في أشخاص طالبي السلطة وأنسابهم وبيان أقربهم إلى آل بيت النبي.

ساهمت العوامل السالفة الذكر جميعها في نشر الوعي بضرورة دراسة الماضي، ولكنها وجهت هذه الدراسة وجهة معينة بجعلها في خدمة أهداف تتعلق بتطور الشريعة الإسلامية. وهذا، في الواقع، ما يفسر المكانة التي وضعت فيها

التصنيفات السالفة الذكر علم التاريخ حين ذكرته إلى جانب العلوم الشرعية. ينبغي لنا أن نلاحظ، مع ذلك، أن هذا الإطار هو الذي تطور ضمنه تقليد الكتابة التاريخية في الثقافة الإسلامية، وهو التقليد الذي ظهر ضمنه مؤرخون كبار أشاد بهم ابن خلدون رغم نقده لطريقتهم وأهمهم الطبري والمسعودي والواقدي.

يتغير الأمر عندما ننتقل إلى تصور ابن خلدون لعلم التاريخ والمكانة التي يضعه فيها ضمن نسق العلوم الذي يذكره في تصنيفه. يعمل ابن خلدون على تثوير التصور عن علم التاريخ على مستويين. يتعلق المستوى الأول بالمنهج والمستوى الثاني بمكانة التاريخ ضمن نسق العلوم.

لا يزعم ابن خلدون أنه واضع علم التاريخ، إذ يعترف بوجود تقليد سابق عليه في الكتابة التاريخية في الثقافة الإسلامية وخارجها. فهو يؤكد أن التاريخ "أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يُعد في علومها وخليق. وإن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها، وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها "(10).

إذا كان ابن خلدون يعترف بوجود تقليد عريق في الكتابة التاريخية ضمن الثقافة الإسلامية، فإنه ينتقد الطريقة المتبعة في هذه الكتابة، وهي طريقة الرواية. وهذه الطريقة التي أراد ابن خلدون نقدها نابعة من التبعية التي كانت للتاريخ للعلوم الشرعية، إذ كانت هذه العلوم قائمة على منهج الإسناد وهو الذي يقود على صعيد التأريخ إلى منهج الرواية. لقد كان ابن خلدون يهدف إلى تجديد في الطريقة وذلك بنقل التاريخ من علم يعتمد منهج الرواية إلى علم يعتمد منهج التعليل. وهذا ما يعبر عنه منذ البداية حين يقول عن التاريخ بأنه " في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال (...)، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق"(11).

التاريخ في معناه العميق الذي أراده له ابن خلدون لن يعتمد على منهج الإسناد والرواية المتناقلة لدى مؤرخ عن مؤرخ سابق أو معاصر، بل إنه يعتمد على ممارسة النقد على الرواية المتلقاة عبر التجريح والتعديل والفحص والتمحيص لقد أراد ابن خلدون بتعبيرنا المعاصر أن يُنجز قطيعة إبستمولوجية مع الكتابة التاريخية كما كانت سائدة ضمن الثقافة الإسلامية. وتغيير المنهج من الإسناد والرواية المنقولة إلى التحقق والتعليل هو المظهر الأول لتلك القطيعة الإبستمولوجية.

المظهر الآخر للتثوير المنهجي للتاريخ عند ابن خلدون هو الذي قاده إلى تأسيس علم جديد هو علم العمران البشري أو الإجتماع الإنساني. فإذا كان ابن خلدون ينعت التاريخ بكونه علما عريقا ويعي بأنه لا يجدد فيه إلا على مستوى المنهج، فإنه عند الحديث عن علم العمران يعبّر عن وعيه بجدة هذا العلم وبكونه

بذكر الفارابي هذه العلوم وهو يوضح الغاية من كل واحد منها والفوائد المرجوة منه بالنسبة للمعرفة الإنسانية. ولا نجد لدى الفارابي تفسيرا مصرحا به لعدم ذكر التاريخ، ولكننا نميل إلى تفسير ذلك بنفس ما فسرنا به غياب التاريخ في الثقافة اليونانية، أي اعتباره معرفة لا ترقى إلى مستوى العلوم الأساسية الأخرى. فالسرد المتعلق لوقائع الماضي لا يتضمن نفس فوائد العلوم الأخرى.

لا تتفق جميع التصنيفات الإسلامية مع ما أورده الفارابي، إذ نجد الغالبية العظمى منها تشير إلى التاريخ ضمن جنس من الأجناس التي تذكرها ضمن نسق العلوم لديها. هذا ما نلاحظه عند إخوان الصفاء في رسائلهم، ويصنف إخوان الصفا العلوم في الرسالة السابعة من رسائلهم، ويذكرون منها ثلاثة أجناس هي العلوم الرياضية والعلوم الشرعية الوضعية، ثم العلوم الفلسفية الحقيقية وحيث إن ما يهمنا من هذا التصنيف هو وضع علم التاريخ ضمنه، فإننا نشير إلى ذكر إخوان الصفا لهذا العلم ضمن الجنس الأول من العلوم وهو الذي تكون علومه مطلوبة لصلاح أمر الدنيا، إذ يكون علم الأخبار كما يسميه إخوان الصفا من العلوم التي يمارس تعليمها. كما أن التاريخ يُذكر ضمن الجنس الثاني من العلوم تحت اسم علم "الروايات والأخبار" وهو الجنس الذي تكون علومه مطلوبة لصلاح أمر المرء في الآخرة(8).

نفس هذه المكانة للتاريخ هي التي نجدها في تصنيفات أخرى لاحقة على ما ورد في رسائل إخوان الصفاء، مثلما هو الأمر في كتاب الفهرست لابن النديم وكتاب إحياء علوم الدين للغزالي. ففي هذه التصنيفات يُذكر التاريخ بوصفه علما تابعا للعلوم الشرعية(9).

نفهم هذه المكانة بفضل ربطنا لها بالشروط التي ساهمت ضمن الثقافة الإسلامية في نشأة علم التاريخ وتطوره. فقد نشأ الاهتمام بهذا العلم مرتبطا لدى المسلمين بنمو الاهتمام بالماضي، وبخاصة بعد انتهاء فترة النبوة والخلافة. كان من الضروري العودة إلى تاريخ نشأة الإسلام وتطوره، والعودة إلى سيرة النبي وسيرة صحابته من بعده، ثم العودة إلى جملة الأحداث التي رافقت كل هذه الأمور التي ذكرناها. وارتبطت نشأة علم الأخبار، من جهة أخرى، بالبحث في رواية الحديث وبجمع الأحاديث وتصحيحها ومتابعة أخبار رواتها ومعرفة أشخاصهم وأنسابهم. كما أن البحث في تاريخ الشريعة الإسلامية وفرقها السياسية والكلامية قاد عبر تطوره إلى البحث في تاريخ ما يماثل ذلك لدى أمم أخرى لتبين ما يميز الإسلام وإبرازه بوصفه خاتمة الديانات. وارتبطت نشأة التاريخ كذلك بالبحث في أشخاص طالبي السلطة وأنسابهم وبيان أقربهم إلى آل بيت النبي.

ساهمت العوامل السالفة الذكر جميعها في نشر الوعي بضرورة دراسة الماضي، ولكنها وجهت هذه الدراسة وجهة معينة بجعلها في خدمة أهداف تتعلق بتطور الشريعة الإسلامية. وهذا، في الواقع، ما يفسر المكانة التي وضعت فيها

وحدها. هذا، إذن تجديد نعتبره المظهر الثالث للقطيعة الإبستمولوجية التي أنجزها ابن خلدون بصدد علم التاريخ، وهو التجديد الذي جعل من التاريخ علما أساسيا موضوعه دراسة العمران البشري في الماضي ومتابعة تطوراته. وبهذا الوضع فإن مكانة التاريخ تختلف عند ابن خلدون عمّا كانت عليه في الثقافة اليونانية وفي التصنيفات السابقة عليه في الثقافة الإسلامية.

إذا انتقلنا للبحث في نفس الموضوع إلى الثقافة الأوربية في الأزمنة الحديثة والمعاصرة، فإننا نجد أيضا أن مكانة التاريخ تختلف بين النظر إليه بوصفه منهجا وبين اعتباره علما نظريا أساسيا بين العلوم الإنسانية وبين إبعاده عن مجال هذه العلوم واعتبار الدراسة التاريخية لا ترقى إلى مرتبة المعرفة العلمية.

قام أوغست كونت في القرن التاسع عشر بإنجاز تصنيف للعلوم ذكر فيه علوما ستة أساسية هي : الرياضيات والفلك والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، ثم علم الاجتماع. وكما نلاحظ، فإنه لا وجود للتاريخ ضمن لائحة العلوم التي كان كونت يرى أنها تشكل نسق المعارف الوضعية، أي التي بلغت من حيث تطورها المرحلة العلمية من تطور العقل الإنساني في مجالها. غير أن عدم ذكر التاريخ ضمن لائحة العلوم الوضعية لم يكن غيابا مطلقا لقيمة التحليل التاريخي للظواهر الإنسانية. فضمن العلوم النظرية الأساسية التي يذكرها كونت لا يوجد إلا علم إنساني واحد هو علم الاجتماع، وهذا لا يعني إغفال العلوم الإنسانية الأخرى. فالأمر بالنسبة لأوغست كونت يعني مطابقة الظاهرة الإنسانية للظاهرة المجتمعية، وهو ما يقود ضمنا إلى اعتبار كل العلوم الإنسانية الأخرى فروعا لعلم الاجتماع. ومن جهة أخرى، فإن أوغست كونت يقسم علم الاجتماع إلى قسمين هما علم الاجتماع السكوني، أي الذي يدرس الظواهر المجتمعية في إطار نسقي يأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بينها ويفسرها في ضوء هذه العلاقات، وعلم الاجتماع الدينامي وهو الذي يأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في الظواهر ويفسرها في ضوء هذه التطورات(13). يمكن أن نعتبر أن علم الاجتماع الدينامي فرع يعتمد على تطبيق المنهج التاريخي.

نلاحظ كذلك أن أوغست كونت وهو يتحدث عن جملة الممهدين لنشأة علم الاجتماع كما عمل هو على تأسيسه يذكر منهم عددا من رواد العلوم الإنسانية المختلفة، ومن بينهم مؤرخون. وهذا يدل على أن أوغست كونت كان يعتبر أن تقدم الدراسات التاريخية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من ممهدات نشأة الدراسة العلمية للظواهر الإنسانية التي تعود في نهاية الأمر إلى علم الاجتماع، حيث يكون المنهج التاريخي أحد المناهج المتبعة في هذه الدراسة.

هناك بالإضافة إلى ما سلف ذكره تأكيد أوغست كونت على أنه لا يمكن فهم أية ظاهرة ولا أي مفهوم دون الرجوع إلى تاريخهما. وهذا ما يؤكده أوغست كونت بالنسبة لتطور العقل الإنساني وفهم مراحله(14)، وهو الأمر ذاته الذي يؤكده

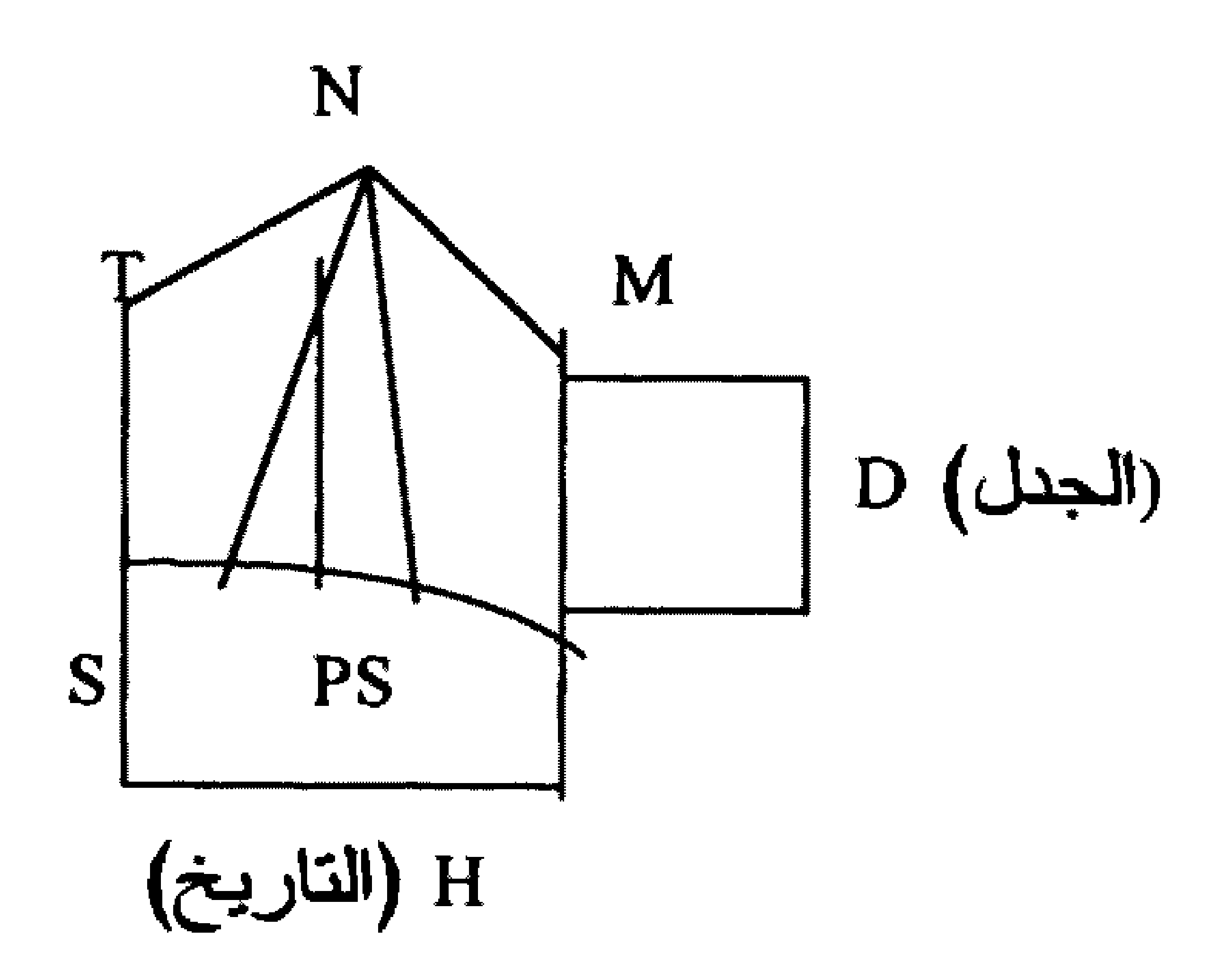
هو الذي يضع أسسه ويعين موضوعه ومسائله وطرق البحث فيه. والواقع أنه زيادة على قيمة هذا العلم الجديد كعلم مستقل يبحث في موضوع خاص هو العمران البشري، فإن له قيمة أخرى منهجية من حيث إنه العلم الذي يساعد على نقل التاريخ، حقا، من علم له منهج الرواية إلى علم له منهج التعليل. فقد تكرر وقوع المؤرخين الذين كانوا يتبعون منهج الرواية في الغلط لأسباب شتى منها ما هو ذاتي مثل التشيع للمذاهب والآراء أو التقرب من ذوي النفوذ، غير أن هناك أسبابا موضوعية للخطأ في الرواية التاريخية وهي التي قد توقع المؤرخ في الغلط دون قصد منه أو وعي، وأهم هذه الأسباب الذهول عن المقاصد، وتوهم الصدق والجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع، ثم بصفة عامة الجهل بطبائع الأحوال في العمران(12).

هكذا نرى أن إضفاء الطابع العلمي على الدراسة التاريخية ونقلها من الاعتماد على منهج الرواية إلى الاستناد إلى منهج التعليل، أمر يقتضي تأسيس علم جديد. يدرس ما يعرض في العمران البشري من أحوال، وما يتحكم في صيرورته من علاقات تفسر ظواهره وتحكم بإمكانها أو عدم إمكانها. فعلم العمران البشري إذ يبحث في قوانين الاجتماع الإنساني يساعد على ما يكون المؤرخ في حاجة إليه من نقد وتجريح وتعديل وتمحيص. وبهذه الصفة يصبح علم العمران البشري يقدم معطيات تصبح من مكونات المنهج في الكتابة التاريخية. يمكن أن نعتبر هذا مظهرا ثانيا للقطيعة الإبستمولوجية التي أنجزها ابن خلدون في وضعية التاريخ بصفة عامة ووضعيته ضمن الثقافة الإسلامية بصفة خاصة. وكما رأينا فإن هذا الإنجاز يقتضي تداخلا بين التاريخ وبين علم جديد هو علم الاجتماع الإنساني، وهو علم عقلي يبحث في الاجتماع الإنساني وما ينتج عنه من عمران.

المظهر الثالث للقطيعة الإبستمولوجية التي أنجزها ابن خلدون بصدد علم التاريخ هو المكانة التي أصبح هذا العلم يحتلها ضمن نسق العلوم. نلاحظ في هذا المستوى أن تصنيف ابن خلدون لا يخرج عن الإطار العام للتصنيفات الإسلامية التي تقسم العلوم إلى شرعية وعقلية ولكننا نلاحظ أيضا أنه لا يصنف التاريخ ضمن العلوم الشرعية التي يذكرها، كما لا يصنفه ضمن العلوم العقلية ذاتها. ونفسر ذلك كالآتي : إن عدم ذكر ابن خلدون لعلم التاريخ بصفة عامة ليس إغفالا له، إذ أن كل المجهود الذي بذله في المقدمة كان متعلقا بالتجديد في علم التاريخ وفي اقتراح علم جديد على نسق المعارف العلمية هو علم العمران البشري. ومن هذا نفهم أنه إذا لم يكن ابن خلدون قد ذكر علم التاريخ ملحقا بالعلوم الشرعية فلأنه كان يدعو إلى تغيير مكانته ضمن نسق العلوم، إذ أن نقله من علم يعتمد طريقة الرواية إلى علم يتبع طريقة التعليل هو في الوقت ذاته نقل له من علم تابع للعلوم الشرعية إلى علم مستقل بذاته ضمن مجموع العلوم العقلية. فالتاريخ في نظر ابن خلدون علم أساسي وموضوعه أعم من أن يُحصر في التأريخ لوقائع الشريعة

ويرى باحث ثالث هو لوفيفر أن المادية التاريخية لا تطابق أي واحـد مـن العلوم الإنسانية التي نعرفها اليوم، حتى وإن بدا أن أبحاث ماركس تلامس قضايا من هذه العلوم، ولكن رغم هذا الاختلاف، فإن لوفيفر لا يتردد في جعل التـاريخ من أهم العلوم النظرية الأساسية التي تستند إليها المادية التاريخيـة فـي تفسيرها للظواهر الإنسانية(17).

يسير باحث آخر في نفس هذا التأويل للمادية التاريخية وهو الإبسـتمولوجي الروسي بونيفاس كدروف B. Kedrov ، فهو يضع في قمة العلوم علم الطبيعة، بينما نجد التاريخ في قاعدتها، كما أن للجدل مكانة خاصة ضمـن هـذا التصنيـف، لأن للجدل والتاريخ أهمية من حيث إنهما يشكلان معا قاعدة منهجيـة لجميـع العلـوم الطبيعية والرياضية والنفسية والاجتماعية والتقنية. فكل هذه العلوم تكون في نظـر كدروف في حاجة إلى الجدل والتاريخ معا. ونتبين مكانة التـاريخ ضمـن الماديـة التاريخية من خلال الجدول الآتي الذي يرسمه كدروف(18).



لا يعني ما سلف ذكره أن القرن العشرين لم يشهد إلا التصنيفات التي تجعل التاريخ علما نظريا أساسيا بين العلوم الإنسانية المختلفة، إذ أن بياجي Piaget يتبنى في تصنيفه للعلوم وجهة مختلفة. فالتاريخ يوجد عنده من بين ثلاثـة أنـواع مـن الدراسات رأى بياجي أنها غير قابلة لأن تُدمج ضمن مجموعة العلوم الإنسانية.

يعتمد بياجي في إقصائه لبعض المعارف من مجموعة العلـوم الإنسـانية على اعتبار أن العلم هو ما يبحث عن اكتشاف القوانين الطبيعية للظواهر. وهكـذا فإنه يبعد الفلسفة لعدم توفر شروط الصفة العلمية فيها من تعيين دقيـق للموضـوع وبناء لمنهج نوعي وحصول على نتائج متفق حولها، كما يُبعد بيـاجي عـن نسـق العلوم الإنسانية الدراسات القانونية من حيث إن القوانين التي تبحث فيها ليست مـن طبيعة الظواهر، بل هي قواعد سلوكية متواضع عليها داخل مجتمـع معيـن. أمـا التاريخ، فإن بياجي يبعده عن مجـال العلـوم الإنسـانية لاعتبـاره أن الدراسـات

التاريخية التي تدرس موضوعها عبر تطوره في الزمن، وتجعل مهمتها الأساسية هي إعادة بناء ذلك الموضوع في الحاضر، لا يمكن اعتبارها علما لأنها لا تبحث عن قوانين. فالمؤرخ حين يحصر مهمته في إعادة بناء أحداث الماضي لا يبحث عن قوانين، وحتى عندما نتحدث بصدد التاريخ عن قوانين، فإن ذلك لا يكون إلا بصفة مجازية. يقول بياجي : "إننا نتحدث حقا، في الغالب، عن قوانين التاريخ ولكن هذا الأمر إما أن يكون مجازا في التعبير يُقصد منه أن الحاضر لا يقبل الفهم دون معرفة تاريخيته، وإما أن يكون، فعلا، متعلقا بعلاقات وظيفية (كحالة التعاقب المنتظم نسبيا للمراحل المشتركة للثورات السياسية المختلفة)، وهو يدخل حينئذ في مجال علم الاجتماع الذي يدرس تطور الظواهر والذي يقدم له التاريخ بنسبة تكون له عمادا لا غنى عنه "(19).

يرى بياجي، مع ذلك، أن الدراسات التاريخية التي لا يمكن اعتبارها في حد ذاتها علما يمكن أن نصنفها ضمن مجموعة العلوم الإنسانية، يمكن أن تصبح كذلك عندما نطبق عليها مناهج العلوم الأخرى كعلم الاجتماع أو علم الاقتصاد. بتعبير آخر، فالمؤرخ الذي لا يكون عالما عندما يقتصر على إعادة بناء الماضي يصبح عالما عندما يتخذ موقفا في دراسته لظواهر الماضي موقف عالم الاجتماع أو عالم الاقتصاد. فالتاريخ لا يتخذ الصفة العلمية في نظر بياجي إلا عندما يستعين منهجيا بعلوم إنسانية أخرى. ولكنه في صيغته التي يكون فيها مجرد استعادة لأحداث ماضية لا يكون جديرا بأن يُعدَّ علما نظريا من بين العلوم الإنسانية.

هكذا نرى من خلال عرضنا لوضعية علم التاريخ ضمن تصنيفات العلوم أن النظر إليه كان مختلفا. فهو غائب في بعضها، وحاضر في بعضها الآخر بوصفه علما ملحقا، وحاضر في البعض منها بوصفه علما أساسيا، ومُقصى من بعضها الآخر بوصفه معرفة لا ترقى إلى مستوى العلم إلا عبر تدخل العلوم الأخرى في منهجها.

ما أوردناه من حديث عن التاريخ ضمن تصنيفات العلوم يُعطي معنى لتساؤلنا منذ البداية عن التاريخ بين العلم والمنهج. لقد أوضحنا ونحن ننطلق من هذا التساؤل أن الغاية لدينا هي البحث في إطاره عن مكانة علم التاريخ ضمن نسق العلوم بصفة عامة، ثم البحث، من جهة أخرى، عن العلاقات المتبادلة بينه وبين علوم إنسانية أخرى. وإذا كنا قد أبرزنا في بداية هذا البحث التاريخ بوصفه علما أساسيا ساهم بفضل ما يقدمه من فوائد منهجية بالنسبة للعلوم الأخرى، وإذا كنا قد بينا مع ذلك أن تقدم الدراسات التاريخية التي يكون لها فضل إضفاء النسبية على الظواهر الإنسانية من حيث إظهارها بوصفها نتاجا لتطور، فإننا نريد الآن أن ننتقل إلى بيان الفوائد المنهجية التي يستفيدها التاريخ من العلوم الإنسانية الأخرى.

ننطلق لبلوغ غايتنا من محاورة وجهة النظر التي جاء بـها بيـاجي حـول التاريخ، وهي وجهة النظر التي إذ تقصيه من مجموعة العلوم الإنسانية تـرى أنـه يمكن أن يتخذ صفة العلم حين اعتماده على مناهج علوم أخرى مثل علم الاجتمـاع أو علم الاقتصاد. فالواقع هو أن هناك مدارس من داخل علم التاريخ نفسه تسير فـي الزمن المعاصر في هذا الاتجاه. ومنذ ابن خلدون لم يعد هـدف التـاريخ الاكتفـاء بسرد يتعلق بأحداث الماضي وإثباتها في تعاقبها الزمني فحسب، بل إن التاريخ علـم يسعى مثل العلوم الأخرى إلى تفسير ظواهره والبحث عن دلالتها بالنسـبة لتطـور المجتمعات الإنسانية.

إن التاريخ علم يدرس وقائع الحياة الإنسانية في الماضي وهي وقائع ناتجـة عن الفعالية المختلفة المستويات للإنسان، إذ هي وقائع نفسـية ومجتمعيـة ولغويـة وسياسية واقتصادية وعلمية وتقنية وثقافية ورمزية، وهي كذلك إما وقائع عامة تهم المجتمع بأكمله أو تهم بعض قطاعاته أو مؤسساته. ولذلك فإن تفسير هـذه الوقـائع لابد أن تتدخل فيه مناهج وتقنيات آتية من العلوم الأخرى. وفي هذه الحالـة، فإننـا نرى أن التاريخ علم أساسي من بين العلوم الإنسانية تتحقق الصيغة الكاملة لعلاقاتـه بهذه العلوم عبر تبادل الفوائد المنهجية معها. وكما بينا في بداية دراسـتنا هـذه أن البحث التاريخي شكّل جانبا من مناهج العلوم الإنسانية الأخرى، فإننا نرى أيضـا أن علم التاريخ نفسه يشكل في الحاضر منهجه من معطيات آتية من تلك العلوم ذاتـها ومن تقنيات للبحث بنيت داخلها .

يتميز الإنسان بوحدة فعالياته المرتبطة بعضها بالبعض الآخر رغم اختـلاف مظاهرها وشروط صيرورتها، ويكون هذا الارتباط قويا بحيث إنه لا يمكن دراسـة بعض الظواهر دون النظر إلى علاقاتها بالظواهر الأخرى. ولذلك، فإنـه إذا كـان مجال العلوم الإنسانية قد ارتبط من جهة أولى بالتقسيم الذي اتجهت نحوه المعـارف المتعلقة بالإنسان إلى علوم متعددة، فإن هذا التقسيم ليس فـي حقيقتـه إلا تنظيمـا للعمل العلمي في مجال تلك العلوم، وهو لا يعني أبدا فصل هذه العلوم بعضها عـن البعض الآخر. فالعلوم الإنسانية تظهر لنا بمثابة مجموعة من الدوائر المتقاطعة، أي التي بين كل واحدة منها وبين عدد من الدوائر الأخرى مساحات تقاطع تمثل ما هـو مشترك على صعيد الموضوع والمنهج والنتائج. وعلم التاريخ إحدى تلـك الدوائـر المتقاطعة التي يكمن التحليل الإبستمولوجي للمعرفة التاريخية، في جزء منـه، فـي دراسة المشكلات التي يطرحها تقاطعها مع الميادين الأخرى التي تدرس مسـتويات أخرى من الفعالية الإنسانية.

لا تسمح الغاية المحدودة لهذه الدراسة بتناول هذه المشكلات كلها. ولكننـا إذ نكتفي بالتلميح إليها علما بأن كل واحدة منها جديرة بدراسة خاصة بها، فإننا نـود أن نشير إلى طابعها الأساسي.

إذا كنا قد رأينا أن تقسيم العمل العلمي في مجال العلوم الإنسانية تنظيم لذلك العمل بالكيفية التي تضمن دقته وموضوعيته، وإذا كنا قد رأينا أن العلوم الإنسانية تشكل مجموعة من الدوائر المتقاطعة التي بينها مساحات تقاطع، فإننا نقول إن اتخاذ الصفة العلمية بالنسبة لكل واحد من هذه العلوم يكمن في تكامله مع العلوم الأخرى. وهذه هي الحال التي نتصور عليها علم التاريخ بدوره في سعيه منذ زمن ليس بالقصير في اكتساب الصفة العلمية. لا غنى لعلم التاريخ في هذا السبيل عن التعاون مع العلوم الإنسانية الأخرى وعن الاستفادة من معطياتها وتقنياتها في البحث لبلوغ جوانب هامة من الموضوعات التي يدرسها. فالماضي هو ماض إنساني يحمل كل ما في الإنسان من أبعاد ومستويات السلوك، ولا غنى للتاريخ عن الإلمام بهذه الأبعاد من أجل فهم الوقائع التاريخية وتفسيرها.

نكتفي هنا بذكر بعض الجوانب التي سنتناولها في مرحلة لاحقة بدراسة خاصة. وأول هذه الجوانب أن التاريخ لا يعتمد دائما على نص مكتوب، وأن هنالك جماعات إنسانية عاشت في الماضي دون أن تترك لنا عن جميع جوانب حياتها وثائق مكتوبة تمكننا من البحث فيها، ولذلك، فإن المؤرخين اليوم يسعون إلى كتابة تاريخ بدون نص L'histoire sans textes ، وهو الأمر الذي يحتم التعاون مع علوم أخرى مثل علم الحفريات والإثنولوجيا والأنثربولوجيا، وهي علوم تدرس المجتمعات القديمة ومنها تلك التي لا نجد بصددها نصوصا مكتوبة كافية يمكن الاعتماد عليها(20). كما أن هناك من المؤرخين اليوم من يعتمد في دراسة الأحداث التي تعود إلى ماض قريب على الشهادة الشفوية كواحد من العناصر التي يدمجها ضمن المنهج التاريخي.

من جهة أخرى، فإننا نلاحظ اليوم اتجاها متزايدا نحو التعاون في تفسير الظواهر التاريخية مع علوم الاقتصاد والنفس والاجتماع واللغة والسيميولوجيا وهي أنواع من التعاون تعكس حاجة المؤرخين إلى الإلمام بكل جوانب الظواهر التي يدرسونها وكل مكوناتها وكل عواقبها. إن الاتجاه اليوم هو نحو كتابة تاريخ يتصف بالشمولية عبر تعامله مع كل العلوم التي تدرس أبعاد الفعل الإنساني المؤسس للوقائع التاريخية. ويظهر علم التاريخ بهذا المعنى علما نظريا أساسيا يتعلق بالماضي. ويقود تعاون علم التاريخ مع العلوم الإنسانية الأخرى إلى أن يبدو هذا العلم بمثابة استعادة للماضي ومحاولة لإعادة بنائه اعتمادا على ما يتوفر من معطيات، ولكنه يبدو أيضا بمثابة دراسة اجتماعية واقتصادية ونفسية ولغوية ودراسة لكل مستويات الماضي. التاريخ هو دراسة الماضي بمنهج تتطبق فيه كل التقنيات الملائمة لذلك والمستمدة من العلوم الإنسانية الأخرى(21).

لقد جعلنا من تساؤلنا عن حقيقة التاريخ بين العلم والمنهج إطارا لطرح بعض المشكلات الإبستمولوجية المتعلقة بالمعرفة التاريخية. وكان من بين هذه المشكلات علاقة التاريخ بالعلوم الإنسانية الأخرى وتأثير ذلك على اتخاذه للصفة

العلمية. وقد فتحت هذه الدراسة أمامنا السبيل لدراسة بعض المشكلات الأخــرى، أو للعودة إلى ما تناولناه منها في مستويات أخرى من دراسته.

هوامـــش :

1)ـ راجع ذلك ضمن كتاب :
Georges Gusdorf : Introduction aux sciences humaines p : 187 et suite.
وراجع ذلك أيضا ضمن نفس هذا الكتاب في الفصل المعنون ب L'éveil du sens historique

2) ـ راجع دراستنا لهذه العوامل ضمن كتابنا : العلوم الإنسانية والإيديولوجيا، دار الطليعة، بيروت 1983 وذلك بصفة خاصة ضمن الفصل المعنون ب : بعض إشكالات النشأة في تاريخ العلوم الإنسانية.

3) ـ راجع كتاب غوسدورف السالف الذكر.

4) ـ نفس المرجع السابق.

5) ـ راجع الكتاب السابع من : محاورة الجمهورية لأفلاطون، ترجمة حنا خباز، دار القلم ، بيروت1980، ص: 211 وما بعدها.

6) ـ راجع كتاب : حياة الفلاسفة ، ترجمة فرنسية. مطابع غاليمار، باريس.

7) ـ راجع كتاب الفارابي : إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، القاهرة 1949.

8) ـ راجع الرسالة السابعة ضمن : رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، دار صادر ، بيروت 1957.

9) ـ راجع كتاب الغزالي : إحياء علوم الدين، دار المعرفة ، بيروت ، 1978 .
ـ راجع كذلك لابن النديم كتاب : الفهرست ، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ إصدار.

10) ـ ابن خلدون : المقدمة ، دار القلم ، بيروت1975 ، ص: 4.

11) ـ نفس المرجع السابق ، ص : 3-4.

12) ـ نفس المرجع السابق ص : 35.

13) ـ راجع الفصل الخاص بعلم الاجتماع من كتاب أوغست كونت :
Cours de philosophie positive; éditions Herman, Paris.

14) ـ قمنا بترجمة نص كونت حول قانون الحالات الثلاث راجعــه ضمـــن كتابنـــا : مـــا هـــي الإبســـتمولوجيا ؟ دار الحداثـــة بيروت1983ومكتبة المعارف الرباط 1987، وذلك في إطار النصوص الملحقة بالفصل المخصص للإبستمولوجيا الوضعيـــة عنـــد كونت.

15)- Louis Althusser : Lénine et la philosophie ed Maspero p : 52 – 54.

16)ـ هنري لوفيفر : ماركس وعلم الاجتماع ، ترجمة بدر قاسم الرفاعي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1971.

17)- – Raymond Aron : les étapes de la pensée sociologique, ed Gallimard, 1967 ,p :145

18)- B. Kedrov : La classification des sciences , éditions du progrès, Moscou 1977,p491.

19)- – Jean piaget : Logique

20)- et connaissance scientifique, , p : 1116.– Voir : L'histoire et ses méthodes, ouvrage ed Gallimard 1961 p 216 et suite

21)- – Voir: Paul Veyne Comment on écrit l'histoire, éditions du seuil, collection point1976 p : 141 e suite.

مقاربة منهجية في كتابة التاريخ الاستعماري

لويزيانا الفرنسية في منتصف القرن الثامن عشر نموذجا



ذ. خليل السعداني*

تعكس المواضيع التاريخية المدروسة وطرق المقاربة المناخ الفكري السائد في زمان ما ومكان معين، ويؤطر هذا المناخ اهتمامات المفكرين بما فيهم المؤرخ ويساهم بالتالي في بلورة إشكاليات جديدة، وهذا ما يجعل النصوص معرضة في كل وقت وحين لقراءات مخالفة للقراءات السابقة. بل إن الأمر قد يؤدي إلى الكشف عن شواهد تم إغفالها من ذي قبل. ويعترف المؤرخون أنفسهم بأن باكورة أعمالهم تعبر عن الماضي بقدر ما تسعى إلى الإجابة عن تساؤلات الحاضر.

أن تتعرض الوثائق لفهم وتأويل خاطئ، فذلك مرتبط بطبيعة العلوم الإنسانية، أما أن نخضع النصوص التاريخية لخطاب مسبق عن المجتمع والتاريخ فذلك مما يخل بأسس البحث العلمي "الموضوعي". ما عسانا أن ننتظر من مؤرخين عجزوا عن الفصل بين قناعاتهم السياسية والفلسفية وأعمالهم في حقل التاريخ فقاموا بلي عنق النصوص وسقطوا في التكلف والإسقاط المتعسف، لتجد الوثائق نفسها سجينة خطاب إيديولوجي بينما يقتضي العمل الجاد العكس تماما، أي الوصول إلى خلاصات وتأويلات اعتمادا على ما تقدمه النصوص ؟

* أستاذ باحث بكلية الآداب ـ بني ملال.

إن تطور المعرفة داخل العلوم الإنسانية يقتضي تطورا في معرفة الظروف المحيطة بالمعرفة(1)، وقد أثرت الظروف المحيطة بكتابة التاريخ الاستعماري سلبا على هذا الصنف من التأليف. سنسعى في مداخلتنا إلى توضيح أسباب هذا الزيغ من خلال مقاربتين للتاريخ الاستعماري: الأولى ترتبط بخطاب المركزية الأوربية والثانية تتصل بالتاريخ المعكوس، وكلاهما تأثرتا بخطاب مسبق، لنخلص بعد ذلك لعرض مقاربتنا التي حاولت تجاوز النظرة الأحادية لكلا التيارين.

التاريخ ذو النزعة المركزية الأوربية :

نتوقف في البداية عند مفهوم المركزية الأوربية، ونستنبطه من مؤلف للمؤرخ الفرنسي الكبير نتان فاشتال Nathan Wachtel حيث يقول : " وضعت الإستغرافيا الغربية ومنذ مدة طويلة أوربا كمركز مرجعي يمكن أن يعتمد لترتيب تاريخ الإنسانية. هكذا حسب تصور بسيط وأحادي للمستقبل، كان يجب على المجتمعات أن تمر بنفس المراحل على درب التقدم والحضارة. على هذا المسار كانت تقبع المجتمعات غير الأوربية في الخلف ممثلة دولا أقل تحضرا. يتعلق الأمر إذن بإيديولوجية لتبرير التوسع الغربي وهيمنته على العالم. أمن الصدفة أن تهتم استغرافيا أمريكا اللاتينية بالاستعمار الإسباني بينما يظل تاريخ السكان المحليين (الهنود) ومنذ الغزو مجهولا ؟ "(2).

تأثر المؤرخون المنتمون لهذا التيار بالفلسفات السائدة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين التي انساقت مع الفكر القائل بالتفوق البيولوجي والطبيعي للجنس الأبيض. وهي فلسفات مكنت في واقع الأمر الأوربيين من إيجاد المسوغات المطلوبة للسيطرة على الشعوب المستضعفة. وهذا ما جعل هؤلاء المؤرخين ينتهون في حصيلة بحوثهم إلى إقصاء كل الشعوب غير الأوربية من دائرة التاريخ والحضارة، لتصير بذلك موضوعا حيويا للبحث الأنتربلوجي القائم على المنطق السكوني الرتيب(3).

ويعد فرانسيس بركمان Francis Parkman (1823 - 1893) أحد كبار المؤرخين الأمريكيين الذين دعموا رؤى التاريخ المركزي الأوربي.ساير بركمان في مؤلفاته حول التاريخ الأمريكي أفكار معاصريه، وشكل السكان البيض مركز الثقل في أعماله في حين تم إقصاء الهنود الذين نعتوا بأحقر الصفات كالكذب والغدر والمخادعة. ولم يكن بركمان ليشعر بالحرج أمام ما تعرض له الهنود من إبادة وتقتيل، لأن الطبيعة بقانونها الصارم هي التي تضمن للأقوى والأصلح. ولم تختلف في هذا الجانب الاستغرافيا الكندية عن مثيلتها الأمريكية حيث أبعدت الهنود عن حقل الدراسات التاريخية(4).

التاريـخ المعكـوس (L'histoire à l 'envers):

أثر إذن الإطار المرجعي الفلسفي والسياسي للمؤرخين ذوي النزعة المركزيـة سلبا على كتاباتهم، وجاء رد الفعل متمثلا في ما يعرف بالتاريخ المعكوس.

اختلفت الدواعي التي أدت إلى نشأة تاريخ "المـــهزومين" فمــن جهـــة هبـت المدرسة الانتشارية يتزعمها فرانز بواز Franz Boas (1858 - 1942) للوقوف فـــي وجه الأنتربلوجية التطورية والاعتقاد السائد بأن الاختلافات بين الثقافات مرتبطــــة بأسباب بيولوجية، ومن ثمة دعمت مفهوم نسبية الثقافة والتي تنفي وجود سلم مطلـق لتصنيف كل الثقافات. ومن جهة أخرى ولد فشل سياسة احتواء الهنود المتبعة مـــن طرف السلطات الفيدرالية الأمريكية جدلا لدى المؤرخين الأمريكيين فيمـــا يتعلـق بظروف عيش الهنود وبدورهم في بناء التاريخ الأمريكي وبمدى إنصاف ثلــة مـــن المؤرخين لهم. ينضاف إلى ذلك أنه مع نهاية الهيمنة الغربيـــة وظـــهور حركـات التحرر انتبه الأوربيون إلى أن المجتمعات الأخرى لها تاريخها الخـــاص، الـــذي لا يحذو بالضرورة حذو التاريخ الغربي(5).

راعى التاريخ المعكوس إدخال الموازنة في التحليل التاريخي، بحيث أدخـل وجهة نظر المهزومين التي ظلت غائبة. وظهرت الإرهاصات الأولى لهذا الصنـــف من التاريخ خلال الخمسينيات من القرن الحالي، وبلغــــت ذروتـــها إبـــان عقـــدي الستينيات والسبعينيات. ومن الأمثلة الرائدة بأمريكا في هذا المجال والتي تنضـــوي تحت ما يعرف بالتاريخ الإصلاحي أو المناضل مؤلفات هارولد فـــاي Harold Fey ودارسي ماكنيكل D'arcy McNickle وإيدمونـــد ويلســـون Edmund Wilson، ومـــن الأبحاث القيمة بفرنسا مؤلف نتان فاشتال الذي سبقت الإشارة إليه، والــــذي يعتمـــد على الرواية الشفوية ليستحضر التأثير المادي والنفسي الذي خلفه الغزو الإيبـــيري للبيرو على الهنود في أواسط القرن السادس عشر(6).

وعلى نفس النهج الذي رسمه رواد التـــاريخ المعكـــوس مـــن الأمريكيـــين والأوربيين، صار المؤرخون الوطنيون، وفق هذا التوجه يعتبرون التاريخ الوطنـــي هو التاريخ الحق في مواجهة التاريخ الباطل ذي النزعة الاستعمارية، وآثروا نتيجـــة لذلك النصوص المحلية والرواية الشفوية على النصوص الأوربية.

وإذا كان التاريخ المعكوس قد تمكن من موازنة الرؤيا، فإنه سقط كالتـــاريخ ذي النزعة المركزية الأوربية في حبال الخطاب المســـبق. إن مـــا تعرضـــت لـــه الشعوب المغلوبة من قهر وظلم وتقتيل ولـــد لـــدى بعـــض المؤرخيـــن الغربيـــين الإحساس بالذنب مما سبق وقام به بنو جلدتهم، ولدى بعض المؤرخيـــن الوطنيـــين الحقد والكراهية لكل ما يتصل بالغرب، وهذا ما انعكست آثاره جلية في كتاباتـــهم. إن العواطف والأحاسيس الجياشة وإن كانت نبيلة قد تؤدي إلى خلق تاريخ فاســـد.

ليس الهدف من التاريخ أن يستعمل كمطية لتصفية الحسابات. إن العمل الجاد يقتضي اتخاذ بعض المسافة بين المؤرخ وموضوع دراسته وإلا أدى الوضع إلى السقوط في المفارقة التاريخية. فما هو مسلم به اليوم قد يكون غير مفكر فيه بالأمس(7).

ثمة مسألة أخرى تحتاج إلى توضيح وهي أن التاريخ المعكوس إن كان يمكن من معرفة وجهة نظر المغلوبين، فإنه لا يمكن من الاطلاع على الفئات المهمشة من المعمرين البيض من فقراء ومعوزين وبائعات الهوى الذين كان يزج بهم داخل السفن ويبعث بهم إلى المستعمرات ليعيشوا أوضاعا مزرية قد لا تختلف عن أوضاع سكان البلد الأصلي. وقد يتعرضون للاستغلال البشع من طرف مواطنيهم البيض من أصحاب النفوذ والثروة. لقد تم تهميش هؤلاء من كلا التيارين.

التاريخ الشامل للمجال :

إن المنحنى الأحادي لكل من التاريخ ذي النزعة المركزية الأوربية والتاريخ المعكوس، لا يمكن من فهم واستيعاب مسار التاريخ الاستعماري. ويمكن تجاوز هذا الإشكال باعتماد مقاربة ترتكز على الوصف الشامل للمجال الذي يضم الغالبين والمغلوبين. وقد اعتمدنا هذه المقاربة في بحثنا حول مستعمرة لويزيانا الفرنسية في منتصف القرن الثامن عشر(8).

كانت تمتد مستعمرة لويزيانا على مساحة شاسعة من البحيرات الكبرى شمالا حتى حوض المكسيك جنوبا، ومن جبال الروكي شرقا إلى سلسلة الأبلاش غربا. وقد امتدت فترة الحكم الفرنسي من 1699 مع وصول أول حاكم فرنسي حتى 1763 عقب توقيع معاهدة باريس والتي تخلت بموجبها فرنسا عن مستعمراتها بأمريكا الشمالية. ولم يلق تاريخ لويزيانا اهتماما كبيرا سواء من طرف المؤرخين الفرنسيين أو الأمريكيين، هذا وإن بدأت الأعمال الجادة تتزايد خلال عقد التسعينيات. ويظل أهم عمل شامل حول الفترة مؤلف مارسيل جيرو من خمسة أجزاء الذي يتناول الحقبة الممتدة من 1699 إلى 1731، والتي شكلت موضوع محاضراته بكوليج دوفرانس حيث درس ما بين 1945 و1971. ويأتي بحثنا لتغطية المرحلة الممتدة من 1731 إلى 1743. ولا زالت الفترة المتبقية في حاجة إلى عمل جاد لأن بعض المؤلفات لا تفي بالغرض(9).

تمكن الدراسة الشاملة للمجال من استحضار جميع الفاعلين الاجتماعيين من معمرين بيض وهنود وعبيد سود في إطار تفاعلها ببعضها البعض، ويوضح تدبير المجال البعد الوظيفي للمجتمع برمته. ذلك أن الفرنسيين كانوا يفضلون الاستقرار بالقرب من مراكز استيطان الهنود، ويعملون في حالات أخرى على استضافة بعض القبائل لتقطن بالقرب منهم. وأسباب هذا التوجه برغماتية ووظيفية معا.

فـعكس الإنجليز لم يـكن هـدف الـمعمرين الفرنسـيين إنـشاء مسـتعمرات زراعية بعد إبعاد السكان المحليـين أو القضاء عليهم، ولكن الحصول على الفـرو بواسطة الهنود(10).

لقد أدى الالتقاء بين المعمرين الفرنسيين والهنود على مجال الحـدود إلـى خـلق ثقافة جديدة للبحث عن أسـس للتعايش بين الفئتين. فالكل أثر وتأثر بـالآخر. وسنسعى إلى تـوضيح ذلك من خلال الحديث عـن التغيـير الـذي طـرأ علـى المؤسسات الفرنسية عـقب الالتقاء مع السكان المحليين وكذا على الهدية المرتبطـة بالتقاليد الهندية.

سعت فرنسا إلى خلق مؤسسات إداريـة وسياسـية بمسـتعمراتها شـبيهة بالمؤسسات القائمة بالوطـن الأم. فقـد تـم إنشـاء المجلـس الأعلـى (Conseil Supérieur) بلويزيانا ذي الاختصاصات الإداريـة والقضائيـة، وكـان يستلهـم قراراته من عرف باريـس (Coutume de Paris). ويمثل الحاكم أهم شخصية داخـل المجلس لأنه هو الذي يجسد شخص الملك، ويشرف على الشؤون العسكرية ويعـد القائد العام للجنود وينظم المليشيات ويسهر على بناء الحصون. كما يحـدد طبيعـة العلاقات القائمة مع الهنود إذ له الحق في إعلان الحرب ضد القبائل المعادية وإقامـة علاقة سلم معها عند نهاية الصراع. أما المندوب المالي فيرعى الجـانب القضـائي والمالي. إن هذه المؤسسة وإن كانت تتشابه من حيث الشكل مع المؤسسات القائمـة بالوطن الأم، فإنها تأثرت بوضعية مجال الحدود وتكيفت مع وجود الهنود والسـود. كان على هذه المجالس الإدارية مثلا أن تتأقلم مع طبيعة الحكم لدى القبائل الهنديـة حيث تنعدم أية سلطة قسرية ولا يمتلك الزعيم إلا سلطة شكلية. إن عـدم امتـلاك الزعيم لسلطة فعلية يفسر المصاعب التي لقيها الحكام الفرنسيون للحصـول علـى دعم بعض القبائل الحليفة في مواجهة القبائل المعاديـة أو الإنجلـيز، إذ لا يكفـي الحصول على مؤازرة الزعيم العام للقبيلة ولكن لابد مـن الحصـول علـى دعـم الزعماء المحليين، فقبيلة الشاكتاس (Chactas) رغم موالاتها للفرنسيين في أواسـط القرن الثامن عشر، ظلت منقسمة حول نفسها لأن قسما من القبيلـة اتخـذ موقـف الحياد في حين فضل قسم آخر الارتبـاط بـالإنجليز. مجمـل القـول إن التـاريخ الاستعماري ذا النفحة المركزية الأوربية لا يستطيع أن يفسـر تطـور المؤسسـات الإدارية الفرنسية إذا هو أغفل دور الهنود ومجال الحدود(11).

إنه من الطبيعي أن يهتم التاريخ المعكوس بثقافة وتقاليد الشعوب المغلوبـة كما هو الشأن بالنسبة لمفهوم الهدية ضمن المنظومة الاجتماعية للسكان المحليـين. لكنه لا يستطيع أن يستوعب التغيير الذي شمل هذه الظاهرة عقب وصول الأوربيين لأنه يحاول إقصاء الشعوب الغالبة من أبحاثه.

أوضحت أعمال مارسيل موس (Marcel Mauss) المكانـة الكـبرى التـي تحتلها الهدية داخل المجتمع الهندي في أبعـاده الاقتصاديـة والسياسـية والثقافيـة

والدينية. وتلتها أبحاث أخرى كمؤلفات مارشال سالينز (Marshall Sahlins) التي ركزت على الجانب الاقتصادي ودراسات بيار كلاستر (Pierre Clastres) التي نصت على الجانب السياسي في إطار الموضوعة المعروفة بمجتمع اللادولة(12).
ولم يكن للهدية نفس المدلول بالنسبة للفرنسيين لأنها وحسب تعريف ديدرو Diderot في موسوعته عطاء بلا مقابل وعلامة على الود والتقدير والاعتراف بالجميل(13).

انتبه المعمرون الفرنسيون بمجرد استقرارهم بكندا، ثم بعد ذلك بلويزيانا إلى الدور الذي يمكن أن تطلع به الهدايا لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بكل مظاهر حياة السكان. ويحصل الهندي على العطايا خلال كل مراحل حياته: عند ولادته وعند إقدامه على الزواج وأثناء توجهه إلى الحرب، ويكسى بملابس وحلي ذات قيمة عقب موته. كما يمد المحارب الهندي أسرة زوجته المتوفاة بعدة عطايا. وتحصل الأرملة من الهدايا ما يضمد جراح فقدانها لزوجها. كما تستعمل الأعطيات كتعويض عن الشتائم والإهانات وفي حالات وقوع اعتداء أو قتل كذلك. وتقتضي القاعدة العامة أنه يجب على الشخص الذي يريد أن يندمج في الوسط الهندي أن يقدم عطايا لغيره، وعلى الفرد الذي قدمت إليه أن يقبلها على أن يمنح من جانبه في وقت لاحق أخرى أثمن في قيمتها إلى نفس الشخص(14).

إن حاجة الفرنسيين إلى الهنود دفعتهم إلى اللجوء إلى استراتيجية الهدية، إذ واجه المعمرون بمجرد وصولهم إلى المستعمرة مشكلات كبيرة ارتبطت بضعف التموين وقلة المزارعين والجهل بالمجال، فاضطروا إلى ربط علاقات وطيدة مع بعض القبائل حتى تمكنهم من تجاوز هذه العراقيل. وكان يكفي إيبرفيل Iberville وهو أول حاكم فرنسي بلويزيانا، بمجرد وصوله إلى المستعمرة سنة 1699، أن يمد الهنود ببعض العطايا ليحصل على خدماتهم. أكثر من ذلك أصبحت قيمة الهدايا تشكل جزءا لا يتجزأ من المصاريف السنوية للمستعمرة بلغت أحيانا العشر. وهذا ما دفع ببعض الفرنسيين إلى اعتبار العطايا ضرائب كان عليهم أن يدفعوها وهم مذلولون، علما بأن كثيرا من القبائل الحليفة كانت تتجه خلال الخريف من كل سنة إلى مدينة موبيل (Mobile) لتحصل على عطاياها، وقد تهدد وتتوعد إذا لم تستوف كل حاجياتها. وقد اقترح البعض الرفع من أعداد الجنود حتى يتم التخلص من الثقل المادي الذي تشكله الهدايا السنوية. إلا أن الدولة الفرنسية التي كانت تسيطر على مستعمرات أخرى لم تكن تمتلك الإمكانيات المادية التي تمكنها من السير في هذا الطريق.

إن الاحتكاك الذي وقع بين الفرنسيين والهنود ولد تغييرا في ميكانيزمات تفكير القبائل الهندية. لقد أحست هذه القبائل بضعف الفرنسيين وحاجتهم إلى دعمها في مواجهة الإنجليز والقبائل الموالية لهم، مما دفعها إلى المطالبة بالزيادة في حجم الهدايا. بل إن الأمر امتد أثره إلى طبيعة تعامل الهنود مع بعضهم البعض. فقد

أصبحت قبيلة الشاكتاس القوية ترغم كثيرا من القبائل الصغيرة على مدهـا بـهدايا دون أن تعطي مقابلا عن ذلك كما تحدده الأعراف الهندية.

ماذا نستخلص من هذا العرض الموجز عن استراتيجية الهدية ؟ نسـتخلص أن ثقافة الهنود عقب الاحتكاك بالمعمرين البيض لا تفهم إلا باستحضار وتفـهم دور المعمرين في الأراضي المستعمرة. فمدلول الهدية تغير عما كان عليه الأمـر قبـل وصول الفرنسيين. إذن أصبحت الهدية أقرب ما تكون من ضريبة في أعين كثـير من الفرنسيين، بل وحتى في أعين بعض الهنود إذا اعتمدنا الوثائق الفرنسية(15).

إن مسار مستعمرة لويزيانا يوضح أننا أصبحنا في " أرض وسط" عرفـت نشأة ثقافة جديدة هي مزيج بين ثقافة الفرنسيين والهنود. إن تأويلاتنا لا تتبني بالكـاد على تصورات مسبقة كما هو الحال بالنسبة لبعض الأبحاث الأمريكية والتي تتـدرج في نفس المسار، وإنما ترتكز في العمق على قراءة متأنية فـي متـن النصـوص والوثائق(16).

الهوامـش :

1) – Pierre Bourdieu : Le sens pratique, Paris, Les Editions de Minuit avec le concours de la M.S.H.1989,P :7.

2) – Nathan Wachtel : La vision des vaincus. Les Indiens du Pérou devant la Conquête espagnole 1530 – 1570 Paris , Gallimard, 1971, P : 21.

3) – Joëlle Rostowski : Nelya Delanöe et Phillipe Jacquin , « Des Indiens sans histoire », in Chantiers d'histoire américaine, édité par Jean Heffer et François Weil, Paris, Berlin, 1994, PP : 341 – 2 , Bruce G. Trigger, Les Indiens la fourrure et les Blancs, Français et Amérindiens en Amérique du Nord Montréal, Boréal – Seuil 1992, p :11

4) – Bruce G. Trigger, op cit, pp : 19 – 33.

5) – Ibid. pp : 158 – 61 , Joëlle Rostowski , Nelya Delanöe et Philippe Jacquin , op cit , pp : 346-9 Nathan Watchel, op cit , p : 21.

6) – Joëlle Rotkowski, Nelya Delanöe et Philippe Jacquin,op cit. pp : 357 – 364. D'Arcy McNickle et Harold Fey, Indians and Américans. Two ways of Life Meet New York, Harper and Row, 1959, Edmund Wilson, Apologies to the Iroquois, New YORK ? Vintage 1959.

7) – Pierre Bourdieu , op. cit, p : 14.

8) - Khalil Saadani : « Une colonie dans L'impasse : La Louisiane française 1731 – 1743 » Thèse de Doctorat. Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris, 1993, 2 volumes ,
« Une colonie dans l''impasse : La LOUISINE Française 1731- 1743, Revue de la Faculté des lettres , Beni Mellal, N° 2 , 1997 , p p : 73 – 9.

9) – Marcel Giraud , Histoire de la Louisiane Française, Paris, P.U.F. ? Tome 1, Le règne de Louis XIV (1698 – 1715) , 1953 , Tome 2 , Années de Transition (1715 – 1717) , 1958, Tome3, L'époque de John Law (1717 – 1720) , 1966, Tome 4, LaLouisiane après le Système de Law (1721 – 1723), A History of French Louisiana .The Company of the Indeis,(1723 – 1731), Baton Rouge Louisiana State University Press, 1991 , Joseph Zitomersky, French Américans – Native

Américans in Eighteenth - Century French Colonial Louisiana.The Population Geographiy of the Illinois Indians, 1670 s – 1760 s, Lund, Lund University Press 1994, pp 3 – 31 Joseph Zitomersky, « Context, Contours and Connections : Recent Historiography on Greater Louisiana Under the French Régime ».An International Forun To Commermorate the Tricentennial of the Founding of Louisiana.Early Louisiana History : WHAT WE HAVE Learned and what Remains to be discovered, June 6, 1999, NEW Orleans,

خليل السعداني :"رحيل المؤرخ الفرنسي مارسيل جيرو (Marcel Giraud) . مسيرة فكرية " الاتحاد الاشتراكي الملحق الثقافي ، 19 غشت 1994 ، ص: 2.

10) – Khalil Saadani : op , cit , pp : 227 – 8, Joseph Zitomersky, « The Form and Function of French – Native American relations in Early Eighteenth – Century French Colonial Louisiana », in Patricia Galloway and Philip P.Boucher, eds Proceedings of the Fifteenth Meeting of the french Historical Society, Martinique and Guadeloupe, May 1989 , pp 154 - 177, University Press of America : Lanham, Maryland.

11) – Khalil Saadami , op . cit , pp : 73 – 8, 217 – 8,424 – 39.

12) – Marcel Mauss, Sociologie et anthropologie , Paris, Quadrige, P.U.F, 1989, pp 143 – 279, Mzrshall Sahlins , Age de pierre, âge d'abondance .L'économie des sociètés primitives, Paris, Gallimard, 1976, pp : 126 – 7, 200 – 36 , Pierre Clastres, La Sociètè contre l'Etat. Recherches d'Anthropologie politique, Paris les Editions de Minuit 1974, pp : 161 – 86.

13) – Diderot, Encyclopédie, ou Dictionnaire raisonné des Sciences, des Arts et des Métiers, A.Neufrhastel chez S.Faulche et Compagnie, 1966, t.13, p : 314.

14) – W. Jacobs, Wilderness and Indian Gifts : the Northern Colonial Frontier 1748 – 1763, Lincoln , University of Nebraska Press, 1966, pp 14 – 9.

15) – Khalil Saadani : « Colonialisme et Stratégie : le Rôle des Forces Militaires en Louisiane,1731 – 1743 » in David Buisseret, editor, France in the New World Proceedings of the 22nd Annual Meeting of the French Colonial Historical Society , Michigan State University Press , East Lansing, 1998, pp : 203 – 4 , Khalil Saadani « Gift Exchange Between the and Amerindians in Louisiana 1699 – 1763 » in Bradley G. Bond , Colonial Louisiana : A Tricentennial Symposium Baton Rouge ,Louisiana State University Press (Forthocoming), Biloxi, Mississipi, March 3 – 6, 1999, Khalil Saadani « Colonialism and Strategy : French
Louisiana in Eighteenth Century » Proceedings of the 25 th Annual Meeting of the French Colonial Historical Society, New Orleans , June 2-5, 1999.

16) – Daniel Usner, Indians , Settlers , Slaves in a Frantier Exchange Economy : The Lower Mississippi Valley before 1873 , Chapell Hill and London , University of North Carolina Press, 1992.

تطور الكتابة التاريخية بالصين


ذ. محمد معروف الدفالي *

تمهيد

تتوفر الحضارات الكبرى ، في بلاد آسيا ، على تقاليد عريقة وأصيلة في حقل التاريخ والكتابة التاريخية.وتشكل تلك التقاليد عنصرا أساسيا في ثقافة شعوب هذه الحضارات ، وضمن هذا السياق يصنف التاريخ والتدوين التاريخي أحد العوامل الفطرية في الثقافة الصينية. إذ على ضوء مكانة هذا العامل، وأثره في تثقيف الصينيين عبر الأجيال، تصنف الثقافة الصينية نوعا من الثقافة ،ذات الجو التاريخي القوي الذي ينتشر في كل مكان، فالتاريخ " قاعدة " في حياة الصينيين، و "الاستشهاد التاريخي " أسلوب تفكير رئيسي لديهم(1) وهذا أمر ينعكس جليا في ميدان التدوين وفي تعاطي الكتابة التاريخية.فالصين أكثر البلاد غنى بالتراث والسجلات التاريخية القديمة، وتاريخها المكتوب يعود إلى حوالي أربعة آلاف سنة(2) . كما أنها تتبوأ صدارة العالم بما أنجبت من مؤرخين. ففي كتاب " قصة الحضارة " أكد ول ديورنتّ أنه : " ليست هناك أمة ظهر فيها من المؤرخين عدد يوازي من ظهر منهم في الصين، كما أنه ليست هناك أمة كتبت في التاريخ بقدر ما كتبت الأمة الصينية " (3).

لقد ظلت الصين خلال مئات السنين تنتج مؤرخين رسميين، ملحقين بالبلاط يسجلون الوقائع والأحداث.إلا أن طغيان هذا النوع من التاريخ الرسمي، وجد إلى

• أستاذ باحث بكلية الآداب –عين الشق – البيضاء

جانبه باستمرار نوعا من التاريخ غير الرسمي، مثل " شجرة نسب العشيرة" و"شجرة نسب الأسرة "، التي تعود بدايات تاريخها إلى أجيال متعددة، والمدونات والتراجم والسير والمعاجم والإبداعات الأدبية الشعرية والقصصية الحكائية التي تتضمن أخبارا مجتمعية حول مختلف جوانب الحياة، في عصور مختلفة.

يعتز الصينيون ويفتخرون بتاريخهم الطويل العريق والموغل في التدوين ويقف غيرهم من هذا التاريخ موقف اعتراف بجوانب أهميته. ففي محاضراته حول فلسفة التاريخ – التي كانت بمثابة لوحة شاملة للتطور العالمي– وقف المفكر الألماني هيجل، وقفة تأمل عند " السلسلة المتصلة من كتاب التاريخ "، لدى الصينيين(4) وعند " الدقة التي نفذت بها الأعمال التاريخية " الصينية(5) ، كما صنف الصين ضمن العالم الشرقي الأمة الوحيدة التي لها تاريخ(6) منكرا ذلك على غيرها بما فيها أحد بلاد الحضارات الكبرى، يعني الهند، التي وصف أهلها بإهمال التاريخ والكتابة التاريخية وبالعجز عن كتابة التاريخ استنادا إلى الحقيقة التاريخية، والصدق التاريخي، والفهم العقلي الشامل للأحداث فهما له معنى وله مدلول(7) .

. ويبدو أن توزع تاريخ شرق آسيا بين تأثير حضارتين هما الحضارة الهندية والحضارة الصينية هو الذي جعل المقارنة بين هذين البلدين – في أكثر من مجال– تستهوي الذين تناولوا تاريخ المنطقة، خصوصا في مجال الفكر. وفي هذا السياق وبموازاة الاعتراف بأهمية التراث الأدبي الهندي والفلسفة الهندية، أجمعت جل الكتابات على خلو التراث الهندي مما يمكن أن يسمى تاريخا.وصنفت ذلك التراث بما فيه كتب " الفيدا "(8) أبعد ما يكون عن الكتابة التاريخية. كما حاول بعض من اهتموا بالموضوع توضيح ذلك وأسباب عدم اهتمام الهنود القدامى بكتابة تاريخهم خارج خوالج النفس، والأساطير والملاحم.أما حول اهتمام الصينيين بالكتابة التاريخية وتفوقهم على الأمم الشرقية الأخرى في هذا الحقل، فقد علل " روبرت فلنت "– على سبيل المثال – هذا الأمر بتأويلات منها، شدة إحساس الصينيين بحقائق الحياة، واحترامهم المفرط لأسلافهم، وشدة تعلقهم بالماضي، وحسن إدراكهم السياسي، واعتدالهم في إصدار الأحكام، وبعدهم عن الاسترسال مع الخيال وتقديرهم العالي للمعرفة والثقافة وميلهم إلى الجد في طلب العلم(9).

I– الإسطوغرافية التقليدية

نقصد بالإسطوغرافية التقليدية، حصيلة ما أنتجه المؤرخون الصينيون في حقل التاريخ في الصين القديمة، صين ما قبل حرب الأفيون(1840-1842) والاتصال المباشر بالغرب، وقبل الحديث حول هذه النقطة لا بد من إشارة بسيطة إلى بعض العوامل التي ساهمت في ترسيخ التدوين والترتيب لدى الصينيين القدامى، ومنه تدوين التاريخ. فمنذ فترة حكم أسرة شيا Xia (حوالي القرن 21- القرن 16 ق م) توفرت للصينيين معارف فلكية وتقويمية نظم على أساسها فيما بعد التقويم السنوي

الذي عرف باسم " تقويم شيا الصغير"(10) . وفي عهد أسرة شانغ Shang (حوالي القرن 16- القرن 11 ق م) استخدموا طريقة لضبط الأيام وتسجيلها(11) وعرفوا الشهر القمري قياسا على منازل القمر من المحاق إلى البدر، وفرقوا بين الشهر الكبير (30 يوما) والصغير (29 يوما)، وبين السنة البسيطة (12 شهرا)، والكبيسة (13شهرا) (12). كما أنهم توصلوا منذ عهد الممالك المتحاربة (475-221 ق م) إلى تقويم شمسي سمي لديهم باسم " التقويم الرباعي " وزعوا من خلاله أيام السنة بين 365 يوما وربع(13) وأدى تطور المواصلات في نفس هذه الفترة إلى جعل الصينيين يبدأون في إدراك أن بلادهم ليست هي العالم، ويتحدثون جغرافيا عن أراضي أخرى خارج أرض الصين(14) ، إضافة إلى هذه المدارك أولى الصينيون خلال تاريخهم مكانة خاصة للكتابة والكتاب، فقد اهتدوا نحو الكتابة والتدوين منذ الألف الثالثة قبل الميلاد، حيث استخدموا نظام العقد ثم الكتابة التصويرية، قبل التوصل إلى نظام ايديوغرافي هو أصل الكتابة الصينية الحالية(15) ووظفوا في عملية الكتابة مجموعة مواد وفرتها الطبيعة، كالعظام ودروع السلاحف(16) وشرائط البامبو وألواح الخشب وأواني النحاس...الخ، ثم الحرير، قبل اكتشافهم طريقة لصنع الورق. وتذكر بعض الإشارات التاريخية أن إنتاج الورق كان على نطاق واسع في حدود سنة 105 ميلادية، بينما أكدت بعض القرائن أن الورق كان معروفا قبل هذا التاريخ. وفي أواخر القرن السادس الميلادي ابتكر الصينيون طريقة للطباعة باللوحات المنقوشة(17) التي طوروها إلى الطباعة بالحروف المتحركة في القرن الحادي عشر(18) ثم إلى الطباعة بالحروف الخشبية والقصديرية، بين القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر(19) ...ولا شك أن هذه المعارف وأمثالها، ساعدت الصينيين على التحكم النسبي في التدوين والتأريخ، وجعلته أكثر ضبطا. وربما ساهمت في ترسيخ التاريخ مكونا رئيسيا ضمن مكونات الثقافة الصينية، فالزمن واضح الانعكاس في لغة الصينيين وطريقة تصرفهم، وهم يتوفرون على معجم بكامله للزمن ومنطق خاص حول مفهومه وتنظيمه في السرد والكلام وفي كل الحياة(20) .

1- من الأسطورة إلى التاريخ

ضمن الأمور التي أثارت المفكر "هيجل" في الكتابات التاريخية الصينية القديمة إغراقها في الحديث عن البدايات، بمعنى غلبة الطابع الأسطوري عليها ومعالجتها الفترات الأسطورية، وعصور ما قبل التاريخ، على أنها عصور تاريخية(21). فهل تختلف الأساطير الصينية عن أساطير الشعوب الأخرى؟ وما موقف الصينيين من أساطيرهم؟ وكيف يفسرون التداخل بينها وبين بداية التاريخ الصيني؟.

تدل المعلومات المتوفرة على أن الأساطير الصينية، لم تصل في إنتاجها وضخامتها، مستوى الأساطير الإغريقية، والأساطير الهندية، إلا أنها مع ذلك تظهر

ثرية، ومتعددة الألوان. فإذا قمنا ببعض المسح لبعض عناوين تلك الأساطير، مثل أسطورة " بان قو يفصل السماء عن الأرض" (22) وأسطورة " ينووا التي تكور التراب وتصنع البشر" وأسطورة " صقل الحجر لترقيع السماء " و " جينج وي يردم البحر" و " هواي يرشق الشمس بالسهم" و " دايون يروض فيضان النهر" ...وغيرها، نلاحظ من خلال هذه العناوين تضمن تلك الأساطير، مواضيع الأساطير المشهورة لدى عدد من الشعوب الأخرى وتقاربها معها في العمق.

بدأ العالم – حسب الأساطير الصينية– بالطوفان(23) ثم أصبح صالحا للسكن بفضل جهود ثلاثة من الأبطال هم : " ياوّ و " شونّ و " يو الأكبر" . وقد عين" يلو" و " شون" خلفيهما على العرش، بينما أوصى يو الأاكبر لإبنه من بعده فظهر معه مبدأ تولي الحكم بالوراثة. وأصبح بذلك هو المؤسس المزعوم لأسرة " شيا "، أول الأسر الحاكمة المعروفة في تاريخ الصين، وذلك بفضل المؤرخين الأوائل الذين رتبوا هؤلاء الأبطال الأسطوريين في أسر، وجعلوا منهم حكاما دنيويين(24) .

لقد ذهب بعض المفكرين الصينيين إلى أن الأساطير القديمة، هي الإبداع الثقافي لسنوات طفولة الأمة الصينية، وقصة حياة طفولتها، وتراثها، الثقافي المشرق في الأزمنة البعيدة، وأن تلك الأساطير هي مصدر فلسفة الأمة الصينية وآدابها وفنونها، وأديانها وأعرافها الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها، ومصدر التطور الثقافي للصينيين(25) . أما من حيث علاقة هذه الأساطير بالتاريخ، فهم يرون عمقا خاصا في تلك العلاقة يفسرونه بأن شرح تلك الأساطير تم حسب إدراك تاريخي وجعل " تأليف الأسطورة " من أجل التاريخ، كما طور قصص عالم الآلهة إلى قصص عالم الإنسان، وشكل منها حكايات قديمة ذات طابع صيني. والاستنتاج الذي تم الخلوص إليه من خلال هذا التفسير هو تأكيد الشعور التاريخي القوي لدى الصينيين منذ أمد بعيد، واستنارتهم بمفهوم الزمن، بخلاف غيرهم من شعوب الحضارات القديمة، مثل الإغريق، الذين وظفوا التاريخ من أجل الأسطورة وعرفوا بضعف في الشعور التاريخي، وضعف في ضبط مفهوم الزمن(26). وبناء على هذا الاستنتاج يمكن ملاحظة السهولة التي أحاطت الانتقال من الأسطورة إلى التاريخ عند الصينيين. فقد داع صيت الآلهة والأبطال الذين أوردتهم الحكايات القديمة وتقبل الناس تلك الأسماء باعتبارها شخصيات العصر القديم، الشهيرة أو الكبرى فساد الاعتقاد – مثلا – أن سنة 2796 قبل الميلاد، هي ذكرى مرور ستة عقود على اعتلاء " هوانج دي " – أحد الأباطرة الثلاثة في الأساطير – للعرش، وتم استنادا إلى ذلك تحديد مولد ووفاة الأباطرة الذين حكموا بعده، كما صيغ جدول زمني لاعتلائهم العرش، ودونت " سجلات تاريخية " ل " الأباطرة الثلاثة والأباطرة الخمسة "(27) رغم غياب الدليل الواقعي على ذلك.

من خلال المزج بين الأسطورة والتأريخ إذن، تحولت الأسطورة إلى تاريخ، وتغلغل الأمر في الهيكل العميق للثقافة الصينية. لقد تقمص الآلهة والأبطال شخصية البشر ليصبحوا الآباء الأولين للأمة الصينية.

2- التاريخ زمن " الكلاسيكيات"

يبدأ التاريخ الصيني المسجل بأسرة " شانغ " التي حكمت بين حوالي القرن السادس عشر والقرن الحادي عشر قبل الميلاد.فمن خلال فك رموز أشكال كتابة منقوشة على أدوات برونزية، ودروع السلاحف وعظام الحيوانات...تم الكشف عن تاريخ هذه الأسرة. وتكونت صورة شبه عامة حول ثقافة مملكتها(28) أما المدونات والسجلات التاريخية الصينية، فكانت بداية ظهورها سنة 841 ق م، أي السنة الأولى من العصر الذي يسمى في تاريخ الصين "عصر الحكم المشترك لتشو و تشاو"(29) وقد جاء التاريخ المدون في هذه المرحلة – عهد الإمارات ودول المدن- على شكل "حوليات"، اهتمت بممثلي الطبقات المسيطرة في دول المدن، وظهور مختلف الأسر الحاكمة، ومصيرها، والحروب الأهلية ...ومن أشهر هذه السجلات، كتابان مصنفان ضمن ما يطلق عليه اسم "الكلاسيكيات الخمسة" أو " الكلاسيكيات المقدسة"(30) هما كتاب التاريخ، وكتاب الربيع والخريف، اللذان يضمان معلومات تاريخية مهمة، مسجلة بطريقة خاصة.

يعرف كتاب التاريخ باسم "شوكنج Chou King" أو "كتاب كينغ" وباسم "وثائق الأجيال السابقة".وهو كتاب يعطي فكرة حول ألفي سنة قبل ميلاد المسيح ومعلومات مهمة عن المرحلة السابقة عن قيام حكم "أسرة تشو". راجعه ودبجه بمقدمة، المفكر والفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" الذي عاش في "مملكة لو" بين سنوات (551-479 ق م) يتوزع الكتاب بين أربعة أقسام تناولت حوليات الملوك الأوائل عن طريق جمع الأقوال والأفعال المنسوبة إليهم مثل الإمبراطور "ياو" Yao(31) والإمبراطور"يوى "(32) المؤسس الأسطوري لأسرة شيا إلى جانب وجهة نظر عدد من الوزراء الذين لعبوا دور النصح والاستشارة في عدد من القضايا. كما تناولت وصفا للأوضاع العامة، وأوضاع الساكنة، وقيمة الأراضي وإنتاجها وطبيعة الضرائب وبعض الإشارات حول العلاقات الاجتماعية إضافة إلى بعض الأحداث التاريخية الكبرى حول دولة "شانغ" وانتقال السلطة إلى أسرة "تشو". ومجموعة من خطب الحكام، والقوانين الكبرى للمجتمع والواجبات التعاضدية بين الناس(33) .وعلى العموم فالكتاب مجموعة من السجلات، والخطب والوثائق الرسمية التي يمتد تاريخها بين سنة 2000وسنة 700 قبل الميلاد.

أما كتاب " الربيع والخريف " فقد ألفه رئيس ديوان التاريخ " لمملكة لو" في عهد " الربيع والخريف "(34) ، ويعتبر أهم ما بقي من الكلاسيكيات الخمسة. أرخ لأهم الأحداث التاريخية لحوالي 242 سنة، ممتدة من العام الأول للملك " لوين" (722 ق م) إلى العام الرابع عشر للملك " لوأي "(481 ق م) ، بأسلوب نهج الترتيب

الزمني وفقا لتعاقب الأيام، وجمع قدرا كبيرا من المعلومات التاريخية القديمة(35) حول الأسرة المالكة والمعاهدات والاتفاقات التي عقدت بين "مملكة لو " ودول المدن الأخرى وبعض الأحداث المختلفة.

في عهد " الممالك المتحاربة (475-221 ق م) تم نشر عدد من الكتب التاريخية، مثل كتاب " الحديث عن الدول" وكتاب " السجلات عن الممالك المتحاربة" و " كتب شرائح الخيزران عن الأحداث التاريخية "، وكلها ألفت أواخر العهد المشار إليه، فجاءت مليئة بأخبار عن الاضطراب، وفوضى المجتمع وبأخبار عن الفترات السابقة التي اعتبر الهدوء فيها نموذجا. إضافة إلى بعض الشروح على كتب سابقة، كتبها عدد من الشراح، وكان أشهرهم : "تسوه تشيو مينغ"-Tso Tsieou-ming. لقد تضمنت الفلسفات الصينية في هذه المرحلة مواقف إزاء التاريخ لذا يستدعي الاهتمام بالتاريخ الاهتمام بالمدارس الفكرية والاتجاهات الفلسفية التي سادت وشكلت أساس تلك المواقف(36) فمن أبرز مفكري العهد الذي ساد فيه حكم دول المدن، يظهر اسم "كونفوشيوس" و اسم " لاوتسو"، وكلاهما كان فيلسوفا وصاحب مدرسة أو اتجاه فلسفي، هو الكونفوشيوسية بالنسبة للأول، والطاوية او اللاوتسية بالنسبة للثاني.كما أن كليهما اهتما بالتاريخ. فقد اهتم كونفوشيوس بالتراث اهتماما مفرطا بل إنه استمد إلهامه وفكره من "الكلاسيكيات الخمسة"، وجعل منها سلطته المرجعية، في سياق همومه، التي كان من بينها، إحياء التراث والمحافظة عليه. فالاضطرابات التي عاصرها هذا الرجل جعلته ينشد الخلاص عن طريق إحياء التقاليد القديمة والعودة إلى ما كان يسمى "عصر الملوك الحكماء". ومن أجل ذلك أعاد تحرير عدد من الكتب القديمة، بشروح ومقدمات، وأضاف إليها إضافات كما دون كتبا جديدة فلعب بذلك دورا في إحياء التراث. ودور مسجل للوقائع المعاشة فأرخ لأسرة "تشو" التي اعتبر فترة حكمها عصرا ذهبيا، وكشف عن صراعات وقته، بالحديث عن الحروب والحكومات الفاسدة.ولعل مساهماته هاته هي التي جعلت البعض يلقبه "أب التاريخ" في الصين(37). أما " لاو تسو" الذي ولد في إمارة "تشو" أواخر حقبة الربيع والخريف، فقد كان مسؤولا رسميا عن تسجيل الأحداث التاريخية، ثم أصبح أمينا لمكتبة البلاط في أسرة "تشو"(38).

3- التاريخ الماندراني

توضح الصورة العامة لتاريخ الصين الإمبراطورية، المكانة المتميزة التي أصبحت للمؤرخين، ضمن موظفي الدولة، وللتاريخ كأحد أصناف المعرفة من أجل ولوج تلك الوظيفة. فقد أصبحت مادة التاريخ عموما من المواد الأساسية في نظام الامتحانات التي تخول الحصول على أعلى الوظائف في الدولة. حيث كان مسطرا ضمن تلك الامتحانات: مادة تاريخ الإمبراطورية، وعلم العادات والسلوك، وتنظيم إدارة الحكومة(39) ، ومن هنا كان لزاما على الراغب في الحصول على منصب ماندران Mandarin(40) أن يكون متمكنا من هذا الصنف المعرفي، وباستثناء المحنة

التي تعرضت لها كتب التاريخ الكلاسيكية على يد أحـــد الأبــاطرة الأول، لأســـرة "تشين" أولى الأسر الإمبراطورية(221–207 ق م)، شـــي هوانــغ دي(259–210 ق م) الذي أحرق عددا من الكلاسيكيات، بهدف تدمير أخبار الأسر الحاكمة السابقة ومحو آثارها، لفسح المجال أمام تقوية أسرته – باستثناء ذلك – تبوأ التاريخ والمؤرخـــون مكانة عكسها الاهتمام الرسمي بالماضي، في أغلب شؤون الحاضر، والتذكـــير بـــه باستمرار. فإذا وضع – على سبيل المثال – قانون جديد في ميدان التشـــريع، فـــإن تسجيله يستدعي عادة، وضع تقرير حوله مصحـــوب بكتابـــة تـــاريخ التشـــريعات القائمة، والقوانين القديمة، كمقدمة وتمهيد، للقانون أو التشريع الجديد(41).

لقد أصبحت كتابة التاريخ مهمة رسمية مرتبطة بالإمبراطورية، والأســـرة الحاكمة، وكان البلاط يسند إلى وزيرين مهمة تدوين يوميـــات الإمـــبراطور، مـــن أقوال وأفعال، وأوامر، إضافة إلى مؤرخين رسميين كذلك كانت مهمتـــهم تســـجيل تاريخ الإمبراطورية من خلال تاريخ الإمبراطور. فمنذ فترة حكم أسرة الـــهان(206 ق م –220 م)، أنتج المؤرخون عدة تآليف شكلت تراثـــا ضخمـــا ومـــهما، تظـــهر مواصفاته من خلال تواتره وطول نفسه.

كان في مقدمة المؤرخين الذين تركوا بصمــــات واضحـــة علـــى الكتابـــة الـــتاريخية الصينية، طيلة العهد الإمبراطوري، المؤرخ "سيماتشـــيان" (145–أو 135 ق م–86 ؟ ق م)، والمؤرخ "بان قو"(32–92 م). فقد كان "سيماتشيان" مؤرخا رســـميا وابن مؤرخ رسمي، استوعب منذ شبابه معارف نظرية، وعملية واســـعة، واســـتفاد كثيرا من اطلاعه على الكتب المودعة في خزانـــة الإمـــبراطور. اشـــتهر بكتابـــه "شيجي" الذي يصنف أقدم كتاب تاريخي شامل حول الصين القديمة. وقد اســـتغرق في إعداده حوالي أربعة عشرة سنة، ونهج في كتابته أسلوب تدوين السيرة، حيـــث تناول سير الأباطرة الصينيين، وتراجم المشاهير من أطباء وعلماء وتجار وكـــهان وشخصيات مجتمعية أخرى. كما أفرد جداول لتسجيل الأحداث التاريخية، ووصفـــا لتطورات الأنظمة...وامتدت المسافة الزمنية التي عالجها هذا المؤرخ في كتابه إلـــى أكثر من ألفي سنة، من تاريخ "هوانج دي" إلى عهد الإمبراطور "هان وودي"(42).

أما المؤرخ "بان قو" فقد اشتهر بكتابه"هانشو"، الذي يعتبر بدايـــة التســـجيل التاريخي حسب توالي الأسر الحاكمة، وأقدم كتاب تناول فيـــه صاحبـــه الأحـــداث والـــوقائع الـــتاريخية والشخصيات والقوميات ...(43)، وقـــبـــل أن ينـــهي "بـــاقو" تـــأليف كتابه، وافـــاه أجله، فـــتكلـــفت بإتمامه أخته "بان تشاو" التي تصنـــف أول مؤرخة صينية(44).

إن أهمية كتاب "سيماتشيان" وكتاب "بان قو" لا تنحصر في قيمة الوثـــائق والأحداث المسجلة بهما، بل كذلك في الأثر الذي تركته طريقة ونـــهج كتابـــة كـــل منهما، ذلك أن نهج أسلوب السيرة، وطريقة التأريخ حسب توالي الأســـر، أصبحتـــا أسلوبا شائعا في كتابة التاريخ بالصين لمدة ألفي سنة بعد ظهور هذين الكتابين(45).

وإلى جانب نموذجي الكتابة المشار إليهما شاع في نفس الفترة، أسلوب في الكتابة اعتمد تلخيص المؤلفات السابقة ونقدها، ومن أمثلة ذلك كتاب "التعليق على التواريخ" الذي ألفه المؤرخ " ليو تشي جي" في نهاية القرن السابع، وبداية الثامن الميلادي. فقد أوقف هذا المؤرخ حياته(661–721 م)، لتلخيص مؤلفات تاريخية ألفت قبل عصره، فاشتمل كتابه على نقد للكتب والوقائع التاريخية، إضافة إلى التعريف بالمصادر التاريخية الأولى(46). وبتزامن مع تأليف هذا الكتاب تقريبا تم تأليف كتاب آخر له خصوصيته، هو كتاب "تاريخ المحافظات الكبرى في سنوات يوان خه لأسرة تانغ مع الخرائط"، وهو كتاب اهتم بجميع مناطق الصين، وسرد تفاصيل تغيرات مختلف الولايات، والمحافظات، وجغرافيتها، وسجل مواقع إقامة الأسر والضرائب على أراضيها(47). وبين أواخر القرن العاشر الميلادي، وأواخر القرن الثالث عشر الميلادي، تم تأليف عدد من الكتب التي غطت مراحل تاريخية مهمة منها : "تاريخ الإمبراطوريات الخمس الجديد"، و "مرآة التاريخ" و " جامع التواريخ"، و "سجلات الحوادث التاريخية"(48) إلا أن أهمها جميعا هو الموسوعة التاريخية التي ألفها "سيما قوانغ"(1019–1086 م)، فقد استغرق المؤلف في تأليف هذا الكتاب جمعا وتحريرا، تسعة عشرة سنة، وحرره حسب تسلسل الحوادث التاريخية بين بداية القرن الخامس قبل الميلاد، وأواسط القرن العاشر الميلادي، فجاء كتابا غنيا بالمعلومات التاريخية والمواضيع المختلفة(49) وفي النصف الأول من القرن الرابع عشر، ألف المؤرخ الشهير "مادوان لين" مؤلفا تضمن مادة وفيرة حول السياسة والاقتصاد أسماه "التحقيق التاريخي في الشؤون العامة"(50). وألف "توتو" رئيس مجلس الوزراء في حكومة "يوان" (51) ثلاثة مؤلفات تاريخية هي : "تاريخ سونغ" و " تاريخ لياو" و "تاريخ جين"، وهي أسر حكمت بين القرن العاشر والقرن الثالث عشر، كما تم تأليف كتاب حول " تاريخ المغول" به معلومات دقيقة حول هذه السلالة المغولية وحول الإمبراطور"جينكزخان" و الإمبراطور "واوغوداي خان"(52) وألف في نفس سياق التأريخ العام، في عهد آخر الأسر الإمبراطورية، عدد من المؤلفات، نذكر من بينها "التواريخ الأربعة والعشرين"، الذي أرخ فيه مؤلفه لجميع تواريخ الصين من عهد "هوانغ دي" إلى عهد أسرة "مينغ" التي حكمت بين 1368 و 1644 م ... إن هذه العناوين التي حتمت الضرورة سوقها كنماذج توضح هي ومثيلاتها الطابع والمنهج الذي ساد الكتابة التاريخية في الصين الإمبراطورية وتبين الحرص المستديم على التأريخ، وإعادة التأريخ، ولو بنفس المنهج والأسلوب، كما تبين الجهد الذي كان يبذله المؤرخون في جمع مادة كتبهم، وترتيبها، وصياغتها ذلك الجهد الذي كان مضنيا، من أجل تدوين تاريخ أسرة حاكمة، أو ملك من أسرة،مع ما كان يفرضه الأمر من تنقل عبر عدد من الجهات، قصد تحقيق بعض الأحداث، أو من أجل الحصول على بعض الكتب والوثائق، وإنفاق الكثير في سبيل ذلك، بل إن من المؤرخين الصينيين من أضاع بعض حواسه، أو حتى حياته في

سبيل هدفه. فقد جاء في مقدمة كتاب "سيماتشيان"، مخاطبا الإمبراطور : " لقد وهنت الآن قوة خادمك الجسمية، وضعف بصره، وأظلمت عيناه، ولم يبق من أسنانه إلا العدد القليل، وضعفت ذاكرته حتى أصبح ينسى حوادث الساعة حين تدبر عنه. ذلك أن قواه كلها قد استنفذها إخراج هذا الكتاب"(53) . أما عن الهدف الذي توخاه المؤرخون من وراء الجهود التي بذلوها، فقد كان بالإضافة إلى الرغبة في الحصول على رضى الحكام والتقرب منهم، الإسهام في مساعدة الحكم على الاستقرار من خلال الاطلاع على تجارب الماضي والاستفادة من هفواته، ومن النماذج التي تؤكد هذا الأمر ما جاء في مقدمة كتاب " سيماتشيان" مخاطبا الإمبراطور بقوله : "...وأن تتفضل في لحظات الفراغ بإلقاء نظرة قدسية على هذا الكتاب حتى تعرف من أسباب قيام الأسر السابقة وسقوطها، سر نجاح هذه الساعة وإخفاقها "، مثلما اختار المؤرخ "سيما قوانغ" لكتابه حول تاريخ الصين، عنوانا هادفا هو " ما يرجع إليه الحكام المشتغلون بالنشاطات السياسية " ...ومهما كان الأمر، فإن غلبة الطابع السياسي على هذه الإسطوغرافية، لا يعني خلوها من إشارات تهم ميادين أخرى ففي سياق الأحداث السياسية وردت إشارات مفيدة حول الاقتصاد وحول المجتمع وبعض ظواهر الطبيعة، كما اهتمت بعض الكتابات –وهي قليلة جدا – ببعض ماجريات المجتمع، مثل كتاب " الإبداع السماوي" الذي تم تأليفه في بداية القرن السابع عشر والذي اهتم بالتجارب الإنتاجية الفلاحية والحرفية، وببعض الصناعات الإستخراجية(54) .

لقد أدت طريقة تأليف الإسطغرافية التقليدية الصينية والمنهج الذي اتبعت في الصياغة، إلى توجيه عدد من الملاحظات إلى مضمونها ومنهجها، من طرف عدد من المهتمين، ومن ذلك وسم تلك الكتابة بأنها نوع من التاريخ الماندراني. وأنها "تاريخ كتبه البيروقراطيون للبيروقراطيين"(55) ، إشارة إلى المؤرخ الرسمي كموظف في الدولة، وإلى الحكام، وأن تدوينها وتحريرها لم يهتم بتسجيل الماضي كما كان في الواقع، وإنما من أجل خلق صورة ذاتية في سبيل مصالح الأسرة الحاكمة والنظام الاجتماعي السائد، وأن التحقيب الذي اعتمدته كان تحقيبا عقيما بمعنى أنها اعتمدت تقسيمات جامدة من أجل تحديد تاريخ الدول والأسر، فكان الأمد المعالج تبعا لذلك أمدا قصيرا، ركز على سياسة البلاطات بشكل أدى إلى طمس التبدلات التاريخية البعيدة الأثر، وإهمال فترات كثيرة(56) وجعل هذه الكتابة التاريخية جرداء وضعيفة الأهمية...

ومهما كان لهذه الانتقادات من وجاهة فإن ذلك لا ينفي كون هذا النوع من الكتابة قد وفر على أقل تقدير مادة تاريخية أساسية، تساهم في إعادة كتابة تاريخ المرحلة بعد تمحيصها ونقدها، كما أنها توفر مادة خام تساهم بشكل غير مباشر في دراسة العقلية الصينية الرسمية، وفرز الخطوط العريضة للفكر والثقافة اللتان سادتا في مرحلة الصين الإمبراطورية .

II انهيار الهيكل التقليدي للكتابة التاريخية الصينية

تبعا لمسار الهيمنة الغربية في شرق آسيا تهاوت مجموعة من الهياكل التقليدية في كل المجالات، بما في ذلك مجال الفكر والثقافة وانسيابا مع هضم الطرق والأفكار الغربية من طرف عدد من المثقفين الشرق أسيويين تجددت الكتابة التاريخية، وتطورت في اتجاه ما تم استلهامه من العلوم التاريخية والاجتماعية كما طورها الغرب. ففي اليابان يقترن دخول الاتجاه الجديد في الكتابة التاريخية، بسنة 1887، وباسم أحد التلاميذ المتحمسين لرانكه وهو " لودويج رايس"، ومثلما دخلت الحضارة العصرية اليابان في وقت مبكر وبسرعة فإن التقنيات الغربية في جمع وفحص الأدلة التاريخية، أصبح معمولا بها في جامعة طوكيو منذ سنة 1890، وفي الهند بدأت بوادر هذا الأثر منذ أواسط ثمانينات القرن التاسع عشر، وتأكدت بنشر كتاب " تاريخ كمبردج للهند" الذي نشر في ست مجلدات بين سنوات 1922 و 1932. وبأول مؤتمر للتاريخ الحديث بالهند سنة 1935 حيث حض رئيس المؤتمر" السر شفاعت أحمد" المؤتمرين، على الأخذ بالطرق النقدية لمدرسة التاريخ الألمانية معللا هذا الاختيار بكون تلك المدرسة هي " التي جعلت التاريخ في الغرب علما شبه مضبوط". أما في الصين فيحدد المهتمون، تاريخ انهيار الهيكل التقليدي في الكتابة التاريخية بسنة 1919، ومنهم من يرجع ذلك إلى ما قبل هذا التاريخ، أي إلى سنة 1905. وكانت أولى المدارس الغربية التي أثرت في المؤرخين الصينيين الجدد هي المدرسة التاريخية الألمانية، حيث أصبحت الكتابة التاريخية مبنية على الطرق النقدية كما تعاملت معها هذه المدرسة. وقد تزايد الاهتمام بهذا الاتجاه مع تزايد نفوذ حركة الإصلاح البرجوازي، خصوصا بعد ثورة 1911، وخلال فترة "الكومنتانغ" ومنذ سنة 1920 بدأ هذا الاتجاه يخلي مكانه لهيمنة تأثير آخر هو تأثير المدرسة الماركسية(57).

1 – تجديد الكتابة التاريخية بين مدرستين

هزت هزيمة "حرب الأفيون"(1840-1842) وما نتج عنها مجتمع الصين هزة نفسية عنيفة طرحت مجموعة من الأسئلة على الثقافة التقليدية باعتبار الهزيمة هزيمتها بالأساس. ومن أجل تلافي نتائج أسوأ للهزيمة والأزمة ظهرت بشكل تتابعي مجموعة من الحركات شكلت محطات أساسية، في تجسيد انهيار الهيكل التقليدي للثقافة الصينية. ففي أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر عرفت الصين بوادر إصلاح سياسي واقتصادي وثقافي في إطار "حركة الإصلاح والتجديد"، التي وزعت شعاراتها ومطالبها بين معارضة تعاليم كونفوشيوس، والمطالبة بالإنفتاح على الغرب، و ضرورة إجراء تغييرات تدريجية على المجتمع. وفي سنة 1915 ظهر ما أطلق عليه اسم "الحركة الثقافية الجديدة" التي رفعت شعار "العلم" و "الديموقراطية"، ونادت بالإطاحة ب "دار كونفوشيوس"(58)كناية على الرغبة في

سبيل هدفه. فقد جاء في مقدمة كتاب "سيمانتشيان"، مخاطبا الإمبراطور : " لقد وهنت الآن قوة خادمك الجسمية، وضعف بصره، وأظلمت عيناه، ولم يبق من أسنانه إلا العدد القليل، وضعفت ذاكرته حتى أصبح ينسى حوادث الساعة حين تدبو عنه. ذلك أن قواه كلها قد استنفذها إخراج هذا الكتاب"(53) . أما عن الهدف الذي توخاه المؤرخون من وراء الجهود التي بذلوها، فقد كان بالإضافة إلى الرغبة في الحصول على رضى الحكام والتقرب منهم، الإسهام في مساعدة الحكم على الاستقرار من خلال الاطلاع على تجارب الماضي والاستفادة من هفواته، ومن النماذج التي تؤكد هذا الأمر ما جاء في مقدمة كتاب " سيمانتشيان" مخاطبا الإمبراطور بقوله : "...وأن تتفضل في لحظات الفراغ بإلقاء نظرة قدسية على هذا الكتاب حتى تعرف من أسباب قيام الأسر السابقة وسقوطها، سر نجاح هذه الساعة وإخفاقها "، مثلما اختار المؤرخ "سيما قوانغ" لكتابه حول تاريخ الصين، عنوانا هادفا هو " ما يرجع إليه الحكام المشتغلون بالنشاطات السياسية " ...ومهما كان الأمر، فإن غلبة الطابع السياسي على هذه الإسطوغرافية، لا يعني خلوها من إشارات تهم ميادين أخرى ففي سياق الأحداث السياسية وردت إشارات مفيدة حول الاقتصاد وحول المجتمع وبعض ظواهر الطبيعة، كما اهتمت بعض الكتابات -وهي قليلة جدا- ببعض ماجريات المجتمع، مثل كتاب " الإبداع السماوي" الذي تم تأليفه في بداية القرن السابع عشر والذي اهتم بالتجارب الإنتاجية الفلاحية والحرفية، وببعض الصناعات الإستخراجية(54) .

لقد أدت طريقة تأليف الإسطغرافية التقليدية الصينية والمنهج الذي اتبعت في الصياغة، إلى توجيه عدد من الملاحظات إلى مضمونها ومنهجها، من طرف عدد من المهتمين، ومن ذلك وسم تلك الكتابة بأنها نوع من التاريخ الماندراني. وأنها "تاريخ كتبه البيروقراطيون للبيروقراطيين"(55) ، إشارة إلى المؤرخ الرسمي كموظف في الدولة، وإلى الحكام، وأن تدوينها وتحريرها لم يهتم بتسجيل الماضي كما كان في الواقع، وإنما من أجل خلق صورة ذاتية في سبيل مصالح الأسرة الحاكمة والنظام الاجتماعي السائد، وأن التحقيب الذي اعتمدته كان تحقيبا عقيما بمعنى أنها اعتمدت تقسيمات جامدة من أجل تحديد تاريخ الدول والأسر، فكان الأمد المعالج تبعا لذلك أمدا قصيرا، ركز على سياسة البلاطات بشكل أدى إلى طمس التبدلات التاريخية البعيدة الأثر، وإهمال فترات كثيرة(56) وجعل هذه الكتابة التاريخية جرداء وضعيفة الأهمية...

ومهما كان لهذه الانتقادات من وجاهة فإن ذلك لا ينفي كون هذا النوع من الكتابة قد وفر على أقل تقدير مادة تاريخية أساسية، تساهم في إعادة كتابة تاريخ المرحلة بعد تمحيصها ونقدها، كما أنها توفر مادة خام تساهم بشكل غير مباشر في دراسة العقلية الصينية الرسمية، وفرز الخطوط العريضة للفكر والثقافة اللتان سادتا في مرحلة الصين الإمبراطورية .

كان اهتمام الباحثين الاجتماعيين الصينيين منصبا في هذه المرحلة على الدراسات الصينية وهو ما يعني عدم التسليم بالتفوق الحضاري الغربي، لقد أصبحت مهمة المثقفين في تلك المرحلة هي استخدام المناهج الأوربية في دراسة حضارة الصين واكتشاف جوهرها الحقيقي، وتنظيم هذه الحضارة وتحديثها ونشرها خارج رقعتها لتستفيد الإنسانية منها(63) ، كما كان من ضمن الأسئلة التي اهتموا بها سؤال أسباب تقدم بريطانيا وتخلف الصين، وسؤال العوامل التي تؤدي إلى اختلاف النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمعات الإنسانية. ومن نماذج المؤلفات والأبحاث حول دراسة الصينيين في هذه الفترة يمكن الإشارة إلى " قصة أكيو الحقيقية " للأديب لوشيون و "الصينينون" ل "لين يوي تانغ"، و "الامريكيون والصينيون" ل " شي ليانغ توانغ "، و "المشكلة الصينية" ل لاي شيا أر ...

إن بعضا من الباحثين الذين روجوا لهيمنة التحليل والبحث بواسطة النظريات الاجتماعية الغربية، أتموا دراستهم بالجامعات الأمريكية والأوربية واليابانية، كما أن الكليات الإنسانية والاجتماعية بالصين كانت تستعين ببعض أساتذة الاجتماع الأوربيين الزائرين. إضافة إلى أساتذة الاجتماع الأمريكيين الذين أسندت إليهم مهمة تدريس هذا العلم في المعاهد والكليات الصينية الخاصة، والعامة. وكل هذا يفسر هيمنة مناهج علم الاجتماع الغربي عامة، والأمريكي على الخصوص في هذه المرحلة، على الأبحاث الاجتماعية والإنسانية، بما فيها الأبحاث والدراسات التاريخية.

وابتداء من العقد الأول للقرن العشرين بدأ بعض المثقفين الصينيين يولون اهتماما خاصا للفكر الماركسي، حيث تمت ترجمة بعض كتابات ماركس وانجلز وكاوتسكي ولينين اعتبرت ترجمتها بداية للاهتمام بعلم الاجتماع الماركسي، وبداية لمنافسة علم الاجتماع الأمريكي في ساحة الدراسة والبحث والتحليل. فمنذ تأسيس الحزب الشيوعي الصيني سنة 1921 بدأ ينتظم تيار بتوجهات جديدة في ميادين العلوم الاجتماعية والفنون والأدب والاقتصاد والعلوم السياسية والفلسفة، تركز على الدور الاقتصادي في حياة الشعوب وتهتم بالصراع داخل المجتمع وخارجه. وفي سياق هذا الاتجاه الجديد ألف "لي دازهاو" كتاب "أسس التفسير الماركسي للتاريخ" الذي ركز فيه على ثلاث قضايا أساسية هي : طبيعة المجتمع الصيني، وطبيعة المجتمع الريفي الصيني، وتقسيم التاريخ الصيني إلى فترات(64)، كما ألف "كوو موجو Kuo mo-go" سنة 1929 كتابا بعنوان " دراسات في التاريخ الصيني القديم" أكد فيه مرور الصين بثلاث مراحل تاريخية هي : العبودية، والإقطاع والرأسمالية. وألف "تاوهسي شنج " Tao Hsi Sgeng " مؤلفين هامين أولهما سنة 1929 بعنوان : "تحليل تاريخي للمجتمع الصيني"، والثاني سنة 1930 بعنوان : "تاريخ المجتمع الإقطاعي الصيني". ورغم اختلاف الباحثين الأخيرين في كتابتهما حول المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الصيني، إلا أنهما انطلقا معا من النظرية الماركسية

التي ما فتئت تكتسب – آنذاك – المزيد من الأنصار، بسبب التـأثير الـذي أحدثـه الباحثون الذين أتموا دراساتهم الأكاديمية بالاتحاد السوفياتي واليابان. وابتـداء مـن تاريخ الغزو الياباني للصين سنة 1937 اهتم المؤرخون الماركسيون بدراسة الأقليات القومية التي تعيش في مناطق الحدود، في دراسات هدفت إلى تدعيم الأمن القومـي. ومثلما انشغلوا بتطور المجتمع انشغلوا كذلك ومنذ بداية انطلاق أبحاثـهم بقضايـا نظرية منها : البحث في مدى ملائمة النظرية الماركسية للمجتمع الصينـي ومـدى قدرتها على تفسير تحولاته التاريخية، والبحث في مدى انطبـاق النمـط الأسـيوي للإنتاج على المجتمع الصيني، والبحث كذلك في الخصـائص الأساسـية المميـزة للنظام الإقطاعي في الصين، وبداية الرأسمالية، وتأثير الإمبرياليـة الغربيـة علـى مختلف جوانب المجتمع.

وفي نهاية هذه النقطة لا بد من الإشارة إلى أن "ماو تسي تونغ" كـان مـن بين الباحثين الذين مزجوا بين البحث الاجتماعي والبحث التاريخي من أجل معرفـة وفهم المجتمع الصيني، قصد حل مشاكله وتغييره من وجهة نظر ماركسية فمنذ سنة 1926 أجرى "ماو" دراسات وأبحاث لها أهميتها حول البنية الطبقية فـي المجتمـع الصيني عامة، والتحولات التاريخية التي طرأت عليه، وكذا التحولات الطبقية التـي طرأت على القرية الصينية. وعندما أصبح "ماو" الشخصية الأولـى فـي الحـزب الشيوعي الصيني، دعا باستمرار إلى الأخذ بنماذج التحليـل الماركسـي اللينينـي لتاريخ المجتمعات، وتطبيقه على المجتمع الصيني بخصوصياته. مع التركيز بشـكل رئيسي على التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وتطور التناقض باعتبـاره عاملا رئيسيا في الدفع بالمجتمع إلى الأمام...

لـقد تعايش وتصارع في هذه المرحلة طريقتـان لتحليـل واقـع وتـاريخ المجتمع الصيني استندت إحداهما إلى تصـور ليـبرالي، والثانيـة إلـى تصـور ماركسي(65) وكان الصراع بينهما ثقافيا وسياسيا في ذات الآن، وبانتصـار حركـة الثورة الصينية سنة 1949، انتصر ضمنا التصور الثاني، فـاضطر التصـور الأول لإخلاء المجال فهيمنت المدرسة الماركسية في البحث والتحليل والدراسات بما فـي ذلك الشق التاريخي منها.

2 – هيمنة المدرسة الماركسية

بعد نجاح الثورة الصينيـة سـنة 1949، أصبحـت النظريـة الاجتماعيـة الماركسية هي مصدر التوجيه الفكري والسياسـي، وأصبـح الاقتصـاد السياسـي والمادية الجدلية وتاريخ الثورة الصينية مـن المـواد الإجباريـة فـي المقـررات بالجامعات والمعاهد العليا وتراجع أمام هذا المد علم الاجتماع الأكاديمي الذي كـانت له شبه صولة في السابق. بل إن عددا من الباحثين الاجتماعيين حولوا اهتماماتـهم إلى محاولة التوفيق بين الأهداف المجردة لعلم الاجتماع من ناحيـة والماركسـية اللينينية من ناحية أخرى. وحددوا في مؤتمر عقدوه سنة 1949 الموضوعات التـي

يجب على أقسام علم الاجتماع الالتزام بتدريسها للطلاب في : الماركسية اللينينية ومناهج البحث الاجتماعي، وتاريخ العالم الحديث، وتاريخ المجتمع الصيني والأنتروبولوجيا مع التركيز على دور العمل في تشكيل المجتمعات والسياسة الحكومية والقانونية. وأصبح هم علماء الاجتماع الأساس هو الدفاع عن الماركسية اللينينية بوصفها نظرية شاملة قادرة على تفسير تاريخ المجتمع الإنساني. إلا أن هذه المحاباة لم تجد نفعا إذ بعد فترة وجيزة من نجاح الثورة تعرض علم الاجتماع "الأكاديمي" لانتكاسة واضحة، وألغيت أقسامه من كل الجامعات الصينية سنة 1952 من منطلق اعتبار السياسيين البارزين له مجرد "مؤامرة بورجوازية " من خلال تأييده للإصلاح ومعارضته للثورة ومن خلال اعتبارهم له أداة لا تستطيع الإسهام سوى في فهم طبيعة المجتمع الرأسمالي بينما تقف عاجزة أمام فهم المجتمع الاشتراكي بسبب ضيق التصورات والمفاهيم(66). لقد أعلن المؤرخون الماركسيون الصينيون " إفلاس مفهوم التاريخ المثالي" وأكدوا على ضرورة توظيف المادية الجدلية، في تحليل جوانب التاريخ البشري والتاريخ الطبيعي(67)، باعتبارها "الطريقة الصحيحة في البحث التي لا توجد طريقة صحيحة أخرى سواها"(68) وعلى ضرورة بناء التحليل التاريخي على تناقضات المجتمع وإظهار الأسباب الباطنية للتطور الاجتماعي عن طريق البحث في القوى المنتجة، وعلاقات الإنتاج، وصراع الطبقات(69) والتعامل مع الأسباب الخارجية كمجرد عوامل للتبدل. وكذا ضرورة التسلح أثناء التحليل التاريخي بالموضوعية، وتتبع الظاهرة من جميع جوانبها والتعمق في دراسة التناقضات عن طريق تجنب الذاتية، والنظرة وحيدة الجانب والنظرة السطحية(70).

أصبح المؤرخون الماركسيون الصينيون يعتبرون أبحاثهم ودراساتهم جزء من النشاط الثوري المنظم، فتراجعت الكتابة التاريخية المبنية على السرد والوصف الأدبي، لتهيمن الدراسات والأبحاث التي وظفت التحليل الاجتماعي والاقتصادي وأدوات النقد التاريخي. ومنذ سنة 1949 كرس المؤرخون جهودهم لدراسة مواضيع محددة، على رأسها : مسألة الرأسمالية أواخر عهد مينغ وأوائل عهد تشينغ، وأثر الاستعمار الأجنبي على الاقتصاد الصيني بعد سنة 1840، ومسألة القوميات، فقد أكد كبار الحزب على ضرورة إيلاء أهمية لدراسة الأقليات، وتوظيف التاريخ والأنتروبولوجيا من أجل هذا الهدف، فأقيمت معاهد عديدة لدراسة الأقليات وتطور سماتها الثقافية وخصائصها الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذا النوع من الاهتمام اهتمت "جمعية التاريخ الصيني" التي كان يرأسها "كوومو جو" بضرورة تأليف كتب مختصر حول تاريخ الصين الشامل، فعقدت من أجل ذلك سنة 1951 اجتماعا تقرر فيه إعداد كتاب في الأمر بعنوان "موجز تاريخ الصين" يمثل وجهات نظر غالبية الباحثين في تاريخ البلد. فأسندت مهمة كتابة المادة إلى "جيان بوه تسان" و "شاو شيون تشينغ" و "هوهوا" وكلهم أساتذة للتاريخ بالجامعات الصينية. وصدر هذا

الكتاب سنة 1956 باللغة الصينية، ثم ترجم إلى عدد من اللغات الأخرى(71). لقد أستند مؤلفوا "موجز تاريخ الصين" إلى التحقيب الماركسي لتقسيم تاريخ الصين فكتبوا حول المجتمع المشاعي البدائي، والمجتمع العبودي، والمجتمع الإقطاعي والمجتمع شبه الإقطاعي وشبه المستعمر، وهذا النوع من التحقيب سبق توظيفه على يد بعض المؤرخين الماركسيين الصينيين منذ الثلاثينات، إلا أنه أصبح بعد سنة 1949 هو التحقيب المعمول به، وحول هذا النوع من التحقيب كما تعامل معه الصينيون كتب ماو تسي تونغ " لقد اجتازت الأمة الصينية في سياق تطورها عشرات الألوف من السنين، وهي تعيش في نظام المشاعية البدائية اللاطبقية، كما هي حال كثير من أمم العالم الأخرى. وقد مضت على الأمة الصينية منذ العصر الذي انهارت فيه المشاعية البدائية، متحولة إلى مجتمع طبقي، حتى يومنا هذا حوالي 4000 سنة مرت خلالها بالمجتمع العبودي والمجتمع الإقطاعي .. لقد طرأت تغيرات على الصين. فقد تحولت الصين خطوة فخطوة إلى مجتمع شبه مستعمر وشبه إقطاعي منذ حرب الأفيون عام 1840، ثم تحولت إلى مجتمع مستعمر وشبه مستعمر وشبه إقطاعي منذ حادثة 18 سبتمبر 1931 حين شنت الإمبريالية اليابانية عدوانها المسلح على الصين"(72). وبقدر ما أصبح هذا التحقيب سائدا بقدر ما تحكم في التركيز على قضايا وإشكاليات معينة في تاريخ المجتمع الصيني مثل : تكوين قومية هان وطبيعة ملكية الأراضي في الصين الإقطاعية، وتفسير ثورات الفلاحين والانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية، وأصول الرأسمالية في الصين، وتثبيت التقسيمات الزمنية في تاريخ الصين بين سنوات 1840-1949 م، وأثر ونتائج الاستعمار الغربي(73) ...

منذ أواسط الخمسينات تميزت الكتابة التاريخية الصينية بالاهتمام ب "ثورات الفلاحين" و " الحروب الفلاحية " حتى بدا الأمر ظاهرة ملفتة. فقد سطر ماو تسي تونغ " إن الانتفاضات الفلاحية والحروب الفلاحية التي شهدها تاريخ الصين كانت ذات نطاق واسع لامثيل له في تاريخ العالم " وأكد " أن هذه الصراعات الطبقية، وهذه الانتفاضات والحروب التي خاضها الفلاحون هي وحدها المحركة الحقيقية لتطور التاريخ في المجتمع الصيني الإقطاعي"(74). إن عدد الأبحاث والدراسات التي نشرت حول هذا الموضوع، تبين مدى الاهتمام به وربما حتى أسباب ذلك الاهتمام. فبين سنوات 1949-1961 نشرت أكثر من أربعمائة مقالة حول حروب الفلاحين في الفترة الإقطاعية، وحوالي نفس العدد حول انتفاضات الفلاحين في القرن التاسع عشر(75). هل كان المقصود من هذا الاهتمام، إظهار "التقليد الثوري" للشعب الصيني عبر التاريخ؟ أم إظهار قوة الفلاحين كطبقة اجتماعية رئيسية في الثورة الصينية؟ أم المساهمة في تحويل اتجاه الكتابة التاريخية من الاهتمام بالملوك وعلية القوم إلى الاهتمام بتاريخ الشعب والفئات الدنيا؟ مهما كان الأمر فقد أنتج هذا الاهتمام نوعا من " التاريخ الجديد " ميز – على المستوى

العام – الكتابة التاريخية الصينية، وأضاف – على المستوى الخاص– بعدا جديدا للتاريخ الصيني، فساهم في إحداث بعض التوازن في كتابته، وسد ثغرة كبيرة فيها. فقد كان المؤرخون التقليديون يتحاشون الخوض في هذا الموضوع، ويحرصون على رسم صورة منسجمة حول المجتمع الصيني، ويصنفون زعماء الفلاحين في مصاف زعماء العصابات العابثة بالنظام(76).

وابتداء من سنة 1963 سجلت الكتابة التاريخية قفزة جديدة، من خلال البحوث الشهيرة، التي أطلق عليها الصينيون نعت " البحوث التاريخية الأربعة" نسبة إلى المجالات الأساسية الأربعة التي عالجت وهي : الأسرة، والقرية والمزرعة الجماعية، والمصنع. فقد نشرت نتائج أكثر من مائتي دراسة في مجلد واحد ذات طابع تاريخي شمولي هدف إلى التعبير عن التطورات المستمرة. ومن هنا جاءت هذه البحوث والدراسات محاولة لفهم وتحليل التغيرات التي طرأت على مختلف مظاهر الحياة دون التركيز على مجالات معينة، ومحاولة في تحقيق مزيد من الفهم للتاريخ الصيني الحديث. ولعل هذا ما دفع البعض إلى أن يصف هذه البحوث بأنها " أضخم حركة علمية شهدتها الصين المعاصرة "(77).

إن هذه التطورات المهمة في الكتابة التاريخية الصينية كما تمت الإشارة إلى خطوطها العريضة قد عرفت نوعا من الإنتكاسة إثر حركة " الثورة الثقافية " التي انطلقت سنة 1966. فقد كانت هذه الثورة ـــ كما وصفها بعض الصينيين ـــ "بمنزلة فوضى عارمة وكارثة كبرى للثقافة شكلا وموضوعا "(78) ، تضررت منها الحركة الثقافية وحركة البحث العلمي الجادة، ومنها حركة البحث التاريخي، حيث ذهب ضحية تلك الثورة مجموعة من المؤرخين الصينيين الرموز مثل " جيان بوه تسان" أستاذ التاريخ بجامعة بكين، و " شاو شيون تشنغ " رئيس قسم التاريخ بجامعة تشينغهوا، نتيجة الاضطهاد، مثلما تعرض كتاب " موجز تاريخ الصين " الذي ساهما في تأليفه إلى الهجوم طيلة سنوات الثورة (1966-1976) (79)، إلا أنه ومنذ سنة 1977 وبداية التفكير في التخلص من نتائج الثورة وارتباطا بمحاولة إصلاح التعليم العالي عاد الانتعاش للكتابة التاريخية. فارتباطا بمحاولة إصلاح التعليم العالي، تمت إعادة الحياة إلى مراكز البحوث والدراسات التي تهتم بتاريخ الشعوب غير الصينية. فمنذ ما بعد مؤتمر باندونغ كان الصينيون قد أسسوا بعض المعاهد والجمعيات التي تهتم بتاريخ الغير، مثل " معهد العلاقات الدولية " ومعهد " الدراسات الإفريقية والأسيوية " و " الجمعية الصينية للدراسات الأسيوية والإفريقية "، وأدرجوا درس التاريخ العربي واللغة العربية في مدرسة الدبلوماسيين الصينيين، ومدارس الترجمة ... وعرفت هذه المؤسسات نشاطا ملحوظا بين سنوات 1956–1963، إلا أن نشاطها توقف بعد سنة 1966، نتيجة الثورة الثقافية، ولم تستطع استرجاع نشاطها إلا ابتداء من سنة 1977 حيث أعيد فتح " معهد دراسات غرب آسيا وافريقيا " سنة 1978، و " الجمعية الصينية لدراسات الشرق الأوسط " سنة 1982، ومعهد الإسلام

في جامعة شياف ...وأنتجت هذه الحركة مجموعة من الدراسات والأبحـــاث، مـــن أمثلتها كتاب ناز هوينج : " تاريخ مصر الحديث " وكتاب مانج وزهـــاو :" قضيـــة السويس" وكتاب ليوليانج : " تاريخ العلاقات مع الشرق الأوسط "(80). وفـــي ســـياق "صحوة " ما بعد الثورة الثقافية، عرفت الصين منذ سنة 1984 ظاهرة ثقافية أطلـــق عليها نعت "الإقبال الشديد على الثقافة ". فابتداء من السنة المشار إليها انطلقت فـــي الأوساط الأكاديمية الصينية مناقشات ساهم فيها متخصصون من مختلـــف الفـــروع العلمية ومثقفون ومؤلفون متميزون، ركزوا نقاشهم حول تشجيع الإصلاح والانفتـــاح والتحديث محققين بذلك ازدهارا أكاديميا في المجالات الثقافية(81)، كان من مظـــاهره نشر عدد من الأبحاث والدراسات وطرح مجموعة من النظريات تتـــاقش مســـتقبل الصين، عبر دراسات وأبحاث مجددة داخل المنظـــور الماركســـي، ويمكـــن إدراج كتاب ووبن " الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا مـــن المـــاضي " الذي نشر سنة 1992، امتدادا لهذه الحركة. إذ بالإضافة إلى محاولة الكتـــاب تقديـــم نظرة عن الحركة، قدم صاحبه اسهاما نظريا يدعو إلى دراســـة الصينيـــين عـــبر التاريخ والمستقبل من خلال أسئلة عريضة تبحث من أين جاء الصينيون؟ وإلى أيـــن يذهبون؟ وما هو مصيرهم ومسؤوليتهم ومهمتهم التاريخيـــة؟ لقـــد أكـــد صـــاحب المشروع على التركيز في دراسة الصينيين على التاريخ الحديث والمعاصر، ومـــزج الدراسة التاريخية بعلوم أخرى تساعد على استكشاف الذات، ودفع المجتمـــع نحـــو التحديث، في إطار أحد مجالات فروع العلوم البحثية المستقلة يطلـــق عليـــها اســـم "نظرية الصينيين "(82) ...

وعلى العموم، فمنذ سنة 1949 عرفت الكتابـــة التاريخيـــة الصينيـــة تقدمـــا واضحا، وصفت معه بأنها أصبحت أكثر مرونة وأقل تحجرا من أي فترة قبل هـــذا التاريخ، وأكثر حركية في المعالجات الأساسية، وأكثر تفهما فـــي إدراك العوامـــل الفعالة، وفي تغيير لغة التاريخ، بوضع معايير جديـــدة لإعـــادة تركيـــب مـــاضي الصين(83) إلا أن هذا لم يمنع بعض المهتمين بالإسطغرافية الصينية مـــن تســـجيل بعض الملاحظات على الكتابة التاريخية الجديدة منها :

- الاهتمام الكبير بالتاريخ القديم .
- عدم التوازن في المسح التاريخي للبلاد
- التركيز على كتابة تاريخ المناطق الساحلية، وبعض المدن الكبرى .
- ضعف الاهتمام بمناطق الأقليات القومية .
- التركيز في الدراسات التاريخية الاقتصادية على الصناعة والتجـــارة الحديثـــة أكثر من الزراعة والصناعة اليدوية.
- تبني التحقيب الماركسي لفترات التاريخ، بما يعنيه ذلـــك مـــن تركـــيز علـــى العوامل الاقتصادية وما ينتج عنه من حيف في حق العوامل الأخرى.

- كثرة المقالات القصيرة وقلة الكتب الكاملة.
- حصر أعمال المؤرخين الصينيين في بلادهم وعدم الاهتمام بتاريخ مناطق العالم الأخرى.

إلا أن هذه الملاحظات لا يمكن أن تتنكر للخطوات المهمة التي حققها المؤرخون الصينيون في كتابة تاريخ بلادهم منذ ثورة 1949. فالكتابة التاريخية الجديدة غطت فترات التاريخ الصيني من أقدم الأزمنة إلى أحدث الأيام، انطلاقا من الإيمان بأن "معرفة تاريخ أول أمس لا تقل أهمية عن معرفة تاريخ اليوم والأمس". ولا شك أن بعض التركيز الملاحظ حول التاريخ القديم، مرده إلى الاهتمام بالفترة الإقطاعية التي تغطي معظم فترات التاريخ الصينية (475 ق م– 1840 م)، وما طرحه ذلك من أسئلة، إلا أن هذا التركيز لم يكن عديم الفائدة، فقد خرج بإنجاز مهم وضح كيف أن هذه المرحلة لم تكن راكدة في التاريخ الصيني، بل لها حركيتها التي خلقت تبدلات في العلاقات الطبقية وملكية الأراضي والتقنية الزراعية، والتي كان الدافع إليها هو قوة الفلاحين وحركاتهم، كما أن هذه الكتابة سجلت الانفتاح على علوم أخرى مثل الأنتروبولوجيا خاصة في إنجاز بحوث حول الأقليات الصينية والأركيولوجيا لتحقيق نوع من التوازن، وإعادة بناء الماضي اعتمادا على المكتشفات والحفريات ويظهر الاهتمام الصيني بالأركيولوجيا من خلال متاحف البقايا الأثرية المنتشرة في البلاد مثل " متحف التاريخ الصيني " ببكين الذي تبلغ مساحته ثمانية آلاف متر مربع وتعرض فيه حوالي تسعة آلاف قطعة من الآثار والوثائق التاريخية المتعلقة بمختلف مراحل تاريخ المجتمع الصيني " و " متحف تماثيل الجنود والخيل " بمدينة شيآن وهو أكبر متحف للبقايا الأثرية بالصين حيث يمتد فوق مساحة خمسة عشرة ألف متر مربع تقريبا، وتعرض فيه حوالي ستة آلاف قطعة من تماثيل الجنود والخيل الفخارية التي اكتشفت مدفونة مع الإمبراطور تشين سي هوانغ مؤسس أسرة تشين(84) ، ومثلما توفرت مادة تاريخية في شكل شواهد مادية وفرتها الأركيولوجية اهتم الصينيون بتوفير النصوص والسجلات القديمة، فأعيد نشر عدد كبير منها وأصبحت في المتناول. وتعتبر " دار المحفوظات القديمة " ببكين، مكانا لحفظ السجلات البلاطية لأسرتي مينغ وتشينغ حيث تتوفر على صناديق من أنواع المحفوظات التي تضم وثائق مثل تعليمات الأباطرة، وسلاسل الأنساب البلاطية والسجلات الصحاح وغيرها(85) ، ولعل من باب تحصيل الحاصل الإشارة إلى الدور الذي يلعبه توفير الوثائق المختلفة في تيسير مهمة الباحثين والدارسين. ولا شك أن إنجازات المدرسة التاريخية الصينية بعد سنة 1949 واجتهاداتها هو الذي جعل الكتابة التاريخية الصينية محط انتباه في العالم الغربي ومحط تقدير لقيمتها(86) .

خـــاتمـــة

مرت الكتابة التاريخية بالصين بتطورات وفــرت تراثــا تاريخيــا مكتوبــا يوازي في قدمه تقريبا قدم الحضارة الصينية. فقد سجل الصينيون في بداية الكتابــة ماورثوه عن أجدادهم من أساطير عن الصين الموغلة في القدم، واهتموا بتســـجيل تاريخ الأسر الحاكمة الأولى باعتباره تاريخ فترة أمن ورخــاء، وأصبــح التــاريخ والكتابة في الصين الإمبراطورية أحد الأقانيم التي يقوم عليها النظام. ولمـــا فتــح الغرب بلاد الصين في أربعينات القرن التاسع عشر، تبنـــى الصينيــون توجــهات المدارس الغربية في كتابة التاريخ لتجديد وإعادة كتابة تاريخ بلادهم، فعانقوا توجــه المدارس الليبرالية في مرحلة ثم توجه المدرسة الماركسية في مرحلة ثانية، وضمــن هذه المدرسة الأخيرة مازالوا يقدمون اجتهادات واهتماما بالتاريخ ليس لأنـــه أحــب الآداب إلى الصينيين فقط، بل لأنه أحد ركائز الثقافة الصينية وأحد مكوناتها عـــبر تاريخ تطور الأمة الصينية، وهذه الاجتهادات هي التي جعلت المدرســـة التاريخيـــة الصينية تتبوأ مكانة متميزة ضمن الكتابة التاريخية الأسيوية إلـــى جـــانب الكتابـــة التاريخية في كل من اليابان والهند.

هوامش وإحالات

1)- ووبن: الصينيون المعاصرون.التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي الجزء الأول- ترجمة عبد العزيز حمدي- عالم المعرفة عدد 210.الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1996 ص 92.

2)- تعود بدايات التاريخ الصيني المسجل – حسب الكتابات الصينية- إلى فترة نهاية حكم أسرة تشو الغربيــة نتيجة الانتفاضة المسلحة التي قام بها العامة سنة 841 قبل الميلاد.

3)- ديورنت ول " قصة الحضارة " – الجزء الرابع من المجلد الأول.الشرق الأقصى – الصين، ترجمة محمد بدران.القاهرة – الجامعة العربية –1966 ص 137.

4)- هيجل(جورج فيلهلم فريديريك): محاضرات في فلسفة التاريخ.الجزء الثاني العالم الشـــرقي – ترجمــة وتقديم وتعليق إمام عبد الفتاح إمام.سلسلة المكتبة الهيجلية – بيروت- دار التنوير- 1984 ص 62.

5)- المرجع نفسه ص 65

6)- نفسه ص 62

7)- نفسه ص 129-130.

8)- " الفيدا " كلمة هندية، ترجمتها الحرفية هي " المعرفة "، ويطلق الهنود اسم " أسفار الفيدا " على تراثـــهم المقدس، وهو مجموعة أسفار وكتب دينية دونها مؤلفون مجهولون في فترة تمتد بين سنة 1000 وسنة 500 قبل الميلاد.

9)- انظر : أدهم علي : تاريخ التاريخ.سلسلة كتابك – القاهرة – دار المعارف 1977 ص 14.

10)- مجلة بناء الصين(نشر) : تاريخ الصين الجزء الأول، سلسلة كتب سور الصين العظيم – بكين – مجلــة بناء الصين 1986 ص 10.

11)- دو في باو : المتناهيات الصينية – بكين – دار النشر باللغات الأجنبية 1989 ص 273.

12)- تاريخ الصين : ج 1 – م س ص 13.
13)- المتاهيات الصينية . م س ص 140.
14)- جيان بوه تسان وشاوشيون تشنغ وهوهوا: موجز تاريخ الصين – بكين- دار النشر باللغـات الأجنبية 1985 ص 16
15)- حول الكتابة والكتاب في الصين انظر : ستيتسفيتش الكسندر: تاريخ الكتاب، القسم الأول- ترجمة محمد م الأرناؤوط – عالم المعرفة – عدد 169 الكويت – ا لمجلس الوطني للثقافة والفنـون والآداب 1993 ص ص 47-55.
16)- بدأت الكتابة في الصين مع أسرة شانغ(ق 16- ق 11 ق م) التي افتتحت العصـور التاريخيـة للصيـن واستخدم للكتابة في هذه الفترة دروع السلاحف وعظام الحيوانات، وقد مدت بقايا دروع السلاحف التي تم العثور عليها المؤرخين بتفاصيل وافية عن ملوك شانغ وملامح المجتمع في عهدهم.ويطلق على اللغـة المكتوبة على دروع السلاحف اسم " لغة العظام الكهنوتية " وهي لغة متكاملة نسبيا، وتعتبر كتابتها أساسا للمقاطع الصينية المستعملة اليوم.
17)- تاريخ الصين – الجزء الأول – م س ص 72.
18)- موجز تاريخ الصين: م س ص 50.
19)- مجلة بناء الصين(نشر) : تاريخ الصين الجزء الثاني، سلسلة كتب " سور الصين العظيـم " – بكيـن – مجلة بناء الصين 1987 ص 27.
20)- LARRE Claude . APERCEPTION EMPERIQUE DU TEMPS ET CONCEPTION DE L HISTOIRE DANS LA PENSEE CHINOISE , in Les cultures et temps etudes preparées pour l'UNESCO Paris –Payot 1975 PP 43-70 P 43
21)- محاضرات في فلسفة التاريخ : م س ص 65-66
22)- تصف الأسطورة الصينية خلق العالم بسردها أن : بان قو أول الخلائق هو الذي شكل الأرض حوالـي عام 2.000.229 قبل الميلاد بعد كدح دام 18000عام ومن الأنفاس التي كانت تخرج منه أثناء ذلك الكـدح تكونت الرياح والسحب، كما أضحى صوته رعدا وصارت عروقه أنهارا ولحمه أرضا، وشعره نباتـا وشجرا وعظامه معادن، والعرق الذي تصبب منه مطرا، أما الحشرات التي كانت عالقة بجسمه فهي التي أصبحت بشرا.وتقول الأساطير كذلك أن الملوك الأوائل ركزوا مهمتهم على أن يجعلوا من " قمل بان قو" خلائق متحضرة.
انظر شعبان محمود : في ميثولوجيا شعوب الشرق الأقصى ، الفكر العربي – السنة 14- عدد 73 يوليوز سبتمبر 1993 ص ص 21-33.
23)- حول الأساطير الصينية انظر : PIMPANEAU Jacques . Chine Culture et tradition Paris- Phillipe Picquier 1990 PP 154-179
24)- انظر حول القبائل الاسطورية وقادتها وأبطالها :
BAI SHOUYI . (sous direction) . Precis D' HISTOIRE DE CHINE Beijing – Edition en langue etrangere 1988 PP 56-65
25)- ووبن : الصينيون المعاصرون ج 1 م س ص 93 .
26)- المرجع نفسه . ص 91-92.
27)- الأباطرة الثلاثة هم : " تيان هوانج " : إله السماء ، و " تي هوانج " إله الأرض و " مين هوانـج " إله الأنسان . في الحكايات الصينية القديمة ، أما الأباطرة الخمسة فهم : " هوانج دي " ، و " جوان شي " و " دي كو " و " تانج ياو " و " يون شون " .
28)- سجلت أسماء حكام مملكة "شانغ" في كتاب "تاريخ ين"، الذي ضم اسماء13 جيلا من الحكام، بدءا مـن الحاكم الأول شي" إلى الجيل الثالث عشر، الملك "تانغ" وأسماء ثلاثين ملكا بين الملك "تانغ"، وآخر ملوك "شانغ" المسمى "تشو"، وتتفق أسماء هؤلاء الملوك التي دونت في "تاريخ ين" مع أسمائهم المدونـة فـي النقوش المشار إليها بصورة عامة.
انظر : موجز تاريخ الصين – م س – ص 8-9.
29)- انظر : تاريخ الصين – ج 1 – م س ص 16.
30)- الكتب المسماة بالكلاسيكيات هي : كتاب الأغاني – وكتاب التاريخ – وكتاب الطقوس – وكتاب التغيير – و كتاب الربيع والخريف .

31) - الامبراطور ياو، امبراطور شبه أسطوري، يقال إنه حكم الصين من عام 2357 حتى عام 2258 قبل الميلاد، وكانت حكومته منظمة تنظيما رائعا، امتدحه عليه كونفوشيوس. وفي عهد هذا الامبراطور وقع الطوفان الصيني العظيم عام 2256 ق م .

32)- تبعا للروايات المأثورة فإن أول أسرة حكمت الصين هي " أسرة شيا" التي حكمت أكثر من 400 سنة (بين القرن 21 والقرن 16 ق م) وكان "يوى" أول ملوكها وخلفه ابنه "تشي" وأحفاده، حتى الملك "جيه" الذي سقط على يد أسرة "شانغ".

33)- حول هذا الكتاب انظر : Larre Claude .Aperception ... op cit pp 57-58

34)- يقسم المؤرخون فترة حكم أسرة تشو الشرقية، آخر الأسر الحاكمة في عهد دول المدن إلى فترتين هما : فترة الربيع والخريف (770-476 ق م) وفترة الممالك المتحاربة (475-221 ق م) .

35)- دو في باو : المتناهيات الصينية ، م س ص 197.

36)- ويدجيري البان ج : المذاهب الكبرى في التاريخ من كونفوشيوس إلى توينبي . ترجمة دوقان قرقوط – بيروت – دار القلم – 1972 – ص 10 .

37)- انظر :

CARBONNEL CO: L 'historiographie .collection Que Sais Je ? Paris – Presses universitaires de France 1981 P 29

38)- تاريخ الصين – ج 1 م س ص 20.

39)- هيجل : محاضرات في فلسفة التاريخ – ج 2 – م س ص 76.

40)- الماندران : Le Mandarin : كانت تطلق على الموظف الكبير في الامبراطورية الصينية القديمة.

41)- أورده هيجل : م س ص 69.

42)- حول المؤرخ سماتشيان : انظر : تاريخ الصين، ج 1 م س ص 43 – وكذلك المتناهيات الصينية ، م س ص 196.

43)- موجز تاريخ الصين : م س ص 28.
المتناهيات – م س ص 196-197.

44)- المتناهيات : ص 199.

45)- موجز تاريخ الصين : م س ص 28.

46)- المتناهيات : ص 197-198.

47)- المرجع نفسه ص 121-122.

48)- ألف الكتب المذكورة على التوالي: " اويانغ شيو" ، "سيما قوانغ" ، "تشنغ تيشاو" ، " ليوان شو".

49)- انظر تاريخ الصين: ج 2 – م س – ص 29-30.

50)- المرجع نفسه ص 44.

51)- حكمت أسرة "يوان" بين سنوات 1271-1368 م .

52)- تاريخ الصين ج 2 – ص 44-45.

53)- أورده : ديورنت ول: قصة الحضارة ، م س ص 138.

54)- تاريخ الصين ، ج 2 – م س ، ص 59-60

55)- باراكلو جفري : الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية ، ترجمة صالح أحمد العلي – بيروت- مؤسسة الرسالة – 1984 ص 165

56)- حول بعض هذه الانتقادات أنظر المرجع نفسه ص 245.

57)- حول بداية الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في الكتابة التاريخية بعدد من بلدان آسيا، انظر : الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية :صفحات :166-168-216-217-235-268.

58)- ووبن : الصينيون المعاصرون – ج 1 هامش 12-13-14 ص 35.

59)- المرجع نفسه هامش 16 ص 35-36.

60)- نفسه : ص 28-29

61)- حسين عبد الرحيم أحمد : الثورة الثقافية في تاريخ الصين، عالم الفكر- المجلد 19 عدد 1 – 1988 ص ص 101-154 ص 107 .

62)- انظر : قسم تأليف " سلسلة كتب تاريخ الصين الحديث" : الحركة الإصلاحية عام 1898 بكين – دار النشر باللغات الأجنبية – 1978 ص 43.

63)- حسين عبد الرحيم أحمد : الثورة الثقافية في تاريخ الصين م س ص 108-109

64)- المرجع نفسه : ص 112.

65)- حول تطور علم الاجتماع بالصين انظر : SIU-LUN WENG : Sociology and Socialism in Cotemporary China london- Routledge Kegan Paul 1979
وكل ما ورد في هذه النقطة حول هيمنة علم الاجتماع في الدراسات الاجتماعية والإنسانية منذ ما بعد حرب الأفيون، والصراع في الثلاثينات وبداية الأربعينات بين علم الاجتماع بمفاهيمه الليبرالية الغربية والتصور الماركسي استقيناه من عرض وقراءة لهذا الكتاب. انظر : الحسيني السيد، عرض وتحليل لكتاب سيون لون وينج – علم الاجتماع والاشتراكية في الصين، عالم الفكر – مجلد 11 عدد 3 – 1980 ص ص 277-288.

66)- حول هذه الانتكاسة انظر المرجع نفسه.

67)- ماو تسي تونغ : في التناقض – المؤلفات المختارة – المجلد 1، الطبعة 2 بكين- دار النشر باللغات الأجنبية 1977، ص ص 453-503 – ص 460.

68)- المرجع نفسه ص 479-480.

69)- نفسه ص 466.

70)- نفسه ص 470-472.

71)- انظر موجز تاريخ الصين – م س ، ص 198.

72)- ماوتسي تونغ : الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني . المختارات – المجلد 2 – ص ص 421-425.

73)- باراكلو جفري : الاتجاهات العامة ... م س ص 235-236.

74)- ماوتسي تونغ : الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني – م س ص 424.

75)- باراكلو جفري : الاتجاهات العامة : م س ص 234.

76)- المرجع نفسه ص 237 .

77)- انظر عرض الحسيني لكتاب سيولون وينج م س .

78)- ووبن: الصينيون المعاصرون ... ج 1 – م س – ص 282-283.

79)- انظر موجز تاريخ الصين – م س ص 198

80)- انظر : حسين عبد الرحيم احمد: الثورة الثقافية في تاريخ الصين ، م س ص 150.

81)- ووبن : الصينيون المعاصرون ج 1 – م س ص 13.

82)- يمكن الرجوع إلى الكتاب بجزئيه كما تمت الإشارة إليه أعلاه للتعرف بوضوح على رؤية الكاتب ومعرفة مدى حضور التاريخ في الثقافة الصينية وبحث الصينيين عن المستقبل .

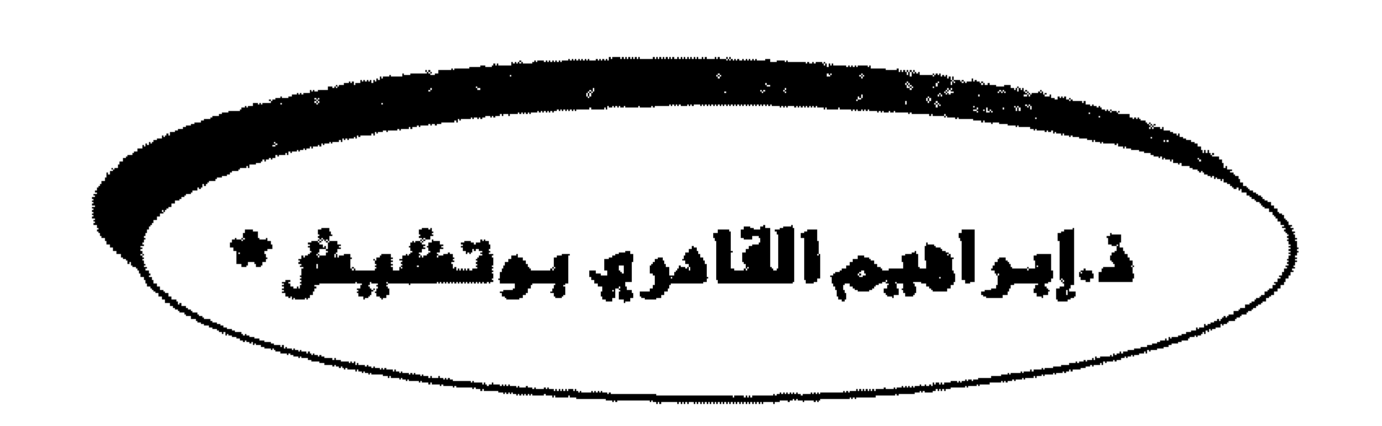
83)- الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، م س ص 239-240

84)- انظر المتاهيات الصينية م س ص 148-149.

85)- المرجع نفسه ص 149-150

86)- الاتجاهات العامة، م س ص 234.

البحث التاريخي والإنترنيت



ذ.إبراهيم القادري بوتشيش *

يجمع الدارسون على أن البحث العلمي هو عملية استقصاء دقيق ومنظم يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة(1)، وإضافة معارف جديدة يمكن التحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي(2). وإذا كان علم التاريخ ينتمي إلى حقل العلوم الإنسانية التي لا تخضع لعملية التجريب، فإنه يبقى مع ذلك خاضعا لعملية التأمل والفحص والتدقيق والنقد إذ هو حسب ابن خلدون (1) (محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق وينكبان به عن الزلات والمغالط).و(في باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفية الوقائع وأسبابها عميق) (4).

وإذا كان البحث التاريخي قد حقق هذه القفزة النوعية منذ عصر ابن خلدون (القرن 14م)، فإنه – على غرار مختلف البحوث الاجتماعية الأخرى – عرف بدوره تحولات كثيرة مع مدرسة المادية التاريخية ومدرسة الحوليات الفرنسية إلى جانب المدرسة الأمريكية. غير أن الأثر الملفت للانتباه هو ما برز خلال العقدين الأخيرين من ثورة معلوماتية هائلة عكستها شبكة الإنترنيت، علما بأن هذه الأخيرة تعد إحدى واجهات العولمة التي أصبحت الظاهرة المهيمنة على مجتمعنا المعاصر.

ودون الدخول في تحليل مفهوم العولمة ودلالاتها على جميع المستويات(5) نكتفي بالقول إن العديد من المتخصصين، حللوا آثارها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. لكن يبدو أن الجانب المعرفي والبحث الاجتماعي على الخصوص لم

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ مكناس.

يحظ بنفس الاهتمام. وبما أن التاريخ يندرج ضمن مجال العلوم الاجتماعية، فإن عملية البحث فيه ستخضع بدورها لرياح التغيير التي طالت مختلف العلوم بفضل ما أحدثته العولمة من ثورة معلوماتية تمثل شبكة الإنترنيت أهم إفرازاتها.

والجدير بالملاحظة أن ثمة علاقة واضحة بين الشبكة المعلوماتية والبحث التاريخي، ذلك أن عمل المؤرخ يرتكز بالأساس على "المعلومة" أو ما يسمى ب "المادة التاريخية" التي تشكل حجر الزاوية في بحثه، وهو نفس ما يقوم به الإنترنيت الذي يهتم ب"المعلومة" كذلك. وتأسيسا على هذا القاسم المشترك والمتكامل في نفس الوقت، فإن وقع الشبكة المعلوماتية العالمية يصبح قويا في حقل البحث التاريخي. فأين يتجلى أثرها على البحث التاريخي ؟ وما هو مستقبل المؤرخ في ظل هذه التحولات التي تفرزها الثورة المعلوماتية ؟

لا مراء في أنه منذ بداية اعتماد شبكة الإنترنيت كبنية أساسية تحتية لمصادر المعلومات، أصبحت هذه الشبكة ميدانا للباحثين والكتاب وطلاب الجامعات. ومن المستحيل أن نجد اليوم جامعة من الجامعات الغربية تخلو من الحواسب المرتبطة بشبكة الإنترنيت .

وقبل الحديث عن الخدمات التي تقدمها هذه الشبكة للمؤرخ، لابد من الإشارة إلى أن جهاز الحاسوب الذي تنتظم الشبكة بواسطته أصبح اليوم الرئة التي يتنفس بها المؤرخ. ولا يمكن على الإطلاق أن نتصور اليوم باحثا في مجال التاريخ لا يمتلك جهاز حاسوب، إذ بواسطته يمكن اختصار كثير من المراحل التي كانت تشكل فيما مضى عبئا عليه نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر :

- كتابة نص البحث متنا وهوامش حسب الطريقة التي يفضلها الباحث وتغييرها بسرعة فائقة حسبما تقتضيه رغبته من تعديلات وإضافات(6).
- ترتيب البيلوغرافيا حسب الحروف الأبجدية بنقرة واحدة على الفأرة بعد أن كانت هذه العملية تأخذ حيزا هاما من وقت المؤرخ، فضلا عمّا كان ينجم عند بعض الباحثين من أخطاء في ترتيب المراجع رغم حرصهم على تجنبها(7).
- إتاحة فرص أكثر لاستخدام الجداول والإحصائيات والرسوم البيانية التي تشكل عملا أساسيا من عمل المؤرخ إذ أصبح الجدول والخريطة والرسم البياني والصورة يشكل لغة خاصة في الكتابة التاريخية المعاصرة تقوم مقام النص المكتوب(8).
- إمكانية استخدام قرص الليزر (CD.ROM) لتوثيق بعض المعلومات أو استخدام بعض صور الفيديو منها لتوظيفها في البحث التاريخي.

وينجم عن ذلك كله اختزال الوقت الذي هو مكسب مهم للمؤرخ إذ يمكن على سبيل المثال بدلا من كتابة نص وثيقة طويلة نقلها على الماسحة الضوئية (سكانير) في متن النص. كما يمكن ترجمتها للعديد من اللغات حسب برامج معينة.

أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنيت للبحث التاريخي فهي كثيرة ومتعددة ويمكن رسم ملامحها في ما يلي :

1- إمكانية حصول المؤرخ على كم من المعلومات التي تخص مجال أبحاثه. وتتميز هذه المعلومات بطراوتها أي أن الأنترنيت يمد الباحث بأحدث ما وصل إليه البحث العلمي. كما تتميز أيضا بالاستمرارية والتدفق المتواصل Continuité إذ يستمر تدفق المعلومات الخاصة بموضوع معين كلما طرأ عليه جديد. وغالبا ما تتم عملية الحصول على هذه المعلومات بأقل تكلفة، فمثلا هناك بعض المعلومات التي يتم الحصول عليها بالمجان، بينما هناك مصادر معلومات أخرى مثل بعض الدوريات الإلكترونية التي لا يسمح بدخول موقعها إلا عبر رمز سرّي بعد تسديد رسم للاشتراك وهو على كل حال أقل كلفة من الدورية الورقية (9).

2 ـ نقل الملفات المتضمنة للأبحاث التاريخية من مؤرخ لآخر بأسرع وقت وأقل تكلفة. ويمكن لبرنامج FTP أن يقدم خدمة هامة لنقل نص البحث من حاسوب باحث واستقباله من طرف حاسوب باحث آخر وبسرعة فائقة(10).

3 ـ توفر شبكة الإنترنيت إمكانية الاتصال بين المؤرخين في مختلف الجامعات العالمية، وتقلص من بعد المسافات بينهم، لأنها أفلحت في تجاوز الحدود الجغرافية وجمع العالم على أرض واحدة. فبعد أن كان الاتصال يتعذر جدا بسبب بعد المسافات، أصبحت إمكانية الاتصال عن طريق البريد الإلكتروني E Mail وتبادل المعلومات والرسائل بواسطته تشكل ثورة هامة قضت على التشتت الذي كان يسود بين الباحثين. ولا غرو فبإمكان المؤرخ اليوم أن يتبادل المحاضرات التي يلقيها على الطلبة مع مؤرخ آخر في بلد أجنبي. ونجد أن موقع Edu يقدم دائما معلومات علمية موثقة، وهو غالبا ما يرمز إلى الجامعات التي تضع في متناول زائري هذا الموقع محاضرات أساتذتها وكذلك عناوين أبحاثهم ومنشوراتهم وأحيانا النص الكامل لأطروحاتهم. وهكذا أصبحت الإنترنيت وسيلة توفر فرص التعارف بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين في شعب التاريخ بكافة جامعات العالم، إذ يمكن تبادل الآراء والاستفادة من بعضهم البعض(11).

4 ـ إمكانية البحث عن المعلومات التي تهم التاريخ والحقول المرتبطة به علما بأنه من بين 180 دولة مشتركة في الإنترنيت، تمتلك المؤسسات العلمية من جامعات ومعاهد ودور نشر نصيبا هاما يقوم بمساندة الباحث ومده بالمعلومات مجانا. وهناك مؤسسات لها مواقع في الإنترنيت مهمتها مد الباحثين ببعض المعلومات المفيدة عن برامجها الثقافية كالأمم المتحدة والمجمع الثقافي بأبي ظبي

والمؤسسات العلمية عموما، بل إن هناك بعض الدول التي أسست مواقع على الإنترنيت تعرف بتاريخها وعاداتها وآثارها كما يبدو من خلال بعض عناوين المواقع التاريخية(12).

5 ــ إمكانية زيارة المكتبات والاطلاع على المصادر والوثائق التاريخية دون تكلف مشاق الرحلة إلى البلد الذي توجد فيه دور الوثائق، فمثلا يمكن للمؤرخ أن يلج مكتبة الكونغرس عبر موقعها(13)، فضلا عن سائر المكتبات الأخرى والمؤسسات العلمية التي تمتلك موقعا على الإنترنيت.

6 ــ إمكانية زيارة الباحث في التاريخ عن طريق الإنترنيت لبعض المعالم الأثرية والمتاحف التاريخية مثل متحف اللوفر في فرنسا أو المتحف المصري أو متاحف واشنطن وغيرها دون أدنى قدر من التعب أو تكبد السفر ودون تحمل التكاليف الباهظة للقيام بهذه الرحلات. وفي هذا المنحى نشرت جريدة الشرق الأوسط مقالا بعنوان (فنون العالم وآثاره "تحت سقف واحد" : 33 ألف متحف من الشرق والغرب في موقع جديد على الإنترنيت).

وقد أبرز صاحب المقال أن الزائر لهذا الموقع يمكنه أن يشاهد فنون وآثار ومخطوطات العالم القديم، ومنها ما يخص العالم الإسلامي الذي تتناثر مخطوطاته وتحفه الأثرية في كبريات المتاحف العالمية مثل متحف برلين والمتحف البريطاني ومتحف "فكتوريا أند ألبرت" في لندن و"الميتروبولتان" في نيويورك و"اللوفر" في باريس و"الأرميتاج" في موسكو. ويعالج الموقع تاريخ المجموعات الفنية التي حصل عليها كل متحف، فعلى سبيل المثال في متحف "الميتروبوليتان" توجد بعض الآثار الإسلامية التركية التي حصل عليها المتحف المذكور سنة 1874م . ويشتمل نفس المتحف على نسخ مخطوطة الشاه طهماسب (1514 ــ 1576) أبرزها صورة جنازة اسفنديار. كما يضم أيضا مجموعة من روائع عصر السلطان سليمان القانوني من الحقبة العثمانية باعتبارها من نفائس المتحف الأمريكي.

أما بخصوص التاريخ المصري القديم فيضم هذا الموقع 36 ألف قطعة يتراوح تاريخها ما بين عهد الأسرة الأولى من التاريخ الفرعوني لتصل حتى العصر الروماني. ومن أهم القطع الفرعونية التي يقدمها هذا الموقع الإلكتروني على شاشته الإلكترونية تمثال سنوسرت الثالث من الدولة القديمة. بل ثمة موقع يتعرض لتاريخ الأزياء وتطورها منذ العصور القديمة حتى الحقبة الحديثة(14).

7 ــ توفير المرجع الإلكتروني : بإمكان المؤرخ اليوم أن يقرأ وهو جالس في مكتبة الموسوعات العلمية والثقافية مثل دائرة المعارف البريطانية ، وأن يزور المعالم الأثرية والمتاحف التاريخية وما تكتنزه من معلومات مع بعض الشروحات المزودة بالصور أحيانا، وهي إما صور ثابتة أو صور فيديو متحركة.

8 ــ الاطلاع على أحدث الإصدارات من الكتب والمجلات والدوريات فيصبح بإمكان الباحث أن يختار منها أحدث ما أنتج في الحقل التاريخي، وبإمكانه

أن يطلع على فهارس الكتب الجديدة أو اقتناؤها بكيفية شخصية أو عن طريق المؤسسة التي ينتمي إليها، كما أصبح بإمكانه استخدام الإنترنيت في الوصول إلى الكتب المنشورة من مصدرها دون الخضوع لمقاييس باعة الكتب الذين يعرضون الكتب القابلة للرواج فقط من غير استشارات علمية مع أمين المكتبة الذي يقتني الكتب والوثائق وفق الحاجيات العلمية.

وقد لعبت الصفحة الإعلامية "وب" دورا هاما في نشر الكتب – بما فيها كتب التاريخ – إذ اختصرت مراحل النشر ووضع المعلومات مباشرة من مؤلفها تحت تصرف الباحث في الإنترنيت. ولم تعد المقالات المنشورة على "الوب" تخضع لتقييم أية لجنة علمية وأصبح بإمكان أي مؤلف لم يفلح في إقناع ناشر ما بتبني مخطوطه أن يبثه عبر الإنترنيت دون الخضوع لمقاييس الناشر التجارية (15). وغالبا ما يرفق المؤلف توقيعه عادة بوضع عنوانه الإلكتروني وكذلك رقم هاتفه وعنوانه البريدي، مما يفسح المجال لمناقشته وإرساء حوار علمي معه.

9 ـ إدخال الأطروحات الجامعية والمؤلفات في مواقع Sites عن طريق الشبكة أو عبر السيديروم، واستغلالها في الحاسوب، وهذه إمكانية تشكل ثورة في عالم الأطروحات وتبادلها بعد أن كان يتعذر الحصول عليها سابقا.

10 ـ إمكانية خلق حوار بين المؤرخين عبر ما يعرف بمجموعات المناقشة Chating ومن أهم البرامج المستخدمة فيه بالنسبة لماكنتوش برنامجي هومر وMaven. كما أن برنامج Usnet يسدي خدمة هامة لأن الفكرة التي تقوم عليها تنطلق من مبدإ تكوين مجموعات للمناقشة – كل في مجاله – إذ توجد مجموعة مناقشة في الفلسفة وفي علم النفس وفي التاريخ وفي جميع العلوم والموضوعات. ويستطيع الباحث أن ينتمي إلى هذه المجموعات ويضيف استخدام هذه الخدمة عن طريق برنامج Net scape . كما يمكن للمؤرخ أن يستقبل عبر هذا البرنامج نصوصا وصور فيديو الخ... وأن يقوم بمقابلات مع شخصيات دولية وعالمية معروفة بتجربتها في ميدان البحث التاريخي(16).

وللحصول على خدمة المناقشة لابد للباحث في التاريخ أن يعرف عنوان حاسب مضيف Host. وبناء على ذلك يمكن اختيار إحدى القنوات الكثيرة التي يمكن لأي مستخدم الدخول إليها والتحدث إلى أي مستخدم داخل هذه القناة. ويمكن اعتبار خدمة التحدث Talk أكثر الخدمات إفادة للمؤرخ(17).

11 ـ التعريف بالباحث وإنتاجاته : وفي هذا الصدد يمكن للباحث في التاريخ أن يضع صفحة خاصة به تسمى بالصفحة التعريفية Home page يمكن الوصول إليها عبر شبكة الإنترنيت في جميع أنحاء العالم ويمكن من خلالها التعريف بسيرته العلمية وكتاباته ومؤلفاته، مما يهيئ الفرصة للاتصال به من قبل أكبر عدد من المؤرخين الذين يقاسمونه نفس الاهتمامات العلمية. كما يمكنه هو نفسه الاتصال بالصفحة التعريفية لمؤرخ آخر له نفس الاهتمامات.

12 ــ وبالمثل فإن شبكة المعلومات تمكن الباحث من المشاركة في الندوات والمؤتمرات التاريخية عبر الكاميرا – فيديو دون أن يكلف نفسه عناء السفر إذا تعذر الوصول إلى مكان إقامة المؤتمر لسبب أو لآخر. كما يمكنه إعداد وتنظيم الندوات وتتبع تفاصيلها وتطورها عبر الإنترنيت بدلا من المراسلات التقليدية.

13 ــ ومن نافلة القول إن شبكة المعلومات تشكل بالنسبة للتاريخ – على غرار كل العلوم – وسيلة للبحث، إذ يمكن من خلال صفحات "الوب" مثل " ياهو" أو " انفوسيك" وغيرها كتابة الكلمة المراد بحث مجالها ليحصل الباحث على معلومات جديدة بخصوصها.

14 ــ عن طريق الصحافة المنبثة في شبكة الإنترنيت ، يمكن للباحث أن يطلع يوميا على مختلف الصفحات الثقافية التي تحوي أخبارا تهم مجال تخصصه، فيطلع على ما كان يعتبر سابقا صعب التحقيق لانعدام بعض الصحف الدولية في بلده.

15 ــ وغني عن القول إن الإنترنيت في حد ذاته أصبح مصدرا إضافيا يضيفه الباحث إلى مجموع مصادره. ولا غرو فقد أصبحت تنتشر في هوامش البحوث في الجامعات الغربية الإشارات المرجعية للوثائق المستمدة من الإنترنيت بإضافة تاريخ زيارة الموقع http\www (18).

وعلى الرغم من هذه الإفادات وغيرها فإلى أي مستوى يمكن أن نموضع المعلومات المنتشرة على شبكة الإنترنيت، خاصة وأن من بين مهام المؤرخ الأساسية تمحيص المعلومة وإخضاعها للنقد قبل إثبات صحتها ؟

كما في الوثائق الورقية، ينبغي للباحث في حقل التاريخ الذي يتعامل مع الإنترنيت شأنه في ذلك شأن تعامله مع المعطيات والوثائق الورقية أن يستعمل الحس النقدي بالنسبة للنصوص الإلكترونية المشحونة بالعواطف، أو المنطلقة من المواقف الإيديولوجية.فالمعلومات الواردة في المواقع لا تشكل ضمانة فعلية لموضوعية الموقع، ويمكن أن نسوق في هذا الصدد المواقع التي تصف "مارتن لوثر" بالخيانة العظمى أو قائمة المواقع التاريخية المختارة لخدمة وجهة النظر الصهيونية، وموقع الحركة المناهضة للسود في الولايات المتحدة الأمريكية(19).

وبالمثل ينبغي قبل استخدام المعلومات الواردة في موقع ما من التدقيق بعنوان الموقع واسم الجهاز الخادم له، كما يصبح مقياس اللغة من حيث سلامتها أو أخطاؤها معيارا لتقدير جدية الموقع وقيمته العلمية.

ومما يزيد من ضرورة استعمال الحس النقدي تجاه المعلومات التي تقدمها الشبكة المعلوماتية، أننا في حين نجد في النص الورقي أو المرجع العادي إشارات مرجعية وهوامش توثيقية، فإننا في مواقع " الوب" لا نجد إلا إحالات مرجعية هي في غالب الأحيان روابط تحيل إلى مواقع أخرى. ويتمخض عن ذلك أن القراءة

ليست تسلسلية كما هي في الكتاب العادي، بل إنها تنطلق من رابط إلى آخر حسب الاهتمامات المتنوعة (20).

وعلى العموم فإن على الباحث أن يتعرف مسبقا على مختلف المواقع التي تتضمن معطيات تاريخية للوقوف على قيمتها التوثيقية. ونظرا للكيفية التي هي عليها المعلومات المتوفرة في الإنترنيت وقيمتها المتفاوتة، يبرز اليوم نشاط جديد لأخصائي المعلومات، وهو إنشاء مواقع مرجعية حول بعض الموضوعات المستجدة على غرار البيبلوغرافيا تحيل الباحث إلى أفضل المواقع على الشبكة العالمية " الوب" بعد أن يكون الموثق قد اطلع عليها وقيّمها وتأكد من حداثتها. ومن الأمثلة على هذا العمل ما يقوم به قسم المراجع في مكتبة الكونغرس الذي ينتقي مصادر معلومات متوفرة على الإنترنيت ليقدمها مصنفة ومبوبة في مجالات شتى كالدراسات التاريخية والدراسات الأنتروبولوجية والأدبية وغيرها.

وعلى كل حال فإن المهم بالنسبة لمصادر المعلومات في الإنترنيت فيما يتعلق بالتاريخ هو تقييم المواقع ومضمونها عوض الاقتصار على لوائح أسمائها ويمكن أن يطرح الباحث هذه التساؤلات:

- هل يحدد الموقع تاريخ إنشائه ؟
- هل يذكر تاريخ آخر تحديث له ؟
- هل يذكر وتيرة التحديث ؟ (21)

وإذا ظهرت صفحة المؤلف ضمن هيئة علمية فينبغي التحقق من نوع العلاقة بين الصفحة الشخصية وموقع الهيئة لتحديد ما إذا كانت الهيئة قد تبنت صفحة المؤلف. ومن المهم لتحديد العلاقة بين صفحة المؤلف والهيئة العلمية مقارنة عنوان الموقعين هل هما على الجهاز الخادم نفسه. ويمكن التعرف على الجهاز الخادم والتأكد من اسم الهيأة التي تملكه باستخدام برنامج Whois (22). ولتجاوز إمكانية عدم صحة المعلومات يجب العودة إلى المصدر لتقدير الإسناد والمسؤولية الفكرية. فمن خلال التقييم الذكي، يضع مستخدم الموقع مسافة بينه وبين المعلومات، وبذلك يتحول من مستهلك سلبي لكل ما يقدمه مجتمع المعلومات إلى مستخدم واع باختيار أفضل المصادر ومقارنة المعلومات المتوفرة.

وإذا كانت كل الإيجابيات التي أتينا على ذكرها تجعل من شبكة الإنترنيت أداة بحث ضرورية للمؤرخ وتساعده بامتياز على تذليل العديد من الصعوبات المعرفية والتقنية، فهذا لا يعني أننا نعتبرها مفتاحا سحريا للبحث التاريخي. بل إلى جانب ضرورة انتهاج المسلك النقدي الذي أشرنا إليه سابقا والذي يمكن أن يجعل من الإنترنيت أداة موضوعية في البحث التاريخي، ينبغي للباحث في التاريخ أن يضع في عين الاعتبار أن بعض مصادر المعرفة في نظام الإنترنيت تظل حكرا بيد الشركات التجارية الكبرى التي لا يهمها سوى تحقيق الأرباح(23)، ولذلك يصبح كمن يبحث عن سلعة معروضة ينطبق عليها ما ينطبق على السلع المادية، وأحيانا

يستلزم الدخول إلى بعض المواقع نفقات باهظة لا يتحملها الباحث العربي لندرة إمكانياته المادية، فضلا عن تعارضها مع توجهاته العلمية الصرفة.

من جهة أخرى ، فإن الشبكة المعلوماتية العالمية جزء لا يتجزأ من نظام العولمة، وبما أن هذا الأخير لا يعترف بالحدود الثقافية، وينظر إلى العالم على أنه "قرية كونية"، ويسعى إلى رؤية التاريخ بمنظار "المجموعة الإنسانية" بدل "تاريخ الدول" فإن الشركات التي تخضع لتوجهاته المعرفية تسعى إلى خدمة هذه القضية مما يؤدي حتما إلى سلب خصوصيات التاريخ العربي الذي – كما هو معروف- تاريخ قبائل ودولة ثم أمة لها خصوصيتها التاريخية(24)، والنتيجة أن مقولة "تاريخ المجموعة الإنسانية" هي في نهاية المطاف محاولة تسعى إلى إقصاء الخصوصيات التاريخية لمجتمعنا العربي وإدماجه قسرا في القرية الكونية، وجعله خاضعا للرؤية الأمريكية وتوجهات الشركات التجارية ما دامت العولمة في حد ذاتها وجه من وجوه الهيمنة الثقافية الأمريكية(25). ولا غرو فإن ثقافة العولمة التي تقوم على تفوق في التقانة تحاول أن تسخر هذا التفوق لإبراز ذاتها وإقصاء الآخر بما يعني ذلك إقصاء تاريخه وهويته فتصبح التكنولوجيا أداة قهر ومحاولة من الأمة المصنعة لطمس تاريخ الأمم غير المصنعة بما ينطوي عليه التقدم التكنولوجي من زيادة درجة النمطية Standarisation في عملية الإنتاج علما بأن النمطية نقيض التميز(26).

وبالمثل فإن شبكة الإنترنيت قد تصبح سلاحا خطيرا يعمل ضد تيار البحث الموضوعي في التاريخ العربي إذا لم يكن الباحث متسلحا باليقظة. فهناك بعض المواقع الموجودة على هذه الشبكة تسعى إلى تشويه العرب وحضارتهم وتاريخهم وتعمل على اختراق هويتهم كما هو الحال في بعض المواقع الصهيونية، لذلك يمكن القول إن شبكة الإنترنيت سلاح ذو حدين وأن معرفة التعامل معه تبقى ضرورية في البحث في العلوم الاجتماعية عموما والبحث التاريخي بصفة خاصة.

ومن بين العوائق المرتبطة باستخدام الإنترنيت في البحث هو ما يجده الباحث من تفرعات لنفس الموقع إذ يرتبط به عدد كبير من الإحالات التي تحيل على مواقع أخرى. وتكون هذه المواقع داخلية أحيانا، وخارجية أحيانا أخرى، مما يزيد في تعقيد العمل. وقد يجد الباحث صعوبة في الوصول إلى المواقع المحال عليها إما لأسباب تقنية أو لكلفتها، فيتعذر عليه مواصلة البحث عن المعلومات التي يسعى للحصول عليها.

كما أن المعلومات الواردة في الشبكة المعلوماتية لا تقدم بكيفية مخططة ومصممة كإيراد مقدمة الموضوع الذي يتم البحث عنه وأقسامه وفصوله ومحتوياته، وإنما تأتي حسب التساؤلات والاهتمامات التي يطرحها الباحث(27).

وغني عن القول إن اللغة الإنجليزية المستعملة في الإنترنيت تعمل على تهميش اللغة العربية، علما بأن العديد من الباحثين العرب لا يتقنون هذه اللغة، مما

يشكل عائقا في الاستفادة من خدمات الشبكة المعلوماتية. وفي هذا الصدد يجب أن تتضافر جهود برنامج "صخر" حتى تكون للغة العربية مكانتها في هذه الشبكة.

ونختم هذا البحث بذكر بعض سمات مستقبل المؤرخ في السنوات القادمة من الألفية الثالثة التي نرى أنها ستفرض نفسها بفعل الثورة المعلوماتية على توجهاته المعرفية وتقنيات البحث التاريخي.

1 ـ إن المؤرخ سيصبح مؤرخا محوسبا، وكل مؤرخ لا يستغل شبكة الأنترنيت استغلالا مكثفا في أبحاثه حسب المواصفات التي أدرجناها يصبح في عداد المؤرخ التقليدي مهما بلغ نضجه الفكري، وإن كان هذا لا يعني بالطبع التخلي عن الكتاب الورقي.

2 ـ سيندمج المؤرخ في ما يعرف في لغة المعلوماتية بالشبكة، بمعنى أن العمل الفردي سيصبح متجاوزا، وسيصبح المؤرخ مضطرا للاشتغال في إطار جماعي عن طريق إقامة شراكة في الاتصال وتبادل المعلومات والدخول في مجموعات الحوار لمناقشة قضايا تاريخية أو إرسال واستقبال ملفات عن طريق الإنترنيت.

3 ـ سيصبح المؤرخ زائرا للمواقع من مكتبه ويستغني عن الرحلات العلمية كما كان من قبل وفي حالة قيامه برحلة فإنه يكون قد أعدّ لها الطريق عن الإنترنيت.

4 ـ يتحول المؤرخ من قارئ مقتصر على النص الورقي إلى قارئ للنص الإلكتروني ومتلق لمعلومات رقمية Digital تنتقل بواسطة الأقمار الاصطناعية.

5 ـ سيتحول المؤرخ من الاعتماد على النص المكتوب إلى الاعتماد أيضا على الصورة المرئية.

6 ـ ستدخل في أبحاث المؤرخ الهوامش التي تشير إلى مرجعية الشبكة المعلوماتية إلى جانب الهوامش الأخرى المعروفة من مراجع وصحف ومجلات وغيرها.

وختاما نقترح تأسيس موقع للتاريخ المغربي يتكون من الخطوط الرئيسية التي تشمل التطورات الحضارية الكبرى مع تخزين مكثف لتراثه الذي يشمل المخطوطات وصور تشمل أبرز المعالم الأثرية والفنية، على أن يكون الموقع مشكلا من عناصر التنظيم الآتية :

ـ تعريف وتقديم الموقع بشكل واضح في عنوانه والأسطر الآلية .
ـ أن يتسم أسلوب الكتابة المرئية بالبساطة والوضوح.
ـ أن يقسم البرنامج حسب المراحل الأساسية في تاريخ المغرب.
ـ أن يشتمل على فهرس للأعلام المغاربة والأماكن والقبائل.
ـ أن يقسم حسب الموضوعات أو حسب الأشخاص، أو حسب الكلمة المراد بحثها وذلك تسهيلا لمهمة المستعمل.

ـ توزع أقسام المعلومات على شكل أيقونات في مساحة الشاشة الأولى على أن يكون التوزيع واضحا ويسهل فهمه من نظرة واحدة.
ـ يراعى أيضا سهولة الانتقال من صفحة إلى أخرى، مع إمكانية العودة إلى الصفحة الأولى بنقرة واحدة في أي لحظة يرغب فيها الزائر للموقع.
ـ ينبغي أن يتضمن معلومات في أشكال متنوعة من نصوص وصور فيديو وتسجيلات صوتية (الراوي)، لها وظيفة معرفية وتربوية.
ـ ضرورة وجود روابط خارجية تحيل إلى مواقع أخرى قيّمة ذات علاقة بمعلومات الموقع وتسمح بالتعمق فيها.
ـ كما ندعو من أجل تعميم فوائد الإنترنيت إلى إنشاء الصفحات التعريفية لكل أساتذة التاريخ بالجامعات المغربية وتعميم هذه الشبكة على كل الكليات والمعاهد حتى تصبح هذه المؤسسات الأكاديمية معولماتية Informatisée.

بعض عناوين الصفحات الإعلامية المفيدة في البحث التاريخي

ملحق :

Huttp : / www. Arab.net تتضمن هذه الصفحة معلومات عن الدول العربية وتاريخها.
http : // ritsec-www.com.eg تتضمن هذه الصفحة معلومات عن المتحف المصري
http : // 163.121.10.41 يتضمن معلومات وصور عن الفراعنة وبعض القطع الأثرية القديمة.
http : // www.Paris. org : 80 / Musees/Louvre/ يسمح لمستخدم الأنترنيت الدخول مباشرة إلى متحف اللوفر في باريس.
http : // www.cs.und.edu/ ~ kandoganL/FTAL/Ataturk/ataturk.html. تتضمن ملامح من التاريخ التركي خاصة في عهد مصطفى كمال أتاتورك
Gopher : // Gopher.cheops.anu.edu.au/11/Researchfacilities/HISTORY/Aushistory هذه الصفحة خاصة بالتاريخ الأسترالي ونيوزيلندا
http : // schoolNet.carleton.ca/schoolnet/english/ canadisk.html هذه الصفحة تحتوي مئات من الصور عن تاريخ كندا.
http : // darkwing.yoregon.edu/ ~ Felsing /Jstuff / history.html. هذه الصفحة تتضمن ملامح من التاريخ الياباني.
http : // history. Cc. Ukans. Edu / history / index.html. تتضمن بعض الأماكن بها تاريخ عن دول أو شخصيات تاريخية.

الهوامــش :

1)- Whitney (F) : Elements of research. New York 1946, p : 18.

2) — أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه. طبعة الكويت 1978 (ط 4)، منشورات دار القلم ،بيروت – لبنان، ص:19.

3) — مقدمة ابن خلدون . دار إحياء التراث العربي ، بيروت (ط 3) (دون تاريخ)، ص: 9 .

4) — نفسه ، ص : 4.

5) — نحيل القارئ على أعمال الندوة العالمية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في موضوع "العرب والعولمة" ونشرتها بنفس العنوان. طبعة بيروت 1998، ص: 23 — 47.

6) — قبل بداية استخدام الحواسيب ، كانت عملية التعديل والإضافات تشكل مشكلا يستهلك وقتا للباحث. وبفضل الحاسوب، أصبحت عملية "اختمار" البحث عن طريق الاحتفاظ به باسم معين ثم الرجوع إليه وتعديله عدة مرات وفي أي وقت يختاره الباحث تطورا إيجابيا في البحث التاريخي.

7) — تتم هذه العملية بالنقر على تنسق ثم اختيار "فرز".

8) — تبرز أهمية الحاسوب في استخدام الجداول إذا عرفنا أن الكتابة التاريخية المعاصرة وما عرفته من تطورات علمية كبيرة أصبحت – كما تدعو إلى ذلك مدرسة الحوليات الفرنسية – تعتمد كثيرا على الجداول.

9) مود اسطفان هاشم : منهجية ومقاييس تقييم المواقع على الشبكة العالمية العنكبوتية "وب". مجلة منبر الحوار العدد 37 ، شتاء 1999 ، ص: 100.

10) — أحمد ريان : خدمات الإنترنيت . طبعة أبو ظبي 1997 (ط 1) منشورات المجمع الثقافي ، ص: 38.

11) — أصبحت عملية تبادل المحاضرات بين أساتذة الجامعات عبر الإنترنيت أمرا مألوفا اليوم.

12) — أنظر الجدول الوارد في آخر هذا البحث.

13) — عنوان موقعها هو : lcneb.loc.gov.

14) — محمد الشافعي ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 7752 بتاريخ الجمعة 13 ذي القعدة 1420هـ / 18 فبراير 2000، ص:24 ، عمود 2.

15) — مود اسطفان هاشم : م. س ، ص: 93 ، 102.

16) — أحمد ريان : م. س ، ص: 42.

17) — نفسه ، ص : 115.

18) — من المؤسف أن الأطروحات الجامعية العربية في مجال التاريخ لا تزال تخلو من الهوامش الإلكترونية المأخوذة من الإنترنيت.

19) — مود اسطفان هاشم : م. س ، ص: 107.

20) — نفسه ، ص: 109.

21) — نفسه ، ص: 104.

22) — نفسه ، ص: 103.

23) — سليمان نجم خلف : العولمة الثقافية: تصور نظري لدراسة نموذج مجتمع الخليج والجزيرة العربية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد 61 ، سنة 16 ، شتاء 1998 ، ص: 60.

24) — يؤكد القرآن الكريم هذه الخصوصية في قوله عز وجل : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة) . سورة المائدة ، الآية : 51.

25) — محمد عابد الجابري : العولمة والهوية الثقافية . مجلة فكر ونقد ، العدد 6، فبراير 1998 ، ص: 8.

26) — جلال أمين : العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث. مجلة المستقبل العربي، عدد 234 ، غشت 1998 ، ص: 62.

Au Maghreb, L'historien et son métier

Evolutions, Elaborations, Espérances

Benjamin Stora*

La façon dont est traité le passé fonctionne comme indice, symptôme de l'état d'une société. Au lendemain des indépendances au Maghreb, le souci premier n'était pas l'exactitude académique, mais bien l'urgence et l'efficacité. Le discours sur le passé se construit alors comme un instrument politique, une interprétation au service de la reconstruction étatique. Cette communication tente d'établir comment se sont opérés les modifications touchant la discipline histoire. Bien des années après les indépendances, les chercheurs et les historiens tentent de trier, d'établir les faits, de dégager des explications, à propos surtout du temps colonial qui a occupé une large partie de l'histoire contemporaine au Maghreb.

Le poids des années de la décolonisation

En Europe, les historiens faisant leur métier dans les années soixante - soixante-dix ont ignoré la gravité, l'importance du sujet - la colonisation - ne le mentionnant qu'au « passage »; dans le même temps, les historiens au Maghreb le signalaient, mais de manière quasi « religieuse », opposant un moment de ténèbres (la présence coloniale) à une période lumineuse (le passage aux indépendances).

De toutes façons, dans ces années 1970, après la grande vague tiers-mondiste provoquée par les batailles de la décolonisation en 1950-1960, les chercheurs-historiens qui s'intéressaient au Maghreb s'adonnaient à une tâche solitaire. Le grand public, des deux côtés de la Méditerranée, semblait à peine s'y intéresser.

---

* Professeur des universités.Derniers ouvrages parus : Le transfert d'une mémoire de l'Algérie Française au racisme arabe, Paris,éd La Découverte,1999.les 100pages du Maghreb avec Akram Elyas Paris,éd de l'atelier ;1999

A titre d'exemple, était révélateur l'échec de l'ensemble des films se proposant de montrer la guerre d'Algérie. Cet échec commercial entretenait la sensation «d'absence », de «silences » (1) autour de ce conflit, comme sur d'autres aspects des luttes et séquences anticoloniales
Le travail des historiens au Maghreb était alors essentiellement celui d'un “archivage” des histoires jamais dites, ensevelies par le temps colonial. Dans son texte fameux, *Décoloniser l'histoire(2),* Mohamed Chérif Sahli, se livrait à une virulente critique de la «science coloniale », dénonçait son aspect mythologique. Les mécanismes d'opposition à la colonisation devaient être examinés à la lecture (ou l'audition) de textes populaires. L'auteur recommandait aux historiens, pour ne pas être victimes de préjugés de pratiquer la technique de l'histoire orale.

Pour d'autres, historiens délibérément «officiels », la tâche principale consistait à légitimer l'État indépendant, unitaire, en difficile construction. La plongée dans le passé, proche ou lointain, ne visait qu'à asseoir les fondements d'une lutte nationaliste. Cette histoire y était appréhendée comme un trajet linéaire, où tout s'ordonnait selon des liens de causalité sous l'effet de mécanismes génératifs.

Aujourd'hui, l'écriture de l'histoire contemporaine du Maghreb est encore fortement marquée par le moment de la décolonisation, les années 1960-1970. L'étude de l'histoire reste, toujours, largement encombrée par les questions touchant à la présence étrangère, l'acculturation et les dépossessions identitaires, les repossessions par la fabrication du nationalisme politique. Le travail sur cette période, le XXe siècle, au Maghreb, reste toujours celle de la colonisation / décolonisation, entravée par les questions de l'européocentrisme (« décoloniser l'histoire *»(3),* des restes du maintien de l'Occident en terre d'islam (dans cette optique, le sort d'une civilisation paraît ne pas lui appartenir, elle vient du dehors), du transfert des archives en métropole (surtout dans le cas algérien), ou l'utilisation de la langue arabe pour la sortie des mécanismes de compréhension d'une histoire écrite par les seules élites européennes. Au mieux, la seule activité possible est d'étudier le mouvement de l'histoire de façon descriptive, de saisir les masques et les alibis dont il fut recouvert.

Mais derrières ces questions lancinantes toujours présentes, le métier d'historien entre dans une phase de profondes mutations. Parce que le monde lui-même change, et que l'histoire s'ouvre davantage.

L'ouverture de l'Histoire

La sortie du confort d'un monde bipolaire, où pouvait se jouer la partition du nationalisme des indépendances des années 1960, remet en question bien des certitudes. Aujourd'hui, les marchés n'ont pas de frontières et les hommes veulent circuler librement. Des lignes de fractures s'inscrivent dans un espace devenu mondialisé. De nouveaux rapports de force s'ébauchent. Les repères issus des années d'affirmation de l'Etat-Nation s'évanouissent lentement. Ceux qui ont pour tâche de réfléchir au devenir de leurs sociétés et les historiens sont du nombre, se trouvent alors confrontés, soit au raidissement, au repli nationaliste, identitaire; soit au problème de la perte de sens qui affectent leurs sociétés. Alors que s'exprime la nostalgie des grandes théories unitaires (socialisme arabe, nationalisme religieux),

se déploie dans les sociétés des expériences plurielles, fragmentaires contradictoires. Dans la fin d'une illusion - la compréhension du monde par des schèmes narratifs linéaires- l'Histoire apparaît comme un système ouvert, un ensemble de réseaux où le sens souvent s'atomise, se disperse. Le mode de pensée fonctionne davantage par associations libres, « courts circuits ». Sans doute, l'espace-temps du Maghreb, lui aussi fort hétérogène contribue-t-il à accélérer cette tendance à une « déconstruction » du récit historique traditionnel.
S'il est possible, en effet, de percevoir des fils unitaires transversaux d'un point à l'autre de l'ensemble maghrébin, en particulier les agitations nationalistes en résonance dans les années 1952-1956, les différences profondes de pénétration coloniale ont contribué à creuser, accentuer les découpages nationaux, et régionaux. Ce sont les singularités qui l'emportent des éléments culturels ou politiques étant reliés entre eux de façon restrictive. Dans ces conditions, le travail de l'historien prend une dimension plus large, adopte une visée descriptive, mais également une prétention explicative. Et dans le monde qui change, les questionnements historiens s'amplifient par apparition de sources nouvelles, comme les images.

Quand l'image émet de l'histoire.

Dans le passage du XXIe siècle, les nouvelles technologies, informatique et images, bouleversent l'investigation historique. Le règne envahissant de l'image trouble la corporation historienne. Après de longs moments d'hésitation, le constat est établi: les historiens se doivent de prendre à revers la grande revendication contemporaine accusant l'écran fatal, le règne du spectacle et du simulacre. C'est *de l'intérieur* du monde envahissant des images que peut se voir la manipulation vidéographique, se déployer le règne des artifices et des simulations, se mettre en place une «sacralisation » nouvelle de l'image et de sa présence. Les historiens, sans se défier forcément du discours mélancolique sur les « malheurs » du spectacle-roi, peuvent s'attaquer aux gestes manipulatoires des montages, aux sens des enchaînements filmiques,évaluer la tâche historique du cinéma sa «trahison » possible et sa quête d'innocence radicale.
Tout au long du XXe siècle, le cinéma a construit des mythes nationaux, fondé des croyances collectives; il suffit de se rappeler toute l'importance d'Eisenstein dans la construction des représentations nationales en URSS, ou de Griffith avec son chef-d'œuvre, *Naissance d'une Nation* en 1916, pour les États-Unis, au tout début du XXe siècle.
Dans la séquence de l'entre-deux-guerres, le cinéma a plongé le spectateur (d'Occident et d'Orient) dans l'univers «moderne » du monde colonial imaginaire. Un cinéma bien particulier s'y développe, au moment de l'apogée de l'empire colonial, marquée par les fêtes du centenaire de la Conquête de l'Algérie en 1930. De *L'Atlantide* de Jacques Feyder en 1921 à *Pépé le Moko* de Julien Duvivier en 1936, le cinéma colonial fait de l'indigène au Maghreb, un être de substitution, perdant son altérité naturelle pour entrer dans une existence satellite européenne, dans l'orbite artificielle du même. Il n'est pas simplement un personnage muet, ou

un figurant évoluant dans des histoires ou des situations "exotiques". Surtout, il perd son identité et son autonomie, donc sa distance et sa vraie étrangeté.
Un historien du cinéma, Abdelghani Megherbi, écrivait à ce propos dans *Les Algériens au miroir du cinéma colonial:* «L'engouement du colonisateur est d'autant plus grand que l'image réfléchie s'imbrique explicitement dans son projet de domination, son rêve de « pulvériser » l'Autre: le dominé. Celui qui a perdu sa terre et qui, par conséquent, doit encore perdre son âme. »(4)
Mais le travail de l'historien, de nos jours, est bien trop subtil pour rester confiné dans la démystification intelligente des clichés coloniaux, même si cette entreprise reste encore de nos jours salutaire, avec le fantasme de la « femme lascive » et de l'indigène « muet parce que rusé ». L'historien, qui ne cède pas au fétichisme de l'autosuffisance de l'image (l'image ne saurait tout dire, son incomplétude est irréductible, sa principale vertu est d'évocation) sait aussi que chaque image fournit des informations sur le groupe dont il émane, construit et propage des passions. Et tout film ne manifeste jamais que sa propre « société », qu'il évoque au travers d'écrans de façades, de mises en scéne historiques et spatiales.Un film (long métrage, fiction, documentaire) recèle et *émet* de l'histoire, il se montre ainsi actif et révélateur , socialement , culturellement.
Le travail de l'historien des images se déploie sur d'autres registres, en particulier par le recours à la notion d'espace . On voit dans les films coloniaux le cinéaste des années 1930 s'avancer ,inquiet et attiré par le vide de l'espace , puis déplier sa carte , scruter et prendre méthodiquement possession de cet espace maghrébin enfin installer des décors romanisés ou médiévalisés .Voilà le monde de l'Afrique du Nord, enfin rassurant domestique, donc dominable. La gigantesque scène fonctionne , en fait comme non référable , non originale , non reconnaissable . Ce "hors-lieu" est une masse flottante qui ne peut servir d'échelle de comparaison (avec l'Europe ou la France par exemple)"L'espace cinématographique" renvoie à une géographie du Maghreb, ville mystérieuse avec Casbah compliquée souks grouillants , ruelles sombres, et le désert surtout. Les films coloniaux manichéens (d'héroïques colons se dressant face aux vilains indigènes) se trouvent estampillés dans la France des annees 30 par le label "exotique mais ce label de l'exotisme permet surtout un travail de déréalisation , de fuite dans un espace rêvé complétement imaginaire . Toutes ces histoires (souvent tragiques) d'hommes baignant dans la naturalité de la quotidienneté, d'où l'Histoire semble s'être retirée .Il y a interférence de lieux , d'informations , de supports. C'est là que la comparaison avec le western surgit, s'impose avec les grands espaces apparemment vierge , la frontière immense , sans limite , les indigènes et les conquérants ... Conquête d'un territoire , naissance d'une nation, comme Griffith l'avait si bien montrée ?.
Cette métaphorisation spatiale , a été remarquablement analysée par l'historien Abdelkader Benali dans son ouvrage , ***Le cinéma colonial au Maghreb*** (5) . Plan à plan et par comparaison des images entre elles, l'auteur montre comment le film colonial construit deux cercles, celui des représentants métropolitains (colons, militaires, missionnaires, instituteurs ...) et celui des colonisés . La figure du

premier cercle jouit d'une position positive , tranquille ; le colonisé , en confrontation , ne se tient pas tranquille s'agite . Là se trouve l'idéologie de la "pacification" de la "mission civilisatrice" de la France .Trés finement Abdelkader Benali peut alors formuler, mettre en scène le "héros" colonial sûr de lui , et l'indigène ensauvagé , instable .
Par le travail des historiens, par exemple à propos des images de la guerre d'Algérie, il est possible de voir que derrière le décor colonial, *un second écran* se dresse, où se devine les prodromes d'une décolonisation, violente ou pas. Par le mouvement de caméra qui enregistre, l'altérité forcément se dévoile. Il se forme dans l'espace visualisé une complicité difficile entre chacune des communautés (musulmans, européens, juifs...) qui composent l'univers colonial traditionnel. La séparation devient visible, l'illusion d'une convivialité possible se dissipe. Villes et villages se transforment en théâtre de terreur possible. La sensation de danger rend tous les moments intenses raidissent les comportements. Le tragique de L'Histoire resserre et vérifie les processus communautaires d'appartenance. Des sociétés «européennes » et «indigènes », se cimentent autour de l'existence d'un ennemi supposé irréductible. Un imaginaire de la peur se met en place, organisant la loi non écrite de la séparation spatiale. Le cloisonnement par communautés étanches, effrayées, qui empêche la rencontre entre les cultures, est bien le signe d'une faillite de l'assimilation républicaine voulue dans les lointaines colonies(6).
Le travail historique sur les images n'est donc pas une descente en arrière une glissade, un enfermement dans les songes coloniaux anciens. Il permet la saisie de la dimension refoulée du discours cinématographique, la radioscopie des convulsions imagées, annonçant la fin d'un empire.
Regard historien sur l'image-mouvement, mais aussi sur l'image-fixe, le dessin ou la photographie, ouvrant sur un possible travail de « mise en image », à propos, par exemple des récits «orientalistes » des voyageurs européens. Tout au long du XIXe siècle, et jusqu' à la décolonisation, un univers orientaliste s est construit à partir de la littérature, de la peinture, de la photographie. Univers étrange, de cartes postales et de tableaux de représentations pleines de paysages somptueux, quelquefois emplis d'indigènes soumis et de femmes laissées dans leurs appartements.... Dans sa préface à un travail de Nizar Tajditi sur *Le Maroc d'André Chevrillon,* le professeur Boussif Ouasti note que des relations de voyage, rapports militaires récits de promenade, ou iconographie fortement colorée permettent de réfléchir sur l'écriture du Maroc chez les Européens... « le Maroc images véhiculées par le voyage participant de la connaissance de l'étranger, somme toute de l'altérité société représentée relevant d'une construction de l'imaginaire des producteurs du texte, imagologie mettant en œuvre la subjectivité du voyageur»(7).

L'autonomie de la discipline historique, l'Etat en question

Longtemps, la trajectoire complexe des nationalismes au Maghreb s'est située en dehors de l'histoire et ne pouvait être soumise aux enquêtes approfondies, aux discussions, aux critiques que suscitent bien des aspects contradictoires de ce passé récent. Les choses ont changé, avec les désirs citoyens d'une culture démocratique née de la crise de l'autorité des États et l'émergence difficile d'une société civile.

Les aspirations à plus de droits et de libertés individuelles ont eu des conséquences sur l'écriture d'une histoire détachée des besoins étatiques.
L'Etat au Maghreb ne semble plus être ce lieu exclusif de régulation économique mais aussi culturel et idéologique . L'irruption de la «marchandise-trabendo» qui se joue des frontières, l'émergence des nouveaux récits d'idées venant de tous les espaces, la circulation des hommes-migrants, sont autant de signes emblématiques de sociétés «mutantes ». L'historien, qui refuse de rester prisonnier des principes étatiques, se doit de suivre ces flux incessants qui traversent, et emportent les sociétés du Maghreb. Le travail d'élaboration historique, par l'accumulation de savoirs et la transmission du passé, peut s'efforcer de transformer en citoyen, l' « individu-consommateur».
La nouveauté est ici de sortir du statut ambiguë donné à l'Etat: tout à la fois, il est le sens de « l'Histoire » décolonisée à laquelle on ne peut refuser ses faveurs, et ... le bouc émissaire de tous les maux actuels. Le chemin de la recherche ne passe plus obligatoirement par les regards braqués sur les sommets de l'Etat mais par une attention plus grande portée à une histoire globale nuancée, fourmillante, loin des simplifications outrancières. Dans ce cadre l'étude historique des mémoires individuelles, et collectives, fait son chemin. C'est même à travers elle, n'en déplaise aux positivistes attardés, que s'affirme en bonne part le renouveau des méthodes et des thèmes en histoire.

L'histoire et la mémoire. L'histoire et ses acteurs

Au lendemain de la décolonisation, l'histoire semble être confisquée par des «propriétaires » de mémoires. En France et au Maghreb, l'inflation de publications émane de polémistes, de participants directs ou indirectes aux conflits, sans parler des plaidoyers des soldats et officiers coloniaux soucieux de se «blanchir ». Des récits exaltent l'héroïsme des combattants de tous bords , ou flétrissent l'horreur des exactions commises dans les «événements » sanglants liés aux processus de décolonisation.
Pour les historiens, ces témoignages, officiels et publiés, privés et édités après, sont des révélateurs de la personnalité de chaque auteur et de sa position vis-à -vis des évènements. Mais il y a quarante ans, ce n'était pas la même chose: les historiens de la résistance anticoloniale étaient eux-mêmes des acteurs de cette période, tentés de présenter les faits sur le plan de l'apologie ou du dénigrement. Il apparaissait alors bien difficile de construire un savoir scientifique sur la question coloniale, qui était un brûlant sujet d'actualité. Et ce caractère brûlant rendait difficile la récolte de documents ou la critique des sources. Si les choses ont changé avec le temps (distance à l'égard des discours de légitimation étatique et dans la perception des «blocs monolithiques » des nationalismes anticoloniaux), le statut de la mémoire des acteurs restent problématique.
Les acteurs, au Maghreb, fortement engagés dans les luttes de décolonisation redoutent que des études trop scrupuleuses ne diminuent le respect dû à des expériences traumatiques. Ils possèdent le sentiment, très enraciné, que le travail de l'historien est nécessairement incomplet parce qu'il omet des aspects vitaux de la souffrance. Le portrait que les historiens donnent des événements, pour eux, sonne

donc faux. Ils expriment la crainte que toute révision des interprétations traditionnelles du système colonial n'ouvre la porte aux apologues de la « mission civilisatrice » coloniale, ne trivialise la nature profonde d'un tel système (fondée principalement sur la ségrégation).
Les acteurs-survivants préfèrent, et de loin, les actes de commémoration et les compilations de témoignages. Pour quelques-uns , le ton universitaire de certains auteurs constitue en soi une violation. Ils craignent que le recours à un discours académique, un trop grand étalage d'érudition, ne fasse des luttes de décolonisation un sujet comme un autre, le dépouillant de sa singularité émotionnelle. Ils ne veulent pas que les souffrances soient noyées dans un océan de notes en bas de page. D'autres craignent, à juste titre, une tendance à l'exploitation des combats livrés à des fins de légitimation politiques.
Les historiens doivent, absolument, tenir compte de toutes ces appréhensions des acteurs. Le temps a élagué et laissé subsister tout un « matériel brut de douleur » que la confrontation avec les archives coloniales révèle strictement «historique». Les historiens, peu à peu s'emparent de ce matériau pour lui restituer des fragments de vérité. Ainsi la fameuse question de la torture commence à émerger, et plus seulement en rapport avec la séquence guerre d'Algérie (8). Les aspects touchant à la ségrégation dans la vie quotidienne, le sentiment de ghettoïsation dans l'espace urbain, les peines et les chagrins du monde paysan, la solitude des émigrés...toutes ces notions touchant au domaine de la passion, des affects et de la douleur sont désormais prises en compte par les « nouveaux » historiens du Maghreb(9).
Et la mémoire qui revient dans l'histoire présente doit également être analysée. Les regards se tournent vers l'Algérie. A travers une série de discours, d'inaugurations de lieux, le nouveau président Abdelaziz Bouteflika tente de jeter un pont mémoriel, d'effectuer un travail en profondeur de réappropriation d'une histoire algérienne en partie occultée depuis de nombreuses années. Il recolle une Algérie en morceaux, en recomposant un passé multiforme. Il insiste par exemple sur la grandeur arabo-musulmane, lorsqu'il évoque les relations algéro-marocaines. Un discours à Constantine marque une volonté de faire redécouvrir les juifs d'Algérie à travers le patrimoine, et par-là même dans leur historicité en terre d'Islam. L'utilisation de la langue française, dans certains de ses discours publics, signale la longue présence coloniale française, que l'Algérie se doit d'assumer. La réhabilitation des figures dissidentes du nationalisme algérien, comme Messali Hadj, où d'autres personnages assassinés par le FLN et le pouvoir comme Abane Ramdane, Mohamed Khider et Krim Belkacem, se fait par réinscription dans l'espace public (noms donnés à des aéroports). L'inauguration d'une stèle, à Jijel, à la mémoire du GPRA - le Gouvernement Provisoire Révolutionnaire Algérien dit le retour d'une structure politique écartée du pouvoir par l'armée au moment de l'indépendance. Tous ces gestes et discours réorganisent la mémoire collective après quarante ans de confusion idéologique et de perte d'une histoire réelle.
Il en est de même au Maroc lorsque reviennent dans l'espace public, par des colloques scientifiques ou des ouvrages, les figures de Mehdi Ben Barka ou de l'Emir Abdelkrim.(10)

Espérances historiennes

Depuis les années 1990, le volume des publications sérieuses abordant la question coloniale, et l'après-indépendance, sous différents aspects ne fait qu'augmenter. S'ils diffèrent traditionnellement, dans la manière de recenser les documents d'utiliser les archives officielles, la plupart des historiens ont en commun d'empêcher les distorsions de mémoires privées et la recherche de vérités dissimulées par les États. Ils restent des guides dignes de confiance s'ils se conforment à ces obligations minimales. C'est ainsi qu'ils gagnent de la crédibilité dans les sociétés du Maghreb.

Le travail des historiens avance sur plusieurs fronts. Du même coup, des sujets considérés comme tabous (en particulier les affrontements entre militants anticoloniaux dans leur quête d'hégémonie politique, ou la collaboration de certaines élites politiques avec le système colonial) pendant les années de l'après-décolonisation commencent à faire l'objet de recherches. Une nouvelle approche historique tend à considérer les colonisés plus seulement comme les victimes d'une tragédie identitaire et sociale, mais aussi comme des *acteurs* dans une existence collective. La tendance actuelle est d'encourager la recherche et les discussions franches comme en témoignent des articles récents(11). Mais il n'est pas possible de s'attendre à ce que les historiens parlent d'une seule voix, ou n'adoptent qu'une seule et même approche. Ils interpréteront diversement la période coloniale, la construction des mouvements nationalistes et le dégagement difficile d'avec la présence française. Ils se tromperont peut être dans leurs choix, négligeront certains points de vue, formuleront des propositions boiteuses, hésiteront dans le choix de leurs hypothèses...Mais ils resteront des « passeurs » décisifs des fragments de mémoires et d'Histoire. L'historien ne peut plus être cet homme du passé enfermé dans une tour faite de savoir et de solitude. Par son travail, il se présente plutôt comme acteur de la perte de sens, exprimant une capacité à représenter le monde par le récit.

Abstract

Cette communication tente d'établir comment se sont opérés les modifications touchant la discipline Histoire au Maghreb. Bien des années après les indépendances, les chercheurs tentent de se dégager de la mémoire des acteurs, et des impératifs étatiques d'écriture de l'histoire (à des fins de légitimation). Trier établir les faits, dégager des explications, se fait aussi en tenant compte de «techniques» nouvelles, comme l'utilisation des images envahissantes.

1) Sur ces silences apparents autour des représentations de la guerre d'Algérie, je renvoie à mes ouvrages: *La gangrène et l'oubli, la mémoire de la guerre d'Algérie,* Paris, La Découverte-Poche, 1998 ; *et Imaginaires de guerre, Algérie- Viet-nam, en France et aux Etats-Unis,* Paris, La Découverte, 1997.

2) Mohamed Chérif Sahli, *Décoloniser l'histoire, introduction à l'histoire du Maghreb,* Paris, Maspéro, 1965.

3) Voir, sur cet aspect, le texte récent de Abdallah Laroui, *Islamisme, Modernisme, Libéralisme,* Casablanca, Centre culturel Arabe, 1997.

4) Abdelkader Meghrebi,Les Algériens au miroir du cinéma colonial Alger SNED, 1982, p.11

5) Abdelkader Benali , Le cinéma colonial au Maghreb,Paris,éd Cerf,1998.

6) Sur l'imaginaire de la peur et la guerre d'Algérie, voir, *Le cinéma français et la guerre d'Algérie, sous* la direction de Guy Hennebelle, Mouny Berah et Benjamin Stora, Paris, éd. CinémAction, 1998.

7) Préface de Boussif Ouasti, in *De la mise en image, le Maroc d'André Chevrillon' Champs de remords et jardins de retour,* de Nizar Tajditi, Tétouan, 1999, page 11.

8) Sur les sévices en Algérie, avant la guerre d'indépendance, voir les archives en France éditées, en 1998, par le Service historique de l'armée de terre, *Les portes de la guerre 1946-1954, sous* la direction du professeur Janffret. Il est dit, dans la circulaire officielle du 21 octobre 1949 aux préfets que « les violences non justifiées par une nécessité légale peuvent donner lieu à l'application de certaines dispositions du code, et engager tant au civil qu'au pénal, la responsabilité de leurs auteurs. Elles constituent une atteinte à la dignité humaine qui n'admet aucune justification. », page 297.

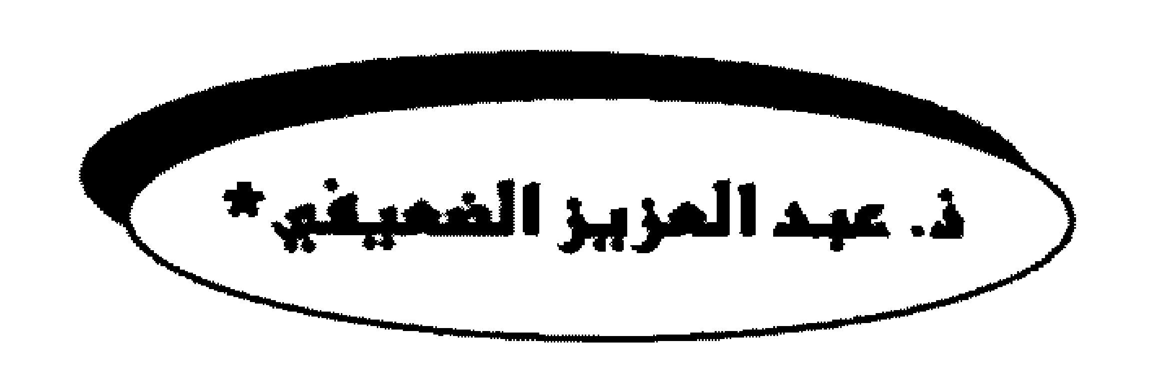
9) Sur ce chantier de recherches, voir sous la direction de Abdelhai Diouri, dans *Les puissances du symbole,* Casablanca, éd. Fennec, 1997, les contributions de Mohamed Tozy sur « l'imaginaire politique d'un babouchier de Fès », ou le texte de Abdelahad Sebti sur «Hagiographie et rhétorique du pouvoir ».

10) De Zakya Daoud, *Abdelkrim,* Paris, éd. Seghier, 1999.

11) Par exemple la question du massacre des harkis par le FLN après l'indépendance de 1962 (ces forces supplétives de l'armée française pendant la guerre d'Algérie) a fait l'objet d'une vive controverse entre les historiens Mohammed Harbi et Guy Pervillé, exposée dans les colonnes de la revue française, *L'Histoire,* le numéro de septembre 1999.

مواقف محمد فريد بك من الأحداث التاريخية

في كتابه " تاريخ الدولة العلية العثمانية "


ذ. عبد العزيز الضعيفي*

لقد شحن محمد فريد كتابه التاريخي هذا بمجموعة أفكار ومواقف من جملة من الأحداث التاريخية، فهو لا يكتفي بتسجيل الأحداث وسردها على الطريقة التقليدية فقط ، بل يتدخل بذاتيته ويتفاعل مع تلك الأحداث إما سلبا أو إيجابا. فما هي أهم تلك المواقف ؟ وما مدى صوابها ؟ وما هو تصور محمد فريد لمسؤولية المؤرخ ؟ وإلى أي حد كانت ذاتيته حاضرة في تناوله لقضايا التاريخ العثماني ؟ ثم ما هي الخلفية التي تحكمت في ذلك ؟

فالجواب على هذه التساؤلات هو مضمون هذه المداخلة. وقبل البدء في عرض مواقف محمد فريد من الأحداث التاريخية، نرى من المفيد تقديم بعض المعلومات حول المؤلف والكتاب ، وبذلك ستكون الخطة المنهجية لهذا البحث على الشكل التالي :

1 ـ التعريف بالمؤلف .
2 ـ فكرة عامة عن الكتاب.
3 ـ مواقف محمد فريد من أحداث تاريخ الدولة العثمانية.
4 ـ ملاحظات وتعاليق ، وبها نختم المداخلة.

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب – بني ملال.

1 . التعريف بالمؤلف :

هو محمد فريد بك المحامي (1) بن أحمد فريد باشا، من أصل تركي ، ولد سنة 1284هـ / 1868م بالقاهرة ، وتعلم في مدرستي الألسن والحقوق، وولي نيابة الاستئناف، ثم احترف المحاماة. كانت له علاقة وطيدة مع مصطفى كامل باشا (2) (1291 – 1326هـ/1874-1908م)، منشئ جريدة "اللواء"(3) ، ومؤسس "الحزب الوطني"(4) بمصر في سنة 1907 ، الذي سخر كل طاقاته لمقاومة الاحتلال الإنجليزي لمصر، والدفاع عن الدولة العثمانية أمام الهجمة الأوربية الشرسة وذلك في إطار ما يسمى بـ "الرابطة العثمانية"(5)، وقد كان محمد فريد يرافقه في رحلاته الكثيرة إلى أوربا حيث اتصلا بالعديد من رجال السياسة والفكر الغربيين.
وعندما توفي مصطفى كامل انتخب محمد فريد رئيسا "للحزب الوطني" سنة 1908 وبسبب نضاله السياسي ومواقفه الجريئة تم اعتقاله ثم نفيه سنة 1912. وقد كثرت تنقلاته وهو يدافع عن قضية مصر، معلنا مظلمتها إلى أن توفي في برلين بألمانيا سنة 1338هـ / 1919م، ونقل جثمانه إلى القاهرة.اشتغل محمد فريد بالكتابة التاريخية، حيث ألف فيها عددا من الكتب، ومن بينها الكتاب الذي بين أيدينا.

2 . فكرة عامة عن الكتاب :

لقد تم طبع كتاب "تاريخ الدولة العلية العثمانية" عدة مرات انطلاقا من أواخر القرن 19م(6) إلا أن الطبعة المحققة الأولى صدرت سنة 1401هـ / 1981م أما الطبعة التي اعتمدتها في هذه الدراسة فهي الطبعة السادسة التي حققها الدكتور إحسان حقي ، الصادرة عن دار النفائس ببيروت سنة 1408هـ / 1988م.

والكتاب عبارة عن مجلد كبير يحتوي على أكثر من ثمانمائة صفحة يتحدث عن تاريخ العثمانيين منذ البداية إلى غاية سنة 1911، أي بعد ثلاث سنوات من تولية السلطان محمد رشاد الخامس (1909 – 1918) على إثر خلع السلطان عبد الحميد الثاني. ويتكون – إضافة إلى المقدمات الثلاث لكل من الناشر والمحقق والمؤلف– من مقدمة تاريخية طويلة فيمن ولي الخلافة الإسلامية قبل ملوك الدول العثمانية. ثم خُصص لكل سلطان عثماني عدد من الصفحات قد تقل أو تكثر تبعا لطول أو قصر الفترة التي حكمها، وحسب حجم وأهمية الأحداث التي عرفتها تلك المدة، وقد روعي في ترتيب السلاطين التسلسل الزمني، علما بأن عددهم وصل إلى 35 سلطانا، وفي آخر الكتاب أضاف المحقق عدة ملاحق وفهارس.

3 .مواقف محمد فريد من أحداث تاريخ الدولة العثمانية :

تسهيلا لعرض هذه المواقف ، قمت بتصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

أ ـــ مواقفه من مجموعة قضايا السياسة الداخلية للدولة العثمانية.

ب ـــ مواقفه من الصراع العثماني – الشيعي.

ج ـــ مواقفه من الصراع العثماني – الأوربي.

أ ـ مواقفه من مجموعة قضايا السياسة الداخلية للدولة العثمانية :

- موقفه من مسألة الخلافة وتمجيده للدولة العثمانية :

ينتمي محمد فريد إلى الاتجاه القـــائل بانتقـــال الخلافـــة الإســلامية مـــن العباسيين (7) إلى العثمانيين، فعند حديثه عن ضم الســلطان العثمـــاني سـليم الأول لمصر إلى دولته سنة 1517، أشار إلى أن الخليفة العباسي محمد المتوكل قد تنـــازل عن الخلافة الإسلامية لصالح سليم، يقول : " ... وكانت له الخلافة بمصــر إســما تنازل عن حقه في الخلافة الإسلامية إلى السلطان سليم العثماني، وســـلمه الآثـــار النبوية الشريفة (...) وسلمه أيضا مفاتيح الحرمين الشريفين، ومن ذلك التاريخ صار كل سلطان عثماني أميرا للمؤمنين وخليفة لرسول رب العالمين إسما وفعلا "(8) ثـــم قال بأن القسطنطينية (استانبول) أصبحت منذ ذلك الوقت عاصمة للخلافة الإســلامية العظمى بدل القاهرة(9).

وعندما عزم المؤلف على إعادة طبع كتابه "تاريخ الدولة العلية العثمانيـــــة" أضاف إليه مقدمة تاريخية – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – ضمنها تاريخ الخلافـــة الإسلامية، باعتبار أن الخلافة العثمانية هي استمرار لها ، يقول :"... وأضفت إليـــه مقدمة تاريخية ضمنتها تاريخ الخلافة الشريفة الإسلامية من أول ظهورها إلى يـــوم انتقالها لبني عثمان في زمن السلطان سليم الثاني (سليم الأول)..."(10). وقد بالغ فـــي تمجيده للدولة العثمانية(11) التي اعتبرها مدافعة عن الدين الإسلامي وجامعة لشـــمل المسلمين وحامية لهم من تهديدات المسيحيين.

- مواقف المؤلف من السلاطين العثمانيين وسياساتهم :

في سياق الحديث عن نشأة الدولة العثمانية سجل محمـــد فريـــد مضمـــون الرواية التقليدية الرسمية، لكنه أبدى موقفه من رؤيا عثمـــان الأول التـــي بســـببها تزوج من ابنة رجل صالح كان قلبه قد علق بها ، إذ انتقد تلك الرؤيا واعتبرهـــا من الأحلام المختلقة والموضوعة التي تعتمد عليها الأمم لتعليـــل ظـــهور وتقـــدم دولها(12) فالمؤلف – رغم ما يكنه للدولة العثمانية من احترام وتقدير – قـــد أنكـــر صحة ما احتوته الرواية الرسمية التي روجت لها السلطة العثمانية وتبنتها.

لقد أبان محمد فريد عن مواقفه من سياسة عدد من السلاطين العثمانيين، إذ انتقد السلطان سليم الأول – بالرغم من اعترافه بفتوحاته المهمة – ووصفـــه بأنـــه: "كان ميالا لسفك الدماء ، فقتل سبعة من وزرائه لأسباب واهية..."(13)، كما اعتـــبر حادثة قتل مصطفى أكبر أبناء السلطان سليمان القانوني من طـــرف أبيـــه حادثـــة شنيعة، وذلك بناء على دسيسة إحدى زوجاته حتى يتولى ابنها سليم الســـلطنة بعـــد أبيه، فعلـــق على ذلـــك بقولـــه :"...وكانت هذه الفعلة الشنعاء نقطة ســـوداء فـــي تاريخ السلطان سليمان الذي اتسعت دائرة السلطنة في أيامه..."(14) وأنكـــر عليـــه أيضا جريمة أخرى، وهي قتل ابنه الثاني بايزيد وأبنائه الخمسة، بســـبب الوشـــاية

التي نسج خيوطها مربي بايزيد بإيعاز من سليم الذي خشي مزاحمة أخيه له في الملك بعد موت أبيهما(15).

وقد حاول محمد فريد أن يكون موضوعيا في تقييمه لسياسة السلطان سليمان القانوني، حيث أشاد بفتوحاته ودوره في إعلاء شأن الدولة العثمانية التي بلغت في أيامه أعلى درجات الكمال(16). كما سجل أهم الإصلاحات والتنظيمات التي قام بها، لكنه عاب عليه أمورا اعتبرها من أسباب الانحطاط، منها : أن السلاطين كانوا يخرجون على رؤوس الجيوش، فغير سليمان هذه العادة وأوكل إمرة الجيش لقائدهم الأكبر، وكان السلطان أيضا هو الذي يترأس جلسات الديوان (مجلس الوزراء)، فتخلى سليمان عن هذه العادة، وأصبح الديوان ينعقد تحت رئاسة الصدر الأعظم وإن كان من جنسية غير تركية، يقول محمد فريد بهذا الصدد: "...وترتب عن ذلك أن صارت الأمور بيد الوزراء المغايرين للجنس العثماني أصلا ونسبا، إذ أن أغلبهم ممن أسلم أو تظاهر بالإسلام من النصارى ، أو من غلمان وخدم السلاطين..."(17).

وقد انتقد المؤلف أيضا السلطان سليم الثاني (1566 – 1574) ووصفه بالضعف والتهاون في أمر الفتوحات ، ولولا حنكة الوزير الطويل محمد باشا صقلي وحزمه لأصاب الدولة الفشل(18).

ومن الظواهر التي استشنعها محمد فريد في سياسة عدد من سلاطين آل عثمان ظاهرة قتل إخوتهم عند توليهم الحكم، واستخدام شخصيات غير تركية في مناصب إدارية وعسكرية جد حساسة، يقول :"... وهي عادة مستقبحة جدا لما فيها من قتل أقرب الناس بلا ذنب أو جرم إلا ما يخيله لهم الوهم من الخوف على الملك والاستئثار به مع أنهم لو استخدموا إخوتهم في المناصب العالية لا سيما قيادة الجيوش (...) لحفظوا دمار الدولة وأخلصوا في خدمتها أكثر من الذوات الذين أغلبهم من غير الجنس التركي..."(19).

لقد كان محمد فريد متناقضا في موقفه من سياسة السلطان عبد الحميد الثاني، إذ نوه بالقوانين التي وضعها لمختلف الشؤون الإدارية، ووصفه بالحلم والحكمة والحزم(20)، وذلك لكونه ألف كتابه هذا في أيام حكمه، لكن بعد خلعه بثلاث سنوات، أعاد طبع الكتاب مضيفا إليه ما استجد من أحداث، فقلب لعبد الحميد – السلطان المخلوع – ظهر المجن، واتهمه بالاستبداد ومناهضة الأفكار الحرة(21). في حين نوه بسياسة السلطان الجديد محمد رشاد الخامس وبالغ في مدحه يقول: "...فبويع بالخلافة الإسلامية الشورى العادل أمير المؤمنين محمد رشاد الخامس،فلما ولي الخلافة أعاد إليها عهد عمر بن عبد العزيز..."(22) كما مدح حزب "الاتحاد والترقي" الذي تولى تسيير الحكومة العثمانية بعد خلع عبد الحميد الثاني، وأشاد بمجهوده في مجال حل مشاكل الدولة، والدفاع عن الحرية(23).

- **مواقف محمد فريد من المؤسسة العسكرية وسياسة التحديث:**

إلى حدود نهاية القرن 16م كانت مواقف محمد فريد من الجيش العثماني إيجابية بصفة عامة ، لكن وانطلاقا من القرن 17 بدأ ينتقد المؤسسة العسكرية وخاصة بعض مكوناتها الأساسية كالجيش السباهي والجيش الانكشاري، فعندما تحدث عن ثورة جنود السباه في أيام السلطان محمد الثالث (1595 - 1603م) استنتج أن النظام العسكري العثماني قد أصبح مختلا ولم يعد صالحا للدفاع عن الدولة(24).

ومن الأمور التي توضح مدى الفساد الذي أصبح عليه الجيش الانكشاري على الخصوص ، تدخله في الشؤون السياسية إلى درجة التسلط على السلاطين فقد اشمأز المؤلف من اعتداء الانكشارية على السلطان عثمان الثاني (1622–1618 م) حيث عزلوه ثم قتلوه بعد ذلك(25). ومع كثرة الثورات بالعاصمة استانبول في عهد السلطان محمد الرابع(1687 – 1648 م) من طرف الجيش والأهالي، إذ ازداد الأمر سوءا واضطربت الأوضاع، نجد محمد فريد يتفاعل مع هذه الأحداث الخطيرة محملا الجيش مسؤولية ذلك، ومعتبرا إياه وبالا على الدولة وسببا من أسباب فشلها (26).

ولما تم إدخال إصلاحات على الجيش في بداية القرن 19 م وظهور النظام العسكري الجديد المتأثر بنظيره الأوربي، قام المفتي وجماعة من العلماء إلى جانب مصطفى باشا قائم مقام الصدر الأعظم بانتقاد هذا النظام الجديد، بل اعتبروه بدعة مخالفة للشرع، وتشبها بالنصارى، وقد شجب محمد فريد هذا الموقف المعارض لتطوير الجيش العثماني، حيث اعتبره من الأوهام والأضاليل(27).

فالمؤلف يحبذ مثل تلك الإصلاحات، ولهذا نجده قد وقف موقفا إيجابيا من محاولة السلطان محمود الثاني (1839–1808 م) تحديث الجيش وتطوير قدراته القتالية، وذلك اعتمادا على النموذج الأوربي المتطور(28) كما نوه بما قام به هذا السلطان من إبادة للإنكشارية ومعاقبة كل من عارض إدخال إصلاحات على المؤسسة العسكرية، يقول: "ولو لم يكن له من الأيادي البيض على الممالك المحروسة إلا إلغاء طائفة الإنكشارية لكفى ذلك لتخليد اسمه في بطون التاريخ مشكورا ممدوحا إلى أبد الآبدين"(29).

- **موقفه من الصراع العثماني – الشيعي :**

كان موقف محمد فريد متحيزا للعثمانيين ضد الشيعة بإيران والمناطق التابعة لها، فقد ذكر المذبحة التي قام بها السلطان سليم الأول في حق الشيعة في شرق الأناضول، لكنه لم يستشنع تلك الجريمة(30).

ولما انهزم الجيش العثماني أمام الجيش الشيعي بقيادة الشاه عباس، تمت معاهدة بين الجانبين (1612) تنازل خلالها العثمانيون عن عدة أقاليم ومدن لصالح الشيعة، وقد تألم المؤلف كثيرا من هذا الحدث المفجع، وعبر عن ذلك بقوله "...وهذه أول معاهدة تركت فيها الدولة بعض فتوحاتها، ويمكننا القول بكل أسف

وحزن أنها كانت فاتحة الانحطاط وأول المعاهدات المشؤومة التي ختمت بمعاهدة برلين الشهيرة"(31). كما انتقد ما قام به رئيس الشرطة ببغداد بكير آغا من مساعدة للشاه عباس على دخول مدينة بغداد في بداية القرن 17م مقابل توليته عليها، ونعته بالجهل والخيانة(32).

- **مواقف محمد فريد من الصراع العثماني – الأوربي:**

لقد أشار محمد فريد إلى خطورة المعاهدات التجارية التي تمت بين الدولة العثمانية والدول الأوربية، واعتبرها سببا من أسباب التدخل الأوربي في شؤونها الداخلية، وأخطر معاهدة تجارية في أوج ازدهار الدولة العثمانية هي تلك التي أبرمت مع الدولة الفرنسية سنة 1536، إذ بموجبها مُنحت فرنسا امتيازات قنصلية مهمة، وقد علق عليها محمد فريد بما يلي : "وبذلك صارت فرنسا الدولة الأوروباوية الوحيدة الحائزة امتيازات لرعاياها، ولكن كان هذا الاتفاق سببا في تدخل فرنسا وباقي دول أوربا في شؤون المملكة الداخلية، خصوصا في هذا القرن الأخير (ق 19م)..."(33).

ثم ينتقل المؤلف إلى الحديث عن الحروب التي خاضتها الدول الأوربية ضد الدولة العثمانية، حيث اعتبرها حروبا دينية وليست سياسية، وهي بذلك استمرار للحروب الصليبية السابقة. فعندما ساق وقائع معركة "ليبانت" (L épante) البحرية التي انهزم فيها الأسطول العثماني أمام نظيره المسيحي في سنة (979هـ / 1571م) علق على ذلك بقوله: "وكان لهذا الفوز رنة فرح في قلوب المسيحيين أجمع (...) وذلك مما لا يجعل عند المطالع أقل ريبة أو شك في أن المسألة الشرقية مسألة دينية لا سياسية كما ادعاه ويدعيه الأوربيون، ويغتر به السذج الغير المطلعين"(34).

ثم بين المؤلف أهداف الدول الأوربية المتوخاة من وراء ضغطها على الدولة العثمانية انطلاقا من أواخر القرن 17م، بقوله : " ويمكننا القول بأن الاتفاق قد تم من ذلك التاريخ بين جميع الدول، إن لم يكن صراحة فضمنا، على الوقوف أمام تقدم الدولة العلية أولا، ثم تقسيم بلادها شيئا فشيئا..."(35).

وبعد كلامه على سياسة نابليون تجاه الدولة العثمانية التي يطبعها التحايل والمراوغة، وتحكمها المصلحة الخاصة، انتقد سياسة الدول الأوربية نحو دول المشرق الإسلامي المتسمة بالغش والمكر والكذب. كما ندد بسياستها الهادفة إلى مساعدة المسيحيين بالبلاد العثمانية على المطالبة بالاستقلال، خاصة بأوربا الشرقية(36).

ثم لمح محمد فريد إلى الأسباب الحقيقية وراء احتلال فرنسا للجزائر، ومنذ ادعاءها غزو هذه البلاد من أجل رد اعتداءات "القراصنة" المسلمين، بل كان هدفها الحقيقي هو الاستيلاء على الجزائر لكي تتخذها كقاعدة حربية بشمال إفريقيا تحول دون احتكار إنجلترا للسيادة على البحر الأبيض المتوسط (37).

وعن الخلفية السياسية لإنجلترا فيما يتعلق برغبتها في بقاء الدولة العثمانية يقول المؤلف: "...ولم يكن ذلك من الدولة الإنجليزية حبا بتقوية الدولة العلية أو شغفها ببقائها، بل خوفا من امتداد الروسيا في الشرق واحتلالها الأستانة فتشارك إنكلترا في ملك البحار الذي انفردت هي به" (38). وقد وقف موقف المندد بالاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881، فكشف عن مدى تناقض ذلك الاحتلال مع ما تدعيه الدول الغربية من تمدن وحرية ودفاع عن الحقوق " إذ لا قيمة للحقوق في عصرنا هذا الموسوم بعصر التمدن والحرية ..."(39).

4 - ملاحظات وتعاليق :

من خلال العرض السابق لأهم مواقف محمد فريد نخلص إلى مجموعة من الملاحظات والتعاليق نجملها فيما يلي :

- محمد فريد وإشكالية نشأة الدولة العثمانية :

لقد تنبه محمد فريد إلى عدم واقعية الرواية التقليدية الرسمية حول نشأة دولة آل عثمان، واعتبر حلم أو رؤيا عثمان الأول أمرا مختلقا وليس حقيقيا، وبذلك يكون هذا المؤرخ قد سبق عددا من الباحثين المهتمين بموضوع نشأة الدولة العثمانية، إلى انتقاد الرواية التقليدية التي اعتمدها العثمانيون لما تحمله من دلالات دينية ، فالمؤرخ التركي محمد فريد كوبريلي(40) – فيما بعد – توصل من خلال أبحاثه حول قيام الدولة العثمانية إلى عدم صحة تلك الرؤيا، بل صنفها ضمن الأساطير التي لا يمكن الاعتماد عليها في مجال البحث التاريخي.

وهكذا يتبين مدى جرأة المؤلف على انتقاد أهم ما تضمنته الرواية التقليدية الرسمية التي روجت لها الدولة العثمانية وتبنتها، رغم ما يكنه لهذه الدولة من احترام .

- تصور محمد فريد لمسؤولية المؤرخ :

يؤمن محمد فريد بمسؤولية المؤرخ نحو تاريخ أمته، بل اعتبر الاشتغال به من أوجب الواجبات، وذلك حتى يتسنى لأجيال المسلمين، الحاضرة والقادمة الوقوف على عطاءات ومفاخر حضارتهم الإسلامية، وكذا تلمس أسباب التخلف والانحطاط الذي تميزت به أوضاع المجتمع الإسلامي خاصة في القرن 19 وبداية القرن 20م. ولهذا اعتبر العمل الذي قام به واجبا في حق الدولة العثمانية، ومما قاله في هذا الإطار : " ... وقصدت بهذه الخدمة أن أقوم بفرض يجب على كل إنسان أداؤه لعرش الخلافة العظمى ... "(41).

فمحمد فريد يرى أن هناك أهمية كبرى للتأليف التاريخي ، ولهذا اعتبره كنوع من السلاح الفكري للدفاع عن الدولة العثمانية من جهة، وكوسيلة لإعادة الاعتبار إليها بذكر أمجادها ومنجزاتها الحضارية، خاصة على المستويين السياسي والعسكري اللذين ظهر عليهما الضعف والتراجع بعد القرن 17م. وهكذا نراه قد زاوج بين التأليف التاريخي والممارسة السياسية، فجعل الأول في خدمة الثانية.

- الكتابة التاريخية وذاتية المؤرخ محمد فريد :

لقد استخدم المؤلف التاريخ في خدمة الهدف الذي كان يؤرق المصريين في ذلك الوقت، ألا وهو مقاومة الاحتلال الإنجليزي والتنديد به ، كما وظفه لإقناع المسلمين – بغض النظر عن جنسياتهم ولغاتهم – بضرورة الالتفاف حول الخلافة الإسلامية العظمى، الممثلة في السلطة العثمانية التي كانت تتعرض لغزو عنيف من قبل القوى المسيحية. ولذلك كانت ذاتيته – كمسلم تركي – واضحة المعالم في تعامله مع الأحداث التاريخية. فقد رأينا سابقا كيف أكد على انتقال الخلافة الإسلامية من العباسيين إلى الأتراك العثمانيين. كما انتقد بعض السلاطين الذين عينوا في المناصب الإدارية – وخاصة الحساسة منها – شخصيات غير تركية(42) التي شك في حسن إسلامها، واتهمها بخدمة مصالح دولها الأصلية.

وظهرت ذاتية المؤلف أيضا كمسلم سني في موقفه المؤيد للعثمانيين السنيين ضد الصفويين الشيعيين.

كما أن المؤلف لم يقتصر في كتابه على رواية الأخبار وتسجيل وقائع الماضي بل تعدى ذلك إلى مجال أرحب لعرض آرائه وتعاليقه على ما يسوقه من أحداث تاريخية، رغم أنه تنبه أحيانا إلى كثرة تعاليقه السياسية كقوله مثلا : "... لا سيما وأن الخوض فيها (أي النتائج السياسية لمعاهدة برلين 1878) يستدعي الخروج عن موضوع هذا الكتاب التاريخي والدخول في المسائل السياسية المحضة، مما ليس من شأننا التوسع فيه الآن"(43).

- تأثير السلطة السياسية في الكتابة التاريخية لدى محمد فريد :

يظهر أن الكتابة التاريخية لدى محمد فريد قد تأثرت بالتغيرات السياسية فمثلا نجده قد مدح السلطان عبد الحميد الثاني عندما ألف كتابه في أيام حكمه، لكنه سرعان ما غير خطابه فاتهمه بالاستبداد ومحاربة الأفكار الحرة وحرمان الأمة من الحريات السياسية، وذلك في القسم الذي أضافه إلى كتابه بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني بثلاث سنوات. ويبدو واضحا في ذلك مدى تأثر محمد فريد بالأفكار التي روج لها خصوم عبد الحميد الثاني ليشوهوا سمعته(44) ، إذ كانت هناك دعاية قوية ضده بتشجيع من القوى المسيحية والصهيونية.

ومن جهة أخرى نراه قد مدح حزب " الاتحاد والترقي" ، واعتبر وصوله إلى السلطة مفخرة من المفاخر التي يجب أن يعتز بها العثمانيون، لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو : لو بقي محمد فريد إلى زمن سقوط السلطنة ثم الخلافة بمساهمة من هذا الحزب(45)، كيف سيكون موقفه منه ؟ خاصة وأنه من المدافعين على الخلافة العثمانية.

- الدولة العثمانية ومفهوم الخلافة المتجدد :

ينتمي محمد فريد إلى تيار الرابطة العثمانية المؤيد لمشروع الجامعة الإسلامية(46)، إذ دعا هذا التيار إلى ضرورة نصرة الدولة العثمانية والدفاع عنها

في صراعها مع المسيحيين، ولهذا رأيناه يبالغ في تلميع صورة هذه الدولة وتمجيدها، حيث وصفها بالدولة الإسلامية الوحيدة، وحاول أن يقنع القارئ بمسألة انتقال الخلافة الإسلامية إليها (47) علما بأن هناك العديد من الأدلة التاريخية التي تنفي تنازل الخليفة العباسي المتوكل عن الخلافة لصالح السلطان سليم الأول، ومنها ما يلي :

– لقد انتقل الخليفة محمد المتوكل إلى استانبول، ثم ما لبث أن عاد منها إلى القاهرة، بعد وفاة سليم ، ومارس صلاحياته بصفته خليفة(48).

– إن كتابات المؤرخين المعاصرين للسلطان سليم الأول تخلو من الإشارة إلى لقب "الخليفة" ككتاب "بدائع الزهور في وقائع الدهور" لمحمد بن إياس المصري. وقد اعتبر بعض الباحثين قضية التنازل مجرد أسطورة اختلقت على ما يبدو في القرن 18م (49) أي بعد قرنين من دخول سليم إلى مصر.

–كما أن نقود السلطان سليم لا تحمل لقب " الخليفة"، وإنما تحمل لقب سلطان فقط.

– ولعل أول نص رسمي ورد فيه لقب "الخليفة" هو نص المعاهدة العثمانية– الفرنسية (فبراير 1536) في عهد السلطان سليمان القانوني، جاء في بداية البند الأول : " قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا..."(50).

نلاحظ إذن أن السلاطين العثمانيين الأوائل الذين يرجع إليهم الفضل في توسيع رقعة الدولة وتقوية دعائمها لم يهتموا بأمر لقب " الخليفة " ، خاصة وأن العلماء المسلمين كانوا يروجون في كتاباتهم أن الخلافة يجب أن تنحصر في قريش أو في العرب دون العجم. إلا أن هذا اللقب بدأ يحتل أهمية كبرى عند السلاطين العثمانيين انطلاقا من القرن 18م ، أي في بداية ظهور التدهور على أوضاع الدولة لأنهم يعتقدون بأن ذلك من شأنه أن يجمع المسلمين حولهم لمواجهة الأخطار المحدقة بالعالم الإسلامي من طرف المسيحيين . إضافة إلى هذا كله ، فإننا نرى محمد فريد قد تجاوز بموقفه ذلك نظرية أهل السنة والجماعة في مسألة شرعية الخلافة الإسلامية، التي مفادها حصر الخلافة في قريش العربية فقط(51).

أما ما ذكره المؤلف حول لقب "خادم الحرمين الشريفين" الذي لقب به سليم الأول عندما انتصر على جيش المماليك بالشام، فإنه ليس هو أول من تلقب به ، بل أطلق على عدد من السلاطين قبله. وأول من نعت بـ "خادم الحرمين الشريفين" السلطان صلاح الدين الأيوبي في النصف الثاني من القرن 6هـ / 12م(52).

- بذور التدهور السياسي ومسألة تحديث الجيش:

بالرغم من الموقف الإيجابي للمؤلف من الدولة العثمانية، فإن ذلك لم يمنعه من انتقاد سياسات عدد من السلاطين، وعلى رأسهم السلطان سليمان القانوني، وأهم المآخذ التي سجلها عليهم ، وكان فيها على صواب ، نشير إلى اثنين منهما:

الأول : ظاهرة قتل الإخوة : لقد شرع السلطان محمد الثاني قانونا يخول للسلطان الجديد قتل إخوته مخافة المنافسة والصراع حول الحكم. ويرى معظم مؤرخي القرن 15م أن قتل الإخوة أصبح قاعدة متبعة بدءا من عهد بايزيد الأول (1389 - 1403م)(53). وقد أدرج إحسان حقي هذه العادة ضمن الأسباب التي أدت إلى زوال الدولة العثمانية، وعلق على ذلك بقوله : "...حتى أصبحت عادة قتل السلطان إخوانه أو أولاده، يوم يتولى العرش، أمرا معروفا ومألوفا. وكأنه يضحي بخراف احتفاء بهذا اليوم من غير أن يشعر بوخز ضمير أو لسعة ألم"(54) ويضيف قائلا : " ولذا فقد كان أفراد الأسرة السلطانية يعيشون في خوف مستمر ، ويتربص بعضهم بالبعض الآخر الدوائر..."(55).

الثاني : تدخل الحريم في الشؤون السياسية : لقد رأينا سابقا النموذج الذي قدمه محمد فريد حول تدخل نساء السلاطين في سياسة أزواجهن، والمتمثل في دور زوجة(56) السلطان سليمان القانوني في إفساد علاقته بابنيه النجيبين مصطفى وبايزيد إلى درجة أنه أمر بقتلهما. ويؤكد حقيقة هذه الظاهرة ما كتبه إحسان حقي – وهو يتحدث عن أسباب انحطاط الدولة العثمانية – إذ قال : "زواج السلاطين بالأجنبيات وتسلط هؤلاء الأجنبيات على عواطف أزواجهن (...) فكم من الملوك قتلوا أولادهم أو إخوانهم بدسائس زوجاتهم وارتكبوا أعمالا تضر بمصلحتهم إرضاء لزوجاتهم"(57). ولخطورة تدخل الحريم في الأمور السياسية ، نجد السلطان عبد الحميد الثاني عندما تولى أمر السلطنة منع نساء القصر من الخوض في شؤون الدولة منعا تاما(58).

أما فيما يتعلق بمسألة تحديث الجيش، فإننا نرى محمد فريد (59) قد ركز في كتابه على التاريخ العسكري لأمرين: الأول : كون الدولة العثمانية دولة حربية منذ نشأتها، والثاني : يشترك فيه مع باقي المؤرخين المسلمين كأحمد بن خالد الناصري (1835 – 1897م) (60)، ومحمد بن الحسن الحجوي(1874 - 1956م) (61) ويتجلى في تطوير الجيش والاستفادة من تجارب الأوربيين في الميدان العسكري فأوربا القوية بجيشها المنظم وعتادها الحربي المتطور، لا يمكن محاربتها ورد اعتداءاتها إلا بنفس السلاح الذي تمتلكه، ولذلك فبداية القبول بالأخذ عن التجربة الأوربية كانت عسكرية صرفا(62). ولهذا فإن محمد فريد ينتمي إلى تيار المثقفين الذين كانوا يدعون إلى إعادة النظر في النظام التقليدي للجيش، وذلك بإدخال إصلاحات عليه اعتمادا على الاستفادة من التجربة الأوربية.

- موقف محمد فريد من الشيعة :

لقد اتضح – مما سبق – موقف المؤلف السلبي من الشيعة كسني وتحيزه للدولة العثمانية، كما يظهر تعصبه ضد الشيعة(63) من خلال المقدمة التي خصصها للحديث عن الخلافة الإسلامية منذ العصر الراشدي إلى العصر العثماني ، إذ لم يدرج الخلافة الفاطمية الشيعية ضمن الخلافة الإسلامية، مما يوحي بعدم اعترافه

بها. وبذلك يكون موقف محمد فريد قد وافق مواقف عدد من المؤرخين السنيين كجلال الدين السيوطي الذي قال : " ولم أورد أحدا من الخلفاء العبيديين (الفاطميين) لأن إمامتهم غير صحيحة..."(64) .

ونلاحظ أن المؤلف قد ذكر الصراع العثماني – الصفوي ، ولم يشر قط إلى الصراع العثماني – المغربي ، خاصة في العصر السعدي ، هل لأن أولئك شيعة أعاجم، وهؤلاء سنيين شرفاء؟

-أثر التدخل الأوربي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية في نفسية محمد فريد :

كان محمد فريد مطلعا على سياسات الدول الأوربية تجاه الدولة العثمانية بل والعالم الإسلامي، حيث زار أوربا مرارا واتصل بالعديد من الشخصيات السياسية والعسكرية. ولذلك قام بانتقاد تلك السياسات، إذ وصفها بالمكر والتحايل وعدم احترام مضامين المعاهدات، إلا ما فيه خدمة لمصالحها، كما اعتبر الحروب التي شنتها القوى الأوربية على العثمانيين حروبا دينية صليبية(65) وليست سياسية كما ادعت. إلا أننا نلاحظ أن الصراع الأوربي – العثماني كان دينيا في البداية، ثم اتخذ صبغة سياسية، لأنه لو كان دينيا محضا لكان قد انتهى أمر الدولة العثمانية في القرن 19 ، ولكن حافظت ابريطانيا على وجودها لكي تكون حاجزا دون وصول الأسطول الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط فينافس الأسطول الإنجليزي ، ويرى شمس الدين الكيلاني أنه لم تعد نزعة الحروب الصليبية ظاهرة في هجمتها الأخيرة على العالم الإسلامي، كما كان من قبل ، وإنما أصبحت مغلفة بإيديولوجية التنوير(66) أي تصدير المدنية إلى الغير.

هذا إضافة إلى ما أظهره محمد فريد من قلق وحزن إزاء التدخل السافر للدول الأوربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، واستغلالها لورقة الأقلية المسيحية(67) لإثارة الفتن والدفع بالمسيحيين إلى المطالبة بالاستقلال. واعتبر سياسة الدولة العثمانية المتسامحة مع الملل الأخرى من أسباب الفتن الداخلية قال مثلا :"...ليكون القارئ مطلعا على حالة الدولة الداخلية ، وما بها من موجبات التقهقر التي أساسها الأصلي عدم السعي وقت الفتح في محو عصبيات الأمم المختلفة بعد الاستيلاء عليها ببذل الجهد في إضعافها (68)، ثم تلاشي لغتهم وعوائدهم حتى يصير الكل أمة واحدة عثمانية "(69).

كما أشار المؤلف إلى خطورة قضية الامتيازات القنصلية، واعتبرها سببا من الأسباب التي فتحت الباب على مصراعيه للتدخل الأوربي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية خصوصا في القرن 19م. وهذا ما اعتبره إحسان حقي من أسباب زوال آل عثمان ، يقول : " الامتيازات التي كانت تمنح للأجانب اعتباطا بسخاء وكرم لا مبرر لهما ، بل كانت تمثل التفريط بحق الوطن في أقبح صوره، فقد منحت الدولة العثمانية ، وهي في أوج عظمتها وسلطانها، امتيازات لدول أجنبية جعلتها شبه شريكة معها في حكم البلاد، ولا أرى سببا لهذا الاستهتار إلا الجهل

وعـدم تقـدير الأمـور قدرها الحقيقي وتقدير قـوة ودهاء الدول الـتي منحـت هذه الامتيازات..."(70).

وبصفة عامة نلاحظ أن موقف محمد فريد من الدول الأوروبية قد اتخذ منحيين :

الأول : يتجلى في اعترافه بـالتفوق الأوربـي سياسـيا وعسـكريا علـى الـخصوص، وبالتالي يرى ضرورة استفادة العثمانيين من التجربة الأوربيـة فـي هذين المجالين.

الثاني : يتمثل في فضح سياسات الدول الغربية تجاه الدولـة العثمانيـة، إذ سجل على هذه تناقضا صارخا بين ما ترفعـه مـن شـعارات المدنيـة والحريـة والمساواة، وبين اعتداءاتها على الدول الضعيفة ومنها دولة آل عثمان، هـذا مـن جهة، ومن جهة ثانية نراه ينكر على هذه الدول الأوربية عدم التزامها بمقتضيـات الاتفاقيات والتعامل معها وفق مصالحها فقط.

الهوامش :

1) ـــ أنظر خير الدين الزركلي : الأعلام ، دار العلم للملايين ، الطبعة السادسة ، بيروت 1984 ، المجلد 6 ، ص: 328.
Encyclopédie de Islam , nouvelles édition , Leiden – New York, Paris , 1993 ,T: 7, P : 440.

2) ـــ أنظر خير الدين الزركلي : المرجع السابق ، المجلد 7 ، ص: 239–238 .
Encyclopédie de l'Islam, Op cit , P : 716 – 717.

3) ـــ أنشأ مصطفى كامل جريدة "اللواء" سنة 1900 من أجل استنهاض همم المصريين وبث روح الوطنية الصادقة فيهم ، وكـانت بمثابة مـنبر لنشر أفكار المثقفين الوطنيين السياسية المناهضة للاحتلال البريطاني لمصر (أنظر نجيب صالح : المـرجع السـابق ، ص: 211).

4) ـــ لقد أنشئ أول حزب وطني مصري في سنة 1879 من قبل مجموعة من المثقفين المصريين ، لكن بعد الاحتلال البريطـاني لمصـر ازدادت الفكرة الوطنية المصرية قوة وكثر أنصارها، ومن أشهرهم مصطفى كامل باشا، الذي أسس "الحزب الوطني" المصـري في بداية القرن 20م. ووضع له برنامجا واضحا مستمدا من الظروف التي كانت تعيش فيها البلاد ، ومما جاء فيه :
ـــ استقلال مصر كما قررته معاهدة لندن سنة 1840. ـــ بث الشعور الوطني بين طبقات الشعب وإفهامه حقوقه الوطنية ...
ـــ تقوية العلاقات بين مصر والدولة العلية (العثمانية). ـــ الدعاية لمصر في الخارج ونفي كل شبهة عنها يلصقها لها خصومها.
وكان أعضاء "الحزب الوطني" من المسلمين والمسيحيين على حد سواء. (أنظر علي المحافظة ، الاتجاهات الفكرية عند العـرب في عصر النهضة 1914–1798 ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت 1983 ، ص: 124. زاهية قدورة : تاريخ العرب الحديـث ، دار النهضة العربية ، بيروت 1985 ، ص: 371–370 .
Encyclopédie de l'Islam, nouvelle éd, Leyde, Paris. 1990, T.3. P : 531 et suiventes.(Art.Hizb).

5) ـــ ظهر تيار الرابطة العثمانية بشكل واضح في مصر بعد الاحتلال البريطاني لها سنة 1882 ، وكان على رأس هذا التيار مصطفـى كامل والحزب الوطني ، إذ دعا إلى ضرورة التمسك بالرابطة العثمانية والدفاع عن الدولة العثمانية في صراعها مع الدول الأوربية الراغبة في القضاء التام عليها. (أنظر علي المحافظة : المرجع السابق ، ص: 118 وما بعدها) .

6) ـــ لقد صدرت الطبعة الثانية للكتاب عن مكتبة الآداب بالقاهرة في سنة 1896م، تحت عنوان "تاريخ الدولة التركية"(أنظر محيـي الدين قاسم، التعاملات والمراسيم الدبلوماسية في الدولة العثمانية، مجلة الاجتهاد، العدد43 السنة 11 ، صيف العام 1420هـ / 1999م (تصدر عن دار الاجتهاد ببيروت) ، الهامش(1) ص : 24. أما الطبعة الأولى فلم أقف على تاريخ صدورها، إلا أنه مـن

المحتمل أن تكون قد صدرت في بداية التسعينيات من القرن 19، وقد اكتفى المحقق بالإشارة إلى أنه كتب قبل سنة 1909 ثم أعيد طبعه سنة 1912 (أنظر محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ص: 715) .

7) — لما قتل هولاكو التتري آخر الخلفاء العباسيين ببغداد عبد الله المعتصم (656–640 هـ / 1258–1242 م) انتقلت الخلافة العباسية إلى مصر وأصبحت إسمية فقط، وكان أول خليفة عباسي بمصر هو الإمام أحمد بن الخليفة الظاهر بالله (659هـ/ 1261م).

8) — محمد فريد بك : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص: 194.

9) — نفس المرجع ، ص: 195.

10) — نفس المرجع ، ص: 19.

11) — نفس المرجع ، ص: 21.

12) — أنظر نفس المرجع ، ص: 116.

13) — نفس المرجع ، ص: 197.

14) — نفس المرجع ، ص: 246.

15) — أنظر نفس المرجع ، ص: 247.

16) — أنظر نفس المرجع ، ص: 251.

17) — نفس المرجع ، ص: 252.

18) — أنظر نفس المرجع ، ص: 253.

19) — نفس المرجع ، ص: 276.

20) — أنظر نفس المرجع ، ص: 19 ، 587 وما بعدها.

21) — أنظر نفس المرجع، ص: 705.

22) — نفس المرجع ، ص: 710.

23) — نفس المرجع ، ص: 709 ، 713.

24) — أنظر نفس المرجع ، ص: 269 – 270.

25) — أنظر نفس المرجع ، ص: 278.

26) — أنظر نفس المرجع ، ص: 290.

27) — نفس المرجع ، ص: 392.

28) — نفس المرجع ، ص: 398.

29) — نفس المرجع ، ص: 446.

30) — نفس المرجع ، ص: 189 - 190.

31) — نفس المرجع ، ص: 272.

32) — أنظر نفس المرجع ، ص : 281–280.

33) — نفس المرجع ، ص: 230.

34) — نفس المرجع ، ص: 257 - 258.

35) — نفس المرجع ، ص: 310.

36) — نفس المرجع ، ص: 402 ، 444 - 445.

37) — أنظر نفس المرجع ، ص: 447.

38) — نفس المرجع ، ص: 493.

39) — أنظر نفس المرجع ، ص: 559 - 560.

40) — عاش محمد فريد كوبريلي (M.F.Köprülü) ما بين (1890 – 1966)،وقد اشتهر باهتمامه بالتاريخ العثماني، إذ ألف كتابا حول أصول الدولة العثمانية باللغة الفرنسية تحت عنوان: « Les Origines de l'Empire Ottoman, Paris1935 »
وقد رد فيه على نظرية هـ.أ. كيبونز (H.A,Gibbons) (1880 – 1934)، التي تضمنها كتابه :
The foundation of the Ottoman Empire , Oxford, 1916.

41) — محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص : 23.

42) — في القرن 16م كان من أصل تسعة صدور عظام (رؤساء الوزراء) للسلطان سليمان القانوني ثمانية مسيحيي المولد.(شفيق محسن الدولة العثمانية والحاضرة العثمانية ، مجلة الاجتهاد، العددان 42—41 السنة 11 ، شتاء وربيع العام 1419هـ / 1999م (تصدر عن دار الاجتهاد ببيروت) ، ص: 163) ، كما أن معظم التراجمة إلى حدود القرن 17م من اليونانيين ، وكذلك بعض وزراء الخارجية . (محيي الدين قاسم ، التعاملات والمراسيم الدبلوماسية في الدولة العثمانية ، مجلة الاجتهاد ، العدد 43 ، السنة 11، صيف العام 1420 هـ / 1999م ، ص: 22—21) .
ولقد سجل إحسان حقي جملة من الأسباب التي أدت إلى انهيار الدولة العثمانية، فذكر منها خيانة الوزراء الذين كانوا يتظاهرون بالإسلام. وأورد تصريحا لخالد بك مبعوث أنقرة في المجلس العثماني يقول فيه :"لو رجعنا إلى البحث عن أصول الذين تولوا الحكم في الدولة العثمانية وارتكبوا السيئات والمظالم باسم الشعب التركي لوجدنا تسعين في المائة منهم ليسوا أتراكا" .(محمد فريد بك : تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص: 732). وبذلك يكون محمد فريد وغيره من الأتراك قد حملوا مسؤولية تدهور الدولة العثمانية للعناصر غير التركية، والحقيقة أن للحكام الأتراك العثمانيين كذلك دورهم البارز في انهيار الدولة.

43) — محمد فريد بك : المرجع السابق ، ص: 699 .

44) — لقد سال مداد كثير حول مسألة استبداد السلطان عبد الحميد الثاني بالحكم وقمعه للحريات العامة، ومن الذين تحاملوا عليه عبد الرحمن الكواكبي (1854 – 1902م) صاحب كتاب " طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد". في حين نجد مورخين وباحثين آخرين قد دافعوا عن هذا السلطان وردوا على الشبهات التي أثيرت حول حكمه، ومن هؤلاء : إحسان حقي في ملاحقه بكتاب"تاريخ الدولة العلية العثمانية" لمحمد فريد، ص: 741—775. محمد حرب ، المرجع السابق، ص: 32 ومابعدها. مصطفى حلمي ، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية ...، دار الدعوة، الطبعة الأولى ، الإسكندرية1985 ، ص: 95 وما بعدها. هذا وقد ألف السلطان عبد الحميد نفسه كتابا دافع فيه عن حكمه وهو "مذكراتي السياسية ..." ، المرجع السابق.

45) — لقد أشار إحسان حقي إلى جملة من الأخطاء السياسية التي ارتكبها هذا الحزب، أنظر محمد فريد بك ، المرجع السابق، ص: 729 728.

46) — ظهرت فكرة "الجامعة الإسلامية" في النصف الثاني من القرن 19 عندما تعرضت الدولة العثمانية لضغوطات مكثفة من طرف القوى المسيحية، التي رأت تقسيم العالم الإسلامي بينها، حيث انعقد مؤتمر برلين (1878) من أجل هذا الهدف.
وقد دعا إلى هذا المشروع (الجامعة الإسلامية) عدد من كبار العلماء كجمال الدين الأفغاني، وأيده ودافع عنه السلطان عبد الحميد الثاني ، الذي حاول الاتصال بحكام العالم الإسلامي — ومنهم السلطان المغربي الحسن الأول — من أجل جمع كلمة المسلمين وتوحيد صفهم لمواجهة المخططات الإستعمارية للدول الأوربية .(عن " الجامعة الإسلامية" والمبادئ الدعوية التي قامت عليها، أنظر علي المحافظة ، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798 – 1184 ، ص : 109-118. أنظر أيضا السلطان عبد الحميد الثاني ، مذكراتي 1891-1908 ، موسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت ، 1406هـ / 1986م : ص 175-176.).

47) — هناك مورخون أتراك قالوا بانتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين : إسماعيل سرهنك، تاريخ الدولة العثمانية ، دار الفكر الحديث، بيروت، 1408هـ / 1988م ، ص: 74.

48) — أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أصول التاريخ العثماني ، مراجعة أحمد الزين ، مجلة الاجتهاد، العدد43...، مرجع سابق ص:285 286.

49) — أنظر خليل إينالجك : الدولة والرعايا ، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد ، العددان 42—41 ...، مرجع سابق، ص: 94—93 ، وأنظر أيضا شفيق محسن ، المرجع السابق ، 159.

50) — محمد فريد بك : المرجع السابق ، ص: 91.

51) — أنظر علي بن محمد الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ،دار الكتب العلمية ، بيروت (د.ت)، ص:7 ـ6 .

ـــ جلال الدين السيوطي : تاريخ الخلفاء ، دار الفكر ، بيروت (د.ت) . ص: 10.

52) — أنظر خالد عزب ، لقب خادم الحرمين الشريفين ، مجلة الاجتهاد ، العدد 43... ، مرجع سابق ، ص: 77 - 86.

53) — جمال كفادرا : تكون الدولة العثمانية ، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، العددان 42—41 ...، مرجع سابق، ص: 71 70.

54) — محمد فريد بك : المرجع السابق ، ص: 731.

55) — نفس المرجع والصفحة.

56) — تسمى هذه الزوجة "روسلانة" ، قيل بأنها من أصل روسي ، وقيل من أصل يهودي (شمس الدين الكيلاني، العثمانيون والأوربيون في القرن 16، مجلة الاجتهاد، العدد 43 ... ، مرجع سابق ، ص: 134—133) .

57) — محمد فريد بك : المرجع السابق، ص : 730.

58) — أنظر محمد حرب : العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار القلم ، دمشق (د.ت) ، ص: 32 - 33.

59) — لقد كان محمد فريد ينتمي إلى الجناح المعتدل من تيار المفكرين الإصلاحيين الليبيراليين، ذلك الجناح الذي وقف موقفا إيجابيا من العلوم الغربية ، واعتبرها الأساس لقيام الحضارة المتفوقة ونموها، ورأى ضرورة اقتباسها والأخذ عنها بلا تردد ، دون التقليل من أهمية الدين، (علي المحافظة : الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة...، ص: 236). وإن كان في هذا الاتجاه الإصلاحي من كان يقول بالقبول الجزئي المختلف الدرجات لما مثلته أوربا ثقافيا وحضاريا. معن زيادة، الحل السياسي عند رواد النهضة ندوة " الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن19" ، مطبعة النجاح الجديدة — الدار البيضاء 1986 (منشورات كلية الآداب بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم7) ، ص : 116).

60) — يقول الناصري عن التفوق الغربي من الناحية العسكرية :"... لما تقرر من أنهم (الحربيين) صاروا من القوة والاستعداد والتفنن في أنواع الآلات الحربية إلى حيث صارت آلاتنا عندهم هي والحطب سواء..." (الاستقصاء ، دار الكتاب ، الدار البيضاء (د.ت) ص: 184).

61) — أنظر الخلوفي محمد الصغير : انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره، مذكرة الفقيه محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري ... مطبعة المعارف الجديدة — الرباط 1994 ، ص: 36 وما بعدها.

62) — معن زيادة: المرجع السابق، ص: 117.

63) — إذا كان محمد فريد قد انتقد الشيعة ، فإن السلطان عبد الحميد قد سلك سياسة مغايرة إذ حاول أن يربط علاقات طيبة مع الشيعة الإيرانيين في إطار "الجامعة الإسلامية" وذلك من أجل تحقيق وحدة إسلامية من شأنها الوقوف في وجه الزحف الاستعماري الأوربي.(أنظر السلطان عبد الحميد الثاني ، المرجع السابق، ص: 175—176).

64) — السيوطي : تاريخ الخلفاء ، مرجع سابق، ص: 6.

65) — كان الصراع الأوربي — العثماني دينيا ، لكنه اتخذ صبغة سياسية، إذ لو كان دينيا محضا لكان قد انتهى أمر الدولة العثمانية في القرن 19م. ولكن حافظت ابريطانيا على وجودها لكي تكون حاجزا دون وصول الأسطول الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط فينافس نظيره الإنجليزي. وهذا ما أشار إليه محمد فريد في النقطة المتعلقة بمواقفه من الصراع العثماني — الأوربي.

66) — أنظر شمس الدين الكيلاني : المرجع السابق، ص: 161.

67) — أنظر مثلا عن استغلال الدول الأوربية للمسيحيين بالشام من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية مسعود ضاهر : الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697—1861م، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الثالثة ، بيروت 1986، ص: 273 وما بعدها. وراجع أيضا فيليب فارج ويوسف كرباج : المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة / بشير سباعي ، سينا للنشر ، الطبعة الأولى 1994، ص: 145 وما بعدها.

Robert Mantran, L'état Ottman au 18 ème siècle : la pression européenne, Histoire de l'Empire Ottoman, sous la direction de Robert Mantran, Fayard, 1989, pp : 284 – 285.

68) — أشار السلطان عبد الحميد الثاني إلى هذه القضية بقوله :" إن اتهامنا بعدم التسامح إن دل على شيء فإنما يدل على جهالة صاحب الاتهام. لو أننا أقللنا من التسامح الذي كنا فيه لما آلت إمبراطوريتنا إلى الحال الذي نحن فيه الآن ، ولكنا في وضع أقوى وأمتن، ولو أجبرنا الفئات غير المسلمة على اعتناق الإسلام في بلادنا لما كنا نأسف اليوم على الفرقة الناشئة عن اختلاف الدين ولازلنا حتى يومنا هذا مستمرين في إعطاء الحقوق والامتيازات لغير المسلمين (مذكراتي السياسية ...ص 168).

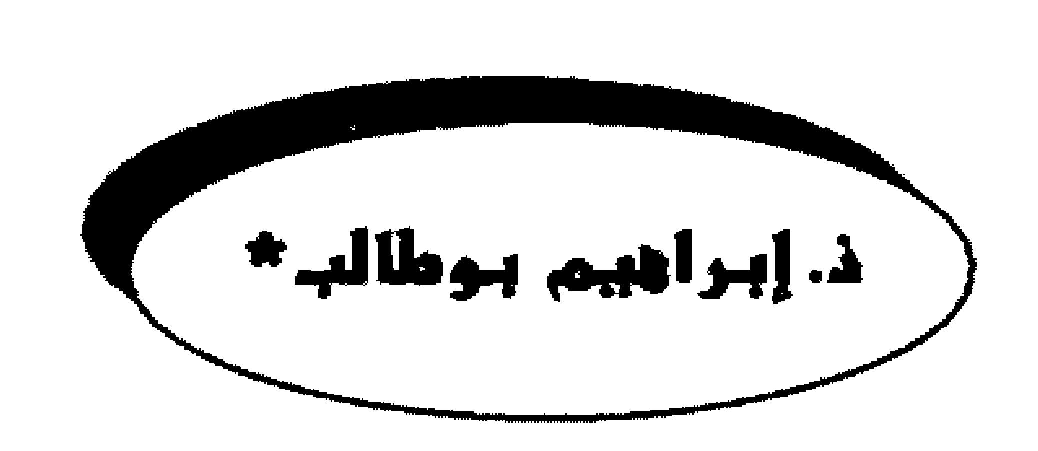
69) — محمد فريد بك : المرجع السابق ، ص: 382- 383. ففي تلك القولة إشارة من محمد فريد إلى التزام الدولة العثمانية بالشريعة الإسلامية في تعاملها مع الأقليات الدينية في إطار النظام الملي ، الذي يتأسس على مبدأ التسامح واحترام أديان ولغات وعادات الأقليات غير المسلمة داخل المجتمع العثماني .(عن "نظام الملة" أنظر شفيق محسن، الدولة العثمانية والحاضرة العثمانية، مجلة الاجتهاد، العددان 42—41 ...، مرجع سابق ، ص : 162 وما بعدها).

70) — محمد فريد بك ، المرجع السابق ، ص : 732—733 . وأنظر عن الضغط الأوربي على الدولة العثمانية وقضية الامتيازات: Robert Mantran, Op. cit , pp : 265 – 286.

Seyfettin Gutrsel, L'Empire Ottoman face au Capitalisme.., Editions l'Harmattan, Paris 1987 Pp : 148 – 231.

الكتابة التاريخية

بين الموضوعية والالتزام



ذ. إبراهيم بوطالب*

جعل العالم الألماني ماكس فيبير ذات مرة مقارنة بين الشغف بالعلم والشغف بالسياسة(1)، أو قل بين العالم والعامل، أو المشتغل بشؤون المعرفة واستجلاء الحقائق حبا في الحق والمشتغل بممارسة الحكم والتصرف بأغراض الناس حبا في السلطان. وقد أوضح فيبير كل ما يميز هاتين الوظيفتين مختزلا وجوه التباين في ما يستحفز كليهما من الحوافز، إذ لا يصدر العالم إلا عن يقين بالحقائق، بينما لا يصدر العامل في الحقل السياسي إلا سعيا في النجاعة. والعالم شغله الشاغل رصد الحقيقة وإبرازها وصقلها من كل الشوائب، ولا غاية له من وراء ذلك سوى القول بالحق والشغف بإعمال العقل في إماطة الخطأ واجتناب الكذب والبهتان، فهو ممن لا يخاف في الحق لومة لائم، ولا يتوخى من ذلك لا جزاء ولا شكورا. أما العامل في السياسة فغايته ممارسة السلطة. ولا يمارسها إلا حبا في ممارسة وظيفة التحكيم بين الناس أو حبا في ما تدره تلك الوظيفة عليه من المال أو الجاه. وشغله الشاغل أن لا يقع من كرسي الحكم فلا مناص له من أدوات الترغيب والترهيب، يصطنع الصنائع لدعم منصبه بالترغيب، ويحمي جانبه من الخصوم والحساد بالترهيب. ولا عناية له لا بالحقيقة ولا بالخطأ في حد ذاتهما ،وإنما غايته أن يبلغ المقاصد فهو دائما بين الأخذ والعطاء بما يتوسط فيه من الأغراض.

• أستاذ باحث بكلية الآداب – الرباط – رئيس الجمعية المغربية للبحث التاريخي .

وقد لا يخلو هذا التمييز من المجازفة النظرية، فكم من عالم يبدي من الحرص على المال أكثر مما يبديه كبار التجار، وكم من عامل يبدي في عمله من التعفف والتقشف ما لا يبديه كبار الزهاد. على أن الساعي في الحكمة متميز حتما عن الساعي في الحكومة. والساعي في كتابة التاريخ الذي لا غاية له سوى في استحضار ما جرى في الماضي واستجلاء أسباب ذلك والمسببات لا يمكن أن يكون بحال الساعي في صنع التاريخ بالفصل في الخصومات وقيادة الجماعة في السراء وفي الضراء بالتي هي أحسن. والمؤرخ كباقي العلماء مسؤول عن خويصية نفسه، بينما صاحب السياسة مسؤول عن الرعية ككل ذي سلطان. والمؤرخ لا التزام عليه سواء أصاب أم أخطأ. أما السياسي فهو رمز الالتزام، إن أصاب كثر سؤاله أو أخطأ اشتد امتحانه. بحيث يبدو من أول وهلة أن لا سبيل إلى تحميل المؤرخ أية مسؤولية بصفة كونه من العلماء. ولكن هل التاريخ علم كباقي العلوم ؟ أليس في طبيعته ما يجعله عملا فضلا عن كونه علما ؟ ذلك ما سنروم استجلاء بعض جوانبه بالوقوف على معنى التاريخ ومعنى الموضوعية ومعنى الالتزام. وربما نستنتج من ذلك حاجة التاريخ للموضوعية والالتزام .

علم التاريخ:

ـ التاريخ قصة

يبدو التاريخ أول الأمر قصة. والشواهد على ذلك في الكتاب والسنة أكثر من أن تحصى. قال الله عز وجل : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (2). وقال عز من قائل: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ (3). وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَر حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ (4).

والقصة إما أثرية وإما بشرية على حد قول عبد الرحمان بن زيدانن. فأما واضع الأثري " فهو الله تبارك وتعالى أنزله على رسله الكرام في كتبه الناطقة بالحق وأعظمها القرآن فقد تكررت فيه أقاصيص المتقدمين وأحوال الماضين "(5). وأما "واضع البشري فهو الإنسان، وهو قديم الوضع من عهد نبي الله آدم عليه الصلاة والسلام"(6). ومن معانيه التوقيت أو تعيين تأريخ ما جرى من الأحداث. ولذلك فوائده لا تعد وفضائله لا تحصى من جهة العلم ومن جهة الأخلاق. قال ابن الخطيب :

وبعد فالتاريخ والإخبار	فيه لنفس العاقل اعتبار
وفيه للمستبصر استبصار	كيف أتى القوم وكيف صاروا
يجري على الحضر حكم الغائب	فيثبت الحق بسهم صائب
وينظر الدنيا بعين النبل	فيترك الجهل لأهل الجهل

وقيل أيضا :

ليــس بإنســـان ولا عاقــــل من لا يعي التاريـــخ في صـــدره
ومــن درى أخبــار من قبلـــه أضــاف أعمـــارا إلـــى عمــره

وقيــل :

ومـــا التاريــخ إن فكــرت إلا ريـــاض تجتنـــي منهـــا ثمـــارا
تنـــادم تـــارة فيـــها ملوكـــا وأخـــرى ســادة علمـــا كبـــارا
وآونـــة تنـــادم شـــرب راح أداروا فـــي مجالسهـــم عقـــارا
تفيـدك حالـــة المضيـــن علما ولا تالـــوك نصحـــا وادكـــارا
تـــرى فيـــها البـــلاد وساكنيها كأنـــك حاضـــرا معهـــم جهـــارا

ولما كان التاريخ قصة فهو عند العرب من الفنون الأدبية لأنه، كما قال ابن زيدان الذي ساق لنا أبيات ابن الخطيب(7)، " أكبر مرشد للتخلق بمكـــارم الأخـــلاق ومجانبة أهل الرذائل والنقائص والفرار من الأشرار، ولأنه أقوى معيـــن ومســـاند على نمو قوة ملكة الإنشاء نظما ونثرا للاستشهاد بشواهده والاستمداد مـــن فوائـــده والائتمار بأوامره والانتهاء بنواهيه وزواجره لمن أبصر رشده وأراد الله هدايته" (8)

ـ التاريـــخ عرفـــان :

ينقسم الفكر الفلسفي المعاصر إلى تيارين، يرى أولهما أن لا عـــبرة فـــي الفلسفة إلا بالجوهر وبباطن الكون فهو يبحث في معاني الحياة والموت، والوجـــود والعدم، والكون وما وراء الكون، ولا يشتغل إلا بقضايا الميطافيزيقا ليقينه بـــأن لا غاية من وراء الوجود. والتيار الثاني لا يعنى إلا بالمظهر وبشؤون الظاهر، فـــهو لا يبحث إلا في المصير وكيف ينتقل الإنسان من حال إلى حال معتبرا أن الإنســـان جزء لا يتجزأ من الطبيعة وأن الطبيعة متقلبة، وأن تقلباتها مبنية على قوانين تســير بها إلى غاية مضبوطة على مراحل. ولما كان هاذان التياران على هذه الدرجة من الاختلاف، كانت نظرتهما إلى التاريخ متباينة. فعند أصحاب الاحتكام إلى الجوهـــر ليس التاريخ بشيء، أو إنه مجرد سطح متآكل من المعرفـــة. أمـــا عنـــد أصحـــاب المظهر، فالتاريخ لب العلم وصلب الإدراك وهو أصل الفلسفة.

ولنقف مثلا من التيار الأول على أقوال الألماني شوبنهاور. فإنـــه تطـــرق للتاريخ في مقطعين من كتابه الكبير " الكون بين الإرادة والتصور". المقطـــع الأول هو الفصل 51 من الكتاب الثالث المعقود للمقارنة بين الشعر والتاريخ احتـــج فيـــه شوبنهاور للشعراء بأنهم أشد إدراكا للحقائق من المؤرخين، وأنهم يقصـــدون إلـــى المعاني الباطنية ولا يبالون بالمظاهر فيقول : " مما لا شك فيه أن التجربة والتـــاريخ لا يخلوان من فوائد للتعرف على الإنسان. لكنهما يبديان الناس أكثر ممـــا يبديـــان الإنسان بمعنى أنهما يزودانا بمعلومات مبتذلة عن كيفية تصرف الناس بعضهم مـــع بعض التي نستطيع أن نستخرج منها قواعد مفيدة لسلوكنا الذاتي أكثر مما يفتحـــان أمامنا آفاق الاطلاع العميق على أسرار طبيعة الإنسان" (9). وقال أيضا إن التـــاريخ

"يمكننا من الحقائق الخصوصية"، بينما يمكننا الشعر من "الحقيقة العامة" (10). ولذلك فالتاريخ عنده مبني "على المغالطة أكثر مما هو مبني على الحقيقة ". وعلامة ذلك تساوي الأحداث التاريخية كبيرها وصغيرها. قال شوبنهاور: "كما أن دائرة قطرها قدم واحد وأخرى قطرها أربعون مليون قدم لهما نفس الصفات الهندسية كذلك ما يجري في قرية منحصرة من التاريخ هو في الجوهر نفس ما يجري منه في الإمبراطورية الشاسعة فنستطيع دراسة الإنسانية والتعرف عليها سواء من خلال تاريخ الأولى أم من خلال تاريخ الثانية "(11). وقال في مقطع آخر إن من قرأ كتاب هيرودوط اليوناني " يجد فيه مسبقا كل ما كان من تاريخ العالم في ما بعد"(12). بينما فلسفة التاريخ الحقة، في نظره، ترمي إلى استكناه ما وراء ذلك التغيير الدائب من الثوابت. ومن الثابت لديه أن لاشيء وراء تلك الفوضى المسترسلة التي نسميها تاريخا سوى كائن بشري واحد، لا يحيد عن طبائعه ولا يتبدل، مشتغلا اليوم وغدا بما كان مشتغلا به الأمس من الأعمال. وبناء عليه فليس التاريخ سوى عرفان قد يفيد في جعل الإنسان على بينة من نفسه، ولكنه لا يفيد في معرفة طبيعة الكون التي هي الفكرة الرائدة في العلم.

وجاء تلميذ شوبنهاور نيتشيه وأطنب في هذا المقال، متعمقا في الاستخفاف بدراسة التاريخ على أنه ضرب من العبث ومحاولة سخيفة من قبل الخلف لإدراك ما عجز السلف عن إدراكه من معاني أعمالهم يوم قيامهم بها. ومن العبث عنده محاولة الوعي بعد فوات الأوان بما استحال الوعي به لحظة الفعل. والسر كل السر عنده في النسيان، إذ لا سبيل للعمل ما لم تطرح جانبا كل مثبطات العلم. ومن أقواله نبذا للتاريخ بصفة خاصة وللعلم بصفة أعم : " أطلق اسم اللاتاريخية على فن النسيان والقدرة عليه ليقف المرء عند آفاق منحصرة. والقوات التاريخية الرفيعة عندي هي القوات التي تبعد النظر عن الصيرورة لتشده إلى ما يخول الصيرورة طابع الأزلية وما تحمل الفنون والديانات من المعاني. أما العلم [...] فإنه لا يرى في هذه القوى العظيمة سوى قوى عظيمة كلها عداء، ذلك أن الحق والصواب لا يتجليان عنده إلا من دراسة الواقع، يعني من الدراسة العلمية التي ترى في كل شيء صيرورة وحالة تاريخية، ولا ترى في ذلك الكائن الأزلي. والعلم في حرب مكتومة مع ما في الفنون والديانات من قوى الأزلية، فهو معاد للنسيان، خائف على موت المعرفة " (13).

- التاريخ علم :

ويدلنا كلام نيتشيه على ما ذهب إليه أصحاب المظهر الذين يرون أن التاريخ ليس علما كباقي العلوم، ولكنه علم العلوم على اعتبار أن الواقع لا يدرك إلا من خلال الصيرورة وأن سر الكون فيما عليه الكون بحسب الزمان والمكان سواء كان حيا أم جمادا. فكل شيء في التاريخ كما أن كل تاريخ دليل على الشيء. ومن المستحيل إذن أن يكون التاريخ ضربا من العبث لأن التاريخ هادف ككل العلوم.

وهدفه استخراج الغاية مما لم يتوان البشر عن السعي فيه منذ اللحظات الأولى من الكد والجد والمثابرة لبلوغ تلك الغاية. وغاية الإنسان بلسان مؤسس الفلسفة المعاصرة الألماني إمانويل كانط، التخلص بالعقل من كل ما يكبل الحرية. وغني عن التذكير أن قطبي هذا التيار الذي جعل من التاريخ فلسفة ومن الفلسفة تاريخا هما الألمانيان هيكل وكارل ماركس.

أما هيكل فهو مؤسس الفينومينولوجيا أو فلسفة الحكم بالظاهر. فالظاهر عنده وتقلباته وما يدخل عليه من التغيير هو الجوهر المنشود والسر الذي يتغافل عنه معظم الفلاسفة المتمسكين بالثوابت رغم استحالة ثبوت ما لا يثبت إلا على التغيير. ولما كانت الغاية من اجتهاد البشر هي إحقاق الفكرة الحقة المتمثلة في الحرية المطلقة وانعتاق الإنسان من رواسب ما يتعلق به من الماديات والحيوانيات فإن مراحل بلورة تلك الفكرة السامية وتلك الحرية المثلى هي تماما مراحل التاريخ من يوم كانت مجهولة إلا عند بعض الأنبياء والرسل، ثم تبلورت في المدينة اليونانية أو الدولة المنحصرة عند أسوار المدينة (أثينا مثلا)، ثم اتسعت إلى حدود شعب برمته هو الشعب الروماني، ثم تحولت إلى قطر بكامله هو القطر الأوربي بعد أن انتشرت تعاليم المسيحية فيها وتجلى تفوق القبائل الجرمانية على اختلاف مشاربها. ومعلوم أن الانتقال من حال إلى حال لا يتم في نظر هيكل إلا بالجدلية التي تسير بالإنسان من حال متفسخة إلى أحسن منها التي تفضي إلى ما بعدها حالما ينال منها التآكل، وهكذا إلى بلوغ النتيجة المنشودة على الإطلاق.

وجاء كارل ماركس بعد هيكل معتمدا نفس المنطق الجدلي، ولكن من منظور الفلسفة المادية. فبين أن التيار التاريخي يرمي إلى تحرير الإنسان من الصراع الطبقي، وإلى إحقاق المساواة بين الناس، والرفاهية المادية والمعنوية للجميع، وبناء عليه فلقد مر التاريخ في نظره من مرحلة الاستعباد والاسترقاق في العصور القديمة إلى مرحلة الاستخدام والالتزام الفيودالي في العصر الوسيط، ثم إلى عصر الاستئجار واستغلال البورجوازية للطبقة العمالية. ولن تنفك التناقضات الطبقية تعمل عملها وتولد الوقائع التاريخية إلا بعد انتصار الشيوعية التي تضمن كل شيء لكل إنسان.

ولذلك ليس التاريخ علما وحسب من هذا المنظور، وإنما هو علم العلوم. ولا غرابة في ذلك في عصر ازدهرت فيه الحركة العلمية حتى صار كل شيء لا يقاس بمقياس العلم ضربا من العبث أو ضربا من الخيال الفني الذي لا يغني ولا يشبع من جهل. وبدا أن المجاهر المسلطة على مكونات الطبيعة المادية من الممكن بل ومن الواجب أن تسلط أيضا على طبيعة الإنسان وعلى سلوكه الفردي والجماعي. ومن ذلك نظرية الفرنسي أوكوسط كونط القائلة بمرور التاريخ من ثلاث مراحل، مرحلة الثيولوجيا والفكر الخرافي التي انتهت في أوربا في القرن الخامس عشر، ثم مرحلة الميطافيزيقا أو مرحلة الجدل الفلسفي الرامي إلى إثارة

البلبلة والثورة من أجل البلبلة والثورة، وقد انتهت مع القرن الثامن عشر. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الوضعية أو مرحلة هيمنة العلم والعمل الصناعي التي شعارها التفاني في خدمة البشرية من أجل الرقي المنتظم. ومعلوم أن هذه النظرية مستوحاة لدى كونط من فحص لتاريخ العلوم حمله على ترتيبها بحسب موعد دخولها مرحلة الوضعية. ولئن كانت الرياضيات والفلك والفيزياء والكيمياء وعلوم الطبيعة الأخرى هي أول ما تحلى بالفكر الوضعي، فإن الفيزياء الاجتماعية (أو السوسيولوجيا) لا يعني دخولها متأخرة تلك المرحلة الوضعية أنها ليست من العلوم. فإنها على غرار باقي العلوم لا تبالي بالجزئيات والتفاصيل، وإنما غايتها استخراج القوانين العامة للصيرورة البشرية من ركام الوقائع. مما يترتب عليه أن العلم عند كونط وأضرابه له غاية وله أهداف، فهو عقيدة وإيمان. وكان كونط يعتبر نفسه نبي العقيدة الوضعية.

الموضوعية :

لا جدال في أن الموضوعية هي صفة ما يستغني وجوده عن التصور الفكري. فالشجرة قائمة من تلقاء نفسها وإن كانت غائبة عن الأبصار، مثلما أن الوقائع التاريخية ثابتة الوقوع وإن كانت لا تخطر بالبال. وكل أمر موضوعي قابل لأن يفحص ويدرس ويشرح وإن كانت طريقة استقراء أسرار الطبيعة تختلف عن طريقة استقراء أسرار الإنسان. ولذلك فالتحليل الموضوعي مطلق في العلوم الطبيعية ولا يمكن أن يعترض سبيله إلا حواجز طارئة عرضية. وهو نسبي في العلوم الاجتماعية لما يعرقل سيره من الحواجز الناجمة عن جوهر مادته.

ـ شروط الموضوعية المطلقة :

يمكن اختزال شروط الموضوعية المطلقة في ثلاثة شروط، أولها الوقوف على الظاهرية الطبيعية، وثانيها اختبار تكرارها المنتظم عن طريق التجربة وثالثها استخلاص القاعدة الثابتة من كل ذلك. فخذ قوانين الفيزياء مثلا، تر أن الماء الموضوع في إناء على النار يغلي ويصير إلى التبخر، وأنه في فصل البرد يجمد ويصير إلى الجليد. وبوسعك أن تتأكد من هذه الظاهرة في كل زمان وفي كل مكان حتى تصل إلى القاعدة الرياضية التي لا تضحد وحكمها أن الماء يغلي كلما تجاوزت الحرارة مائة درجة، وأنه يجمد كلما نزلت الحرارة تحت درجة الصفر. وكذلك الأمر في الفلك، فإن الوقوف على رتابة حركة الشمس وباقي الكواكب والأرض مكنت العلماء من قواعد دوران تلك الكواكب حول الشمس وترقب ما قد يعترض ذلك من الأعراض مثل حالات الكسوف والخسوف التي يقدر وقوعها بتمام الدقة في الزمان والمكان.

ويمكن دراسة طبائع الحيوان بنفس الموضوعية المطلقة واستكناه ما يقوم عليه من قواعد العيش التي لا تغير الظروف من جوهرها شيئا. فالنحل هو النحل

في كل وقت وحين وإن اختلف لونه أو حجمه بسبب الطقس أو التغذية. والجياد هي الجياد لأن جوهرها واحد وإن اختلف الشعر أو القامة، ولا عيش لها إلا بالعشب وما إليه من النبات، بشهادة الجميع وقدرته على التأكد من صحة القاعدة.

وتتجلى الموضوعية المطلقة بالأحرى في الرياضيات، سواء في شقها العددي أم في شقها الهندسي. فإثنان في إثنين أربعة لزوما بقاعدة مجربة مضبوطة عند الناس أجمعين، مثلما أن عمليات الضرب اختزال لعمليات الجمع وعمليات القسمة اختزال لعمليات الطرح. كما أن المربع متساوي الأضلع مهما كان من حجمه، وزوايا المثلث تساوي مجموع زاويتين قائمتين حتما.

ولقد سلط العلماء مجاهرهم على الطبيعة حتى استطاعوا أن يقفوا على أبسط مكونات الحياة. فوجدوا أنها مركبة من نفس ما يتركب منه كل حي من الغازات والمعادن مع تفاوت انعقاد بعضها ببعض فتتفاوت الأحجام والأشكال والمصائر. وذلك من مستلزمات الموضوعية المطلقة التي تنطلق من المعقد إلى البسيط، ومن الخصوصي إلى العام ومن الجزئي إلى الكلي، ومن الفروع إلى الأصول، ومن المتغير إلى الثابت.

وهل يتأتى ذلك في العلوم الاجتماعية عامة وفي علم التاريخ بوجه خاص الذي يختص بدراسة ما لم يبق له وجود إلا من خلال بعض الآثار، فتلك دعوى أوكوسط كونط وأتباعه من أنصار الفكر الوضعي، وكذلك أنصار كارل ماركس القائلين بحتمية الجدلية التاريخية. ولكن هذه النظريات كانت أقرب إلى الفلسفة بل وإلى العقيدة الوهمية منها إلى العلم. ولا يكفي تناول مجال من مجالات البحث العلمي بنظرة شاملة كلية ليكون ذلك عربون الموضوعية المطلقة.

ـ العلوم الاجتماعية والموضوعية النسبية :

وضع الفيلسوف الفرنسي ريمن هارون منذ أزيد من نصف قرن كتابا عنوانه الرئيسي "المدخل لفلسفة التاريخ"، وعنوانه الثانوي "بحث في حدود الموضوعية في التاريخ" ، وقد ظهرت أول طبعاته سنة 1948. ويستخلص منه على العموم أن التاريخ مجال للبحث العلمي بلا شك ولا ريب. ولكن أدوات ذلك البحث ومنهجيته تختلف عن مجالات العلوم الفيزيائية بل وعن بعض العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد والسوسيولوجيا. ذلك أن التاريخ يعنى بما جرى وليس بما يجري فأدوات الفهم والشرح فيه مختلفة عما هي عليه في باقي العلوم. ومصدر الاختلاف في السببية التي لا يمكن أن تكون إلا نسبية في التاريخ. ويترتب عليها استحالة وضع أدنى قانون للصيرورة التاريخية لخضوع الوقائع للعرضية وللصدفة، فهي دائما فريدة من نوعها غير قابلة للتكرار، إلا إذا اعتبرت هادفة لغاية خارجة عن إرادة الإنسان، وعندئذ فإننا نخرج من علم التاريخ لندخل علوم الدين أو النظريات المادية الدغمائية. يقول ريمن هارون : " تتحكم في تحليل الأسباب في التاريخ ثلاثة مقاصد، مقاصد العالم (التي تتكامل تارة وتتعارض تارة أخرى)، ومقاصد

الفيلسوف التي تعلو عليها. ويعتني القاضي بسوابق الواقعة بينما يعتني العالم بـإبراز عناصر التزامن والتوالي. أما الفيلسوف فإنه يسعى في التقريب بين مقاصد القـاضي ومباحث العالم ليضعها في مكانها من هيأة الحتمية التاريخية"(14). ويقول أيضـا :" إن ما يبدو من تناقض السببية التاريخية يعود إلى اســتحالة التميـيز بيــن المتواليــة العرضية والسببية اللازمة بغير ترداد "(15). ذلك أن الكتابة التاريخيــة ليســت كتابة في اللازمان (أو أوكرونيا Uchronie من كلمتين يونانيتين، أو وهي أداة النفي وخرونوس وهو الزمان)، وإنما الغاية منها "ا لوقوف علــى تفــاصيل الصــيرورة ورسم معالم التطور على تنوعها وتداخلها وتناسبها واستحضار الماضي بكــل مــا اتصفت به الأوضاع السياسية من المواصفات الملموسة في إبانها "(16). مما يجعــل أدوات الأحكام الترجيحية والنسبية كافية لهذه المهمة الإيجابية. ومفاد ذلــك علــى العموم استحالة خضوع الصيرورة التاريخية لأدنى قانون " لأن المصــير المنفـرد الذي لا مرد له لا يخضع في حد ذاته لأي قانون طالما أنه لا يتجدد"(17). وحيـث إن القصد من العلوم الطبيعية أن توقفنا على أبسط المركبات فإن ريمون هارون يقــول في كتاب آخر متسائلا : "إذا كانت الذرة تختزل وحدها واقع الطبيعــة، فمــا هــي الإشارة وما هو العمل وما هي الواقعة التي يمكن أن نعتبرها بمثابة أصغــر جــزء في الواقع التاريخي ؟ " (18). لكن هذا السؤال لا يخطر ببال المؤرخ الذي ينصــرف في نظر هارون إلى الرد على أربعة أسئلة : " كيف كان المسؤولون عــن الواقعــة يعيشون ؟ ولماذا وقع بهم ما وقع وكيف ذلك ؟ وما هي الوحدات التاريخية وما هـي معالم التغيير [...] ذلك أننا نريد فهم ما كان من فعل الفاعلين، ثم شرح الوقائع، ثــم إقامة الوحدات التاريخية بناء على تفاصيل الواقع، وأخيرا نريد كشف النقاب كلمــا أمكن عن خطوط الصيرورة الكبرى التي تخضع لها إما البشرية برمتها وإما كــل وحدة تاريخية معينة "(19). فالتاريخ إذن علم متميز. ولما كان متمــيزا عــن بــاقي العلوم، فإن له مناهج خاصة به، وله أدواته التي قد تشبه أدوات علوم أخرى قريبــة أو بعيدة من غاياته. ولكن استعمالها في الكتابــة التاريخيــة يضفــي عليــها حلــة الخصوصية والانفراد.

ـ الحقيقــة والتاريــخ :

إن المؤرخ يسعى ككل العلماء في اســتجلاء الحقيقــة. ولا يــترتب علــى استحالة أن تكون الحقيقة نسبية جزئية كونها ليست حقيقة حالــة اســتجلائها، لأن الحقيقة في كل العلوم، بما في ذلك العلوم البحتة، مؤقتة غير مطلقــة. ألــم تتغـير العلوم الرياضية عبر العصور؟ ألم تبين نظرية النسبية أن كل شيء يقاس بمقيــاس الزمان والمكان؟ وغني عن البيان أن الفكر البشري لا يســتطيع الإحاطــة بغـير الحقائق النسبية. وقد يكون ذلك من معاني قولة المؤرخ الفرنسي مارك بلوك عــن التاريخ إنه علم الإنسان بالدرجة الأولى. ذلك أن ما يأتي به من الحقائق لا يمكن أن يكون مطلقا دائم الصحة، لا من جهة ميدانه الذي هو الماضي البائد، ولا من جهــة

المنهجية التي هي منهجية العلوم الاجتماعية. ويمكن الرجوع إلى كتـــاب المــؤرخ الفرنسي بول فين وعنوانه لنقف معه على بعض قواعد الكتابـــة التاريخيـــة. إنـــه يصرح منذ المدخل قائلا : "إن المؤرخين يروون أفعال حقيقية أنجزها الإنســان"(20). لكن تلك الأفعال التي يسميها المؤرخون وقائع لا يقف عليها المؤرخ "بأي وجه مـــن الوجوه [...] لا مباشرة ولا بصفة كلية، وإنما يقف عليها جزئيا وجانبيا من خــــلال الوثائق والشهادات، يعني من خلال بعض الآثار"(21). وبناء عليـــه فـــإن منهجيـــة التاريخ لم يدخل عليها، في نظره، أدنى ترقية منذ هيرودوط أو توكيديديس". وذلـــك لاستحالة أن يقوم فيها مثل ما قام من العلماء المجددين أمثال الإيطالي كاليليو فـــي الفلك أو الفرنسي لافوازيي في الكيمياء(22). بيد أن التـــاريخ مبنـــي علـــى بعـــض الحقائق، شأنه شأن العلوم البحتة، " وكلاهما مؤقت على اختلاف في الأسلوب [...] فالعلوم البحتة غير منتهية لأنها تعمل بتراكم النتائج أبدا، والتاريخ غير منته لأن مـــا يجمع من الجموع قابل للمراجعة من جراء الخطأ والنسيان"(23). ولذلك فإن التـــاريخ يحتل موقعا معرفيا متوسطا بين الشمولية العلمية وبين الانفرادية الفذة "(24).

ويشهد لذلك ما ذهب إليه رمون هارون عن الحقيقة في التاريخ حيث قـــال بشأن جدلية القصة والتاريخ : " كل تاريخ علمي لا يخلو من بعـــض مواصفـــات القصة، ولا وجود للقصة في التاريخ إلا وهي ترمي إلى الترتيب العلمي بما يقـــوم عليه من الانتقاء ومن عقلنة وقائع الماضي"(25). وقديما اهتدى ابن خلدون إلى شـــيء من ذلك في مقدمته حيث أثار الانتباه إلى ما يقـــوم عليه التاريخ مـــن المعلومـــات فقـــال : " فإذا يحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهـــب وسائر الأحوال والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفـــاق أو بون ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق منها والمختلف والقيام علـــى أصـــول الدول والملل ومبادئ ظهورها وأسباب حدوثها ودواعي كونها وأحوال القائمين بـــها وأخبارهم حتى يكون مستودعا لأسباب كل حادث واقفا على أصول كل خبر وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول فإن وافقها وجـــرى علـــى مقتضاها كان، وإلا زيفه واستغنى عنه"(26). مما يوحي بفوائد التاريخ التي نوه بـــها نيتشيه نفسه في "المقالات الشاردة" التي يحمل المقال المعقود فيها عن علم التـــاريخ عنوانا واضح الدلالة، فهو كما يلي : "فوائد التاريخ ومساوئه للحياة". وقـــد ذكرنـــا جانب المساوئ سابقا. أما الفوائد فإن نتشيه يعترف قـــائلا : "إن التـــاريخ جـــزء لا يتجزأ من الحياة، من حيث أن الحياة حركة وطموح، ومن حيث أنها تحمـــل علـــى الصيانة والتقديس، ومن حيث أنها محنة تدعو إلى الخلاص. وبناء عليه فإن التاريخ ثلاثة أصناف إذا كان يجوز أن نميز بينها، فهو إما تاريخ المآثر، وإما تاريخ التقـــاليد الموروثة، وإما تاريخ انتقادي"(27). فتاريخ المآثر هو الذي يوقفنـــا علـــى كبريـــات المنجزات البشرية وعلى أعمال العظماء من بني آدم. وتاريخ التقاليد هو الذي نربط

به الحاضر بالماضي حتى لا ينقطع حبل الحياة. أما التاريخ النقدي فهو الذي يغربل الأعمال البشرية ليستخلص منها الصالح من الطالح والشريف من السخيف.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن التاريخ هو علم العمل، مع ما في الوقوف على ما جرى ولا يمكن أن يتردد من الحيثيات، ومع ما في إبراز تلك الحقائق من صعوبة إصدار الأحكام على المسؤولين عنها، لأن سؤال الموتى ليس من اختصاص الإنسان. وإذا كان التاريخ علم العمل، فإنه منتسب لعلم السياسة. وإذا كان من علوم السياسة فلا مناص من التساؤل عن معنى الالتزام في التاريخ.

الالتزام في الكتابة التاريخية :

ـ مسؤولية الفرد :

يحتمل مفهوم الالتزام معنيين، أحدهما مبتذل زائل، والثاني جوهري لازم. أما المبتذل الزائل فهو الذي يحمل الإنسان على التشيع والتحزب لغرض من الأغراض. ولا حاجة لنا بهذا هاهنا لأنه من باب أكل الطعام والمشي في الأسواق. وأما الجوهري اللازم فهو الذي نزل به الذكر الحكيم من مسؤولية الإنسان في الحياة وبعد الممات. وذلك مما شرف الله به الإنسان وميزه عن باقي الكائنات الحية. وتلك المسؤولية هي التي ينبني عليها التاريخ. وقد نزلت بذلك آيات متعددة ملحة، منها :﴿ لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إلاَّ وُسْعَهَا لهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (28) ومنها : ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾ (29)، ومنها : ﴿ ولا تَكْسِبُ نَفْسٌ إلا عَلَيْهَا ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ (30)، ومنها : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ (31)، ومنها : ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴾ (32) (النحل ، الآية 111)، ومنها : ﴿ وَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ (33) ومنها : ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (34)، ومنها :﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ (35)، ومنها : ﴿وَأَنَّ لِلإِنْسَانِ إلا مَا سَعَى﴾ (36) ومنها: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَة ﴾ (37)، ومنها : ﴿ بَلِ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ (38).

وإذا كانت هذه الأحكام قد نزلت للناس أجمعين، مهما كان من وجهتهم ومما يمتهنون، فإنها أخطر وقعا بالنظر إلى المشتغلين بالعلم والمنصرفين للكتابة في التاريخ بالأحرى. ذلك أن التاريخ وليد الإنسان مثلما أن الإنسان وليد التاريخ. وقد اعتنى العلم المعاصر بهذه الجوانب وأكثر من التدوين في شأنها، وبخاصة المدرسة النقدية الألمانية في القرن الماضي. ومن روادها ديلطاي Dilthey الذي كتب قائلا :"إن أول ما يمهد السبيل لعلم التاريخ من الشروط هو أنني أنا نفسي كائن تاريخي. وإن الذي يسعى في تسليط الأنوار على التاريخ هو تماما نفس الشخص الذي يصنع

التاريخ"(39). وبناء عليه فإن ديلطاي لا يتردد في القول بأن أصل الكتابة التاريخيـــة هو البيوغرافية أو السيرة الشخصية للمرء. فإن ذلك يكاد يقوم لديه مقام الخلية الدنيا من المادة التاريخية التي رأينا الفيلسوف ريمن هارون يقطع باستحالتها في التـــاريخ. بيد أنه لا يعنينا من هذا الجدل إلا كون الذاتيات أشد عبئا على المؤرخ منها علـــى العالم في الفيزياء أو الرياضيات. وذلك لسببين إثنين، أولهما ما أشار إليـــه ريمـــون هارون طولا وعرضا في كتابه المذكور ولخصه في بضع كلمات حيـــث قـــال :"لا مفر للمؤرخ من التحيز بحكم أنه لا يقف من الواقع إلا على الحـــيز"(40). والســـبب الثاني هو أن الفرية في العلوم البحتة خطأ في أحسن الحالات وحماقة مضحكة فـــي أسوئها، بينما الفرية في العلوم الأخلاقية تقصير في البحث فـــي أحســـن الحـــالات وافتراء مغرض في أسوئها. فما أخطر شأن مسؤولية المؤرخ ؟ ولذلك يقـــال عـــن التاريخ إنه من العلوم الأدبية، بكل ما في كلمة أدب من معـــاني التلطـــف واللباقـــة والتودد. ذلك أن الحقيقة كثيرا ما تكون قاسية، ولأن الحقائق الأخلاقية مبنية علـــى التأويل وليس على العلم المجرد، فلا يكفي فيها الرواية، بل لابد فيها مـــن الدرايـــة بكيفية صوغها وتبليغها، مما يزيد مسؤولية المؤرخ خطورة شأن . وهو ملزم بذكـــو بعض الأحداث والسكوت على أخرى لأن التاريخ بحر ولا ســـبيل إلـــى الإلمـــام بالبحر. وغاية ما في استطاعة المؤرخ أن يسلك طريقا نافذا من عدوة إلى عـــدوة. والتاريخ انتقاء وجوبا. والمؤرخ معرض إلى طغيان الذاتيات على الموضوعية مـــع تمام حسن النية والطوية. كما أنه معرض لآفات الفهم ولما يمكن أن يقع فيـــه مـــن الأخطاء لدى استقصاء الوثائق والآثار. ومن البديهي أن البحث التاريخي اســـتقصاء لضمائر الأموات ومحاولة لاستيعاب ما حملها على ارتكاب ما ارتكبت في الســـراء والضراء . مما يلزم المؤرخ بالكينونة على بال من نفسه ليســـتطيع ســـبر أغـــوار الضمائر الغابرة. وإن جدلية معرفة النفس لمعرفة الآخر، أو معرفة الآخر لمعرفـــة النفس تعني المؤرخ قبل غيره من العلماء، سيما إذا علمنا أن المـــؤرخ ملـــزم فـــي شرحه للماضي لإدخال الأحداث في مجموعة تحليلية يربط بين عناصرها منطلـــق الصيرورة. وفي ذلك من المزالق ما يقوى خطر الوقوع في التحيز، هذا فضلا عـــن مزالق التأويل التي تجعل المؤرخ بين نارين، فإما أن يستقرئ الماضي على ضـــوء الحاضر فتصبح قراءته مهزوزة من غدها، وإما أن يستقرئه على ضوء ما تأتى لـــه من الآثار والوثائق فيطلع على بعضها ويفوتها أكثرها، وفي كلتا الحالتين لا غبـــار على مسؤوليته الذاتية. ولذلك فأحوج ما يحتاج إليه المؤرخ النزيه هو النقد الذاتـــي . وكيف يوفق في قراءة الماضي قراءة نقدية من هو غافل عن النقد الذاتي ؟.

ـ المسؤوليـــة الجماعيـــة :

ولما كان التاريخ من العلوم الأدبية، فإنه من العلوم الاجتماعية، ولما كـــان من العلوم الاجتماعية فإنه من علوم التواصل، ذلك أنه لا يقوم إلا على لغة بعينـــها وعلى رموز وأساليب معينة من التبليغ والبلاغة. قال ديلطاي : "إن جوهر العلم فـــي

التاريخ هو الفيلولوجيا (أو علوم اللسانيات) من حيث إنها دراسة علمية للغات التي تبلورت فيها التقاليد، وجمع لتركات البشرية بعد تصحيح ما قد تنطوي عليه من الأخطاء، وضبط للتسلسل الزمني وكيفية ترابط الوثائق فيما بينها من الداخل، حتى إن الفيلولوجيا ليست مجرد أداة من أدوات الكتابة التاريخية، وإنما هي قاعدة أسلوبها في العمل" (41). وما اللغة إلا خزينة الضمائر. ومن لم يكن يملك مفتاح تلك الخزينة، فلا يمكن أن يستوعب خطاب الحقيقة الزمنية أو المجتمع المقصود بالفحص. ومن لا يفهم خطاب مخاطبيه، فلا سبيل لأن يدرك المخاطبون (بفتح الطاء) خطابه التاريخي. ولقد ظلت الحضارة الفرعونية لغزا من الألغاز إلى أن اكتشف الفرنسي شامبليون أسرار كتابتها. وألفت الحضارة الهندية في كل فن وفي كل علم دون أن تصنف شيئا في التاريخ. لكن البحث التاريخي استطاع استقراء مراحل تاريخها اعتمادا على تلك المؤلفات وإن لم تكن من الكتابات التاريخية بالضبط. ولعل أوضح مثال على مكانة اللغة في البحث التاريخي هو ما نقف عليه في تاريخ الحركة الاستعمارية المعاصرة. فإن تاريخ الحماية الأجنبية في المغرب مكتوب بثلاث لغات، العربية والفرنسية والإسبانية، ومحفوظ في الرواية الشفوية بالعربية الدارجة وبمختلف اللهجات الأمازيغية. فلا سبيل إلى الموضوعية بشأن هذه الصفحة من تاريخ المغرب المعاصر إلا بالاطلاع على الوثائق المتوفرة بتلك اللغات ومقارنة بعضها ببعض لاستخلاص النتيجة الجامعة المانعة، فتلك هي النتيجة العلمية التي يقبلها كل عقل سليم مثلما يقبل نتائج الرياضيات أو الفيزياء. إن المؤرخ يربط الغرائب والفرائد بنوع من الروابط تضفي عليها صبغة الشمولية العلمية مثلما أن صاحب الفيزياء يستخرج قواعد الطبيعة من تجارب مختبره. وفي كلتا الحالتين اختزال لازم للوقائع ونوع من الترفع عليها لاستقراء أسرارها. وإنه ليبدو لراكب الطائرة أكثر مما يبدو لراكب الدابة من صورة الأرض، علما بأن كلا المركوبين من أدوات التواصل، على اختلاف في الأداء، وعجز الأول عن إدراك الدقائق والجزئيات، وعجز الثاني عن النظرة الشمولية وعن إفراز الكليات. أو قل إن الكتابة التاريخية فيها مثل ما في المدرسة أو مثل ما في كل صناعة، ففيها عدة مستويات، فيها الابتدائي وفيها الثانوي وفيها العالي. وذلك مثلا ما يفرق بين وصف البنائق المخزنية على شكل ما كانت تشتغل به قبل الحماية بقلم عبد الرحمان بن زيدان(42) وفحص جميع أصناف البيروقراطية في كل زمان وفي كل مكان على شكل ما فعل الألماني ماكس فيبير الذي درس كذلك أشكال الزعامة السياسية عبر التاريخ وأشكال المدن بما يزيد ما نعلم عنها في المغرب أو في غير المغرب أبعادا مثيرة مشوقة(43).

ولما اختلفت مستويات الخطاب التاريخي بحسب الزمان والمكان وبحسب الطاقة العلمية للمؤرخين، فكذلك اختلفت مستويات المعنيين بالخطاب التاريخي الذين يجد المؤرخ نفسه ملزما بأخذها بعين الاعتبار. وهذا المرحوم محمد داود يقول

بواضح العبارة ما يلي : " اعلم أن كتابة التاريخ ينبغي أن تختلف باختلاف الأحـوال فالمؤرخ لأجل الأغراض الخاصة وللدعاية، له أن يراعي المبدأ الذي ألف لأجلـــه فيرفع ما يشاء ويضع ما يريد، ويذكر ما يرضاه أو يرضيه، ويغفل مـــا لا يوافــق مبدأه ومراده، ويشيد بذكر ما يؤيد رأيه ومذهبه، ويحط من قيمة كل ما يخالف ذلـك [...] فالتاريخ الموجه الذي يؤلف مثلا لتلاميذ المدارس الوطنيـــة أو لبـث الـروح القومية في الأمة، أو نحو ذلك من الأغراض الشريفة النبيلة، يجب أن لا يثبت فيـه من الحوادث والأخبار والمواقف، إلا ما يناسب المقام من مفاخر وأمجاد. والكتـاب الذي يؤلف لمقاومة الدول الغاشمة، أو لبيان فضـــائح الـولاة المعتديـن والطغـاة المتجبرين، والظلمة المغتصبين، أو لمقاومة المبادئ الهدامة والمذاهـب والأنظمـة الضارة، أو لمحاربة الظلم الاستعماري الغاشم أو الاستغلال الإقطاعي الممقوت مـن شأنه أن يحتوي على تشويه أعمال الظالمين والمعتدين وهدمها بالحق بـــل وحتـى بغيره – إن اضطر إلى ذلك – وإن كان الحق غنيا بنفسه. أما التـــاريخ الحقيقـي الذي يكتب للاعتبار ، ويسجل مختلف الحوادث والأخبار، فينبغي أن يكون كـالمرآة أو كالآلة المصورة التي تثبت الأشياء كما هي، والمؤرخ الصادق، والكـاتب الحـر هو الذي يثبت الحوادث كما وقعت ويصف الأشخاص والأشياء بأوصافها الحقيقيـة بدون مبالغة ولا بخس، فبذلك يعرف مقام المصلحين وفضـــل المحسـنين وكفـاح العاملين وجهود المخلصين، كما يعرف أيضا جبروت الظالمين وطغيان المعتديـــن وضلال المغترين، وإهمال المقصرين"(44).

ــ من العلـم إلــى العمـل :

يبدو إذن أن المؤرخ هو آخر من ينبغي له من بين العلماء الانعـــزال فـي برجه العاجي. ولا ينبغي لدراسة الماضي أن تحول بين المؤرخين وبيـــن قضايـا مجتمعه لأن دراسة الحضر إنما هي وجه آخر من وجوه العناية بالحاضر. وليـس ذلك من باب قولة الفرنسي رابلي بأن العلم بغير سلامة الضمير، إنمـا هـو فسـاد للروح، وإنما ذلك من صميم ما يميز العلوم الأدبية أو علوم التواصل عـن العلـوم البحتة فيجعلها لا تقل خطورة شأن ولا وقع عنها. وكما أننا نتعلم من الفيزيـاء مـا يغلبنا على الطبيعة، فكذلك نتعلم من التاريخ كيف نمارس نصيبنا من الحريـة. وإذا كان علم التاريخ هو علم فريد من نوعه الذي لا يتكرر، فإن الكتابة التاريخية هادفـة لزوما، لها مقاصد حتى وإن ظن المؤرخ أنه متنزه عن كل مقصد. ومن مقتضيـات الالتزام مراعاة الواقعية مع اجتناب آفات الانتهازيـــة ، والتمسـك بـالوضوح دون إفراط ولا تفريط. وكما أنه لا يلزم على من يتعاطى الكتابـة التاريخيـة أن يكـون متحزبا، فكذلك لا يلزم من الإنعكاف على العلم أن يتغافل المؤرخ عن نصيبه مـن العمل. وما نصيب العلماء من العمل ؟ الجواب في قوله تعـالى : ﴿ وَمَـا يَسْـتَوِي الأَعْمَى وَالبَصِيـر وَلا الظُلُمَات ولا النُور ولا الظِـلّ وَلا الحَـرُور ﴾ (45)، وفـي قوله تبارك وتعالــى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ والَّذِينَ لا يَعْلَمُون إنَّمَا يَتَذَكَّـر

أولوا الألْبَابِ﴾ (46)، وفي قوله عز من قائل :﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى الله عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالمُؤْمِنُونَ﴾ (47)، وقوله جل جلاله : ﴿ قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾ (48). والمؤرخ أول من هو ملزم بالعمل على مكانته. ومكانته أنه من حملة القلم. ولحملة القلم أعمالهم مثلما أن لحملة السيف أعمالا لا يمكن أن ينصرف إليها غيرهم. ومن واجبات المؤرخ أن يكون على بينة من خطورة شأن علم التاريخ فهو علم مصيري بكل ما في كلمة مصير من المعاني. إن علم التاريخ، كما قال ديلطاي هو علم الحياة. والحياة فعل وقول وصيرورة. ولا سبيل لإدراك شيء من أسرار الإنسان دون استقصاء النفس. ومن استقصاء النفس يمكن أن يتجلى ما ينطوي عليه تاريخ البشر. ومن مستلزمات تلك الواجبات أن يكون المؤرخ على بينة من معطيات الزمان والمكان بالنظر إلى العصر الذي ينكب عليه بالفحص وبالنظر أيضا إلى اللحظة التي يجري فيها الفحص. ولذلك قال الطالياني بينيدطو كروتشي إن كل تاريخ إنما هو تاريخ معاصر. ويعتقد بعض المؤرخين أن لا وجود للتاريخ وإنما هناك مؤرخون. فوجب أن يكونوا منزهين عن كل الشبهات، مع مراعاة أحكام الصيرورة التي تنطبق على التيار التاريخي وعلى المؤرخ على حد سواء. وبيت القصيد من النزاهة الفكرية عند المؤرخ أن يتوازن لديه نقد المادة التاريخية والنقد الذاتي. فلا يمكن أن نكتب تاريخ الحماية مثلا بابراز مساوئها وإغفال ما كان فيها من الإيجابيات من حيث أردنا أو من حيث لم نرد. كما لا يمكن للمؤرخ العربي أن يعرض لأسباب تفوق العرب فيما بين القرنين السابع والرابع عشر من الميلاد، مع السكوت على العوامل الباطنية التي كانت تمهد لما حل بالعرب من التقوقع والتقهقر قبل أن يلوح الخطر الأوربي في الأفق. إن التاريخ مدرسة المسؤولية علما بأن المسؤولية تقتضي الصراحة مع النفس ومع الجماعة. والصراحة من مقومات الصرح الوطني الذي يعلمنا التاريخ أنه ليس لا من وحدة التراب، ولا من وحدة العقيدة، ولا من وحدة اللغة، وإنما هو من وحدة المصير وطول المعاشرة وقدم مواجهة تقلبات الزمان. ولذلك يجب على المؤرخ المغربي في هذه اللحظات الأخيرة من القرن العشرين التي ليست سوى الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري، أن يكون واعيا بواجبات المواطنة في أبعادها العربية وأبعادها الممتدة، فهو ابن إقليم معين من أقاليم المغرب، في عنقه بيعة ضاربة في القدم تنتمي للأمة العربية وتدين بدين الإسلام، لها ما لها من الأمجاد في الماضي وهي تتوق اليوم لتدارك ما فاتها من الرقي والابتكار لتعود للإدلاء بدلوها في ميدان ما يشيده الإنسان من أسباب التمدن المادي والمعنوي ولها من الأيادي البيضاء في بناء الحضارة الإنسانية ما يلزمها بأن تعترف بفضل باقي الحضارات.

خلاصـــــــة :

من البديهي إذن أن التاريخ مخالف للفيزياء. ولكنه علم من العلـــوم التـــي تعنى بتصرفات الإنسان وبصيرورته، فهو علم مصيري يستقصي مصائر الإنســان التي تتجلى من خلالها طبائعه. وهل يصير التاريخ إلى غاية ما من الغايات ؟ ذلــك من علوم الغيب التي لا طاقة للعقل البشري بالرد عليه. ولكن بوســع المــؤرخ أن يوقفنا على أعمال الفراعنة ومنجزات اليونان مثلما بوسعه أن يوقفنا علـــى أحــوال وطننا قبل أن يعتنق الإسلام وبعد انتشار الحنيفية السمحة فينا. فعلم التـــاريخ علــم مصيري لأنه من علوم الحياة. ولذلك لابد في الكتابة التاريخية من إعمال العقل لأن العقل أداة كل علم، وإعمال العاطفة لأن العاطفة أداة المسؤولية. فالمؤرخ ملزم بــأن يجد لنفسه منزلة بين المنزلتين ، فكما أنه لا ينبغي له التحيز، فكذلك يستحيل عليــه الحياد. وتلك أصالة هذا العلم الذي يبحث في الأصالة.

الهوامـــــش .

1) - .Weber , Max, Le Savant et le politique, Plon , 1959
2) — سورة يوسف ، الآية : 3.
3) — سورة هود ، الآية : 120.
4) — سورة القمر ، الآية : 5.
5) — ابن زيدان عبد الرحمان : إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ، الرباط 1929 ، ج 1 ، ص: 7.
6) — الصفحة نفسها من المصدر نفسه.
7) — م.ن. ص : 10 — 11 .
8) — م.ن. ص: 14.
9) - Schopenhauer , Le monde comme volonté et comme représentation , Gallimard, La Pléiade, p : 313.
10) — ص .ن. من م.ن.
11) — م.ن. ص: 317.
12) — م.ن. ص: 1184.
13) - Nietsche, Considérations inactuelles , Paris , Aubier, 1964.
14) - Aron, Raymond , Introduction à la philosophie de l'histoire .Gallimard
اعتمدنا طبعة 1981 ، ص: 196 — 197.
15) — م.ن. ص: 201.
16) — م.ن. ص: 208.
17) — م.ن. ص : 299.
18) - Aron, Raymond , Dimensions de la conscience historique , Paris 1965. P : 111.
19) — م.ن. صك 55.
20) - Veyne, Paul, Comment on écrit l'histoire. Seuil, 1971. P : 10.
22) — م.ن. ص: 134.

23) — م.ن. ص: 310.

24) — ذكره Habermas, J., Connaissance et intérêt Gallimard, 1976. P : 74 – 75.

25) — Aron, Introduction à la philosophie de l'histoire, P : 397.

26) — ابن خلدون عبد الرحمان : المقدمة ، تحقيق عبد الواحد وافي ، ج 1 ، ص: 398 — 399.

27) — نيتشيه ، م.م. ص: 223.

28) — سورة البقرة ، الآية : 286.

29) — سورة آل عمران ، الآية : 25.

30) — سورة الأنعام ، الآية : 164.

31) — سورة يونس ، الآية : 108.

32) — سورة النحل ، الآية : 111.

33) — سورة الإسراء ، الآية : 15.

34) — سورة الأنبياء ، الآية : 23.

35) — سورة الزمر ، الآية : 70.

36) — سورة النجم ، الآية : 39.

37) — سورة المدثر ، الآية : 37.

38) — سورة القيامة ، الآية : 14 — 15.

39) — ذكره Habermas في الكتاب السابق الذكر ، ص: 184.

40) — Aron, Introduction... P :365.

41) — ذكره Habermas ص : 249.

42) — ابن زيدان عبد الرحمان : العز والصولة ، المطبعة الملكية ، 1961.

43) — Weber, Max, Essays in sociology, London, Routledge, 1961.

44) — داود محمد : تاريخ تطوان ، ج 1 ، ص: 33.

45) — سورة فاطر ، الآيات : 19 — 20 — 21.

46) — سورة الزمر ، الآية 9.

47) — سورة التوبة ، الآية : 106.

48) — سورة الأنعام ، الآية : 6.

الغرب الإسلامي بين التراجع والصمود

- القضاء والتشريع بالأندلس
- ظاهرة استبداد الدولة في العصر المرابطي
- المغرب بين الصمود والتراجع
- المغرب بين الصمود والتقهقر

القضاء والتشريع بالأندلس

بين منحى الإستقلال وصيرورة الإحتواء



ذ. أحمد الطاهري *

على عكس ما هو شائع، تأرجحت الفتيا والتشريع وسلطان القضاء والأحكام في الحضارة العربية الإسلامية بين الإنفصال والإستقلال عن بقية السلط، وبين الخضوع والتبعية لأولي الأمر والمتنفذين، خلفاء ومتأمرين(1) وسواء بالمشرق أو بالمغرب وقع الإنتباه منذ عهد مبكر، ليس فقط إلى أهمية توحيد الشرائع والأحكام في تثبيت المركزية السياسية وهيكلة خطط الحكم(2)، بل وكذا إلى ضرورة تحديد اختصاصات السلط والتدقيق في المرجعيات وضبط ميكانيزمات العمل التشريعي سواء على مستوى استنباط القوانين أو بخصوص تأطير مختلف مراحل التنفيذ. وبالأندلس، يقدم عصر الخلافة الحقل الأمثل لمعاينة الاتجاه نحو استقلال القضاء والفصل بين السلط في شكل مثير للانتباه يدعو إلى مراجعة ما تكرس لحد الآن بهذا الخصوص.

ويبدو أن التأصيل التاريخي للثروة النوازلية الهائلة التي تحتضنها المكتبة المغربية الأندلسية كفيل بالكشف عن دور التطورات العميقة التي مست خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة مختلف أوجه الحياة، في الدفع بالخطط التشريعية إلى مستويات أرقى، وحث الفكر الفقهي على تحقيق أعلى درجات الاجتهاد.

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب – المحمدية.

ولعل في ضبط عينة من المسائل الشائكة، وتتبع شبكة الفقهاء المفتين الذين تجردوا لفك رموزها، ما يفصح عن قدراتهم الفذة على استيعاب الأثر في تاريخيته، وكذا عن تجردهم في أكثر من مناسبة لاستصدار أحكام مستجدة، وإن اقتضى الأمر مخالفة قواعد المذهب المالكي المعتمدة(3).

والجدير بالملاحظة أن المفتين والفقهاء المشاورين قد بلغوا في إطار خطتي الشورى(4) والفتيا(5) الغاية في استنباط الشرائع واستصدار الأحكام المواكبة، ليس فقط للتطورات الهائلة التي اكتسحت مختلف المجالات في الإقتصاد والعمران(6)، بل وكذلك لأدق تفاصيل الحياة اليومية(7). وبالمثل فسرعان ما غدا القضاء من "أعظم الخطط عند الخاصة والعامة"(8)، واشتهرت لدى الجميع بكونها "فظيعة المقام هائلة الموقف مخوفة المطلع"(9). تجلى ذلك بوضوح من خلال تصاعد نفوذ قاضي الجماعة الذي سرعان ما أصبح "أعظم الولاة خطرا بعد الإمام"(10)، إلى درجة أن "السلطان لو توجب عليه حكم حضر بين يدي القاضي "(11). وليس أدل على صحة هذا المنحى من شيوع القول بأن خلفاء بني أمية كانوا "يكبرون من يولونه القضاء ويختارون للخطة أهليها ويوفونهم حقوقهم فيها، فكانت للقضاء فيها المنزلة العالية والرتبة السامية، مع كون الخلفاء منقادين لأحكامهم، واقفين لدى نقضهم وإبرامهم"(12). وبقدر ما يفصح أبو الوليد الباجي عن هذه الحقيقة، بقدر ما يكشف عن جذور التراجع والإنكسار الذي أصاب السلطة القضائية ابتداء من عصر الطوائف، إذ قال في عبارة دالة بأن "على الملك أن يشرف منزلة القاضي ويقوي سلطانه وينفذ حكمه في نفسه وولده وأهله وفي جميع أهل مملكته كما فعلت الخلفاء والأئمة والسلف الصالح لأن سلطانه من سلطانهم"(13).

ولتمكين السلطة القضائية من تأطير جميع الميادين والحضور بفعالية في مختلف أوجه الحياة، أقدم الخليفة عبد الرحمن الناصر على فصل ولاية السوق(14) عن أحكام الشرطة(15). كما استقلت المظالم في يد محمد بن طلمس " فكان أول من ارتزق بهذه الخطة"(16)، وحددت لصاحب المدينة مجالات نفوذه(17)، وتهيكلت خطة الرد(18) المتحكمة "فيما استرابه الحكام وردوه عن أنفسهم"(19). هكذا أصبح "الحكام الذين تجري على أيديهم الأحكام ست خطط.. وتلخيصها القضاء والشرطة والمظالم والرد والمدينة والسوق"(20). ومن الملاحظ أن مجموع هذه الخطط ما فتئت تتعرض بعدئذ لمزيد من الهيكلة والتفريع، في ظل المجهود التنظيمي الجبار الذي أفلحت الخلافة الأموية في جعله يشارف مستويات غير معهودة(21)، ليس فقط في الماضي العربي الإسلامي، بل وكذلك – على ما يبدو – في التجارب الحضارية للأمم السالفة . فبصرف النظر عن انتظام القضاء في خطط متعددة بالحاضرة قرطبة وفي الكور(22) والأقاليم، والتمايز بين المستويات إذ كان " أجلها قضاء الجماعة"(23)، فمن المعلوم أن الخلافة الأموية سرعان ما أقدمت على تقسيم خطة الشرطة إلى عليا ووسطى وصغرى(24). وبالمثل، فمن خطة المظالم تفرعت أخرى

مختصة " للنظر في مطالب الناس وحوائجهم وتنجيز التوقيعات لهم "(25). ناهيك عما يند عن الحصر من المهام الجزئية الملحقة بخدمة كل خطة على حدة حتى تتمكن من القيام بدورها على أكمل وجه.

وتفاديا لما قد يحدث من تداخل في الإختصاصات، لم يذخر الفقهاء المفتون وسعا في ضبط الحدود الفاصلة بين الخطط عند أدق مكامن التماس فيما بينها. ولا تعوز القرائن الدالة على ذلك، نذكر منها على سبيل المثال استفتاء ابن سهل أحد فقهاء عصره "عن صاحب السوق وهل يجوز له أن يحكم في عيوب الدور وشبهها وأن يخاطب حكام البلد، فقال ليس له ذلك"(26). ومن المعلوم أن هذه المهام من اختصاص المحاكم التي تستند على خبرة "عرفاء البنيان"(27) و" القسام الذين يعرفون قيمة الدور"(28) والعدول(29) من "الشهود العارفين بأمور البنيان وعيوب الديار وعقود الجدارات"(30)، الملحقين بخدمة القضاء. مع ذلك فثمة مجالات في هذا القطاع يمكن لصاحب السوق أن يتدخل فيها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر "الحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة"(31). وفي نفس السياق ذكر ابن الحاج(32) أن صاحب الشرطة وصاحب السوق وصاحب الرد " لا يحكمون في ثلاثة أشياء : في الوصايا والأيتام والأحباس". ومن المعلوم أن إصدار الحكم بالإعدام موقوف على قاضي الجماعة و"لا يحكم حكام الكور في حد القتل"(33) المشروط بعدد من التفاصيل المسطرية، بل وأحيانا باستشارة أعلى سلطة سياسية ممثلة في الخليفة أمير المؤمنين، اعتبارا لجلالة الأمر.

وفي الميدان العقاري بلغت الدقة في ضبط وضعية الممتلكات بواسطة العقود الموثقة وأشكال "الحيازة"(34)، المشهود عليها لدى "الحكام والعدول"(35)، والمؤطرة ضمن عدد من الخطط المختصة، مثل "خطة الضياع"(36) والمواريث و"ولاية الأحباس"(37)، أن لم يعد هناك من مجال أمام الغصب والتزوير. وغدت سلطة الأحكام فوق الجميع، بمن فيهم كبار المتنفذين وأفراد الأسرة الأموية الحاكمة، بل وحتى الخلفاء أنفسهم. ونتوفر على فيض من القرائن الدالة على ذلك، نذكر منها إقدام قاضي الجماعة على إنصاف امرأة قرطبية من حثالة العامة، بإصدار الحكم ضد خال ولي العهد الحكم المستنصر – على جبروته وطغيانه – إذ ذكرت "أنه غصبها حقا لها في ضيعة"(38). وعلى إثر تجرؤ الوزير ابن السليم على اقتطاع جزء من "المحجة وضمه إلى جنته بمنية المغيرة"(39)، تصدت سلطة الأحكام لتجاوزاته وللتشهير به دفاعا عن الملك العام. ولم تكن الخلافة الأموية لترغم صغار الملاكين – على ضعفهم – على الإنقياد لقوانين المصادرة لأجل المصلحة العامة. فعندما تجرد المنصور بن أبي عامر لبناء القنطرة على الوادي الكبير و"كانت هناك قطعة أرض لشيخ من العامة، ولم يكن للقنطرة عدول عنها فأمر المنصور أمناءه بإرضائه فيها"(40)، فما كان على الشيخ إلا أن رماهم بالغرض

الأقصى عنده. وبالمثل، فلما عزم المنصور على توسيع المسجد الجامع بقرطبة تفانى في إرضاء أصحاب المستغلات التي شملها الهدم "بإنصافهم في الثمن أو بمعاوضة"(41). وتزخر المصادر الأندلسية بما يند عن الحصر من الحالات المماثلة(42).

وفي نص بالغ الدلالة لعبد الله بن عبد الواحد الفهري(43) ما يكشف، ليس فقط عن درجة الإستقلال التي بلغها القضاء بأندلس الخلافة، بل وكذلك عن قدرة الإفتاء والتشريع على الوقوف في وجه سلطان السيف والقلم، وإرغام أعلى سلطة سياسية ممثلة في الخليفة عبد الرحمن على الإنصياع لمقتضيات الأحكام، إذ ذكر "أن الناصر احتاج إلى شراء مجشر من أحباس المرضى بقرطبة بعدوة النهر، فتشكى إلى القاضي ابن بقي ضرورته إليه لمقابلته منزهه وتأذيه برؤيتهم أوان تطلعه من علاليه، فقال له ابن بقي : لا حيلة عندي فيه وهو أولى أن يحاط بحرمة الحبس فقال له : تكلم مع الفقهاء فيه وعرفهم رغبتي وما أجزله من أضعاف القيمة فيه فلعلهم أن يجدوا لي في ذلك رخصة، فتكلم ابن بقي معهم فلم يجدوا إليه سبيلا فغضب الناصر عليهم وأمر الوزراء بالتوجيه فيهم إلى القصر وتوبيخهم، فجرت بينهم وبين الوزراء مكالمة ولم يصل الناصر معهم إلى مقصوده". إن في محتويات هذا النص ما يدعو إلى مراجعة ما تكرس لحد الآن بخصوص مسألة الفصل بين السلطات، وطبيعة النظام السياسي في الإسلام، وموقع الحضارة العربية الإسلامية على هذا المستوى في سياق التاريخ الإنساني. ولعل فيما تناقله المؤرخون(44) من أخبار قاضي الجماعة منذر بن سعيد البلوطي مع الخليفة عبد الرحمن الناصر "في إنكاره عليه الإسراف في البناء"، والتشهير به في خطب الجمعة والإفراط في تقريعه على مسامع العامة، دون أن يتجرأ على عزله أو النيل من إقدامه(45)، ما يؤكد ذات الحقيقة.

من الطبيعي في ظل هذا الوضع أن يزداد الحرص في أوساط الوزراء والولاة ولدى غيرهم من المتنفذين وأرباب الخطط على الإنضباط للأحكام والإمساك عن التجرؤ والإستطالة. ولا غرو، فلقد اضطر الحكم المستنصر إلى إنفاذ أحد الوزراء باستعجال إلى واليه على إشبيلية " لمحنة ما تشكاه أهلها من حيفه عليهم ليقفه مع المتظلمين" (46) أمام نظر القاضي. وبالمثل، لم يتردد عن إرسال مبعوثه إلى "كورة جيان لامتحان ما رفع به أهلها على العارض عبد الرحمن بن جهور عاملهم"(47)، إنصافا لهم وإعلاء لسلطة الأحكام. ينسحب نفس الشيء على أخص خواص الدولة، ففي عهد الحجابة العامرية وقف على المنصور "رجل من العامة يوما بمجلسه فناداه : يا ناصر الحق، إن لي مظلمة على ذلك الوصيف الذي على رأسك ... وقد دعوته إلى المحاكم فلم يأت"(48)، فما كان عليه إلا أن نهر الوصيف، على مكانته ضمن الحاشية السلطانية، مضطرا إياه إلى المثول أمام العدالة بالقول : إنزل صاغرا وساو خصمك في مقامه حتى يرفعك الحق

أو يضعك". ويقدم المقري(49) تفاصيل قصة مماثلة بطلها فصاد المنصور وخادمه وأمينه على نفسه، ناله حكم قاضي الجماعة بالسجن وقد " قدر أن سبيله في الخدمة يحميه من العقوبة ... وذهب الفاصد إلى شكوى ما ناله، فقطع عليه المنصور وقال : يا محمد إنه القاضي وهو في عدله، ولو أخذني الحق ما أطقت الإمتناع منه، عد إلى محبسك أو اعترف بالحق فهو الذي يطلقك، فانكسر الحاجم".

ولا تعوز الدلائل الكاشفة عن دأب القضاة على التصريح بالممتلكات عند توليهم الأحكام، تسهيلا لمهام المحاسبة المالية ودرءا لمخاطر الإتهام باستغلال النفوذ. مصداق ذلك ما خاطب به محمد بن يبقى بن زرب جموع الحاضرين المقبلين على تهنئته بتولي قضاء الجماعة وقد " كشف عن مال عظيم صامت في صندوق له، وقال : يا أصحابنا قد عرفتم ما نحن به من توالي القضاء قديما من سوء الظنة وأخشى أن أطلق الناس على عرضي، وهذا حاصلي وفيه من العين كذا وفي مخازني ما بقي بقيمته وحظي من التجارة ما علمتم، فإن فشي من مالي ما يناسب هذا فلا لوم ، وإن تباعد عن ذلك فقد وجب مقتي"(50).

وتحتفظ نوازل ابن سهل(51)(بالنص الكامل لإحدى أبرز المحاكمات السياسية في عصر الخلافة، ويتعلق الأمر بصك اتهام أبي الخير، رأس المعارضة الشيعية بالأندلس في زمن الحكم المستنصر، بما يكشف عن الحرص الشديد على الإلتزام بالقوانين والمساطر المعتمدة، مع توفير كامل شروط المحاكمة العادلة، وإن كان وفق منظور أهل السنة. ولا تعوز القرائن عن دأب القضاة على التريث فيما استرابوه من القضايا "حتى تظهر ... الحقيقة أو يصل المتخاصمان إلى التصالح والتراضي"(52)، ناهيك عما تواتر عن جنوحهم إلى الرفق واللين، وتحاشيهم إقامة الحدود والإحتساب فيما يتعلق بعدد من المخالفات الشرعية ذات الطبيعة الشخصية مما لا يمس الغير.وإمعانا في طلب العدالة، لم تذخر المحاكم وسعا في ضمان حقوق الدفاع للجميع، وتقديم النصح للمتخاصمين، وتنصيب من يتكلم ويترافع عن الضعفاء وذوي الفاقة ممن يعجز عن التوكيل(53).

ما كان للقضاء والتشريع أن يصل إلى ما وصل إليه من السطوة والنفوذ، وأن يتبلور كسلطة مستقلة وممسكة بلجام أهل السيف والقلم، لولا قوة الرأي العام الضاغطة(54)، وتعاظم دور الفئات الدنيا من العوام والسوقة. وهو ما عبر عنه أحد المؤرخين(55) في نص بالغ الدلالة والوضوح إذ قال متحدثا عن الأحكام: إن "إنكار التهاون بتعطيلها وقيام العامة في ذلك وإنكاره إن تهاون فيه أصحاب السلطان، وقد يلج السلطان في شيء من ذلك ولا ينكره فيدخلون عليه قصره المشيد ولا يعبأون بخيله ورجله حتى يخرجوه من بلدهم وهذا كثير في أخبارهم، وأما الرجم بالحجر للقضاة والولاة للأعمال إذا لم يعدلوا فكل يوم". من ثم الحرص الشديد لدى الخلفاء وأولي الأمر على إسناد القضاء لمن اشتهرت عدالته وعظمت مكانته لدى العامة وتحاشيهم التدخل في سير الأحكام والتطاول على اختصاصات القضاة، وبالمقابل

الإسراع في عزل من تطاولت ألسنتهم عليه ولهجت بذم سيرته أو نالته شبهة في أحكامه(56)، بحيث لا نبالغ إذا اعتبرنا العامة خلال عصر الخلافة بمثابة الدعامة الأساسية لاستقلال القضاء ورسوخ سلطة الشرائع والأحكام. ولعل في هذا ما يفسر إقبال المهان وأهل الحرف على طلب "علم ما يلزمهم من شرائع الإسلام"(57) واستقصاء خبايا الأحكام، والتحلق في مجالس الفقهاء(58)، والحرص على السؤال فيما استجد من النوازل المرتبطة بمجالات عملهم، في ظل شيوع منقطع النظير للعلم والمعرفة في أوساطهم(59).

وبانهيار نظام الخلافة وقيام الطوائف، دب الوهن في مجموع الخطط المرتبطة بالقضاء والفتيا، واختل سلطان الشرائع والأحكام، وانفتح باب الإستطالة والتجبر أمام السيف والقلم، كاشفا بذلك ليس فقط عن جذور اعمق تحول في النظام القضائي والتشريعي، بل وكذلك عن إحدى أبرز الحلقات الفاصلة في تاريخ النظام السياسي بالغرب الإسلامي. ولعل في استمرار عجلة التردي بعدئذ، ورسوخ منحى التراجع طوال القرون اللاحقة، ما كرس النظرة التجزيئية السائدة للموضوع في تصورات المدارس التاريخية المعاصرة، وساهم في تغييب الوجه المشرق الذي تألق لفترة ليخبو في سياق تطور معكوس للصيرورة التاريخية.

ويؤرخ أبو مروان بن حيان(60) لبداية الإنكسار بولاية يحيى بن وافد اللخمي قضاء الجماعة بقرطبة، على رأس المائة الخامسة للهجرة، باعتباره "آخر كملاء القضاة بالأندلس". على غراره، نعت ابن الحصار الذي ولي نفس المنصب بعدئذ في خلافة هشام المعتد، بكونه خاتم " كملة القضاة بالأندلس، على علاته"(61)، لينتهي عصر التألق حسب بعض التقويمات بولاية ابن الصفار المتوفى سنة تسع وعشرين وأربعمائة باعتباره "خاتمة القضاة بقرطبة"(62).

وليس أدل على عمق الرجة التي أصابت سلطة الأحكام، من إقدام سليمان المستعين – الذي نصبه الجند البربري خليفة في مواجهة ثورات العوام – على تعطيل "خطة القضاء بقرطبة طول ولايته زاعما أنه لم يرتض لها أحدا"(63). ولم يكن ملوك الطوائف بعده أقل جرأة. فبخصوص الإمارة الجهورية، ذكر ابن حيان(64) :"أن الأحكام قد تعطلت بعد استعفاء ابن ذكوان وطالت المدة" في عهد أبي الحزم بن جهور. كما توقف خلفه بعدئذ "عن تعيين قاض مدة طويلة"(65). ويبدو أن انحسار سريان الأحكام كان أكثر وقعا في الكور والأقاليم، التي ما فتئت تسقط تباعا في قبضة الجند وقواد الحصون، ممن لا يتورع عن تجميد الشرائع وتحكيم السيف والغلبة. وليس أدل على ذلك، من تزايد عدد المواقع والمدن التي "فيها أمير وليس فيها قاض"(66) يحكم بين الناس. نخص منها بالذكر "بياسة [التي] لا حكم فيها تثبت عنده الحقوق"(67). وحتى إن وجد الحكام في بعضها، فهم لا يتورعون عن التنصل من المسؤوليات في ظل سطوة المتأمرين. مصداق ذلك ، ما تواتر "عن قضاة الكور كغبرة وجيان وباغة ووادي آش وأشباهها، يغيبون عنها أو يمرضون أو

يشتغلون فيستـنيبون من يحكم بين الناس بغير إذن من ولاهم قضاء القواعـد"(68). مـن الطبيعي فـي ظل هذا الوضع أن تزداد جرأة أولـي الأمـر علـى حرمـة القضاء والأحكام.

ودأبا على تقليص سلطات قضاء الجماعة، وهتك اختصاصات قضاة القواعـد تعددت حالات التدخل من طرف المتآمرين لصرف النظر في بعض القضايـا عـن حاكم الجهة " إلى قاضي مصر آخر بعيد منه"(69). ويقدم ابن سهل(70) نصـا بـالغ الدلالة عن هيمنة السلطان على مختلف دواليب العمل التشريعي، وإحكام قبضتـه على مجال التوثيق، إذ قال متحدثا عن أحدهم ممن "ينتمي إلى الفقـه توسـل إلـى بعض خدمة السلطان راغبا في أن تقصر عقد الوثائق عليه خاصة فأجابه السـلطان إلى ذلك، وعهد إلى من ببلده ألا يعقد وثيقة إلا هذا المتفقه". ولعل في انقطاع عـدد من الـرسوم القضائية واختفاء خطط بأكملها، بما في ذلـك خطة الرد الشـهيرة(71) –على أهميتها – ما يفصح عن درجة التفكك وعمق الشرخ الذي أصـاب مجمـوع هياكل النظام. ولا غرو، فقد بلغ الأمر بصاحب قرطبة إلـى حـد تجميـد قضـاء الجماعة، "وصرف النظر في الأحكام إلى وزيره أبي الحسن بن يحيى"(72)، مسـجلا بذلك سابقة خطيرة، تنم عن درجة تطاول الخطـط الإداريـة علـى اختصاصـات القضاء. وبالمثل، فإمعانا في إذلال القضاة وإفراغ سـلطتي الفتيـا والأحكـام مـن مضامينهما، لم يتورع صاحب طليطلة عن امتحـان أكـابر فقـهاء بلـده المفتيـن والمشاورين "فاستدعاهم مع قاضيهم ابن زيد بن الحشا القرطبي...وثقفـوا سـتتهم وسخط على القاضي فعزل وحوسب عما جرى بيده"(73). وفي نـص دال، يلخـص شيخ المؤرخين أبو مروان بن حيان(74) مآل القضاء والفتيا إلى الإنكماش، في اتجاه الخضوع والتبعية لأولي الأمر والمتنفذين بالقول : " فالأمراء القاسطون قـد نكبـوا بهم عن نهج الطريق ذيادا على الجماعة وحوشا إلـى الفرقـة، والفقـهاء أئمتـهم صموت عـنهم، صروف عما أكد الله عـليهم في التبيين لهم، قـد أصبحـوا بيـن آكل من حلوائهم خائض في أهـوائهم، وبين مستشعر مخافتهم آخـذ بالتقيـة فـي صدقهم وأولئك هم الأقلون".

ولترسيخ هذا المنحى، دأب ملوك الطوائف والمتحكمون في النواحـي علـى إسناد القضاء لمن قل علمه ومال إلى حب الدنيا وضعف عن نصرة الحق. وتقـدم المصادر الأندلسية فيضا من المعلومات عمن نال هذه الخطة "ولم يكن في نصـاب القضاء و...آثر الخمول للدعة والفلاحة عن الدراسة"(75) وعمن أسندت له "أحكـام الشرطة والسوق ولم يكن عنده كبير علم وإنما كانت أثرة آثره بها "(76) الأمـير. ولا تعوز المعلومات عن عدد ممن ولي قضاء الكور "ولم يكن عندهم كبـير علـم"(77). وفي عبارة بليغة وصف أحد وزراء المعتضد بن عباد مآل نظـام الطوائـف فـي اتجاه أحكام قبضة الأمراء على مجمل السلط بقوله: "ووجدت الناس أخبر تقلة، مـن أمير لا أسميه ووزير أقحمت الواو فيه وكاتب أمي وقاض جبلي"(78).

ونتوفر على فيض من المعلومات عن عدد من ضعاف النفوس ممن تولى الأحكام واشتهر بإطلاق "يده على الأوقاف وأكل أموال اليتامى والضعاف"(79) والسطو على "أرض بيت مال المسلمين"(80)، حتى غدت "الخيانة في الأمناء والرشوة في الحكام"(81) من مظاهر العصر البارزة مشرقا ومغربا. ومن المعلوم أن "من استولى عليه حب الدنيا لم يقدر على الحسبة على الأراذل فكيف على الناس الأكابر"(82) . وفي عبارة لاذعة ، تهجم ابن حزم على المشتغلين " في أحكام المكوس والقبالات والمخاطبة عن فساق الملوك بما يرضيهم ويسخط الله عز وجل "(83). على غراره، لم يتمالك أحد كبار فقهاء المالكية ممن اشتهر بالورع والتقوى عن التشهير بهذا الصنف، مؤثرا التخلي عن تدريس الفقه، إذ قال : في عبارة عميقة الدلالات : "صرنا بتعليمنا لهم كبائع السلاح من اللصوص"(84).

وعلى غرار العقد والتوثيق الذي غدا مرتعا خصبا لأصناف من التدليس ولما يند عن الحصر من أشكال الإحتيال والتزوير(85)، لم تسلم خطة الفتيا من الإنغماس في سلك التبعية والخضوع لأولي الأمر، والإنحلال في مستنقع المحاباة للسلطان. وهو ما كشف عنه ابن حزم(86) في عبارة غنية عن التعليق بالقول :"وشهدنا نحن قوما فساقا حملوا اسم هذا التقدم في بلدنا وهم ممن لا يحل لهم أن يفتوا في مسألة من الديانة ولا يجوز قبول شهادتهم. وقد رأيت أن بعضهم وكان لا يقدم عليه في وقتنا هذا أحد في الفتيا...يفتي بالهوى للصديق فتيا وعلى العدو فتيا ضدها ولا يستحيي من اختلاف فتاويه على قدر ميله إلى من أفتى وانحرافه عليه". وهو ما أكده أبو الوليد الباجي بقوله : "فإني لما رأيت ما ابتلي به الفقهاء والحكام من النظر والفتوى بين الأنام في الأحكام بادرت بكتابي هذا "(87). ولقد بلغت المستويات العلمية لمن "اتسم بالفتوى من التدني أن أثيرت زوبعة من الجدال في أوساط فقهاء العصر"(89) حول مدى صلاحية إسناد الفتوى لمن ركن إلى التقليد واقتصر على قراءة "الكتب المستعملة مثل المدونة والعتبية دون رواية أو الكتب المتأخرة"(90). ولعل فيما أورده ابن حيان(91) عمن "غبر دهره عطلا لا ينظر في شيء من التعاليم إلى أن فتح الله عليه... فركض في حلبة الفقهاء المشاورين وقدم لعلو السن لا لعلو الهمة "، وعمن "عطف الدهر عليه بصحبة متوثبي السلاطين المنتزين على الأقطار وسط الفتنة فخاض معهم وصار أخص من مارسها وشاطر السلطان خطة المواريث"(92)، ما يؤكد شمولية التردي وسريان الفساد في مجمل دواليب النظام القضائي والتشريعي.

من الطبيعي في ظل هذا الوضع، ومع اتساع الخروق وانعدام المصداقية أن تستفحل ظاهرة هروب وتملص ثلة من الفقهاء من ولاية الخطط القضائية، بشكل لم يسبق له مثيل على ما يبدو. فلما دعي أحدهم إلى "قضاء طليطلة أبى وهرب من ذلك"(93). وبالمثل، فلما عزم المقتدر بالله أن يولي فقيها "الأحكام بسرقسطة أبى وحلف ألا يقبلها"(94). ومنهم من بلغ به الأمر إلى حد التضرع لله كي يصاب باللعمى

حتى يتخلص من إلحاح "محمد بن جهور أن يوليه القضاء بقرطبة"(95). ولما دعي غيره إلى قضائها " صرف الرسول على عقبيه وانتهره"(96). وبالمثل، فلما دعي أبا عبد الله محمد بن عبد الله المعافري "إلى الشورى بقرطبة أبى"(97) وامتنع. وبإشبيلية أكره أحدهم على ولاية أحكامها فعزم على الخروج من البلد حتى سكتوا عنه(98) كما تهرب أحمد بن طاهر بدانية "وامتنع عن ولاية قضائها"(99). وبمرسية اضطر أبو علي الصدفي إلى قبول ولاية أحكامها على مضض "إلى أن استخفى آخر سنة سبع في قصة يطول إيرادها"(100). على غراره اختفى أحد المرشحين للقضاء "وغيب وجهه مدة شهور"(101) ولعل فيما أورده القاضي عياض(102) عن الصندوق المقفل الذي خلفه كبير فقهاء عصره أبو عبد الله بن عتاب، " فلما مات فتح فإذا فيه أربعة كتب من أربعة رؤساء : ابن عباد وابن الأفطس وابن صمادح وابن هود، كل منهم يدعوه إلى نفسه وتقلد قضاء بلده ، وقد كتب على كل كتاب منهما تركته لله "، ما يفصح ببلاغة عن حقيقة الموقف. والجدير بالملاحظة أن هذه الظاهرة ما فتئت تزداد شيوعا خلال العصر المرابطي(103) وبعدئذ طوال العصور اللاحقة. ونتوفر على فيض من التفاصيل عن أصناف المتابعة وأشكال القهر والإمتحان(104) التي تعرض لها ثلة من القضاة والفقهاء المفتين(105) والمشاورين(106) وأصحاب خطط المواريث والأحباس(107) ممن آثر الوقوف في وجه التيار، وعمن "امتحن في قضاء بلده بالأمراء فاعتقل"(108) خلال عصر الطوائف. ويقدم أبو عبد الله بن فرج مولى ابن الطلاع مثالا نموذجيا عن استمرار ذات المسلك خلال العصر المرابطي إذ "كان قوالا للحق شديدا على أهل البدع غير هيوب للأمراء، شوور عند موت ابن القطان، ونفذ قوله إلى أن دخل قرطبة المرابطون فأسقط عن الفتيا"(109). ولا تعوز الدلائل عن غيره من الفقهاء المفتين والقضاة وأصحاب الخطط ممن اشتهر بالورع والتقوى وبالحزم في مواجهة تيار التردي، نخص منهم بالذكر القاضي أبو المطرف بن بشر الذي "كان شديد التعسف على الفقهاء والتقويم لميلهم، فلما ولي المعتمد اجتمعوا عليه وطلبوه حتى عزله"(110). وبالمثل، فلما أقدم أمير المسلمين يوسف بن تاشفين على استحداث ضريبة المعونة بمباركة كبير فقهاء عصره أبي الوليد "الباجي وجميع القضاة والفقهاء بالعدوة والأندلس"(111)، امتنع قاضي المرية "محمد بن يحيى من فرضها"(112) وانفرد بالتصدي لها والإفصاح عن لا شرعيتها(113).

وإذا كان في مواقف هؤلاء ما حافظ للقضاء والتشريع عن بعض المصداقية فإن دور العوام لا يقل أهمية. فبصرف النظر عن تجمعهم مرارا للشكوى من قضاتهم والضغط على أولى الأمر لعزل من اتضح جوره(114)، لم يترددوا في أكثر من مناسبة عن التشهير بهم(115) واتهامهم "بأكل مال السلطان وقبول جوائزه"(116) إن لم يكن التجرد لإقامة الحدود بأيديهم(117). ولم يكن العامة أقل حزما في مقارعة الأمراء وأولي الأمر، لحملهم على تدعيم الخطط القضائية والإلتزام بالأحكام. فعلى إثر تعطيل قضاء الجماعة بقرطبة – على سبيل المثال – "ضج الناس إلى أبي

الحزم فولى ابن المكوى"(118) اضطرارا. وبالمثل، فلما تجرأ خلفه أبو الوليد بن جهور على إسناد الأحكام لوزيره، كما سلف الذكر، " انثال الناس وكثر تعبه وتفرقت الأمور عليه"(119)، مما عجل بسقوط الدولة الجهورية. وبطليطلة ، لم يمهلوا يحيى بن ذي النون في تجرئه على قاضيهم والفقهاء، إذ بمجرد ما "وقع إلى العامة دس من الخبر، هاجت فلم يرعها إلا مائلة الرؤوس والمنادي بين أيديهم والمشيخة والممتحنون خلفها"(120)، في إحدى أكبر ثورات عامة طليطلة خلال عصر الطوائف. وعلى الرغم من شهرة قاضي قضاة إشبيلية في العهد المرابطي أبو بكر ابن العربي بكونه فخر المغرب، فقد "اجتمعت العامة العمياء وثارت عليه ونهبوا داره وخرج إلى قرطبة"(121) لائذا. ومن المعلوم أنه كان صارما في تنفيذ الأحكام على العوام(122). ولتحاشي الانغماس في صراعات مماثلة، وحفاظا على مكانته المتميزة، آثر القاضي أبي الوليد بن رشد الإستعفاء من قضاء الجماعة بقرطبة على "إثر الهيج الكائن بها من العامة واعفي"(123).

خلاصة القول – إنه بقدر ما يوفر القرن الرابع الهجري إمكانية الوقوف على أبرز استقلال وانفصال القضاء والتشريع عن بقية السلط في تاريخ الغرب الإسلامي، بقدر ما تتضح إمكانات البحث عن جذور التراجع والإنكفاء، في سياق الإختلالات الشاملة والعميقة التي مست مجمل الأوضاع خلال عصر الطوائف. وإذا كان دور العوام في تعضيد جهود ثلة من الفقهاء من أهل الورع والتقوى، قد ساهم في التصدي إلى حين لمنحى الإنهيار، فإن عجلة التردي ما فتئت تؤتي على ما تبقى من عناصر التألق طوال القرون اللاحقة. ولعل في هذا ما يدعو البحث التاريخي المعاصر إلى استيفاء القراءة في الوجهين، في أفق تكوين منظور أكثر تاريخية لحقيقة القضاء والتشريع في الحضارة العربية الإسلامية.

الهوامش :

1)- وهي من المواضيع التي لم تنل بعد حظها من الدرس والعناية الكفيلة بالإفصاح عن حلقات التطور على مدار تاريخ الإسلام مشرقا ومغربا، في أفق إنجاز نوع من تاريخية القضاء والتشريع تخلص الفكر العربي المعاصر من مزالق التعميم وانتقائية التعلق بمنجزات الثورة الفرنسية في هذا المضمار، ومن سلبيات الإقتصار على إجراء مقارنات سطحية بين الحضارات.

2) — راجع بهذا الخصوص نص الحوار الهام الذي دار بين إمام المدينة مالك بن أنس والخليفة العباسي، ضمن ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، تحقيق طه محمد الزيني، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ ، ج 2 ، 149 – 50 ، ويقدم ابن المقفع في نص لا يقل أهمية التفاصيل عن وقع الإختلافات في الأحكام بين البصرة والكوفة، وبداخل كل حاضرة على حدة بين الحوم والأحياء، كاشفا عما يثيره ذلك من مشاكل ، وداعيا إلى التدخل باستعجال لتوحيد الشرائع وضبط الأحكام، رسالة الصحابة، تحقيق أبو حلقة،

بيروت، مكتبة لبنان ، 1964 ، 206 — 207 ، ومن المعلوم أن القرن الثاني للهجرة قد شهد مبادرات في هذا الإتجاه، سرعان ما تبلورت في صياغة عدد من المذاهب الفقهية.

3) — ومن المعلوم أن الأندلسيين على ما اشتهروا به من التزام بقواعد المذهب، قد اضطروا مرارا إلى مخالفة الأثر، أنظر : أحمد يوسف ما خالف فيه الأندلسيون مذهب مالك القاهرة، دار الثقافة، 1990، مع ذلك فمن الملاحظ أن هذه الدراسة لم تتمكن من استيعاب مجالات الخلاف، إذ اقتصرت على إيراد الشهير والمتواتر من القضايا. وهو ما يتجلى من خلال مسح أوسع في كتب الأحكام والنوازل الفقهية الأندلسية، أنظر على سبيل المثال : ابن الحاج، النوازل، مخطوط المكتبة العامة الرباط ، رقم ج 55 .69 — 167

4) — أنظر : ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة 1966 ، ق 1 ، 33.

5) — ابن خلدون ، المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، القاهرة 1958 ، ج2 ، 566 — 67.

6) — لمزيد من التفاصيل عن بعض جوانب هذا الموضوع راجع دراستنا حول التشريع الفقهي في مواكبة التطور العمراني والحضري ضمن كتاب : دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس عصري الخلافة والطوائف، البيضاء 1993 ، صفحات 89 — 108.

7) — مما يفصح بهذا الخصوص عن الطابع الوضعي الدنيوي لجزء هام من التشريعات، وينبه إلى عمومية القول بتيوقراطية القانون في الإسلام. وهو ما أكده الخشني في عبارة مقتضبة دالة إذ قال : إن القضاء "قوام الدنيا" ، أنظر : قضاة قرطبة، المكتبة الأندلسية القاهرة 1966 ، 2. على غراره لم يتردد ابن خلدون عن الإقرار أن "سياسة الدنيا" تعتبر من أبرز مهام الشرع، أنظر : المقدمة ج2 ، 564.

8) — المقري ، نفح الطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت 1967 ، ج1 ، 217.

9) — الخشني ، المصدر السابق ، 2.

10) — نفس المصدر والصفحة.

11) — المقري ، النفح ، ج1 ، 217.

12) — الرشاطي وابن الخراط، الأندلس في اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار، تحقيق إميليو مولينا / خاثينتو بوش فيلا ، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية / معهد التعاون مع العالم العربي ، مدريد 1990 ، 76 — 77.

13) — فصول الأحكام ، تحقيق محمد أبو الأجفان، الدار العربية للكتاب، 1980 ، 124.

14) — و"صاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة"، أنظر : النباهي، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، بيروت، دار الآفاق الجديدة 1980 ، 5 وكذلك المقري ، النفح، ج1 ، ص: 218 — 19.

15) — ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة دار المعارف، 1978 ،ج1 ،ص: 46.

16) — ابن حيان ، المقتبس، نشر شالميتا / كورينطي / صبح ، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، 1979 ، ص : 416.

17) — ابن سهل ، الاحكام الكبرى، مخطوط المكتبة العامة، الرباط ، رقم 55 ق، ص:2.

18) — نفس المصدر والصفحة. أنظر كذلك ابن الفرضي، المصدر السابق، ق1 ، ص.275 وكذلك ابن حزم، الرسائل، تحقيق إحسان عباس المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980 ، ص:186. لمزيد من التفاصيل عن صاحب الرد، أنظر: ابن الحاج، المصدر السابق، ص:156.

19) — النباهي ، المصدر السابق، ص:5.

20) — ابن سهل ، المصدر السابق، مخطوط 55ق ، ص:2.

21) — لمزيد من التفصيل بهذا الخصوص ،راجع: أحمد الطاهري، عامة قرطبة في عصر الخلافة، الرباط ، منشورات عكاظ، ص: 63 69.

22)— عن قضاة الكور أنظر : النباهي ، المصدر السابق، ص: 59.

23) — ابن سهل ، المصدر السابق ، ص: 2.

24) — ابن حيان ، المصدر السابق ، ص: 252.

25) — ابن عذاري ، البيان المغرب، تحقيق ليفي بروفنسال / كولان، بيروت 1980.

26) — ابن سهل ، المصدر السابق، ص:2.

27) — نفسه، مخطوط المكتبة العامة الرباط ، رقم 838 ق، ص : 201.

28) — نفس المصدر والصفحة.

29) — نفس المصدر والصفحة.

30) — ابن رشد ، الفتاوي، تحقيق المختار التليلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1987 ، ج3 ، ص: 1508.

31) — ابن خلدون ، المقدمة، ج2 ، ص: 576.

32) — المصدر السابق، ص: 156.

33) — ابن رشد ، المصدر السابق، ج 3 ، ص: 1399.

34) — ابن الأبار، الحلة السيراء، تحقيق حسين مونس، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1963 ، ج1 ، ص: 38 ، أنظر كذلك : ابن خاقان مطمح الأنفس، القاهرة 1352هـ، ص: 50.

35) — ابن الأبار، المصدر السابق ، ج 1 ، ص: 38.

36) — ابن عذاري ، المصدر السابق، ج2 ، ص: 199.

37) — المقري ، النفح ، ج2 ، ص: 62.

38) — ابن خاقان، المصدر السابق، ص: 54.

39) — ابن سهل، المصدر السابق، مخطوط المكتبة العامة، الرباط ، رقم د 1728 ، ص: 89.

40) — ابن عذاري، المصدر السابق ، ج2 ، ص: 288 ، المقري ، النفح ، ج1 ، ص: 408.

41) — نفسه ، ج2 ، ص: 287.

42) — أنظر على سبيل المثال : المقتبس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي، بيروت 1965 ، ص: 66.

43) — الوثائق، مخطوط معهد الدراسات العربية، مدريد، رقم 9 ، 11ب ، ولقد أورد ابن الأزرق هذا النص بتفصيل، راجع: بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ليبيا / تونس ، الدار العربية للكتاب، 1981 ،ج 1 ، ص: 246 — 239.

44) — ابن خاقان، المصدر السابق، ص:6 ، النباهي ، المصدر السابق، ص: 72 ، المقري ، النفح، ج1 ، ص: 573 — 574.

45) — أنظر التفاصيل لدى ، النباهي ، المصدر السابق ، ص: 70.

46) — ابن حيان، المقتبس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي ، ص: 86.

47) — نفسه ، ص: 100.

48) — ابن عذاري ، المصدر السابق ، ج2 ، ص: 289 ، المقري ، المصدر السابق، ج1 ، ص: 409.

49) — النفح ، ج1 ، ص: 410 — 411.

50) — النباهي ، المصدر السابق ، ص: 77.

51) — ابن سهل، النوازل، مخطوط المكتبة العامة، الرباط، رقم 838 ق ، ص: 394 — 398.

52) — النباهي ، المصدر السابق، ص: 64.

53) — الخشني ، المصدر السابق، ص: 116.

54) — النباهي، المصدر السابق، ص: 78 — 79 ، ابن رشد، المصدر السابق، ج3 ص: 1610 — 1611 ، القاضي عياض ، ترتيب المدرك منشورات وزارة الأوقاف ، الرباط ، بدون تاريخ ، ج8 ، ص: 31 ، وكذلك مصنفه : الغنية، تحقيق ماهر زهير جرار بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1982 ، ص: 27 — 29.

55) — أنظر : المقري ، النفح، ج1 ، ص: 220.

56) — القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج8 ، ص: 31.

57) — ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تقديم إحسان عباس، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1983، م2 ، ج5 ، ص: 121.

58) — أنظر : القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج8 ، ص: 19.

59) — لمزيد من التفصيل، أنظر: احمد الطاهري، عامة قرطبة، ص: 173 — 176.

60) — النباهي ، المصدر السابق، ص: 77.

61) — ابن سعيد، المصدر السابق، ج1 ، ص: 158 ، والمقصود هنا القاضي أبا المطرف عبد الرحمن بن بشر المعروف بابن الحصار.

62) — نفسه ، ج1 ، ص: 159 والمقصود هنا القاضي أبو الوليد يونس بن عبد الله بن الصفار.

63) — النباهي ، المصدر السابق ، ص: 89.

64) — أنظر : ابن سعيد ، المصدر السابق ، ج1 ، ص: 160.

65) — نفسه ، ج1 ، ص: 161.

66) — ابن رشد، المصدر السابق ، ج1 ، ص: 182.

67) — نفسه ، ج1 ، ص: 318.

68) — الونشريسي ، المعيار المعرب، نشر وزارة الأوقاف ، الرباط ، 1981 ، ج 10 ، ص: 11.

69) — ابن رشد، المصدر السابق، ج3 ، ص: 1347 — 1348.

70) — المصدر السابق، مخطوط 838 ق ، ص: 325.

71) — أنظر التفاصيل لدى : ابن الحاج ، المصدر السابق ، ص: 156.

72) — ابن سعيد، المصدر السابق ، ج1 ، ص: 161.

73) — القاضي عياض، ترتيب المدارك ، ج8 ، ص: 147.

74) — أنظر : ابن بسام ، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، ليبيا / تونس الدار العربية للكتاب، ق 3 م1ص: 180.

75) — ابن سعيد ، المصدر السابق ، ج1 ، ص: 160.

76) — ابن بشكوال ، الصلة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج1 ، ص: 137.

77) — نفسه ، ج1 ، ص: 188.

78) — ابن بسام ، المصدر السابق، ق 2 ، م1 ، ص: 115 ، وعبارة أخير ثقلة من الحديث وتعني خيرهم أبغضهم، وحبلي نسبة إلى جبل وقاضيها يضرب به المثل في الجهل.

79) — نفسه ، ق1 ، م2 ، ص: 591.

80) — ابن رشد ، المصدر السابق ، ج2 ، ص: 882.

81) — مخطوط منسوب للغزالي، المكتبة العامة الرباط ، رقم د 661 ، ورقة 80 أ.

82) — ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، نشر روبن ليوى، لندن 1937 ، ص: 20 — 21.

83) — ابن حزم ، الرسائل ، ج3 ، ص: 173.

84) — ابن بشكوال ، المصدر السابق، ج 2 ، ص: 376.

85) — لمزيد من التفصيل، أنظر : الونشريسي ، المصدر السابق ،ج 2 ، ص: 414، ابن الحاج ، المصدر السابق، ص: 161 ، ابن سهل مخطوط 838 ق، ص: 325 — 326.

86) — الإحكام في أصول الأحكام ، م 2 ، ج 6 ، ص: 167.

87) — أبو الوليد الباجي ، المصدر السابق ، ص: 166.

88) — ابن سهل، المصدر السابق، محفوظ 838 ق ، ص: 297.

89) — الباجي ، المصدر السابق ، ص: 129 ، ابن حزم، الإحكام في أصول الاحكام ، م2 ، ج 6 ، ص: 166 — 167. الونشريسي المصدر السابق، ج9 : 278 ، ص: 309 310 ، ج 11: 384 ، ابن فرحون، تبصرة الحكام ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1986 ، ج1 ك ، ص: 26 — 27.

90) — ابن رشد ، المصدر السابق ، ج. : 1274.

91) — أنظر ابن بسام ، المصدر السابق ، ق1 م2 ، ص: 598.

92) — نفسه ، ق 1 م2 ، ص: 597.

93) — ابن بشكوال، المصدر السابق ،ج 1 ، ص: 168.

94) — نفسه ، ج 2 ، ص: 338.

95) — نفسه ن ج2 ، ص: 609.

96) — نفسه ، ج1 ، ص: 156.

97) — المقري ، المصدر السابق ، ج2 ، ص: 239.

98) — ابن بشكوال ، المصدر السابق، ج 1 ، ص: 31.

99) — نفسه ، ج1 ، ص: 76.

100) — المقري ، المصدر السابق ، ج2 ، ص: 92.

101) — القاضي عياض ، الغنية ، ص: 131.

102) — ترتيب المدارك ، ج8 ، ص: 134.

103) — أنظر ابن الأبار المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي،تحقيق فرانسيسكو كوديرا، بمريط، مطبع روخس 1958 ص: 101.

104) — أنظر : ابن بشكوال، المصدر السابق، أماكن متعددة.

105) — القاضي عياض ، الغنية ، ص: 97.

106) — المقري ، المصدر السابق ، ج2 ، ص: 239.

107) — ابن بشكوال ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص: 617.

108) — ابن الأبار ، المعجم ، ص: 224.

109) — ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، القاهرة، دار التراث ج2، 1976 ص: 243.

110) — القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 8 ، ص: 10.

111) — المقري ، المصدر السابق ، ج3 ، ص:387.

112) — الونشريسي ، المصدر السابق ، ج11 ، ص: 132.

113) — راجع التفاصيل لدى المقري، المصدر السابق، ج3 ، ص: 386 — 387.

114) — أنظر على سبيل المثال التفاصيل الواردة لدى ابن رشد، المصدر السابق، ج 3 ، ص: 161 — 611، وكذلك الونشريسي المصدر السابق، ج10 ، ص: 115.

115) — يذكر القاضي عياض نقلا عن ابن الفرضي أن أحدهم "كانت العامة تسميه دحال الفقهاء"، ترتيب المدارك، ج7 ص: 12.

116) — المقري ، المصدر السابق، ج 3 ، ص: 235.

117) — أنظر على سبيل المثال التفاصيل الواردة لهذا الخصوص لدى : الونشريسي، المصدر السابق، ج2 ، ص: 410.

118) — ابن سعيد، المرجع السابق، ج1 ، ص: 160.

119) — نفسه ، ج1 ، ص: 161.

120) — القاضي عياض، ترتيب المدارك ، ج 8 ، ص: 148.

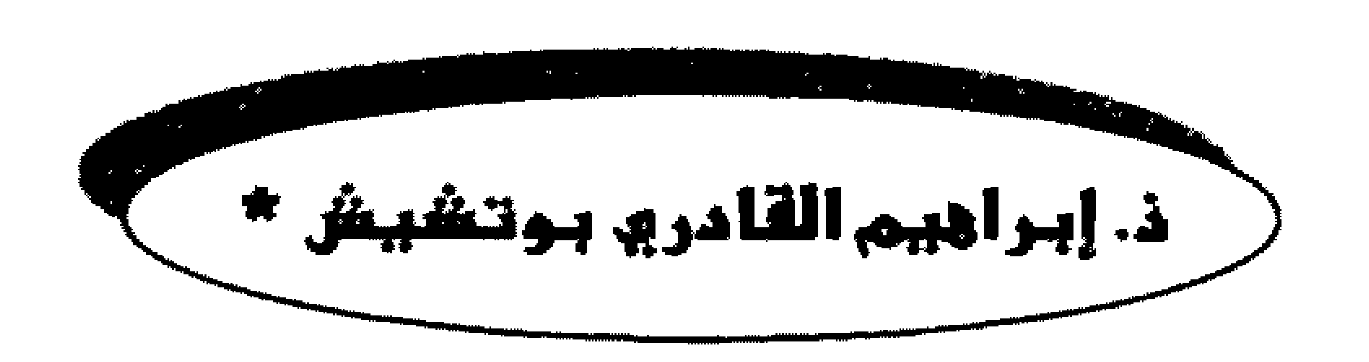
121) — المقري ، المصدر السابق ، ج2 ، ص: 27.

122) — أنظر التفاصيل لدى : ابن عذاري، المصدر السابق، ج4 ، ص: 93 — 94 وبخصوص إيثار "الغلظة والشدة" في مواجهة الإنعكاسات السلبية لاختلالات العصر في أوساط العامة، أنظر : القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج8 ، ص: 177 .ويقدم ابن رشد نصا بالغ الدلالة عمن اشتهر على العكس "بالاعتدال من قرب الجانب على الضعفاء وتعطف عليهم ولين كفه لهم"، مما أثار حنق الخاصة من بياض من القوم فاجتمعوا على الشكوى به عند أولى الأمر، المصدر السابق ، ج3 ، ص: 9 ، 16 — 610.

123) — القاضي عياض، الغنية ، ص: 54.

ظاهرة استبداد الدولة في العصر المرابطي

مساهمة في استحضار أسباب تراجع الغرب الإسلامي



ذ. إبراهيم القادري بوتشيش *

كثيرا ما يجنح الدارسون في تفسير الانحطاط الذي نخر الغرب الإسلامي في بعض حقبه التاريخية إلى قراءة خارجية تعول على فهم الانتكاسة من خلال "الآخر" المعبر عنه "بدار الحرب"، وهي قراءة مبتورة لا تنصف الواقع التاريخي ومن ثم يبدو أن القراءة الداخلية تصبح ضرورة لكل من رام البحث عن ميكانيزمات هذا الانحطاط، لذلك نسعى في هذه الورقة إلى الوقوف على إحدى مظاهر هذه العناصر الداخلية، والمتمثلة في ظاهرة الاستبداد السياسي التي طبعت علاقة الدولة الوسيطية بالمجتمع، متخذين الدولة المرابطية نموذجا.

وإذا كان ابن خلدون قد فطن إلى أهمية الدولة كمؤسسة ضرورية للاجتماع البشري ووازع يدفع الناس بعضهم عن بعض(1)، فإنه تنبه أيضا إلى "فيروس" الاستبداد وما يتمخض عنه من انحطاط وموت حضاري عبر عنه (بخراب العمران)(2).

في هذا المنحى، ولتشريح الاستبداد كعنصر مؤثر في تراجع الغرب الإسلامي بعد منتصف القرن 5هـ/ 11م، سنحاول الوقوف على مظهرين من مظاهره :

1 ــ انتقال السلطة السياسية من قاعدة " المشاركة " القبلية إلى الاحتكار.

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الانسانية – مكناس–

2 ـ تحول علاقة الدولة بالرعية من قاعدة "كسب القلوب" إلى "الانفراد بالمجد"(3).

بالنسبة للإشكالية الأولى، يمكن للباحث أن يتساءل: هل ارتكز الحكم المرابطي على قاعدة قانونية، وكيف حسم مسألة السلطة السياسية لصالحه ؟

بالرجوع إلى بعض المقولات الخلدونية، يمكن تلمس عناصر الإجابة، فابن خلدون يجعل خطا أحمرا بين الطور الذي تتأسس فيه الدولة، والأطوار التي تليها. ففي مرحلة التأسيس تكون القاعدة السائدة هي (المشاركة والمساهمة) والتسيير الجماعي في إطار العصبية، بينما تبرز في الطور الثاني نزعة (الانفراد بالمجد) واحتكار السلطة. وفي هذه المقولة انعكاس جيد لما عرفته الدولة المرابطية بخصوص هذه الإشكالية.

ففي بداية تكون الدولة، ظلت قاعدة "الإجماع" أو "التزكية" أساس اختيار الأمير، وذلك في مجلس عام يعقد خصيصا لهذا الغرض، فعندما توفي يحي بن إبراهيم، خلفه يحي بن عمر بطريقة الإجماع التي تستشف من قول القاضي عياض (وقلدوه أمرهم)(4) وبعد وفاة الأمير المذكور قدم عبد الله بن ياسين أخاه أبا بكر بن عمر (فأخذ له البيعة من أهلها)(5)، وهو ما يعني طريقة التزكية. ولم يكن هذا التقديم إلا بعد استشارة وأخذ ورد(6).

وعندما قتل عبد الله بن ياسين، كانت طريقة الإجماع لا تزال متبعة في اختيار ولاة الأمر. مصداق ذلك قول هذا الأخير قبل وفاته : " فأنظروا من تقدمونه منكم يقوم بأمركم "(7)، فتم تجديد الثقة للمرة الثانية في أبي بكر بن عمر وقدم "باتفاق مع جميع أشياخ صنهاجة وإجماع منهم على ذلك"(8).

وظل أبو بكر بن عمر وفيا لروح الإجماع، فحين قرر العودة إلى الصحراء لإعادة ترتيب أوراقه هناك ، جمع أشياخ لمتونة وكبراءهم فأخبرهم بعزمه على التوجه نحو الصحراء وخاطبهم بقوله : " أنظروا منكم رجلا أستخلفه عليكم"(9)، ولم يعين أحدا، رغم أن له ابنا يدعى إبراهيم.

ويمكن أن نستنتج روح الشورى السائدة عصرئذ في مصنف معاصر لهذه الحقبة يحمل خطابا سياسيا للأمير أبي بكر يلح فيه مؤلفه على ضرورة نهج مبدأ الشورى في الحكم(10).

ولا شك أن معايير صارمة وضعت لمن يتولى مهام الإمارة، وهو ما يفسر امتناع بعض من عرضت عليهم(11)، وعدم تمكن القبائل الصنهاجية من اختيار من يصلح لهذه المهمة أحيانا(12). ويمكن استنتاج هذه المعايير من خلال وصية عبد الله بن ياسين وهي الكفاءة الحربية العالية والمعرفة بالأحكام الفقهية(13) فضلا عن جلالة القدر وحميد السجايا والشيم، وانقياد القبيلة للمرشح، وهي مقاييس قلما تتوفر في شخص واحد(14).

يتضح من خلال النصوص الآنفة أن مبدأ الوراثة في الحكم لم يكن سائدا إبان الطور الأول من حكم المرابطين، فلم نسمع عن أمير ورث الإمارة لابنه. صحيح

أننا نجد في بعض النقود التي ضربت بسجلماسة إسم إبراهيم بن أبي بكــر، ولكــن سك النقود باسم إبراهيم لا يعني أنه كان ولي عهده(15).

ظلت تقاليد "الديموقراطية القبلية" أهم معيار في اختيار رئيس الدولــة. إلا أن هذه التقاليد تغيرت ابتداء من عهد يوسف بن تاشفين الذي استولى علــى السلطة بطريقة ذكية. ويدهش المرء لما جاء في بعض الدراسات من أن أبا بكر بن عمــر تنازل له عن الحكم(16) أو أنه اقتسم السلطة معه(17).

وفي سبيل نفي هذه الأحكام لابد من تسطير ثلاثة نماذج من الروايات المختلفة:

تتميز الأولى – وهي مشرقية– بعدم ذكر الصراع الذي دار بين أبي بكر بــن عمر ويوسف بن تاشفين، وتكتفي بالقول أنه بعــد وفــاة الأول، اجتمعــت القبــائل الصنهاجية على زعيم المرابطين، وبايعته أميرا عليها(18).

أما الثانية فتذكر أن أبا بكر بن عمر فوض الإمارة إلى يوسف بــن تاشــفين فاتفق أشياخ المرابطين على تقديمه لفضله وشجاعته، وحزمه وعدله، وذلــك أثنــاء حياة أبي بكر نفسه(19).

بينما هناك رواية ثالثة تتحدث عن صراع "صامت" وقع بيــن الرجليــن عنــد عودة أبي بكر من الصحراء، انتهى لصالح يوسف بن تاشفين سلميا، وبطريقة ذكيــة من إبداع زوجته زينب النفزاوية(20) ، لكن دون أن تنفي طابع الاستبداد الذي تم فيــه تمرير السلطة إليه(21).

ويرى أحد الباحثين(22) في عودة أبي بكر من الصحراء نحو شمال المغــرب مبادرة لتأكيد سلطة ابن عمه وتقديم النصح له، غير أن النصوص تكشــف عكــس ذلك. فابن أبي زرع(23) يقول أن أبا بكر لما سمع بضخامة ملك يوسف " أقبل إليــه من الصحراء ليعزله ويولي غيره".

والحقيقة أن يوسف بن تاشفين تمكن من اغتصاب الســلطة مــن أبــي بكــر وفرض الأمر الواقع عليه بالترغيب والتهديد، عن طريق تقديم الهدايا وإظهار القــوة في نفس الوقت، ووظف الأموال الباهضة التي أمدته بها زوجته ليحقق هذا الــهدف وفي هذا الصدد يقول ابن عذاري(24): "وتزوج يوسف بن تاشفين زينــب النفزاويــة ودخل بها وسر بها، وأخبرته أنه يملك المغرب كله، فبسطت آماله وأصلحت أحوالــه وأعطته الأموال الغزيرة "، كما استمال إليه أنصار أبي بكر بأن " أمر لهم بالكســوة الفاخرة والخيول المسومة والأموال الجمة والعبيد المتعددة " وبذلك لعب المــال دوره في تمكين يوسف بن تاشفين من السلطة، ورجع أبو بكر بن عمر إلــى الصحــراء قــانعا بالهدايا(25). وهــذا ما حدا بأحد الباحثين إلــى وصــف هــذا النــوع مــن الاغتصاب بالديكتاتورية(26).

ومن القرائن التي تنهض حجة على فكرة اغتصــاب الســلطة منــه أن إبنــه إبراهيم عاد من الصحراء سنة 469هـــ ، واتصل بيوسف بن تاشفين للمطالبة بإمارة

أبيه(27). غير أن سياسة الترغيب والترهيب تلك أجبرته على العودة من حيث أتى جارا معه الخيبة والفشل، مفضلا قبول الهدايا على قساوة السجن والكبل(28).

ومنذئذ تحول نظام الحكم في الطور الثاني من عصر المرابطين إلى نظام الوراثة(29)، خاصة عندما اكتملت هياكل الدولة وتم توحيد المغرب والأندلس وحلول الأمير المرابطي أن يجد مبررا لهذا التحول ، فزعم أنه أراد المحافظة على الوحدة التي أنجزها، وحسم داء الخلاف حتى لا تعود البلاد إلى سابق عهدها من الفوضى والقلاقل، وهو ما يتضح من وثيقة ولاية العهد(30).

وعلى كل حال، هل بقيت التقاليد القبلية سائدة في تعيين الأمراء، بعد حقبة "الشورى" التي جاءت متوافقة مع المرحلة الصحراوية ؟

يذكر المؤرخون(31) أن يوسف بن تاشفين أخذ البيعة لابنه علي بن يوسف سنة 496هـ، ثم بايعه بعد ذلك أمراء لمتونة وأشياخ البلاد وفقهاؤها. غير أن ذلك لم يمنعه من استشارة أهل الحل والعقد الذين زكوا قراره كما تؤكد ذلك وثيقة بيعة علي بن يوسف(32).

وتتأكد ظاهرة الاستشارة كذلك في اختيار علي بن يوسف ابنه تاشفين، إذ تم اختياره في المسجد الجامع بحضور الأشياخ وجمهور الناس(33). بينما تمت بيعة إبراهيم بن تاشفين دون استشارة، نظرا للظروف العصيبة التي اجتازتها الدولة المرابطية وهي في طور الاحتضار. لذلك بايع تاشفين ابنه إبراهيم وهو مقيم في وهران يقاوم الجيوش الموحدية، إلا أن عمه إسحق بن علي شق عليه عصا الطاعة، ودعا لنفسه، مما أدى إلى نشوب نزاع بين الجانبين(34).

من الرواية الأخيرة، يتأكد أن مشكل السلطة لم يحسم حتى في ظل نظام الوراثة، رغم الطابع الاستشاري "الشكلي" أحيانا. وعلى الرغم من وجود معايير لاختيار من يتولى أمور الدولة كما تحددها وثيقة ولاية العهد(35) فإنها لم تحترم وتعرضت للكثير من التجاوزات، ولم يكن ثمة قانون ثابت ينظمها، الشيء الذي يفسر الثورات التي قامت ضد وصول بعض الأمراء للسلطة. ومن هذا القبيل نذكر معارضة يحي بن أبي بكر لعمه علي بن يوسف(36) وخلاف إسحق بن علي مع إبراهيم بن تاشفين والدعوة لنفسه بالإمارة(37)، ناهيك عما تذكره المصادر من ضروب الحسد والمناورة التي أبداها الأمير سير بن أبي بكر تجاه أخيه تاشفين بن علي(38). ويخيل إلينا أن للعسكر المرتزق يد في المؤامرات والدسائس التي حبكت داخل البلاط من أجل تنصيب هذا الأمير أو ذاك(39)، وهو ما أسفر عن تدهور رسوم الإمارة، وإفراغها من محتواها القانوني، ثم التعجيل بسقوطها في نهاية المطاف، كما أن تغيير البيعة من أمير لآخر ساهم في تعقيد الوضعية(40).

ومما زاد الطين بلة تدخل النساء في أمور البيعة(41) ويخيل إلينا أن مثل هذه التجاوزات جعلت الحسن الوزان(42) يقول : "لا يوجد من بين كافة ملوك

المغرب من ولي الملك أو الإمارة بانتخاب من الشعب"، ويعطي نموذجا لذلك مـــن المرابطين والموحدين.

نستنتج مما سبق أن الدولة المرابطية تحولت سياسيا من إطـــار "المشـــاركة" القبلية والتسيير الجماعي في بداية تكونها إلى احتكار الســلطة كليـا مـن طــرف العصبية المؤسسة خاصة عندما غزتها مدنية الأندلس ودخلت في حضـــارة ترفيـة استهلاكية تمخض عنها دخول الدولة في مرحلة الهرم والضعف، مما ســهل علـى القوى المسيحية الإجهاض على منجزاتها العسكرية، هذه إحــدى العنـاصر التـي أفرزت انحطاط الغرب الإسلامي، فماذا عن العنصر الآخر ؟.

وبالنسبة للإشكالية الثانية، ينوه المؤرخون بدولة الملثمين، ويجمعون علــى تمسكهم بناموس العدل والسير على جادة الحق في المرحلة الأولى من حكمهم على الخصوص(43)، ولا غرو فقد نسب يوسف بن تاشفين إلى التقوى والعدل فــي حكـم الرعية(44)، وحسبنا أنه "رفع المظالم، وأظهر من الدين المعالم، وأبعد عنه المفســدين واستبدلهم بالصالحين"(45). وكان يتفقد احوال الرعية بنفسه ويسأل عن سيرة العمـــال والقضاة(46). أما ابنه علي بن يوسف فقد وصف بالورع والتقوى واعتبر من أئمـــة العدل كذلك(47).

وتثبت الرسائل التي بعثها إلى ولاته حرصه الشـــديد علـــى تطبيــق سياســة اجتماعية عادلة، إذ ورد في ما كتبه إلى أحد الولاة: " فاتخذ الحق إمامك، وملك يـده زمامك، وأجر عليه في القــوي والضعيــف أحكـــامك، وارفـــع لدعـــوة المظلـــوم حجابك"(48). بل بلغ به حرصه على تطبيق العدالة ما جعله يوجه الأمر إلى نائبـــه بعزل كل عامل اخترق حقوق الرعية "أو أخذ لنفسه منها درهما ظلما"(49). كما كـان يراقب الولاة مراقبة دقيقة، ويختبرهم ويتتبع أخبارهم أولا بأول، ويجلس للنظر فــي المظالم. ويقـــرأ الرقاع ويجيب عليها، ويتفرغ للمناظرة يوم الجمعة(50) ولــم ينــج من هـــذه المراقبة حتى ابنه عمر بن يـــناله الذي سجنه وصادر كل مـــا اهتضـــم من حقوق الرعية(51).

ويستدل من إحدى ظهائر التعيين أنه طلب من صاحب الشـــرطة أن يكـــون صارما مع الجناة، وأن يطبق حرفيا كل التعاليم المعطاة له(52). وتحمـــل رســالة اخرى بعثها تاشفين بن علي إلى أهل بلنسية وعد الأمير بـــإلزام عاملـــهم"بـــالرفق بالرعية والحكم بالتسوية"(53)، وفيها يأمر القاضي بـــالعدل ومقاومـــة كـــل أشـــكال الاستبداد والطغيان ناهيك عن الرغبة التي أبداها جل الأمراء في ضرورة نهج مبـدأ التشاور، والبعد عن الاستبداد ،كما يتضح ذلك من رسالة بعثها علي بن يوسف إلـــى ابنه أبي بكر يقول فيها : "وصل الاجتهاد والاعتمال، وتشاور مـــع القـــواد وأهـــل الرأي من الأجناد وأبعد عن الاستئثار والاستبداد"(54).

بديهي أن مثل هذه النصوص تعطي انطباعا بأن علاقة الدولة بالرعية تميزت بالانسجام والعدالة الاجتماعية، وهذا ما جعل بعض الباحثين المعاصرين يشيدون بهذه السياسة، ويعتبرونها "تجربة ديموقراطية" رائدة(55).

غير أن أخذ النصوص على عواهنها دون روية أو تمحيص يجعل الدارس يتيه في سنابك التعميم والتسطيح، ويستنتج أحكاما مهزوزة تقفز على ألياف الروح الموضوعية والواقع التاريخي. صحيح أن الأمراء المرابطين نهجوا سياسة اجتماعية عادلة، لكن الواقع وما أفرزه من أزمات كان يعاكس طموحاتهم. وللأسف فإن هذه النصوص "الرسمية" التي استشهدنا بها لا تعطي نظرة حقيقية عن الواقع بل تخفي وراءها مجتمعا يموج بالتناقض، وقرارات تنحرف عن جادة العدالة الاجتماعية، الشيء الذي جعل الباحثين القائلين بتجربة ديموقراطية يقعون في حيرة وتناقض(56).

والأمر في تقديري يختلف حسب الأطوار التي مرت بها الدولة، وتغير أحوالها الاقتصادية.ففي طور التأسيس، ونظرا لروح البداوة التي ظلت السمة الغالبة، وما تبع ذلك من تقشف في النفقات العامة وحفاظ على التقاليد القبلية الديموقراطية، ظلت علاقة الدولة بالعصبيات الخاضعة لسلطتها علاقة "مشاركة ومساهمة"، فاتسمت بكثير من الرفق والتسامح لأنها صادرة عن الخلال الحميدة التي هي نتاج البداوة(57)، ولأن الغنائم وموارد الحروب كانت لا تزال تدر "فائضا" على بيت المال، لذلك سعت الدولة في هذه المرحلة إلى "كسب القلوب" بكل ما تنطوي عليه هذه العبارة من معنى(58)، وهذا ما يفسر إلغاء الضرائب غير الشرعية، والتخفيف من الأعباء على السكان، وهو ما تعكسه روايات المؤرخين حول تقوى يوسف بن تاشفين، وعلي بن يوسف الذي أمضى جزءا من عهده مغترفا من سياسة "كسب القلوب". لكن في الشطر الثاني من حكمه، وبسبب الأزمات التي عصفت بالدولة على الصعيد الاقتصادي ودخولها مرحلة الترف، مع ما تتطلبه هذه المرحلة من تبذير وإسراف، بدأت العلاقة بين الطرفين تتأزم وتسير نحو الانفصام. وهو ما يفسر قول أحد المؤرخين(59) : "وملك الملثمون بلاد الأندلس في ظل وقعة الزلاقة مدة، وجاهدوا أطراف العدو صدرا من دولتهم، ثم أدبروا فأخلدوا إلى الراحات والبطالات وفساد الأعمال والنيات، وكثر ظلمهم وحيفهم". أما المراكشي(60) فقد عبر عن هذا الانفصام بين الدولة والمجتمع أحسن تعبير حين أشار إلى أن علي بن يوسف "أهمل أمور الرعية غاية الإهمال".

رواية المراكشي هاته شاهد لا يرقى إليه الشك، رغم أننا نخالف في هذا الرأي بعض الباحثين(61)، فبالرغم من أن هذا المؤرخ عاش في عصر الموحدين – الخصوم السياسيين للمرابطين – فإنه صنف مؤلفه في المشرق بعيدا عن أي ضغط سياسي أو إيديولوجي، كما انه ذكر نصوصا أخرى أشاد فيها بيوسف بن تاشفين فضلا عن أن الظروف التي ساق فيها الحدث تؤكد مصداقيته، فالأزمة بدأت تذر

قرنها في عهد علي بن يوسف الذي عرف بضعف شخصيته، وتركه أمور الدولة بين أيدي الفقهاء، لذلك ليس غريبا أن يصفه بأنه كان مهملا للرعية. أما الرسائل الأخرى التي بعث بعضها هو وابنه تاشفين يدعوان فيها إلى تطبيق سياسة اجتماعية عادلة، فهي محاولة لتصحيح واقع متأزم، وإزالة السخط الكائن في صدور الرعية.

ومهما كان الأمر، فثمة نصوص أخرى تثبت الانفصام وعلاقة التوتر بين الدولة والمجتمع، فقد أثبتنا في دراسة سابقة(62) أن المناصب السياسية وزعت على أقرباء المرابطين وذويهم، بينما ظلت باقي القبائل بعيدة عن المجال السياسي، كما أن الأزمة بين الطرفين زادت تجدرا في مرحلة أفول نجم المرابطين.

ويمكن للدارس أن يصنف الروايات التي تصب في هذا المنحى، أي تلك التي تصور العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع على أساس الاستبداد والطغيان في ثلاثة أصناف:

1 ــ روايات موحدية، وهي أضعف هذه الأصناف مصداقية لأنها تعبر عن وجهة نظر الخصوم، ومع ذلك لا مندوحة عن سردها لأنها تساهم في إلقاء الضوء حول الموضوع، وتأتي في مقدمتها أحكام ابن تومرت ونظرته إلى طرفي العلاقة فهو ينعت المرابطين "بإنكارهم الحق واتباع الباطل" ويصف الدولة بأنها تقوم على مبدأ القمع، موجها أصابع الاتهام إلى الفقهاء(63) ويذكر في إحدى رسائله بأنهم – أي المرابطون – "تمادوا على الفساد في الأرض وعلى العتو والطغيان"، بل وصلت ذروة نقمته عليهم إلى حد تكفيرهم والدعوة لجهادهم(64)، واصفا إياهم "بالفئة الباغية"(65).

وتصور رسالة الفصول الموحدية العصر المرابطي بأنه عصر "انبساط الجور وانقباض العدل"(66)، اما الرعية فكانوا من وجهة النظر الموحدية مجرد عبيد(67).

وإذا كنا نلاحظ خطاب العنف وشدة لهجة الانتقاد حول علاقة الدولة بالمجتمع في منظور الموحدين، فما هي وجهة النظر المرابطية "غير الرسمية" من هذه المسألة ؟

2 ــ روايات مرابطية غير رسمية: هناك نوعان من الخطابات المرابطية: احدهما غير مباشر يعتمد على التمويه واللف والمناورة، ويتمثل في رسالة الحسبة لابن عبدون الذي عاصر المرابطين، وفيها صب جام غضبه على الأوضاع المتردية، واقترح في إحدى فقراتها أن تقدم النصيحة والموعظة للأمير المستبد محملا الفقهاء هذه المسؤولية(68). ويدين في موضع آخر هذا الواقع بنوع من الصراحة الضمنية بقوله: " وإذا كان الرئيس وأفعاله وسعيه إلى الخير محبا فيه وفي أهله، مرتبطا بالناموس، فقد استراح وأراح فطوبى له، وأين يكون أين ؟"(69).

أما الصنف الثاني من الخطابات السياسية المرابطية فهو خطاب مباشر خطاب إدانة صريحة جاءت في سياق رسالة أبي بكر الطرطوشي إلى يوسف بن تاشفين يقول فيها : "...فكيف والفقهاء ببابك يتضاوعون، وذووا الحاجات يتوددون

وأهل الديون والغرم في السجون مأسورون، وأموال المسلمين تحت يدك وفي قبضتك"(70)، وينتقده في موضع آخر من الرسالة حول الحجابة التي جعلها سدا بينه وبين الرعية(71).

3 ــ وتتجلى ثالث الروايات في المواقف التي عبرت عنها الرعية نفسها وتجسدت في شعر الشكوى من الظلم الذي تعرضت له(72)، وفي مناقب المتصوفة وكرامات الأولياء، وما تحمله من دلالات رمزية تفصح عن احتجاج شبه صريح لواقع الظلم الذي رزحت الرعايا تحت كابوسه(73)

ولدينا في الواقع التاريخي العياني نماذج حول بعض الانحرافات عن جادة العدالة الاجتماعية، دون أن ننفي نماذج أخرى معاكسة سبقت الإشارة إليها. فقد تعددت في المصادر –على اختلاف أنواعها– ذكر أخبار عزل القضاة الذين عرفوا باستقامتهم ونزاهتهم. وفي هذا الصدد ورد في ترجمة القاضي عياض: " فنهض إليها–غرناطة–وتقلد خطة قضائها على المعتاد من شيمه السنية وأخلاقه المرضية مشكورا عند جميع الناس. لكن تاشفين ضاق به ذرعه، وغض بموافقته له في الحقائق، وصد أصحابه عن الباطل، وخدمته عن الظلم، وتشريدهم عن الأعمال فسعي في صرفه عن قضاء غرناطة"(74).

وتذكر رواية أخرى أن القاضي عبد الله بن عيسى بن أحمد بن سليمان (ت 551هـ) " امتحن في قضائه بالأمراء لإقامته الحق وإظهار العدل فاعتقل بقصر إشبيلية"(75). أما القاضي ابن الرمامة(ت 567هـ) فقد ولي قضاء فاس سنة 534هـ ولم يبق في منصبه سوى سنة عزل بعدها، لا لشيء إلا لأنه "كان حسن السيرة عادلا في أحكامه فاضلا زاهدا حسن الطوية"(76).

وهناك سيل من أسماء القضاة الذين تم عزلهم بسبب صلابتهم في الحق وتمسكهم بناموس العدالة(77)، حتى أن كثيرا منهم صاروا يطلبون الإعفاء ويتهربون من منصب القضاء(78). ويمثل القاضي أبو علي الصدفي أحسن نموذج إذ لم يكتف بطلب الإعفاء، بل اختفى مدة طويلة حتى لا تضغط عليه السلطة في تولي هذا المنصب حسب توجهاتها، وفضل بدلا من ذلك الاستشهاد في سبيل الله(79)، فلم يبق سوى قضاة معظمهم من المتزلفين الذين سايروا هوى السلطة واشتروا الحق بالباطل حفاظا على مصالحهم عوض السير في الطريق القويم، وهو ما تعكسه الرشاوي التي انتشرت خاصة بين أعوان القاضي(80)، كما تعكس من جهة ثانية رسالة علي بن يوسف إلى أحد قضاته يدور موضوعها حول المتظلمين الذين وردوا على مراكش لرفع شكاويهم للأمير نفسه، ومما جاء فيها: " ومع هذا نقول إن هؤلاء الرافعين لو وجدوا في بلادهم إشكاء وألقوا عند متقلدي الأمور لرد ظلاماتهم وفاء لما تجشموا بعد الشقة، ولا تحملوا نحونا عظيم المشقة"(81).

ومع أن ولاية المظالم كانت بيد الخلفاء، إلا أن القاضي ابن العربي يذكـــر أن الولاة أضعفوا هذه الخطة القضائية ليتمكنوا من كبح جمـــاح الرعايـــا، فيحتـــاجون إليهم، ويقعدوا عنهم وتبقى المظالم على حالها(82).

ومن الأمثلة الصارخة التي تثبت ممارسة الجور والتعدي على الرعيـــة مـــا ذكرته المصادر من أن وزيرا فرض غرامة مالية مقدارها ألف مثقال على ســـكان مدينة أكرسيف بسبب قتل نعامة كان يملكها(83).

ولم تكن رغبات أهالي المدن تجد أحيانا الآذان الصاغية فعندما طلب ســـكان غرناطة من علي بن يوسف تغيير واليهم، رفض ذلك رفضا قاطعا(84). وتضمنـــت إحدى رسائله إلى سكان إشبيلية أمرا بالتزام طاعة الوالـــي، وقـــد كتبـــت بلهجـــة ممزوجة بالترغيب والترهيب(85). وفي رسالة أخرى إلى سكان بلنسية، وجه أمـــره إليهم بالإنصياع والولاء لوالي المدينة أبي محمد بن فاطمة. ومما يؤكد ذلك قوله:"ما أمركم به أتيتموه، وما نهاكم عنه تركتموه"(86). وثمة رسالة ديوانيـــة بعثـــها نفـــس الأمير إلى أهل الأندلس كافة تميط اللثام عن تحكم الوالي في رقاب الرعيـــة.وممـــا يعبر عن سلطته قول الأمير فيها : " وهو النائب عنا في تدبيركم وإقامـــة أموركـــم وسياسة صغيركم وكبيركم، ليس لأحد معه في شيء من ذلك يد ولا مع مشـــهده إلا بإذنه"(87)، وهذا ما جعل أحد الباحثين(88) يخلص إلى القول بأن شـــدة اللهجـــة فـــي خطاب الرعية كان أمرا مألوفا في ذلك العهد.

ومما يسترعي الإنتباه كذلك، ورود ظاهرة اغتصاب الأمـــوال مـــن طـــرف قابض المال في النوازل(89)، مما يعكس السياسة الضرائبية الجائرة التـــي توضـــح التناقض والتنافر السائد بين الدولة والمجتمع، هذا في الوقت الـــذي كـــانت الـــدول المسيحية في شمال الأندلس تتجه نحو إشراك الشعب في قراراتها السياسية(90).

ولا يساورنا شك في أن للفقهاء ضلع واسع في هذه الحدة التي طبعت علاقـــة المجتمع بالدولة، وهو ما تشير إليه الشهادات الموحدية(91) والمرابطية نفسها(92)، بـــل حتى على المستوى الشعبي(93).

ومن نافلة القول أن مرحلة الترف التي دخلت فيها الدولة المرابطيـــة جســـدت انتقالا من طور البداوة والخشونة إلى رقة الحضارة، وفي هـــذه المرحلـــة يكـــون الانفراد بالمجد وجني ثمرات الملك دون سائر العصبيات، فتنهار ســـورة العصبيـــة ولذلك يلجأ الأمير إلى جلب المرتزقة للاستظهار بهم(94)، فينفـــق عليـــهم الأمـــوال الباهضة، مما يؤدي إلى فراغ بيت المال، وهدم القاعدة التي قامت عليـــها الدولـــة وهذا ما حدث للسلطة المرابطية، إذ تم استقدام الميشيليات المسيحية في عهد علـــي ابن يوسف، فضلا عن بعض الصقالبة والعبيد السود الذين استعان بهم يوسف بـــن تاشفين في حرسه الخاص(95)، مما زاد من تعميق الهوة بين السلطة والمجتمع.

نستخلص مما سلف ذكره أن مسألة السلطة في المجتمع المرابطي لم تحســـم بطريقة الشورى والمساواة السياسية بين القبائل، بل انتقلت من قـــاعدة "المشـــاركة"

التي لازمت مرحلة البداوة، إلى احتكار القبيلة الحاكمة – لمتونة – للسلطة والاستئثار بالحكم. وكنتيجة حتمية لهذا التغير، تحولت العلاقة بين الحاكم والمحكوم إلى قاعدة الاستبداد أو ما عبر عنه ابن خلدون بمرحلة "الانفراد بالمجد"، مما أسفر عن توتر العلاقة بين المجتمع والسلطة، فتم رفض أداء الضرائب من قبل العامة(96) وقامت الثورات ضد الفقهاء المنظرين للدولة(97)، فضلا عن ثورات مسلحة أهمها ثورة المهدي بن تومرت(98)، وثورات المتصوفة(99). كما أن السياسة الاستبدادية أدت إلى انتزاء عدد من قادة الجند وأعيان الأندلس، وتعددت الدسائس والمؤامرات داخل البلاط وتدخلت النساء في حبك خيوطها(100). وساد التفكك في أوساط العصبية التي قامت الدولة على أكتافها، فترتب عن ذلك نتائج اقتصادية – اجتماعية خطيرة حيث انصرف الناس عن الإنتاج وانتشرت المجاعات "لقبض الناس أيديهم عن الفلح بسبب ما يقع في آخر الدولة من النقصان في الأموال والجبايات أو الفتن الواقعة في انتقاض الرعايا وكثرة الخوارج"(101)، ناهيك عن انتشار الأوبئة والوفيات وارتفاع الأسعار، وهو ما وقع في المغرب والأندلس في السنين الثلاثة الأخيرة من عمر الدولة المرابطية إذ "غلت الأسعار وعم الجور وكثرت المحن بالعدوتين وانقطع السفر والأسباب وكثر النهب وانقطعت الطرق"(102) ، وكل هذه القرائن تعبر بوضوح عن التراجع الذي بدأ ينخر مجتمع الغرب الإسلامي.

من حصاد هذه الدراسة، يستشف أنه رغم طموح أمراء المرابطين في تطبيق سياسة اجتماعية عادلة، فإن الواقع كان أقوى من طموحاتهم، فظلت علاقتهم بالمجتمع تقوم على قاعدة الاستبداد والعنف، خاصة في المرحلة الأخيرة من حكمهم، فكان ذلك بمثابة الداء القاتل الذي أدى إلى تصدع وتراجع مجتمع الغرب الإسلامي في هذه الحقبة الخطيرة من تاريخه.

۞ ۞ ۞

الهوامش :

1) — المقدمة. تحقيق علي وافي. طبعة لجنة البيان العربي. ج 2 ، ص: 270 وأنظر كذلك ج 3 ، ص: 884. وفي كثير من المواضع يعطي ابن خلدون أمثلة من المرابطين.

2) — نفسه ، طبعة بيروت 1979 ، ص : 239.

3) — هذه المصطلحات المستعملة بين مزدوجتين مقتبسة من ابن خلدون نفسه. أنظر نفس المصدر ، ص: 139.

4) — عياض : المدارك. تحقيق سعيد أحمد أعراب. طبعة فضالة المحمدية 1981 ، ج 8 ، ص: 82.

5) — ابن عذاري : البيان المغرب. تحقيق س. كولان وبروفنسال، طبعة بيروت 1980 ، ج 4 ، ص: 14 - مؤلف مجهول : الحلل الموشية تحقيق د. سهيل زكار وعبد القادر زمامة. طبعة البيضاء 1979 ، ص: 23 — ابن الأحمر بيوتات فاس الكبرى، تحقيق عبد الوهاب بن منصور طبعة الرباط 1972 ، ص: 29 - الناصري : الاستقصا. طبعة البيضاء 1954 ، ج 2 ، ص: 11.

6) — عياض : م.س. ، ص: 82.

7) — ابن أبي زرع : الأنيس المطرب. طبعة الرباط 1973 ، ص : 132. ابن الخطيب : اعمال الأعلام – القسم الأندلسي. تحقيـق بروفنسال طبعة بيروت 1956 (ط.2) ج 3 ، ص: 230 – الناصري : م.س. ج2 ، ص:19.

8) — ابن عذاري : م.س. ج 4 ، ص: 20.

9) — ابن أبي زرع : م.س. ص: 132.

10) — الحضرمي : الإشارة في تدبير الإمارة. تحقيق د. سامي النشار. طبعة البيضاء 1981، ص: 61 – 62 .

11) — ابن حجر : منتهى الأعلام. مخطوط بالخزانة الحسنية رقم 1507 ، ص: 464 ويذكر أن عبد الله بن ياسين عرض الإمارة علـى الجوهر قبل أبي بكر، غير أن الأول رفضها حتى لا تتسلط قبيلته على مختلف القبائل وتنسب المسؤولية إليه.

12) — ابن عذاري : م.س. ج 4 ، ص: 20.

13) — هذا ما يظهر من قول ابن ياسين :"فانظروا من ترضونه لأمركم، يقود جيوشكم ويغزوا أعداءكم، ويقســم فيكـم زكـاتكم واعشاركم" أنظر ابن الخطيب: أعمال الأعلام. تحقيق العبادي والكتاني محمد بن إبراهيم. البيضـاء 1964 ، ج3 ، ص: 230 – حركات : النظام السياسي والحربي. طبعة البيضاء (دون تاريخ) منشورات مكتبة الوحدة العربية، ص56.

14) — النويري : نـهاية الأرب في فنون الأدب. تحقيق د.حسين نصار ،طبعة القاهرة 1983 – 1403 ، ج 24 ، ص: 256.

15) — حسن محمود : قيام دولة المرابطين. طبعة القاهرة 1957، ص: 343.

16) — النشار : مقدمة كتاب الإشارة في تدبير الإمارة. طبعة البيضاء 1981 ، ص: 19 - كنون : النبوغ المغربي. طبعة بيروت 1975 - 1395هـ (ط.3) ج 1 ، ص: 65 وأنظر كذلك:

- BEL : La religion Musulmane en Barberie : Esquisse d'histoire et de sociologie religieuse Tome I : Etablissement et développement de l'Islam en Berberie du 7e au 20e siècle, Librairie orientaliste, Paul geuthner 1938, p. 221.
- MONES : Les Almoravides : esquisse historique . Revue de l'Institut des Etudes Islamiques à Madrid, Vol XIV, 1967 – 68 , p. 64.

17) - LAROUI ; Histoire du Maghreb ; essai de synthèse, T1, Paris 1975, p. 149.

18) — ابن حجر : م.س. ص: 464 – النويري : م.س. ج 24 ، ص" 262. ابن الوردي : تاريخ ابن الوردي. طبعة – المطبعة الوهبية نشر جمعية المعرفة، ج 2 ، ص: 356.

19) — ابن أبي زرع : م.س. ص: 134.

20) — ابن الخطيب : م.س. ص: 232.

21) — مؤلف مجهول : الحلل الموشية، ص: 25. وهو ما عبر عنه بقوله :"فعلم أنه عزم على الاستبداد بالملك".

22) — حسن محمود : م.س. ص: 224.

23) — الأنيس المطرب ، ص: 135.

24) — البيان ، ج 4 ، ص: 22.

25) — نفسه ، ص: 23 – 24 – 25 – الناصري : م.س. ص: 21- 22 - المزروزي : نظم السلوك. تحقيق عبد الوهاب بن منصور، طبعة الرباط 1963، ص: 49.

26) — حركات : النظام السياسي والحربي، طبعة البيضاء (دون تاريخ) منشورات مكتبة الوحدة العربية، ص: 74.

27) — ابن عذاري : م.س. ، ص: 29 ، وقد نقل قول إبراهيم لمزدلي الذي أرسله يوسف بن تاشفين لمقابلته :"ما الذي تريد يا إبراهيم قال : أطلب ملك أبي الذي غصبنا فيه عمي يوسف". وأنظر كذلك :

MEUNIE : Le Maroc Saharien des origines à 1670 , T 2 1982 Librairie klincksiech 1982,p.2,

28) — نفس المصدر والصفحة.

29) — زامباور : معجم الأنساب، مطبعة جمال فواد الأول. القاهرة 1951، ج1، ص:113 . وفيه يذكر أسماء الأمراء المرابطين الذين توارثوا الحكم.

30) — أنظر نص الوثيقة عند ابن الخطيب: الإحاطة. تحقيق محمد عبد الله عنان. طبعة القاهرة 1974 – 1394هـ. ج2 ، ص: 519 – 520 مؤلف مجهول: الحلل الموشية ص: 78 – 79. حركات : النظـام السياسي والحربي ، ص: 79.

31) — ابن أبي زرع : م.س. ص: 156.

32) — ابن الخطيب : الإحاطة، ج2 ، ص: 518 . مؤلف مجهول : الحلل الموشية، ص: 78 – 79. حسن محمود : م.س. ، ص: 346.

33) — نفسه، ج1 ، ص: 455. ابن عذاري:م.س. ، ص: 98.

34) — ابن عذاري : م.س. ، ص: 99.

35) — ابن الخطيب : م.س. ، ص: 518.

36) — ابن أبي زرع :م.س. ، ص: 156. الناصري: م.س. ، ص: 61 – 62.

37) — ابن عذاري : م.س. ، ج4 ، ص: 99.

38) — ابن الخطيب : م.س. ، ص: 554.

39) — مؤلف مجهول : الحلل الموشية ، ص: 135.

40) — ابن عذاري : م.س. ، ج4 ، ص: 99.

41) — ابن الخطيب : الإحاطة، ج1 ، ص: 455. ابن عذاري : م.س. ، ج4 ، ص: 97.

42) — وصف إفريقيا، الرباط 1980، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ج1 ، ص: 220 – 221.

43) — مؤلف مجهول: مفاخر البربر، تحقيق برفنسال، الرباط 1934، ص: 52. ياقوت الحموي: معجم البلـدان، نشـر دار الكتـاب العربي(دون تاريخ)، ج1، ص: 225، مادة أغمات.

44) — الذهبي : العبر في أخبار من غبر، ج3 ، ص: 357.

45) — ابن العربي: ترتيب الرحلة (مخطوط الخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط) رقم ك 1275 ، ص: 122.

46) — ابن أبي زرع: م.س.، ص: 152.

47) — القلقشندي : صبح الأعشى، القاهرة (دون تاريخ)، المؤسسة العامة للتأليف، ج5 ، ص: 190.

48) — ابن عذاري: م.س ، ج4 ، ص: 63 – 64. وأنظر نص الرسالة كاملا عند ابن خاقان: قلائد العقيان، تحقيق محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس (دون تاريخ)، ص: 127 – 128 .وأنظر كذلك: محمود علي مكي: وثـائق تاريخيـة جديـدة عـن عصـر المرابطين،صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، 60 – 1959 ، مجلد 7 و8. رسالة 15، ص: 183.

49) — ابن خاقان : م. س ، ص:128 . الأصفهاني : خريدة القصر وجريدة العصر، تحقيق الدسوقي وعبد العظيم ، القـاهرة 1964 قسم 4 ج2 ص: 367.

50) — ابن الخطيب: الإحاطة، ج1 ، ص: 450.

51) — ابن عذاري :م.س. ، ص: 77.

52) — المقري : أزهار الرياض، تحقيـق سعيد أحمـد أعراب وعبد السلام الهراس، فضالة – المحمدية 1980 ، ج5 ، ص: 103.

53) — مؤنس: نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين ..صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، 1955 مجلد 1 عدد 3 ، ص: 112.

54) — محمود علي مكي : م.س، ص: 170.

55) — نفسه. أنظر تعليقه عن الرسالة التي نشرها في ذلك البحث.

56) — أنظر التناقض الذي وقع فيه د.محمود علي مكي عندما تحدث عن "ديموقراطية" المرابطين من خلال الرسالة الثامنة التي نشرها، ثم عاد في الرسالة التاسعة التي تسير في اتجاه مناقض حيث يعبّر فيها الأمير علي بن يوسف عن غضبه واستيائه لما كانت تقابل بـه أحكام الفقيه قاضي القضاة بشرق الأندلس من اعتراض طائفة من الناس في هذه المنطقة، وفيها ينذر المعترضين عليه بتوقيع أشـد العقاب عليهم. أنظر : وثائق تاريخية جديدة، ص: 146. ونفس الحكم ينطبق على د. دندش التي وقعت في تناقض صارخ حيث تحدثت عن ديموقراطية مزعومة للمرابطين، ثم عادت في موضع آخر لتقرّ بأن الضرائب المجحفة التي فرضها الأمـراء المرابطـون

الأواخر كانت سببا في ثورة المصامدة ضد المرابطين. أنظر : الأندلس في نهاية المرابطين ومستهـــل الموحدين – عصر الطوائـــف الثانـــي ، بيروت 1988، دار الغرب الإسلامي، ص: 37 – 125.

57) ــ أنظر ما ذكره الحضرمي الذي عاش في مرحلة التأسيس، وشغل منصب القضاء للأمير أبي بكر بن عمر : "وقد قالوا : العدل يزيد السلطان في علوه، وينصره على عدوه": الإشارة في تدبير الإمارة، تحقيق سامي النشار، البيضاء 1981 ، دار الثقافة، ص: 107.

58) ــ ابن خلدون: المقدمة، ج2 ، ص: 445 . محمد عابد الجابري: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التـــاريخ الإســـلامي، البيضاء 1970 ، ص: 340 – 341.

59) ــ المواعيني: ريحان الألباب (مخطوط الخزانة الحسنية) رقم 2647، ص: 390.

60) ــ المعجب، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي الخطابي، البيضاء 1978 (ط 7)، ص: 261.

61) ــ دندش: م.س ، ص: 28.

62) ــ أنظر أطروحتنا الجامعية: الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين(مرقونة)، قدمت لنيل دكتوراه الدولـــة في التاريخ ونوقشت بكلية الآداب بمكناس سنة 1991، ج1 ، ص: 255.

63) ــ أنظر اعز ما يطلب، تحقيق عمار الطالبي، الجزائر 1985 ، ص: 262 – 263.

64) ــ نفسه، ص: 260.

65) - مولف مجهول: كتاب الحلل الموشية ، تحقيق سهيل زكار و عبد القادر زمامة ،الدار البيضاء 1979، دار الرشاد الحديثة - مطبعـة النجاح ص: 111.

66) ــ رسائل موحدية من إنشاء مجموعة من كتاب الدولة المومنية، نشرها ليفي بروفنسـال، الرباط 1941 ، المطبعة الاقتصاديـــة، ص: 129 وهي الرسالة التي بعث بها عبد المومن بن علي إلى طلبة بجاية في 3 ربيع الثاني عام 556هـــ.

67) ــ ابن تومرت: م.س. ص: 256.

68) ــ رسالة في الحسبة، نشرها برفنسـال ضمن مطبوعات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1955 ، ص: 4.

69) ــ نفسه ، ص: 5.

70) ــ ابن العربي: م.س ، ص: 184.

71) ــ نفسه ، ص: 182 – 183 ، وفيها يقول:"ولقد بلغني يا أبا يعقوب أنك احتجبت عن المسلمين بالحجارة والطين، واتخذتها دونهم حجابا، وأن طالب الحاجة ليظل يوما بسائل فما يلقاك...". وقد أشار ابن خير الإشبيلي إلى هـــــذه الرســـالة دون أن يذكـــر مضمونها.أنظر فهرست ابن خير الإشبيلي، القاهرة 1963 (ط1) ، ص: 229.

72) ــ الأعمى التطيلي: ديوانه، بيروت 1963، تحقيق إحسان عباس، ص1 ، ومن جملة ما قاله في إحدى قصائده :

فشا الظلم واغتر أشياعه • ولا مستغاث ولا مشتكـــي

وساد الطعام بتمويههـــم • وهل يقدح الرزء إلا كـــدا

73) ــ تعرضنا لهذه النقطة بتفصيل في كتابنا : المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين: المجتمع ، الذهنيات، الأولياء، بيروت 1993، دار الطليعة، ص: 145 – 146.

74) ــ محمد بن عياض : التعريف بالقاضي عياض، طبعة فضالة – المحمدية 1982 ، تحقيق محمد بنشريفة، ص: 11 . أنظر كذلـــــك : المقري : أزهار الرياض، ج3 ، ص: 10.

75) ــ التنبكتي : نيل الابتهاج .نشر على هامش كتاب الديباج المذهب لابن فرحون، بيروت (دون تاريخ)، دار الكتب العلميـــة، ص: 133. وأنظر أيضا: المقري: نفح الطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت 1966، ج2 ، ص: 650.

76) ــ ابن الزبير : صلة الصلة، قسم الغرباء، تصنيف محمد بنشريفة، ص: 503.

77) ــ أنظر: ابن عطية: فهرس ابن عطية، بيروت 1980، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، ص: 103 ، 106 ، 107.

78) ــ الضبي : بغية الملتمس، تحقيق كوديرا، مدريد 1884، ص: 63 ترجمة محمد بن خلف بن سلمان.

79) ــ عياض : الغنية، تحقيق ماهر زهير جرار، بيروت 1982 ، دار الغرب الإسلامي، ص: 131.

80) — ابن عبدون :م.س. ص: 12.

81) — محمود علي مكي: م.س. ص: 171.

82) — المدير : كتاب الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية. قدم له ونسّق له ألفرد البستاني ، تطوان 1951 ، ج2 ، ص: 29 — 30.

83) — البيدق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1971، ص: 21.

84) — أنظر نص الرسالة عند الأصفهاني: م.س ، القسم 4 ، ج2 ، ص: 368 ، وكذلك ابن خاقان: م.س. ، ص: 128 ، وهي مؤرخة بيوم الجمعة 19 رمضان عام 507هـ.

85) — ابن خاقان : م.س. ص: 124 — 125.

86) — محمود علي مكي : م.س ، ص: 182 ، رسالة رقم 13.

87) — نفسه ، الرسالتان السادسة والسابعة، ص: 175 — 176.

88) — حركات : النظام السياسي والحربي، ص: 97.

89) - مؤلف مجهول: كتاب في الفقه (مخطوط الخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط) رقم 2198 ك ، ص: 297 وقد نقل النازلة عن ابن رشد.

90) — أنظر التفاصيل عند : أشباخ: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة وتعليق محمد عبد الله عنان ، القاهرة 1985 ص: 129 — 130 — 251.

91) — ابن تومرت: م.س. ، ص: 263.

92) — أنظر الرسائل التي نشرها د. محمود علي مكي : م.س ، ص: 171.

93) — نلمس الموقف الشعبي في أمثلة العامة وسخريتهم من الفقهاء كما وردت في كتاب "ري الأوام" الذي نشره د. محمد بنشريفة تحت عنوان : أمثال العوام في الأندلس ، فاس 1975. أنظر مثل رقم 924 ، مثل رقم 160 ، ص: 230.

94) — ابن خلدون : المقدمة، ج2 ، ص: 507.

95) — ابن عذاري : م.س. ، ج4 ، ص: 23.

96) — ابن قزمان : ديوان ابن قزمان ، تحقيق كورنيطي ، مدريد 1980 — المعهد الإسباني العربي للثقافة ، ص: 282.

97) — أنظر نموذج ثورة العامة على أبي بكر بن العربي عند ابن عذاري : م.س ، ج4 ، ص: 93 ، وثورة أهل قرطبة على ابن رشد بسبب موالاته للمرابطين عند : حمدي عبد المنعم : تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين: دولة علي ابن يوسف المرابطي الإسكندرية 1986 ص: 140.

98) — وردت تفاصيل مهمة عن حركة ابن تومرت وثورته ضد المرابطين : عند البيدق في كتابه : أخبار المهدي بن تومرت.

99) — أنظر التفاصيل في كتابنا : المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص: 163 وما بعدها.

100) — ابن الخطيب : الإحاطة ، ج 1 ، ص: 455.

101) — ابن خلدون : م.س. ص: 710.

102) — ابن الأحمر : م.س ، ص: 31.

المغرب بين الصمود والتراجع

(قراءة وثائقية في رسائل القرون 6 – 8 / 12 – 14)(1)



قبل التطرق إلى الموضوع لا بد من ذكر الملاحظات الآتية :

–إن الحديث عن المغرب في هذا الموضوع هو بمعناه الجغرافي الواسع مضافا إليه الأندلس لما لها من ارتباط بأحداث المنطقة،فيكون المقصود :الغرب الإسلامي .

– إن الوثائق المعتمدة هي مراسلات صادرة عن قيادات الغرب الإسلامي أي إغفال الوثائق الصادرة عن الأطراف الأخرى.

–إن الصمود والتراجع، أو التوازن والإخلال بالتوازن الواردين في هذا العرض يخصان جانب العلاقات بين الغرب الإسلامي وجيرانه النصارى خصوصا الإسبان والإيطاليين كما أمكن فهمها من دراسة أولية للمراسلات المذكورة .

إذا عدنا إلى القرن الرابع – 10 م وجدناه يمثل تفوقا إسلاميا أو اندفاعا وليس فقط صمودا، وهذا ما برز في عصر العبيديين الفاطميين في الشمال الإفريقي والأمويين في الأندلس في مجالات مختلفة خاصة المجال العسكري بحرا وبرا . ثم دخل الغرب الإسلامي في القرن الخامس " عصر طوائف " على المستوى الداخلي وتراجع أمام اندفاع القوى الإسبانية، إلى أن تمكن المرابطون من إيقاف التراجع وخلق توازن عسكري مع الممالك الإسبانية اختل في فترة ضعفهم فأصبح من الضروري على الموحدين بعدهم محاولة علاج الوضع خلال النصف الثاني من القرن السادس (12م) وأوائل السابع، تلاه بعد ذلك تراجع شبه دائم .

نتناول الآن مضمون الرسائل المتعلقة بالفترة ما بين القرنين6 و 8 / 12 – 14م

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الانسانية القنيطرة

ونحاول أن نصنف ذلك من خلال محورين :

ـ محور أول، خصص لإطار تاريخي عام قصد تتبع بعض حالات الصمود والتراجع أو التوازن وفقدان التوازن .

- محور ثان، خصص لبعض الملاحظات المستخلصة من المراسلات الخاصة بالعلاقات .

الإطار التاريخي العام

نميز في هذا المحور بين فترتين أساسيتين :

1 – فترة أولى تخص النصف الثاني من القرن السادس وبداية السابع أي عصر قوة الدولة الموحدية التي أصبح لها اهتمام بالعلاقات الإسبانية نتيجة وصول نفوذها إلى الأندلس خاصة، كما أصبح لها اهتمام بالعلاقات مع الإيطاليين منذ وصول نفوذها إلى إفريقية، وتشمل هذه الفترة أيضا بداية الدولة الحفصية في إفريقية في الثلث الأول من القرن السابع .

إلا أن العلاقات الموحدية الإسبانية تميزت بكونها علاقات سلم أو حرب حيث كانت أسباب المواجهة متوفرة(2) وهذا ما كان يدعو الموحدين إلى القيام بعمليات تأديبية " يضطر بعدها الإسبان إلى طلب الهدنة كما حدث بين الخليفة الثاني يوسف بن عبد المومن سنة 570 وكل من البرتغاليين والقشتاليين(3) ، ثم بين المنصور والقشتاليين بعد معركة الأرك سنة 591 (4) وإذا كانت الحملات الموحدية في العهد الأول من الدولة تهدف إلى استرداد المناطق التي سقطت بيد النصارى خلال فترة الضعف المرابطي، فإنها أصبحت فيما بعد تسعى لإحداث التوازن العسكري في شبه الجزيرة الإيبيرية كالذي أحدثه انتصار " الأرك ".وعندما اختل التوازن بعد هزيمة الموحدين في معركة " العقاب " (609 / 1212) أصبحوا أكثر تشبثا بالهدنة أو السعي إليها(5) ، فقد كانت هذه الهزيمة العامل الأساسي في تدهور هيبة الدولة وتمزقها لتحل محلها كيانات سياسية جديدة في الشمال الإفريقي والأندلس .

ـ وبالنسبة للعلاقات الموحدية الإيطالية فقد تميزت بكونها ـ عموما ـ علاقات سلم وتجارة كما يظهر ذلك من مجموعة من الرسائل الصادرة عن الموحدين إلى حكومة بيزا التي تؤكد على أهمية النشاط التجاري بين الطرفين . وأهم وأطول عقد تجاري في هذه الفترة هو الموقع بين المنصور الموحدي وحكومة بيزا حيث تصل مدة صلاحيته إلى خمس وعشرين سنة، وهو يؤكد على تأمين المسافرين والتجار ومنع القرصنة بين الطرفين، كما يحدد شروط التعامل التجاري ومنها تخصيص أربع مراس لتجار بيزا يمكنهم التردد عليها دون غيرها(6) وبعدما استقرت أحوال إفريقية لأبي زكرياء مؤسس الدولة الحفصية عقد اتفاقات سلم

الموحدية معهم . وهكذا يمكن القول أن اتفاقات الموحدين ثم اتفقات أبي زكرياء الحفصي وابنه المستنصر مع الإيطاليين تدل على نوع من توازن القوى والمصالح بشكل عام وهو توازن سيختل في الفترة اللاحقة .

2 ـ فترة ثانية هي فترة انقسام الغرب الإسلامي سياسيا، يهمنا منها حاليا القرنان 7 و8 / 13 – 14م، ويمكن أن نبرز فيها ثلاثة عناصر دالة على الضعف الذي أصاب المنطقة :

ـ العنصر الأول يتمثل في انقسام الشمال الإفريقي سياسيا ودخول الأندلس في " عصر طوائف " مرة أخرى أدى إلى ضياع معظمها قبل أن يستقر حكم النصريين (بني الأحمر) فيما تبقى منها .

ـ العنصر الثاني يتعلق بضعف الروابط بين السلطات الجديدة والبنية الاجتماعية أو على الأقل ضعف القوة العصبية التي يمكنها أن تشكل قوة عسكرية فعالة لو أنها حافظت على تماسكها وانضباطها، مما جعل هذه السلطات تعتمد أحيانا ومنذ البداية ـ على عنصر المرتزقة الإسبان كجيش نظام، كما تعتمد في بعض الحالات على دعم البحرية الكطلانية .

ـ العنصر الثالث ناتج عن العنصرين السابقين، ذلك أن عدم استقرار الوضع الداخلي في كيانات الغرب الإسلامي كان له تأثير سلبي على النشاط الإقتصادي العام خاصة على الحركة التجارية الداخلية، مما أدى إلى الاعتماد بشكل كبير على مداخيل التجارة البحرية التي أصبحت تتم غالبا بواسطة التجار النصارى وهذا ما مكنهم من الحصول على تسهيلات وامتيازات في المراسي"المغاربية"

وهكذا فإننا إذا انطلقنا من الأندلس نجدها خلال فترة ضعف الموحدين (النصف الأول من القرن السابع) أصبحت بمفردها في المواجهة مع الإسبان وتحت حكم أكثر من أمير، فاضطرت لقبول شروطهم مقابل " الهدنة " معهم وكان أهونها تقديم إتاوة سنوية، وهذا ما فعله مع ملك أركون كل من زيان ابن مردنيش أمير بلنسية(7) . وابن هود أمير مرسية(8) أما ابن الأحمر أمير غرناطة والجنوب فقد عقد مع القشتاليين سلما مدتها أربعون سنة مقابل إتاوة سنوية (كعربون على التبعية) والتخلي عن مجموعة من الحصون. وهذه الإمارة هي الوحيدة التي قدر لها الاستمرار في الأندلس حوالي قرنين ونصف من الزمن .

هذه الهدنات لم تكن لتحد من تحركات الإسبان من أجل الاستيلاء على ما بقى من الأراضي الإسلامية لولا ما كان يحدث من تنافس بين الممالك الإسبانية وصراعات داخلية ولولا ظهور قوة جديدة ـ ولو أنها محدودة نسبيا ـ في المغرب الأقصى هي قوة المرينيين خصوصا في عهد السلطان يعقوب الذي كانت له أربع جوازات إلى الأندلس مكنت من إعطاء بعض الاعتبار للقوة العسكرية المغربية بها (إضافة إلى تكوين فرقة من المتطوعين المغاربة بصفة دائمة عرفت باسم " الغزاة " بل إن عهد هذا السلطان فتح مجال الاتصال الدبلوماسي مع فرنسا (9) بسبب علاقات

الطرفين بالأحداث في شبه الجزيرة الإسبانية خاصة وأن منطقة شمال البوغاز حتى مدينة رندة أصبحت تحت السيادة المرينية (فيمكن تسميتها بالثغر المريني) .

في هذا الوقت الذي برزت فيه القوة المرينية على الساحة الأندلسية وقع الضغط الصليبي على مدينة تونس بزعامة فرنسا (10) حيث تعرضت للحصار سنة 668 – 669 / 1270، هذا الحصار أضعف معنوية السلطة داخليا نحو القبائل العربية البدوية وقوى الأطماع الخارجية، بحيث اضطر المستنصر الحفصي ــ من أجل فك الحصار ــ إلى القبول بالشروط المالية التي فرضها عليه المحاصرون(11) وهي غرامة مالية لصالحهم مضافا إليها " ضريبة " لصالح ملك صقلية(12) . ثم أصبحت ظروف الدولة الحفصية في الربع الأخير من القرن السابع والعقود الثلاثة اللاحقة من القرن الثامن ظروفا سيئة لمعاناتها من الاضطراب والانقسام إلى إمارتين إحداهما عاصمتها تونس والأخرى عاصمتها بجاية، وسهل على الأركونيين والميورقيين (المستقلين آنذاك) استعمال إحداهما كورقة ضغط على الأخرى لقبول دفع " الضريبة " إليهم(13). وانضافت إلى مشكل الضريبة مطالب مالية أخرى من طرف الكطلانيين (الأركونيين والميورقيين) في مقابل دعم سفنهم لفك حصار بجاية الذي فرضه عليها أسطول بني زيان سنة 715 / 1315 واستمرت المطالبة بها في العقد اللاحق. وإذا كان بعض الأمراء الحفصيين يلتزمون بتقديم مثل هذه الضريبة للملوك الكطلانيين (في كل من أركون وميورقة وصقلية) تحت ضغط ما فإنهم كانوا يدفعون عند الضرورة حصة محدودة أو هدية ويحاولون التملص من بقية الأداءات باعتبارها تمس بسيادتهم، وكان بعضهم يستعمل أسلوب المناورة فلا يقدم التزامات كتابية وإنما وعودا شفوية، ويتظاهر بالود الخالص لأولئك الملوك كما كان يفعل ابن اللحياني سلطان تونس خلال العقد الثاني من القرن الثامن حتى ظن النصارى أنه في طريق التحول إلى دينهم(14).

بالنسبة لإمارة تلمسان لا نملك من الرسائل ما يعطينا صورة واضحة عن علاقاتها مع الإيطاليين والإسبان، وإن كانت علاقات تجارية بالأساس نظرا لأهمية موقعها المتوسط في المنطقة ولنشاط الخط التجاري الصحراوي الواصل عبر واحات توات وعبر سجلماسة إلى تلمسان ومدنها الساحلية... ولا يتضح ما إذا كان الملوك الأركونيون تمكنوا من فرض "ضريبة" على أمراء تلمسان، فرغم المفاوضات الطويلة خلال السنوات العشرينية من القرن الثامن لم يقبل الزيانيون شروط أركون لا المالية ولا المتعلقة بتسريح الأسرى كما أشارت إلى ذلك بعض مراسلاتهم(15) ، وهذا لم يمنعهم من محاولة الاستعانة بالبحرية الكطلانية لحصار بجاية(16) في الوقت الذي كانت جيوشها تشدد الحصار البري عليها (خلال العشرينيات من القرن الثامن)، وهي محاولة انتهت بالفشل خاصة مع ظهور أبي الحسن المريني على مسرح سياسة بلدان الغرب الإسلامي عامة.

ومسألة الاستعانة بالبحرية الكطلونية حدثت كما رأينا من طرف الحفصيين (سنة 715) كما كانت موضوع مفاوضات قبل ذلك مع المرينيين خلال سنة 709 من أجل حصار سبتة المحتلة من طرف النصريين سلاطين غرناطة، وترتبت عن هذه القضية مطالب مالية طيلة العقدين الثاني والثالث رغم عدم التدخل الفعلي للأسطول الأركوني في فتح سبتة(17). وهكذا نجد أن الهاجس الأول لدى الأركونيين هو الحصول على أكبر كمية ممكنة من الأموال لتلبية مشاريعهم التوسعية آنذاك في البحر المتوسط الغربي خاصة سردينيا(18)، بينما كان اهتمام الإيطاليين تجاريا محضا (خاصة البنادقة). وكان من مصلحة "المغاربيين" تشجيع المنافسة التجارية بين الطرفين لإضعاف ضغوط الكطلانيين (ممالك أركون، ميورقة،صقلية)عليهم.

بالنسبة للفترة الحسنية العنانية (731 – 759) عرفت نوعا من التنسيق في السياسة الخارجية خاصة في أوائل أيام أبي الحسن، فنحو القشتاليين كان التنسيق بين أبي الحسن وسلطان غرناطة وهو ما أدى إلى تحرير جبل طارق وعقد اتفاق مشترك مع قشتالة حرمها – ولو مؤقتا – من الإتاوة التي كانت تأخذها منذ تأسيس الإمارة النصرية(19). وبالنسبة لأركون وميورقة فإن سلطان تونس – اعتمادا على علاقته مع أبي الحسن – أصبح معهما في وضع يجعله يرفض الشروط التي كان من الممكن أن تقبلها تونس قبل هذه الفترة(20).

أما مع الطرف الإيطالي فقد كانت اتفاقية أبي عنان مع بيزا ذات صبغة سلمية وتجارية(21). ورغم أنه وقعها باعتباره سيد الشمال الإفريقي في معظمه فإنه قبل بالامتيازات التي كانت لتجار بيزا في إفريقية بمقتضى اتفاقيات حفصية سابقة تمنحهم حق السكنى في فنادقهم واتخاذهم كنائس ومقابر وأفران خاصة بهم والتحاكم لدى المحاكم القنصلية.

أما الفترة التي تلت عهد أبي عنان إلى نهاية القرن الثامن وما بعده فهي فترة تراجع عام مع بعض الاستثناءات في العلاقات الخارجية:

– فبالنسبة لسلطان تونس، نظرا لحاجته المادية لفرض نفوذه على كامل إفريقية – بعد تراجع نفوذ أبي عنان عنها – قبل دفع حصة ضريبية لملك أركون من العشر المفروض على تجار بلاده المترددين على المراسي الحفصية(22).غير أن خروج الدولة من عصر الانقسام وتجدد شبابها خلال القرن 9 / 15م جعل في الإمكان تدعيم العمل التجاري مع الإيطاليين بصورة أقوى(23) وبالخصوص مع البنادقة، وفي الإمكان أيضا رفض الخضوع لشروط أركون التي ستأخذ في التراجع التدريجي أمام المنافسة الإيطالية.

–وبالنسبة للأندلس فقد استفادت خلال الثلث الأخير من القرن الثامن في ظل سلطانها الشهير الغني بالله من اضطراب قشتالة الذي كانت له أحيانا مساهمة فيها بهدف إطالة أمدها، فامتنع من أداء الإتاوة لها. بل أصبح في بعض الأوقات يتحكم في توجيه السياسة الخارجية للزيانيين وبعض السلاطين المرينيين، وناب

عن هؤلاء في عقد بعض الاتفاقات مع الإسبان(24). أي أن مجال المناورة أو الضغط من طرف هؤلاء على غرناطة أصبح ضيقا ومحدودا ما داموا منشغلين بمشاكلهم وسيتغير هذا الوضع منذ أوائل القرن التاسع لصالح الإسبان، أي تعمق الأزمة في المغرب المريني، وانقطاع طريق العبور على المغاربة نحو الأندلس منذ سقوط سبتة بيد البرتغاليين (سيطرة النصارى على المضيق)، ودخول النصريين في الصراع اللانهائي على السلطة...بينما كان الإسبان يتجهون – ولو ببطء وبتوجيه من الكنيسة – نحو تحقيق الوحدة بين أركون وقشتالة التي ستتم في أواخر القرن 9 – 15 ويتحقق معها القضاء على ما بقي من دولة الإسلام في الأندلس،بل ينشط الزحف الإسباني على السواحل المغاربية وإلى ما وراءالمحيط.

ملاحظات واستنتاجات.

من خلال الرسائل التي تهم موضوع العلاقات بين الطرفين الإسلامي الغربي والنصارى.

1 – إن اتفاقات السلم غالبا ما تكون في نفس الوقت اتفاقات تجارية أيضا بحيث تنص على تامين رعايا الطرفين بحرا وبرا، أي منع القرصنة بينهما، ثم تشير بعد ذلك إلى ما يهم التجارة بين الجانبين.

2 – في هذه الاتفاقات عادة ما تذكر الجهات التابعة لزعيم هذا البلد أو ذاك لتشملها – فيما يبدو – شروط الاتفاق، فملك أركون في أوائل القرن الثامن هو "ملك أرغون وبلنسية...وبرجلونة وقبطان جنرال عن الكنائس وعن الباب(25)، وفي اواسط القرن الثامن أضيف إلى ما سبق ملك "منبجلير [Montpellier] والرشليون"[Rooussillon](26)، وفي نفس الفترة أصبح لقب أبي عنان المريني "سلطان فاس... وسجلماسة... وتلمسان ...وبجاية...وبسكرة...وطرابلس وجبل الفتح ورندة"(27).

3 – بالنسبة لمدة صلاحية الاتفاقيات فإنها عادة ما تحدد بمدة معينة من السنوات ونادرا ما ينص على أنها مدى الحياة أي حياة الطرفين الملتزمين بها، وقبيل انتهائها يقوم النصارى بإحدى العمليتين : إما توجيه مبعوث لمعرفة رأي الطرف المسلم في تجديد الاتفاق عندما تكون ظروف النصارى (خاصة الإسبان) في حاجة إلى السلم، أو يلجأ هؤلاء – في غالب الأحيان – إلى القيام بعمليات قرصنة بحرية أو برية (ساحلية) ليسارع الطرف المسلم إلى طلب تجديد الهدنة وبشروط هي لصالح النصارى غالبا.

4 – الملاحظة الرابعة حول من يرغب في السلم، ففي عهد قوة الموحدين كانت ضغوطهم العسكرية تدفع الإسبان إلى طلب مهادنتهم بعد جواز جيوشهم الضخمة إلى الأندلس، أي أن الهدنة كانت تفرض من موقع قوة الموحدين أو على الأقل في وضع متوازن. ومنذ دب الضعف في دولتهم أصبحوا أكثر حرصا على الهدنة أو

السعي إليها، فهذا المستنصر الموحدي (610 – 620) يحذر ولاته بالأندلس من نقض الهدنة :" إنكم تثيرون على أنفسكم من شر عدوكم...شررا يستعر وضررا يعدم فيه المنتصر (أي المعين)... وقد جربتم مرات أنكم... لا تصيبونهم مرة إلا أصابوكم ألف مرة...."(28) وفي إحدى رسائل النصريين في أواسط القرن الثامن / 14م إلى أبي عنان المريني وردت هذه العبارة " تعلم سرور العدو بنبذنا بعهده ... فإنه اعتاد أن يكون مطلوبا ... وحاجتنا إلى مهادنته لا تغيب عن علمه..."(29).

5 ــ بالنسبة للحفاظ على اتفاقات السلم يلاحظ التزام الطرف الإسلامي عادة بالحفاظ عليها، بينما كان القشتاليون على الخصوص يعتبرون مدة الاتفاق مجرد فسحة لمواجهة الاضطرابات الداخلية غالبا، واحيانا يعملون للتخفيف من هذه الاضطرابات على فتح جبهة قتالية ضد المسلمين كما يحدث ذلك في الأندلس لإشغال رعيتهم ضمن ما يسمونه بـ"الحرب المقدسة". كما أن حالات السلم الرسمية مع النصارى قشتاليين أو كطلانيين لم تكن تمنع من ممارسة عمليات القرصنة البحرية (والساحلية أحيانا) التي تقوم بها جماعات بإذن من حكوماتها أحيانا أو بتزكية منها أو سكوت عنها حتى في ظروف وجود اتفاقية سلم بين الطرفين، فمن شأن هذه العمليات زيادة الضغط على الطرف المسلم لتعديل الاتفاق بشروط أفضل لصالح الطرف النصراني، وهذا لا يعني أن القرصنة الإسلامية كانت منعدمة، وإنما كان المسلمون يحترمون الاتفاقات المعقودة.

6 ــ من وسائل الضغط النصراني إضافة إلى القرصنة، منع وصول التجار النصارى إلى السواحل المغاربية ما دام النشاط التجاري بهذه الجهات يعتمد على تحركاتهم (نتيجة ضعف حركة السفن التجارية الإسلامية). وهناك أيضا فرق المرتزقة الذين كان قادتهم يتم اختيارهم من طرف الملوك الكطلانيين، فكان لهؤلاء القادة نفوذ لدى السلاطين (فهم أحيانا سفراؤهم لدى ملوك ملتهم).

وأخيرا يمكن القول أنه في العصر الموحدي الأول كان الغرب الإسلامي موحدا في مواجهة النصارى، أي لم يكن مجال لهؤلاء من أجل الضغط على جهة من جهات المنطقة ما دامت تابعة لقيادة واحدة، أما في عصر الانقسام فقد انعكست الحالة، إذ نتيجة للتوتر بين كيانات الغرب الإسلامي أحيانا أو عدم التنسيق في سياساتها الخارجية نحو النصارى جعل هؤلاء يملكون وسائل الضغط للحصول على الامتيازات أو التنازل لصالحهم.

الهوامش :

1) ــ ألقي هذا العرض في اليوم الدراسي الذي عقدته الجمعية المغربية للبحث التاريخي يوم 28 أبريل 1995.

2) ــ من عوامل المواجهة بين الطرفين دعم الإسبان للمناهضين للحكم الموحدي وكذلك الحملات غير النظامية على الأراضي الإسلامية حتى في أوقات الهدنة الرسمية بين الجهتين وأيضا الحملات النظامية خاصة القشتالية والبرتغالية.

3) — أحمد عزاوي : رسائل موحدية (مجموعة جديدة) ، الجزء الأول رقم الرسالة 29.

4) — نفس المرجع، الرسالة رقم 42.

5) — نفس المرجع ، الرسالتان 83 — 85.

6) — نفس المرجع، الرسالة رقم 35 ، قارن مع الرسائل 46 — 47 50 في نفس المرجع.

7) — أحمد عزاوي: الغرب الإسلامي من خلال رسائله، ق 2 / الرسالة رقم 9 (رسالة دكتوراه مرقونة).

8) — نفس المرجع ، الرسالة رقم 26.

9) — الغرب الإسلامي ، الرسالة رقم 160.

10) — شارك في الحملة إلى جانب فرنسا ملوك وأمراء نبارا ولوكسمبورغ وفلاندر وصقلية... (الغرب الإسلامي، الرسالة 134).

11) — الغرب الإسلامي ، الرسالة 134.

12) — يبدو أن الأصل في هذه المسألة يعود إلى اتفاقية بين أبي زكرياء الحفصي وملك صقلية سنة 628 ، راجع برانشفيك في تاريخ إفريقية في العهد الحفصي 1 / 65 — 66 (تعريب حمادي الساحلي — 1988).

13)— بعدما عقدت أركون سنة 701 / 1301 اتفاقية مع تونس تمنحها امتيازات أهمها "ضريبة" تؤخذ من قيمة العشر المفروض على تجار أركون في المراسي الإفريقية (الغرب الإسلامي ، الرسالة 175)، تمكنت ميورقة عن أركون آنذاك من الحصول على اتفاق مماثل مع إمارة بجاية في السنة اللاحقة

CH ,E, Dufourcq ; l'Espagne Catalane et le Magrib au 13e et 14e s.

14) – Dufourcq ; l 'Espagne Catalane... p (423,446),(490-493) Paris 1966.

15) — الغرب الإسلامي، الرسالتان 217 و219 ، قارلهما مع الرسائل 241 —242 — 244 — 245 من نفس المرجع.

16) — الغرب الإسلامي ، الرسالة 244.

17) — عبد الهادي التازي : التاريخ الدبلوماسي 128/7 ، أنظر أيضا في "الغرب الإسلامي" الرسالتين 194 — 195.

18) — الغرب الإسلامي ، الرسالتان 221 — 222.

19) — الغرب الإسلامي ، الرسالة 274.

20) — عندما طلبت تونس سنة 729 / 1329 دعما بحريا ضد الحصار البحري الثاني لبجاية من طرف بني زيان اشترطت عليها ميورقة دفع مبلغ 14500 دينار (Dufourcq ; l'Espagne catalane...p 506, 508 (marge1) (أما بعد أن زال الخطر الزياني بفعل الدعم المريني للحفصيين فلم يعودوا مستعدين لقبول اتفاقيات مشروطة مع الكطلانيين).

21) — الغرب الإسلامي ، الرسالة 390.

22) — الغرب الإسلامي ، الرسالة 402 (تاريخها سنة 761 ، مدة صلاحيتها عشر سنوات).

23) — في سنة 793 / 1391 تم تجديد اتفاقية بين تونس وجنوة .(Mas – Latri : Traités de Paix...p130) وفي سنة 794 تم عقد اتفاقية بين تونس والبندقية صلاحيتها عشر سنوات (Traités...p232)، وفي سنة 800 / 1397 عقدت اتفاقية بين تونس وبيزا (الغرب الإسلامي ، الرسالة 486).

24) — الغرب الإسلامي ، الرسائل 457 — 458 — 481.

25) — الغرب الإسلامي ، الرسائل 197 — 198 — 202 — 208 — 209.

26) — الغرب الإسلامي ، الرسالتان 296 — 328.

27) — الغرب الإسلامي ، الرسالة 390.

28) — رسائل موحدية، الرسالة رقم 83.

29) — الغرب الإسلامي ، الرسالة رقم 370.

المغرب بين الصمود والتقهقر

1912 – 1830



محاولة رصد الصمود والتقهقر في المغرب بين 1830 و1912 تحمل منذ البدء نقط ضعف متعددة، منها أنها تنطلق من مسلمة تفرضها إيديولوجية وطنية وثقافية لا تخضع لمقاييس علمية وهي أن السقوط تحت الحماية لا يمكن أن يعتبر إلا تقهقرا.

ومنها أن للصمود والتقهقر في التاريخ مفهوم نسبي لانعدام تقنيات ثابتة متفق عليها في التقييم. وكذلك ما يمكن أن تحمله عناصر تحليل موضوع من هذا النوع رغم كل الاحتياطات – من أحكام قيمة لا محل لها في تحليل تاريخي موضوعي.

وما يتركه كذلك عزل فترة تاريخية عن سابقتها ولاحقتها من ثغرات، بحكم أن التاريخ لا يمكن أن يفهم إلا في إطار تسلسل تتخلله أحداث ذات قيمة نسبية.

وأخيرا ما يتسبب فيه اختزال سريع ومبسط لصراع طويل ومعقد من إهمال لجوانب وأطراف أساسية في هذا الصراع لهذا فهذه المحاولة لا تتعدى لمحات خاطفة عن الأطراف الأساسية في هذا الصراع دون محاولة مقارنة، وعن الوسائل التي استعملت فيه وبعض نتائجه دون محاولة تقييم. واختيار سنتي 1830 و1912 كنقطتي رصد للصمود والتقهقر له ما يبرره :

---

* أستاذة باحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة

فاحتلال فرنسا للجزائر أظهر منذ الوهلة الأولى مع محاولة مولاي عبد الرحمن في تلمسان هشاشة الحدود الجغرافية والبشرية والتاريخية، وأن تجاوزها أصبح حتميا ومسألة وقت مرهونة بنتيجة الصراع بين قوى عسكرية وحضارية من نوع جديد، وان هذا الصراع لن يكون حركة مد وجزر بالآليات التقليدية يتغير فيها مركز القوة دون المساس بنوع البنيات والمؤسسات بل صراع ستقلب نتيجته كل المعطيات وهذا ما أكدته سنة 1912 إذ أن هذا الاحتلال وضع وجها لوجه قوتين سعت كل منهما لاستعمال مكونات قوتها للدفاع عن مصالحها التي كانت بحكم اختلاف نوعيتها وطبيعة تطورها وغاياتها مصالح متضاربة.

ففرنسا : التي احتلت الجزائر في إطار الحركة الاستعمارية عرفت نوع التطور الذي عرفته كل بلدان أوربا الغربية، وهو تطورانطلق من عوامل نمو ذاتية فكرية واقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية تأكدت ملامحها وخطوطها العريضة منذ القرن الثامن عشر في الحركة الفلسفية والعلمية والتقنية وبلغ أوجه مع الثورة الصناعية الأولى والثانية والنمو الديموغرافي وتطور آليات الإنتاج وتحول العالم القروي، وازدهار المدن، ودمقرطة المجتمع عن طريق تعميم التعليم والخدمة العسكرية وإجباريتها والمشاركة السياسية عبر الاقتراع العام والمؤسسات الدستورية، وتوسيع مجال الإعلام وتنظيم العمل النقابي وتغيير عقلية وأساليب الحكم، وهذا التطور حول عوامل الضعف الغربية إلى عوامل قوة.

فالصراعات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي التي طبعت القرن التاسع عشر الغربي صار أساسها البحث عن سعادة الفرد الغربي ورفاهيته وحقوقه واختلاف التصورات والمشاريع لتحقيقها كما أن التنافس الأوربي الحاد من أجل الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية داخل أوربا وخارجها، والذي كان سببا في مواجهات مسلحة متعددة داخل القارة وكذلك حافزا لكل الدول الأوربية الغربية على التطور المستمر لضمان تفوقها، قد وجّه منذ 1870 نحو الخارج لتوسيع مجال النفوذ الغربي على بقية العالم مما نشط الحركة الاستعمارية في إفريقيا وآسيا بعد التقهقر الأوربي في أمريكا.

أما المغرب الذي كان عليه أن يواجه بصفة مباشرة هذه القوى منذ 1830 فهياكله السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية اتبعت وتيرة تطور أقل ما يقال أنها كانت وتيرة مخالفة: فالحياة السياسية كما تظهر في أوائل القرن من خلال الوثائق والمصادر الداخلية المخزنية ظلت تخضع لعلاقات قوة بين سلطة مخزنية في طريق التمركز وبين قوات قبلية تحاول أن تحد من آثار ضغط هذه المركزية ولعلاقات تقليدية دينية بين "رعية " وبين من ولاه الله أمرها، وتحصر التحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار الفتنة وتعالج إما "بالتسييس" واللين والإرجاع عن الغي، أو بحرق الزرع وتهديم المداشر وقطع رؤوس "البغاة"(1).

والحياة الاقتصادية تدور حول اقتصاد فلاحي حرفي معاشي تتحكم فيه عوامل طبيعية من مناخ وأوبئة وقوانين سوق طبيعية كذلك، مرتبطة بـــالعرض والطلــب الداخلي على الخصوص في حين تخضع العلاقات التجارية مع الخـــارج، لمراقبــة المخزن الذي يتدخل بالتسريح والمنع وفرض الضرائب علـــى الوســق والجلــب. وغياب العجلة في أوائل القرن – في حين تؤكد الوثائق على وجودها فـــي العــهد الروماني(2) – يدل على الأقل على أن مستوى الاقتصاد والحاجيات لم يكن يتطلــب تطوير التكنولوجيا لا في المواصلات ولا في طرق الإنتاج وبالتالي انعدام الحاجـــة إلى توسيع النطاق العلمي والمعرفي ويؤكد هذا كذلك تقلص مجال استعمال علـــوم لم تبق إلا آثارها كعلم التنجيم الذي صار ينحصر في رصيـــد النجـم ذي الذنــب والكسوف والخسوف، والتنبؤات بخطب أو بموت عالم أو سلطان، وكعلـــم الطــب الذي يدل على غيابه اللجوء في العلاج للشرفاء والمشعوذين، والمكانة التي احتلـــها الأطباء الأجانب طوال القرن التاسع عشر داخل وخارج المخزن(3) والـــدور الـــذي لعبوه في التغلغل الأوربي وكعلم الحساب الذي لم يحتفظ بوجـــوده إلا فـــي إطـــار العلوم الدينية التي بقيت تشكل إلى جانب بعض الآداب العمـــود الفقـــري للمعرفـــة وللحياة الاجتماعية.

هذه الخصوصيات والمعطيات حددت نوع التحديات التي كان على المغـــرب مواجهتها والإمكانيات التي كان يتوفر عليها كذلك.

أما التحديات فتتمثل في الوسائل الكاسحة التي ارتكزت عليها القـــوة والتفـــوق الغربي والتي اندحرت أمامها منذ الاكتشافات الكبرى حضارات وإمبراطوريات ممــا أضفى عليها صفة المشروعية الحضاريـــة والقانونيـــة والعصريـــة: وهـــي القـــوة العسكرية والغــــزو التجـــاري والتكنولوجـــي والضغـــوط الاقتصاديـــة والماليـــة والـــدبلوماسية. ولـــن ندخل في تـــفاصيل هذا الاكتساح الذي شاركت فيه بصفــــة مـــتفاوتة كل الدول الغربية تقريبا، وحتى الولايات المتحدة كــــل بالوســـائل التـــي تقتضيها مصالحها.

ويكفي لمعرفة قوتها الناسفة تتبع التطور الذي طرأ على الخطاب الرسمي فـــي ظرف 79 سنة :

فبعد حادث للا مغنية(4) نجد مولاي عبد الرحمان يكتب لعاملي الرباط وســـلا "فاعلموا أن عدو الدين الفرنصيص دمره الله، لما استولى على تلمسان ردها الله دار إسلام ورأى من اضطراب أحوال قبائل تلك الناحية ومثلهم في ملاقاته ظن أن كـــل الناس كذلك وحسب كل بيضاء شحمة فسولت له نفسه لعنه الله التشوف إلى قبـــائل إيالتنا السعيدة " إلى أن يقول " فينبغي مقابلة هزله بالجد ومحـــو تمويهـــه بإظـــهار القوة الإسلامية "... ثم يؤكد " فالعدو قصمه الله في هوان وصغار وذلـــة واحتقـــار فالمراسي معمورة والحمد لله بحاميتها والثغور مشحونة بعدة الحرب وآلتـــها وكـــل عين أمامها أصبع ما تحركه في ناحية إلا ويلقى من أهلها خسارا(5).

وفي سنة 1886 عند ارتفاع الضغط الأوربي لتحرير التجارة نهائيا وإرغام المخزن على التنازل عن حقه في التحكم في نوع الصادرات والواردات، وهو ما بقي يتماطل فيه رغم تعدد المعاهدات التي مهدت لذلك منذ معركة إسلي كمعاهدة 1856 و1863، وذلك لما كان ينشأ عن هذا التنازل – خصوصا في ما يخص الحبوب والأنعام– من ارتفاع في الأثمان، وخفض مداخيل الخزينة، نجد مولاي الحسن يقول في إحدى الرسائل : " ومنذ مدة ونحن نسدد ونقارب بما يقتضيه الوقت والحال عملا بقول نبي الوجود (ص) سددوا وقاربوا الإبقاء ما كان على ما كان إذ لا أقل من ذلك سيما في هذا الزمان الذي أشار إليه (ص) يأتي على الناس زمان يمر فيه الحي على قبر الميت فيقول ليتني كنت مكانك"(6). وعند احتلال وجدة نجد مولاي عبد العزيز يبرر ذلك بقتل الدكتور في مراكش موشان ويقول : "ولما بلغ ذلك الدولة الفرنسوية حصل لها انزعاج واغتاضت لذلك وهالها ما وقع من هذه الحوادث التي يؤدي إليها طيش الرعاع الذين لا يعرفون مزية الهدوء والسكينة وحملها الغيض على احتلال عسكرها لوجدة طالبة الإنصاف"(7).

وبعد احتلال الدار البيضاء: "وصل لنا كتابكم يشرح الواقع هنا كم من رعاع مديونة وأولاد زيان"(8).ومرور المخزن من الثقة بالنفس إلى الشعور بالإحباط ثم الاستسلام لتوقيع معاهدة الحماية لا يدل فقط على التقهقر بل كذلك على الصمود كما تدل على ذلك المدة الفاصلة بين الموقف الأول والأخير وهي مدة طويلة إذا قورنت بالمدة التي احتلت فيها الجزائر وتونس. وتدخل عدة عوامل خارجية وداخلية في تفسير هذا الصمود:

على الصعيد الخارجي : احتلال فرنسا للجزائر وإن كان في إطار استرجاع مكانتها الاستعمارية التي تقلصت في أمريكا والهند مر بفترة من التردد والصعوبات الناتجة عن المشاكل الداخلية والعلاقات داخل القارة الأوربية جعلت فرنسا في أول الأمر تفكر في استعمال الجزائر فقط كورقة في سياستها الأوربية لاسترجاع سلمي لضفة الرين الشرقية(9) ولم تصر الجزائر محور سياستها الاستعمارية إلا بعد انتهاء الحروب الأوربية وإطلاق مؤتمر Berlin يدها في تونس التي احتلتها سنة 1881 حيث صار التفكير في إفريقيا الشمالية الرومانية – شيئا مشروعا، وطوال هذه المدة حاولت أن تحافظ – في حدود سيادتها في الجزائر "واحترام الحدود" – على صداقة المغرب بصفته قوة تتحكم في الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق ولاستخدامه عند الحاجة ضد منافستها إنجلترا وكذلك كقوة إسلامية مجاورة قد تؤدي مجابهة عسكرية شاملة معها إلى تضامن الجزائريين المسلمين لهذا بقيت العمليات العسكرية خاطفة وذات طابع "تأديبي" وفي إطار "المشروعية" الدولية، زيادة على أن الوضع الدولي للمغرب لم يكن يسمح لفرنسا القيام بعملية عسكرية من النوع الذي استعملته في الجزائر وتونس فهو إمبراطورية إسلامية مستقلة لم يعد لها مع الغرب أي ملف يبرر التدخل منذ أن جعل مولاي عبد الرحمن حدا نهائيا للجهاد البحري، وهو

كذلك ورقة أساسية لاستمرار تحكم إنجلترا في البحر الأبيض المتوسط ولنشـــاطها التجاري وكذلك جار لازالت إسبانيا رغم ضعفها تحتفظ فيه بسبتة ومليليـــة وتحلـم بحقها التاريخي فيه(10).

أما العوامل الداخلية فهي مرتبطة بالكيان السياســي والاجتمـاعي للمغـرب: فوحدته رغم مظاهر العلاقات السياسية الداخلية المعقدة على الفهم الغربي، والتـــي كانت تقرب القبائل أو تبعدها من السلطة المركزية كانت لا تتيح الفرصة للتدخـــل في نزاعات داخلية كالتي سبقت ومهدت الاحتلال الفرنسي للجزائر ولتونس.

ومن المؤكد أن فرنسا درست وجربت هذه الإمكانية طول القرن ويظهر هـــذا مثلا في تقرير لقنصل فرنسا بالرباط يتكلم فيه عن رحلة الحج نظمها علـــى ظـــهر سفينة Albatros من البحرية العامة الفرنسية تضم مولاي عبد السلام شـــريف وزان ومولاي علي من الزاوية الدرقاوية وفرجي من جيش البخـــارى والقـــايد العباســـي عامل الغرب وتجارا من فاس وسلا وابن أخ الخطيب: وأبناء عدة قياد. وخلال هـذه الرحلة درس القنصل الذي كان مدعما بمترجمين كل الحزازات التي كـــانت بيـــن مختلف هذه العناصر وبينها وبين المخزن والسلطان وعن كيفية اســـتغلالها حاليـــا ومستقبلا ودام هذا النوع من الاستطلاع والدراسات طوال القرن(11).

كما أن ذكرى وادي المخازن بقيت راسخة في المخيلة الغربية إلـــى موقعـــة إسلي – وكذلك التخوف من قدرة السلطان كأمير للمومنين علـــى بلـــورة الشـــعور الديني للمغاربة الذين دخلوا في استنفار عام منذ استقرار الفرنسيين في الجزائر(12) فقد بقي الجهاد يقض مضجع الأوربيين إلى عهد الحماية فتجد نفس التخوفات التـــي يعبر عنها Burel في تقريره لنابليون سنة 1808 عن القوة الدفاعية للمغرب(13) تمـــلأ كذلك مراسلات Le Prince de Join ville مع Bugeoud قبل معركـــة اســـلي وقنبلـــة الصويرة وطنجة 1844 (14) ويشغل بال المتتبعين للسياسة العسكرية لمولاي الحســـن منذ 1875 حيث كانوا يخشون أن يصبح الجيش النظامي نواة قوية منظمـــة تلتـــف حولها القوات القبلية في حركة جهاد قد تشمل جميع الأفارقة المسلمين(15).

ونجد كذلك في تقرير حول القوات الدفاعية المغربية Guedeuseld ســـنة 1887 أي بعد أكثر من ربع قرن من سياسة تكوين جيش نظامي لا يعطيـــه القيمـــة التـــي يعطيها لإمكانية إستنفار القبائل بل نجد هذا التخوف فـــي مذكـــرة حـــول المســـألة المغربية سنة 1900 رغم تدهور شعبية مولاي عبد العزيز(16) وفي بعض التقـــارير حول ثورة العسكر في فاس بعد توقيع معاهدة الحماية خصوصا وأن الجنود خرجـوا من تكناتهم وهجموا على مدربيهم وهم يهتفون الله أكبر.

وقد شكلت هذه الاعتبارات الخارجية والداخلية العمود الفقري لصمود الكيـــان المغربي الذي بقي رغم ما أصابه طوال القرن من تصدع وتناقضات موحدا حـــول مبدأ الخضوع لسيطرة أجنبية وإن اختلفت نظرته للطريقة التي يجب أن يعـــبر بـــها عن هذا الرفض.

فالمخزن اعتمد في الأول على الورقتين الداخلية والخارجية ليتخلى شيئا فشيئا عن الورقة الداخلية ويركز على الخارجية في حين بقيت عدة جهات كالقوات القبلية تؤمن بالجهاد وتمارسه أو تطالب به في إطار المشروعية وخارجها، وحتى في أحلك فترات ضعف المخزن بويع لمولاي عبد الحفيظ كسلطان للجهاد.

فهجوم الفرنسيين على الجزائر أحدث صدمة خلفت حركية لم تنقطع إلى 1912 حيث استيقظ الشعور الديني والإحساس بالخطر، وظهرت المشروعية مرتبطة بالقدرة على التضامن الإسلامي "وجهاد عدو الله" خصوصا بعد بيعة تلمسان وبدأت الاستجابة للجهاد في شكل هجومي حينما أرسل مولاي عبد الرحمن الجيش لتلمسان، وحتى انسحاب هذا الجيش استمرت المشروعية من خلال دعم الأمير عبد القادر ومن خلال وجود عناصر مخزنية وراء بعض هجومات القبائل الشرقية(17) ثم صار الجهاد في الخطاب الرسمي بعد هزيمة إسلي مشروعا مرتبطا بتغيير هياكل الجيش و"صلاح القبائل" وتأكد هذا بعد حرب تطوان وانهزام المخزن أمام من كان يسميهم "بالجنس الذليل" حيث ركزت كل الجهود على الورقة الخارجية وسخرت "العساكر الجهادية "(18) ردع القبائل التي تحاول المس بها وأصبحت القاعدتان الفقهيتان : درئ المفاسد قبل جلب المصالح" وارتكاب أخف الضررين" محور السياسة المخزنية حتى حينما ظهر ضرر الجيوش الفرنسية في وجدة والدار البيضاء.

وقد ارتكزت هذه السياسة الخارجية على :

– تجنب كل ما من شأنه أن يعطي الفرصة للبلدان الغربية خصوصا فرنسا وإسبانيا لتدخل عسكري، كهجومات القبائل المغربية على الحدود الشرقية والتي أوكلت حراستها لأول وحدات الجيش النظامي بعد معركة إسلي على الحدود الشمالية بعد حرب تطوان.

– الخضوع لتأدية كل أنواع الغرامات التي تكاثرت بتكاثر المشاكل بين التجار الأجانب ومحمييهم من جهة والمواطنين وموظفي المخزن من جهة أخرى والتسارع لتأديب كل من يمس بمصالحهم واللجوء إلى عقد مؤتمرات دولية وبعثات دبلوماسية لتسوية النزاعات. واعتماد الخطاب القانوني والحضاري الغربي في الشكايات والأجوبة عليها مثلا في قضية نزاع علق فيه فرنسيان يهوديان مغربيا في مراكش كتب سيدي محمد بن عبد الرحمان لبركاش ما يجب أن يحتج به عند القنصل الفرنصي وإنما يسهل الأمر من اعتاده لأن المعهود بالتعليق والشنق هو المخزن وكل من سمع ذلك من الأجناس يمجه ويستقبحه"(19).

– وتحري القوانين الغربية حتى في الأزمات التي تتطلب سرعة المبادرة – مثلا نجد سيدي محمد بن عبد الرحمان يكتب للخطيب والزبدي 1860 في وقت كانت فيه الجيوش الإسبانية على أهبة تجاوز الحدود "بلغنا أن الكرة إذا أزيد عقدها لابد من اتفاق المتنازعين في وقتها بأن يجعل أجلها وفي محل الخروج للقتال بأن يقال مثلا

المحل الذي يخرج فيه الكافر هو المحل لا غيره فإن كان هـــذا صحيحـــا وقانونـــا فيجب أن نعمل مع الكافر أجلا ريثما يأخذ الناس أهبتهم على الوجـــه الأكمـــل.وأن يعين هو المحل الذي يخرج فيه يتقابل بما يجب أن يقابل به(20).

وإذا كان للضغط الأجنبي وعدم تكافؤ القوى نصيب كبير في إفشال مشـــروع الصمود بعنصريه الخارجي والداخلي وتحريفه عن مجراه فإن السياسة التي اتبعـــت في الميدانين لم توفر لها كل شروط النجاح فقد ظهرت دون انســـجام وفـــي شـــكل ردود فعل ظرفية لا تدخل في إطار نظرة عامة لتغيير الأمور أو تدعين الأجـــهزة التقليدية وتكييفها لجعلها قادرة على مواجهة التحديات. فالورقـــة الخارجيـــة كـــانت بطبيعتها منذ البدء مؤقتة ومرهونة بالإرادة والمصالح والمبادرة الأجنبية التـــي لـــم يكن للمخزن الوسائل الكافية لمعرفتها كما أن الخلافات الأجنبية التي كان أساســـها المنافسة الاستعمارية والصراع من أجـــل بســـط النفـــوذ السياســـي والاقتصـــادي والحضاري الغربي والحاجة للمواد الأولية واستثمار رؤوس الأمـــوال وتصريـــف فائض الإنتاج والعاطلين لم يكن من المنطقي أن ينتظر منها الحفاظ علـــى الكيـــان المغربي فإذا كانت قد لعبت دورا في التوقيت وأجلت سقوط المغرب تحت ســـيطرة دولة واحدة فإنها كانت سببا في تكثيف الضغط على البنيات السياسية والاقتصاديـــة والاجتماعية طوال هذا الوقت إذ كانت مكتسبات كل دولـــة تعمـــم علـــى الجميـــع فالصديق الحميم J. D.Hay لم يحاول منع Le Joinville من نسف مداخيـــل المخـــزن بقنبلة طنجة والصويرة في 1844 وكان أول المستفيدين من انهزام إسلي حيث فرض المعاهدة التجارية لـــ 1856 التي كانت من الأسباب المهيئة لحرب تطوان ولم يمـــانع في غرامة الحرب التي أنشأت عهد المديونية . وكان أول المستفيدين منـــها بتقديـــم القرض بتسديدها مقابل مداخيل الجمارك. كما شارك في الصراع لكسب أكبر عـــدد من المحميين والاستفادة من الامتيازات التجارية وفرض اللبيرالية التجاريـــة التـــي أخضع لها العقد الاستعماري منذ الثورة الأمريكية. ولم تمنع العداوة الأبديـــة بيـــن فرنسا وإنجلترا وبين فرنسا وألمانيا من عقد الاتفاق الودي سنة 1904 واتفـــاق 1911 على حساب بلدان لا تنتمي لحضارتها ولا لدينها، وقد ظهرت آثـــار هـــذا النســـق المكثف على البنيات السياسية والتي تصدعت بسبب ارتفاع الحمايـــات والغرامـــات وانعكاس آثارها على هيبة المخزن وعلى علاقته بالرعية بسبب ارتفـــاع ضغطـــه الجبائي على القبائل ، ومست هذه المنافسة الطويلة حتى قاعدته التي انقسمت إلـــى "لوبيات " فرنسية وإنجليزية ثم ألمانية كما أثرت هذه المنافسة الطويلة على البنيـــات الاقتصادية والاجتماعية حيث لاحت مظاهر الفقر على الفلاحين والحرفيين ووسعت الهوة بينهم وبين الطبقة التي اغتنت بالتجارة مع الأجانب وبالعمل المخزني.

وإذا كان المخزن قد صمد بعض الوقت باستغلال المنافسات خصوصـــا فـــي عهد مولاي الحسن فإنه عجز عن التخفيف من آثارها الداخلية.

فاعتماده، على المؤتمرات الدولية والبعثات الدبلوماسية والتذكير بالشروط والمعاهدات وإعادة النظر فيها لتسوية هذه الآثار كثيرا ما كان هذا يأتي بنتائج عكسية إذ كان المغرب يخرج منها في أغلب الأحيان كما كتب السلطان مولاي الحسن لبركاش في مؤتمر مدريد "كمن ذهب يطلب قرنين فرجع بلا أذنين"(21).

وهذا الوقت المكتسب لم يستغل لإعادة النظر في أسباب انهيار الهياكل التقليدية والعلاقات السياسية الداخلية على ضوء التحديات الجديدة التي كان الجميع متفقا على خطورتها.

فالهياكل المخزنية أظهرت عجزها منذ محاولة تلمسان الفاشلة وتأكد هذا العجز في معركة إسلي لا فقط بالنسبة لمدافع Bugeaud ولكن كذلك بالنسبة لنفسها. فالمعركة التي قامت باسم الجهاد لم يقدها السلطان وقادها ابنه سيدي محمد كحركة عادية يكفي إظهار المظل والهيئة المخزنية لتتراجع القبيلة العاصية. ثم في حرب تطوان التي تدل عشرات المراسلات بين الخطيب والزبدي ومولاي العباس "قائد الجيش" والسلطان على جهاز روتيني علاه الصدأ فكل الاهتمامات والطاقات منصبة على طلب بارود وصل فاسدا وخيم لم تحط بعد مدة طويلة حتى ابتداء الحرب ورماة لم يصلوا إلى محل المعركة رغم الحاجة الماسة إليهم(22). ووسط كل هذا ينصب اهتمام مولاي العباس على سرج أخضر(23).

حقيقة أن هذا الانهزام كان فرصة لإعادة النظر في نظام الجيش التقليدي ولكن الجيش النظامي يسير بنفس الأجهزة ونفس العقلية، مما أفشل التجربة منذ الانطلاقة حيث لم يصل العسكر الجديد طور النمو رغم مجهودات السلطان مولاي الحسن المالية والتقنية.

ولم يستطع هذا العسكر الجديد تعويض قاعدة المخزن التقليدية التي كانت هي قبائل الجيش ولا القوات القبلية التي كانت أساس حركة جهاد بل صار في الأخير مع ارتفاع عدد المدربين الأجانب داخله عاملا إضافيا لتأزيم العلاقات السياسية الداخلية وتقليص قاعدة المخزن وشعبيته خصوصا بارتفاع عدد المدربين الأجانب داخله(24).

كما أن محاولات إدخال تقنيات جديدة في الإنتاج انهارت كلها ليس فقط بسبب الضغط الأجنبي وما ترتب عنه من قلة الموارد ومن منافسات أفشلت أغلبية المشاريع ولكن كذلك لتسيير تتحكم فيه أجهزة ثقيلة التحرك ، وتغرق في كأس ماء. فمثلا ماكينة السلاح التي أسسها مولاي الحسن بفاس توقفت عدة أشهر لعدم وجود أعواد الدفلة(25) ومعمل السكر في مراكش توقف لضياع قطعتين لم توجد إلا بعد إعطاء السلطان أوامره بتحري الحقيقة(26).

وبقيت كل التقنيات التي أدخلت طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بإيعاز من الأوربيين، ومنذ أوائل القرن العشرين تحت التأثيرات السلفية دون كبير مفعول سواء على الصعيد الثقافي أو الاقتصادي.

فالمطابع التي دخلت المغرب منذ عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان وتعـددت في أوائل القرن العشرين لم تستخدم بفعالية في تطوير المعرفة ولا حتى في إطـــار سياسة الاتصال التي اختارها المخزن مع الرعايا، والتي حصرها في الجانب الدينـي محاولا الاعتماد عليه لمقاومة آثار الوجود الأجنبي: كالحماية ومخالطة الكفار، إذ لم تكن الكتب التي دشنت المطبعة الحجرية في فاس في عهد سيدي محمد بـــن عبـد الرحمان كشرح خليل والجرومية ولا الكتب التي احتكر مولاي الحفيظ كل مطبعـات فاس لطبعها(27) لا في مستوى التحديات ولا في مستوى ما أنتجه الفـكر الإســلامي منذ انطلاقته من آليات التطور والتجديد. كما أن العلاقات التقليدية لم تسمح بتحويـل الرعايا إلى مواطنين مسؤولين يشركون في القرارات المصيريـــة بتوســيع قــاعدة الشورى لاستدراك المشاكل التي استعصى حلها على المخزن خصوصــا وأن هــذا الأخير تقلصت سلطته بالهزائم العسكرية، والضغوط السياسية والاقتصادية الأجنبيـة وتقلصت قاعدته السياسية والاجتماعية بتغيير هياكل الجيش ليبلغ هذا التقلص مـداه في عهد ولاية باأحمد حيث لم يبق من المخزن القديم إلا عبيد البخاري مع ما نعرفه من تراجع عددهم ووضعيتهم التي صارت تنحصر في عبيد القصر.

وهذا التقلص لم يستطع مولاي عبد العزيز استدراكه داخل الوضعية السياسـية الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت طريق اللارجوع منذ احتلال تـــوات ودخــول المخزن في عهد المديونية دون مبرر شرعي، خصوصا وأنه كان يفتقد إلى دعامــة قبلية عائلية من جهة الأم التي كانت شركسية. وقد يكون شعور مولاي عبد العزيــز بهذه العزلة التي كثفت الضغط على شخصه من بين الأسباب التي تفسر لجوئه إلـــى مجلس الأعيان لمواجهة الخطر الفرنسي المحدق منذ (1905) الشيء الــذي تراجــع عنده مولاي عبد الحفيظ حينما أصبح يتوفر على سند القبائل التي التفت حوله تحـت شعار الجهاد.

وغياب هذه " الشورى" أو إشراك الرعايا في المسائل المستعصية لــم تسـمح للبلاد بالاستفادة من الإجماع الحاصل حول نقط مشتركة كان في الإمكان أن تشـكل قاعدة لمشروع إصلاح منطلق من واقع عوامل داخلية ذاتية. وهذه النقــط عــبرت عنها جميع الفئات كل بالوسيلة التي كانت متاحة لها في ذلك الوقت وحتى قبـــل أن تعبر عنها بعض الجرائد ذات النزعة السلفية التي ظهرت في طنجـــة فـــي عــهد مولاي عبد العزيز ومشروع دستور 1908 وتتلخــص هــذه النقطــة فــي رفـض الاستسلام للأجنبي. وفي التنديد بالظلم: وهي كلمة ترددت في الوثــــائق المخزنيـة وغيرها وتحولت إلى كلمة استبداد منذ عهد أبا احمد ووصول التـــأثيرات السـلفية الشرقية. فمثلا: يكتب مولاي عبد الرحمان لابنه سيدي محمد " وما أفسد قلوب تلـك القبائل وكفرهم في المخزن إلا ولاتهم لما يرتكبون فيهم من العسف والظلم الخــارق للعوائد حتى يختاروا الكفر عن عودتهم لولاتهم(28) كما أن العلماء كانوا يغتنمـــون

كل الاستشارات التي طلبها المخزن طوال القرن التاسع عشر في العسكر والمعونة للتأكيد على واجب الإمام بإقامة العدل(29).

وعبرت عنها القبائل والمدن بالثورات المتعددة ضد العمال بالفتن التي صارت تأخذ حجما ووتيرة غير عادية حيث لم تبق محدودة في الزمن والمكان كما تدل على ذلك فتنة بوحمارة التي أخذت طابعا مستعصيا لمدة سبع سنوات ركز دعايته فيها مثلا في موسم با عبد الله محمد الجناتي بالحياينة حيث التقى أعيان غياثة ودسول والبرانس – على فساد الدولة والرشوة وموالاة الكفار(30). وهذا الظلم ومحاولة التهرب منه لعب ولا شك دورا لا يستهان به في انتشار الحماية. وفي الشعور بفداحة الجهل حيث نجد الكلمة تتردد في مختلف المراسلات والوثائق خصوصا فيما يتعلق بالبادية وبكيفية تدفع للظن بأنه صار يعتبر شيئا عضويا.

فمثلا رسالة مولاي عبد الرحمان للولاة تدل على أن المعرفة عند العامة وفي البوادي على الخصوص لم تعد توفر حتى الحد الأدنى لمعرفة الشعائر الدينية(31). ولكن رفض إشراف الجميع في المشاكل المطروحة وحلها بقي طاغيا حتى حينما لم يعد من الممكن إخفائه فنجد مثلا العالم السوسي في عهد مولاي عبد الحفيظ يبرر عدم وجوب مبرر أداء اليمين على السلطان بفراغ بيت المال بأنه إذا علم الأوباش بفراغ بيت المال يرفضون تأدية المعونة. وفي غياب التواصل بين مختلف الشرائح الاجتماعية وظهور العجز عن تكييف الهياكل مع المستجدات أصبحت النقط المتفق عليها أساس التفرقة والتنافر بين مختلف مكونات البلاد وصار هذا التنافر موازيا لارتفاع الضغط الأجنبي حيث تأكد التنافر بين البوادي والمدن: ويدل على ذلك تعرض هذه الأخيرة لهجومات القبائل المجاورة إثر كل أزمة على الرباط بعد معركة إسلي والقبائل المجاورة على الصويرة بعد قنبلتها قبل نفس المعركة(32) وهجوم القبائل على تطوان بعد انهزام المغرب أمام إسبانيا 1860 وتفضيل التطوانيين المفاوضة مع ادنيل وفتح أبواب المدينة للإسبانيين على تركها بين يدي البدو(33). وبين المخزن من جهة والبوادي والمدن من جهة أخرى وتعبر عن هذا التنافر رسالة مولاي العباس للسلطان بعد هزيمة تطوان " وقد حملنا هذا على الصلح ما أمكن وكل ما كان من مال وغيره يخلفه الله ومن أعماق السبغاة يخرج وحين يخرج يتفرغ سيدنا لأمور عظام كالعسكر والنظر في شأن هذه القبائل الذي هو أكثر من ضرب العدو(34).

ويظهر هذا التنافر بحدة في أحكام السلطان مولاي عبد الحفيظ على الرغبة في مخطوطه : ذاء العطب قديم. ومن بينها وليس أشدها ما يقوله من طبائع أهل المغرب " في سيمتهم الحطاطة ويصلحون مع الضغط وتحت سلطة من لا يرحمهم وإذا وجدوا رخوا تأسدوا وتنمروا يتعلقون في الشدائد بالعنكبوت وأما أهل البادية فهم كالأنعام بل هم أقل ". وهذا التنافر انعكس على مفهوم الصمود في المرحلة الأخيرة لهذه الفترة وأعطاه في يوم 30 مارس 1912 الصورة الغير الواضحة

والغربية في تاريخ المغرب أطراف يوحد بينها نفس التاريخ والمصير وتفرق بينـــها أسوار مدينة فاس ويفصل بينها عدو مشترك.

وتبقى كل التساؤلات مشروعة والأجوبة عنها مغامرة ما دمنا نجهل كل شـيء عن المكنزمات التي تحرك الأحداث وتوجه التاريخ بصفة عامة والأسـباب التـي تجعل الأفراد والجماعات والمؤسسات تتحكم في هذه الأحداث تارة وتتحرف معـــها تارة أخرى.

الهوامش :

1) — لا تكاد الرسائل السلطانية التي كانت ترسل للأقاليم بعد كل حركة تخلو من هذه العبارات ، ومن أبلغ هذه الرسائل حـــول العلاقة بين المخزن والقبائل رسالة السلطان مولاي الحسن لباشا مكناس القائد محمد الجيلاني بعد حركته من فاس لسجلماســة ، والموجودة، عبد الرحمن بن زيدان : إتحاف أعلام الناس ، الطبعة الثانية 1990 ، ج 5 ، ص: 267 — 273.

2) — حول إشكالية غياب المجلة ، عبد الله العروي :

Les origines sociales et culturelles du mationalisme Marocaine (1830 – 1912), Edi Maspèro, 1977, p.41.

3) — حول الأهمية التي اكتسبها مثلا الدكتور Linarès داخل المخزن

J.L. Miège, Le Maroc et l'europe, Pres universitaires de France, 1961 – T. IV , p. 234 – 235.

4) — حول حادث للا مغنية.

E. Ronard de Card , Les traités entre la france et le Maroc, étude historique et juridique, A. Pedorie, Editeur, 1892.pp39 – 41.

5) — ظهير رحماني في الإتحاف س. ذ . الجزء 5 ص: 46.

6) — أحمد بن خالد الناصري : الاستقصا ، ج XI ص: 182.

7) — ابن زيدان ، الإتحاف، س.ذ ج I ، ص: 416.

8) — نفس المصدر ص: 426.

9) – Jardin et J. Mounier, histoire contemporaine , funnin Didot, 1975.

10) — حول وضعية المغرب الدولية والمصالح الأوربية : J. L Miège , op. cit. T. II , pp. 191 – 195.

11) — تفاصيل الرحلة في رسالة أرسلها القنصل Beaumier بتاريخ يوليوز 1853 موجودة بوثائق وزارة الخارجيـــة الفرنســـية Quai d'orsay تحت رقم 82 — 1848. M.D.10. توجد في نفس الملف رسائل متعددة تدرس إمكانية استغلال الخلاف بين القبـــائل والمخزن والخزازات داخل الدوائر المخزنية وكذلك بين مختلف أقارب السلطان.

12) — حول حالة "الاستنفار" التي عرفها المغرب بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر أنظر : أحمد بن خالد الناصري ، الاســتقصا ، س.ذ. ، ج9 ص: 99. كذلك : وثائق وزارة الخارجية الفرنسية : ملف رقم 87 .CD. 5 و C.D.S.17 و9 .

13) – Penz charles , mission du capitaine Burel.

– مجلة معهد الدراسات العليا المغربية ، عدد XXXVI 1949 ص 457 — 458.

14) — تظهر تخوفات الأمير من مواجهة مسلحة مع المغرب في مراسلاته المتعددة مع Bugeaud وثائق وزارة الدفاع بفرساي، ملف رقـم 12 N.S. .

15) — وثائق وزارة الدفاع الفرنسية فرساي ، ملف V لرقم 3 H 1.

16) — مذكرة حول المسألة المغربية ، وثائق الدفاع فرساي رقم 3 H 21.

من بين ما جاء في هذه المذكرة "رغم أن سلطة السلطان الدنيوية منازع فيها حاليا، فإنه يتمتع بجاه ديني كبير في مجموع إفريقيا الشمالية حيث يرى الناس في الشرفاء الفيلاليين الأحفاد المباشرين لمحمد ، أكثر من ملوك القسطنطينية الذين يعتبرون كفارا".

17) – E. Ronard de Card, op. cit. p . 39 – 40 – 41 – 42.

18) — توجد في العبارة : الكناش 1258 بالخزانة الملكية ، الرباط.

19) — الإتحاف س.د. ج III ص: 392.

20) — نفس المصدر : جIII ، ص: 415.

21) — الإتحاف س.ذ. ج II ، ص: 406.

22) — حول المراسلات في حرب تطوان : الإتحاف س.ذ. الجزء III ص: 399 – 524 وكذلك : محمد داوود ، تاريخ تطـــوان ج 4 ص: 150 – 174.

23) — الإتحاف س.ذ. ج: III ص: 439.

24) — حول الإصلاح العسكري ودوره في تاريخ العلاقات بين المخزن والقبائل : ثريا برادة :

Quelques aspects des missions militaires européens au Maroc Hespèris Tamuda Vol, XXV pp. 107 – 125

Quelques aspects de la question militaire au Maroc au XIX.S – Maroc Europe, Edition la partie n° 7 – 1994.

25) — مراسلات سلطانية من شوال 1314 إلى ذي الحجة 1314 كناش : 429 الخزانة الملكية ، الرباط.

26) — الإتحاف س.ذ.

27) — محمد المنوني ، صورة من الانبعاث في عهد السلطان حفيظ، المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، الجامعة الصيفية 1989 ص: 219.

28) — الإتحاف : س.ض ج V.

29) — الرجوع لبعض هذه الفتاوي : المنوني : مظاهر يقظة المغرب 0.17.18 وكذلك عبد الله العروي س.ذ. ص: 271 – 268.

30) — حول ثورة أبي حمارة : عبد الوهاب بنمنصور : اعلام المغرب ج 1

تقاييد الحجوي كناش 4117 234 – ميكرو فيلم 937 (ر. الخزانة العامة الرباط).

31) — الأتحاف ، س. ج1 ص: 94 – 95.

32) — يعبر عن هذه "العداوة" قصيدة شعبية تغني لها سكان الصويرة بعد قتبلتها من طرف الفرنسيين ولحبها من طرف القبائل المجـــاورة وتوجد ترجمة بالفرنسية لهذه القصيدة في : وثائق وزارة الفرنسية Quai d'orsay في مراسلات القنصل الفرنسي في الصويـــرة M.D. Sous serie A.D.P.

33) — الاستقصا س.ذ. ج9 ص: 90 – 91. وكذلك الإتحاف س.ذ. ج 3.

34) — الإتحاف س.ذ. ج3 ، ص: 442.

قــراءات ومــتــابـعــات

- *تاريخ المستضعفين*
- *تجار الصويرة*
- *زمن الأتاي*
- *من الشاي إلى الأتاي*
- *في ظل السلطان*
- *المغرب من ليوطي إلى محمد الخامس*
- *البحر المحيط المغربي**

---

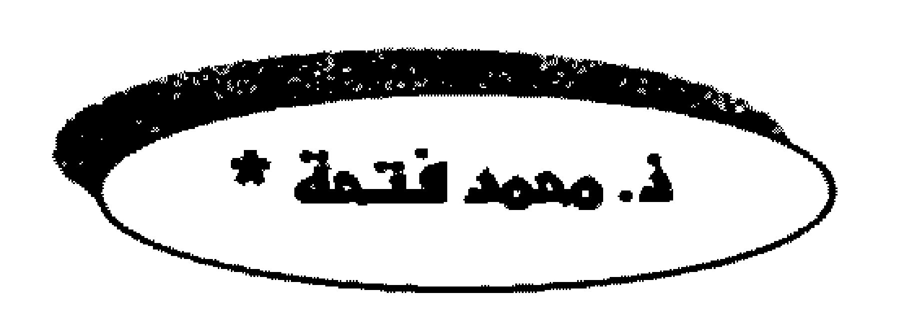
* ألقي هذا العرض في ندوة البحر التي سبق أن نظمتها الجمعية بكلية الآداب بالمحمدية فتأخر نشره لأسباب تقنية ضمن أعمال الندوة المشار إليها.

قراءة في كتاب ذ. إبراهيم القادري بوتشيش

تاريخ المستضعفين: نماذج من الغرب الإسلامي

أو

الإسلام السري بالمغرب العربي



الكتاب عبارة عن مجموع مقالات كتبها المؤلف في مناسبات مختلفة وارتأى نشرها في كتاب واحد، وهو أمر نعتقد أن له ما يبرره. فالمواضيع يجمع بعضها خيط رابط، باعتبار مقاربة المؤلف التي أرادها متميزة وأصيلة وباعتبار نوعية القضايا التي أثارها، وهي تهم مواضيع تخص حركات فئات اجتماعية مهمشة.

يتكون الكتاب من عشر دراسات تسع 246 صفحة من الحجم الصغير.

1 ــ **حركة المتنبئين والسحرة في الغرب الإسلامي**: إعادة تقويم لحركة حاميم خلال القرن الرابع هـ . وهو بحث أراد منه المؤلف أن يربط ظهور هذه الديانة بالسياق العام لتاريخ المغرب. وبعد استعراض آراء مختلف الباحثين الذين تطرقوا للموضوع، يقترح قراءة جديدة تتناول العوامل الاقتصادية والثقافية المحلية، علاوة على السياق العام للتاريخ الإسلامي وضعف الخلافة.

ثم ينصب بعد ذلك على دراسة ديانة حاميم ونبوءته في محور ثان، مستخلصا في نهايته مجموعة من الأسباب التي أدت إلى توقف هذه التجربة.

• أستاذ باحث بكلية الآداب – عيد الشق – الدار البيضاء.

2 ـ **الجوانب الخفية في حركة التصوف وكرامات الأولياء بالمغرب.**

منذ البداية يعلن الباحث اختلافه مع بقية الباحثين الذين تناولوا موضوع الكرامات، التي يرى أنها تمثل في الواقع نتاجا اجتماعيا. ثم يتطرق الباحث إلى مختلف الفئات التي تبنت الكرامة، مشيرا إلى أن كرامات الأولياء هي إفراز لمرحلة ظلامية توافق أحوال الأزمات. وانطلاقا من ذلك يقوم الباحث بتحليل أوضاع المغرب على عهد الدولتين المرابطية والموحدية خصوصا خلال فترات الأزمة، وهو ما يسمح له باستنتاج أن الخطاب الكرامي هو انعكاس لفكر قاعدي جماهيري أتى بحلول لبناء المجتمع الأمثل. ولتوضيح كلامه يقترح الباحث تحليلا سميائيا لبعض الكرامات التي تتكرر في المتون المناقبية كالحج والوضوء والمشي على الماء وتحويل التراب إلى ذهب...الخ.

إن وظيفة الكرامة إيديولوجية بالأساس وتهدف إلى الدفاع عن المضطهدين وأدب المناقب يعكس القطيعة بين الدولة والمجتمع من جهة ويشتغل ككابح للنزوات المادية التي يتميز بها الجمهور.

3 . **ونجد في الكتاب أبحاثا تعكس تعابير أخرى لهذه القطيعة**، وتتمثل في حركات لثوار نجحوا إلى حد بعيد في مناهضتهم للدول. ومن بينها الحركة المسرية التي لعبت دورا متميزا في تاريخ الأندلس السياسي والمذهبي، ونجحت في زعزعة الحكم الأموي بقرطبة قاد هذه الثورة محمد بن عبد الله بن نجيع ابن مسرة وهو من الموالي. اشتهر بالعلم وبالإطلاع الواسع على مختلف المعارف من فلسفة وطب وتصوف وكلام.

تزعم ابن مسرة حركة مناهضة للإقطاعية السائدة بالأندلس، والتي تسببت في تزايد الفوارق الاجتماعية . لقد كان عليه، وهو المتصوف الزاهد أن يواجه المذهب المالكي الرسمي ويعلن حربا ضد حكومة قرطبة، فاتهم بالزندقة وهو بريء منها. لقد اتخذت الحركة المسرية صبغة دينية، لكنها حملت بعدا اجتماعيا.

وسيرا على نفس المقاربة يتناول المؤلف قضية أخرى لثائر معروف هو عمر بن حفصون الثائر بالأندلس أواخر القرن الثالث الهجري، فيقترح عنوانا موحيا هو:

4 .**الحركة الحفصونية على ضوء النمط الإقطاعي.**

يشير المؤلف في البداية إلى أن المصادر الأندلسية اعتبرت حركة ابن حفصون كحركة شغب وتمرد، وأن الدراسات المعاصرة تناولت الموضوع من زاوية عنصرية صرفة باعتبارها مؤشرا على يقظة الوعي الإسباني. يميل المؤلف إلى اعتبار الحركة إفرازا لانتفاضة فلاحين وأقنان ناهضوا الظلم المسلط عليهم. ولإثبات ذلك يقوم الباحث بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على ضوء النمط الإقطاعي السائد...

لآثار الكوارث والأمراض والمجاعات. وقد ربط المؤلف بين ظروف هذه الفئات وظهور التصوف كما لم يفته رصد رد فعل هذه الطبقة والثورات التي شاركت فيها.

8 - **مسألة العبيد بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين.**

يبتدئ المؤلف هذا البحث بوضع المسألة في إطار الإنتاج التاريخي. وبعد التعريف بالنعوت التي عرف بها العبيد في المصادر يتطرق إلى الأسباب الكامنة وراء وجودهم بالمغرب.

توفر المرابطون على أعداد مهمة منهم، حصلوا عليها بوجوه مختلفة. كان العبيد يعيشون أوضاع خضوع تام، ويعملون بشكل مضن لا يخلو من استغلال لكنهم كانوا مستكينين قابلين بأوضاعهم، وقليلا ما يفرون.

9-10 **.وقد خص المؤلف الأيتام والمتسولين ببحثين**. اعتمد أولهما على وثيقة استقاها من نوازل ابن الحاج، هي عبارة عن عقد إشهاد يخص يتيمة وضعها أبوها تحت وصاية رجل.

أما بالنسبة للمتسولين بالمغرب والأندلس، فقد أكد المؤلف أن أوضاع القرن السادس أدت إلى حصول تحولات اقتصادية زادت من استفحال الفوارق الطبقية وكان من نتائجها ظهور شريحة المتسولين. وبعد رصد أعدادهم المتزايدة وأماكن تجمعهم وأدوار المحسنين والمتصوفة يخلص المؤلف إلى أن موقف المرابطين والموحدين ظل سلميا ولم يبذلا أي مجهود لاستئصال شأفة ظاهرة التسول.

إن قراءة الأبحاث السابقة تطرح المشاكل التالية:

1 ـ **ما أثاره الباحث** بشأن النمط الإقطاعي الذي ساد حسب رأيه في كل من المغرب والأندلس، كما لو كان أمرا مسلما به. فالأمر ما زال في حاجة إلى البحث والتقصي. فالدول لجأت كما هو معروف إلى توزيع الإقطاعات بأشكالها المختلفة في القطاعات التي تراقبها كأرض القانون والجبايات. لكننا لا نعرف على ضوء المعطيات المتوفرة، حجم هذا القطاع ولا درجة الاعتماد عليه في ضمان الدول لتوازناتها الداخلية. لكن بالنظر إلى ما هو معروف من تعقيدات البنية العقارية، فلا شك أنه لم يشكل بنية سياسية إنتاجية مهيمنة باستثناء ما هو معروف عن دول المغرب عند نهاية العصر الوسيط. ويبقى وضع الأندلس استثنائيا ولا يمكن الحسم فيه إلا بالتتبع الدقيق لمختلف مراحله التاريخية علاوة على التباينات في الرأي حتى داخل المنتمين للمدرسة الماركسية ونورد على سبيل المثال رأي بيدروشالميطا الذي يصر على أن الأندلس تعتبر تشكيلة جبائية متقدمة.

2 ـ **لغة المؤرخ** : من حقنا أن نتساءل في هذا الصدد، هل يجب أن تبقى لغة المؤرخ مرتبطة بلغة العصر الذي تؤرخ له، وبمناخه الثقافي أم أنها يمكن أن تستوحي من لغة اليوم ألفاظها ومصطلحاتها حتى ولو كان في ذلك احتمال ركوب

لآثار الكوارث والأمراض والمجاعات. وقد ربط المؤلف بين ظروف هذه الفئات وظهور التصوف كما لم يفته رصد رد فعل هذه الطبقة والثورات التي شاركت فيها.

8 . **مسألة العبيد بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين .**

يبتدئ المؤلف هذا البحث بوضع المسألة في إطار الإنتاج التاريخي. وبعد التعريف بالنعوت التي عرف بها العبيد في المصادر يتطرق إلى الأسباب الكامنة وراء وجودهم بالمغرب.

توفر المرابطون على أعداد مهمة منهم، حصلوا عليها بوجوه مختلفة. كان العبيد يعيشون أوضاع خضوع تام، ويعملون بشكل مضن لا يخلو من استغلال لكنهم كانوا مستكينين قابلين بأوضاعهم، وقليلا ما يفرون.

9-10 . **وقد خص المؤلف الأيتام والمتسولين ببحثين.** اعتمد أولهما على وثيقة استقاها من نوازل ابن الحاج، هي عبارة عن عقد إشهاد يخص يتيمة وضعها أبوها تحت وصاية رجل.

أما بالنسبة للمتسولين بالمغرب والأندلس، فقد أكد المؤلف أن أوضاع القرن السادس أدت إلى حصول تحولات اقتصادية زادت من استفحال الفوارق الطبقية وكان من نتائجها ظهور شريحة المتسولين. وبعد رصد أعدادهم المتزايدة وأماكن تجمعهم وأدوار المحسنين والمتصوفة يخلص المؤلف إلى أن موقف المرابطين والموحدين ظل سلميا ولم يبذلا أي مجهود لاستئصال شأفة ظاهرة التسول.

إن قراءة الأبحاث السابقة تطرح المشاكل التالية:

1 ـ **ما أثاره الباحث** بشأن النمط الإقطاعي الذي ساد حسب رأيه في كل من المغرب والأندلس، كما لو كان أمرا مسلما به. فالأمر ما زال في حاجة إلى البحث والتقصي. فالدول لجأت كما هو معروف إلى توزيع الإقطاعات بأشكالها المختلفة في القطاعات التي تراقبها كأرض القانون والجبايات. لكننا لا نعرف على ضوء المعطيات المتوفرة، حجم هذا القطاع ولا درجة الاعتماد عليه في ضمان الدول لتوازناتها الداخلية. لكن بالنظر إلى ما هو معروف من تعقيدات البنية العقارية، فلا شك أنه لم يشكل بنية سياسية إنتاجية مهيمنة باستثناء ما هو معروف عن دول المغرب عند نهاية العصر الوسيط. ويبقى وضع الأندلس استثنائيا ولا يمكن الحسم فيه إلا بالتتبع الدقيق لمختلف مراحله التاريخية علاوة على التباينات في الرأي حتى داخل المنتمين للمدرسة الماركسية ونورد على سبيل المثال رأي بيدروشالميطا الذي يصر على أن الأندلس تعتبر تشكيلة جبائية متقدمة.

2 ـ **لغة المؤرخ** : من حقنا أن نتساءل في هذا الصدد، هل يجب أن تبقى لغة المؤرخ مرتبطة بلغة العصر الذي تؤرخ له، وبمناخه الثقافي أم أنها يمكن أن تستوحي من لغة اليوم ألفاظها ومصطلحاتها حتى ولو كان في ذلك احتمال ركوب

المفارقة Anachronisme ويتضح هذا أكثر من خــــلال مســتويين : فـالمؤلف وإن استعمل مصادر معاصرة، فالمنطق الذي تعامل بـــه مـــع إفاداتـــها يبقــى رهينــا بتصورات وتقديرات حالية. في حين أن لغة المصادر واصطلاحاتها تعكس نمطــا آخر في التفكير، فمثلا حينما درس المؤلف العوام بمراكش أدرج ضمـــن مرتبتــهم المعلمين وطلبة الموحدين، في حين أن معايير التصنيف تحيلنا في نفس المصـــادر على تصورات مخالفة. فالأصناف المذكورة من معلمين وطلبة ومتصوفة والشــرفاء يعتبرون من الخاصة وإن افتقروا كما أن كثيرا ممن توفروا على حظ مـــن الدنيــا كانوا يندرجون ضمن العوام.

إن تصفح الكتاب يسمح بالوقوف على تعابير معـــاصرة هـــي مـــن وحـــي رهانات وإيديولوجيات متصلة بوقتنا الحاضر. ونتساءل عن جدوى اســتعمالها فـــي البحث العلمي مع علمنا المسبق بأنها تحيل على بيئات فكرية أخـــرى أو لا تتصــل بشكل دقيق بأحوال الغرب الإسلامي إلى غاية القرن السادس الهجري. وعلى ســبيل المثال فإننا نسوق بعضا منها كالحديث عن المـــد الــبرجوازي ص 58 . الفقــهاء الممثلون للفكر الإقطاعي ص 60. الفكر الإقطاعي الرجعي ص59.

3 ــ نلمس أيضا لدى المؤلف، بعض التفاؤل المبالغ فيه حينما نراه يؤكد فـــي كـل هذه الأبحاث على ضرورة الاستعانة بمصادر تختلف عن تلك التي ألفـــها النـــاس. فيشيد بأهمية كتب النوازل والمناقب والحسبة، بل ويستعملها بشكل مكثـــف وينبــه لضرورة استعمالها في كل مقدماته لكن هل فعلا يمكننا اعتبار هذه المصادر فتحــا مبينا في مجال البحث منذ أن شرع الباحثون في الاطلاع عليها منـــذ الأربعينيـــات على الأقل ؟

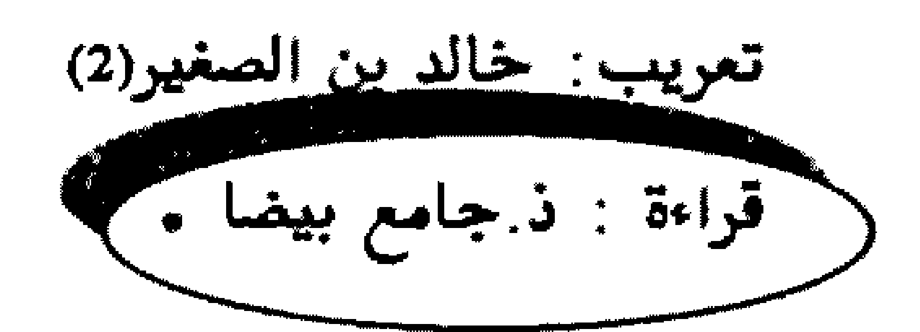
إن تنويع المصادر شيء ضروري، ولكن بـــالنظر إلـــى حصيلــة الأبحـــاث المتعلقة بالعصر الوسيط، فإن المشاكل تبقى في العمق مستعصية، على الرغم مـــن حماس الباحثين وإصرارهم على تجاوز المثبطات. والأستاذ القـــادري كـــان دائمـــا واعيا بصعوبة هذا التحدي، ولذلك أنهى عددا من الدراسات بدعوة البـــاحثين إلـــى الانكباب على نفس المواضيع وإعادة النظر فيها بروح مجددة .

تجار الصويرة

المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب الصويرة (1844 – 1886)

تأليف : دانييل شروتر(1)

تعريب: خالد بن الصغير(2)



أصل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه ناقشها الباحث الأمريكي دانييـــل شـــروتر في جامعة مانتشستر البريطانية سنة 1984 تحت عنوان :

Merchants znd Pedlars of Essaouira : A Social History of A Moroccan Trading Town (1844 – 1886).

وفي سنة 1988، خرج هذا العمل إلى قراء اللغة الإنجليزية ضمن منشورات جامعـــة كمردج تحت عنوان: Merchants of Essaouira : Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886 .

وبعد أن ظلت فائدة هذا العمل الأكاديمي الجيد، الذي يقع في 322 ص، حكرا علـــى المالكين لزمام لغة شيكسبير لمدة تربو على عشر سنوات، قام بتعريبه ذ. خالد بـــن الصغير ليخرجه سنة 1997 لقراء لغة الضاد ضمن منشورات كلية الآداب والعلـــوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة. وهذا الكتاب، الذي يقـــع فـــي 491 ص، هـــو الـــذي حظي بـــجائزة المغـــرب للكتاب، صنف الترجمة، برســـم سنة 1997.

قبل تقديم سريع لمحتوى هذا المؤلف، يجدر بنـــا التوقـــف عنـــد الإطـــار الكرونولوجي الذي اختاره صاحبه، أي من 1844 إلى 1886:

• أستاذ باحث بكلية الآداب / الرباط.

– 1844 : أوج ازدهار الصويرة وتاريخ حاسم في تطور المدينة خاصة والمغرب عامة. ففي هذا التاريخ وقعت قنبلة الصويرة من طرف البوارج الفرنسية عقابا للمغرب على مؤازرته للمقاومة الجزائرية.
– 1886 : حركة السلطان المولى الحسن إلى سوس والتي تعتبر تثبيتا لدور الصويرة كمرسى لكل المنطقة الجنوبية (في وقت كان فيه بعض الأوربيين يحاولون فتح مراسي أخرى في الجنوب). فبناء، أو على الأصح تجديد بناء الصويرة من لدن سيدي محمد بن عبد الله سنة 1764، لم يكن يرم إلى استخلاص الرسوم الجمركية فحسب، بل أيضا إلى قطع الطريق أمام التغلغل الأجنبي في شواطئ الجنوب واستقطاب الزعامات المحلية في سوس : آل بيروك في واد نون وآل تازروالت في إليغ. وليس صدفة أن يتم إغلاق مرسى أكادير عشر سنوات فقط بعد فتح ميناء الصويرة.

أهم المصادر التي اعتمدها المؤلف:

1 ـ أرشيف مخزني عبارة عن وثائق إدارية وكنانيش الرسوم الجمركية والأعشار وقد ولى المؤلف عنايته شطر هذا الرصيد بتوجيه وتشجيع من جرمان عياش.
2 ـ سجلات القنصليات الأجنبية، سيما الفرنسية والبريطانية والأمريكية. وفيما يتعلق بهذا الصنف الأخير، أي الأرشيف الأمريكي، تجدر الإشارة إلى أن اليهودي المغربي أبراهام قرقوز وابنه مايير قد عملا نائبين للولايات المتحدة في الصويرة لمدة ثلاثين سنة وخلفا تراثا وثائقيا مهما.
3 ـ الأخبار الوصفية للرحالين والمقيمين الأجانب في المغرب.
4 ـ وثائق خاصة ببعض العائلات اليهودية التي كان لها دور كبير في النشاط التجاري، علما بأن اليهود كانوا يشكلون 30 إلى 40 في المائة من ساكنة المدينة. وأهم رصيد من هذا الصنف أرشيف آل قرقوز الذي هو خليط من وثائق محررة بالعبرية والعربية والعبرية المستعربة(1).
5 ـ طعم الباحث هذه التنقيبات بعمل ميداني قاده، ضمن مجموعة من الباحثين تحت إشراف بول باسكون، إلى تازروالت حيث توفرت له فرصة الاحتكاك بالمجتمع السوسي، وكذا الاطلاع على بعض ما لم ينشر من وثائق آل بودميعة في إليغ، علما بأن هذه الأسرة احتكرت لردح من الزمن تجارة القوافل في الجهة الجنوبية الغربية من المغرب. وفضلا عن ذلك، أقام المؤلف إقامات متكررة في الصويرة للاستئناس بعمرانها، وعادات أهلها، كما اطلع على أرشيف محلي محفوظ في نظارة الأحباس وفي إدارة المرسى.

إن نوعية المصادر السالفة الذكر تنم عن رغبة المؤلف في تفادي دراسة المجتمع المغربي من زاوية واحدة. فقد كان حرصه شديدا على تنويع مادته المصدرية حتى يحقق رؤية متوازنة.

* ركز شروتر عمله على التحولات الاقتصادية والاجتماعية للصويرة قبل الفترة الاستعمارية، فرصد بدقة تطوراتها ومسارات رجالاتها ومؤسساتها في علاقات كل هذه الأطراف بالبنيات المحلية من جهة، والمؤثرات الخارجية من جهة ثانية. وقد أبى إلا أن يتميز عمله عن المونوغرافيات المنجزة عن بعض الحواضر المغربية من لدن بعض الكتاب الفرنسيين، مثل ما قام به Jacques Caillé بالنسبة للرباط و Deverdun بالنسبة لمراكش، و letourneau بالنسبة لفاس. إنها أعمال تجاهلت حيوية الحقلين الاقتصادي والاجتماعي، وصورت المجتمع المغربي في شبه ركود لم تبعث فيه الحياة إلا بعد 1912. وعن دراسة لوتورنو لفاس، كتب المؤلف :
" إن دراسة روجي لوتورنو عن فاس – وهي من أهم الكتب الموجودة في موضوع الحياة الحضرية في المغرب والمدن الإسلامية بوجه عام – كانت تنظر إلى المدينة في فترة ما قبل الاستعمار، وكأنها سرمدية توقف عندها الزمان وحكم عليها بالجمود الأبدي"(ص.19).

وقفة عند اسم الصويرة :

ينسب جل الكتاب (Henri Terrasse على سبيل المثال) تصميم مدينة الصويرة إلى المهندس الفرنسي Théodore Cornut. وهذا الاعتقاد ذهب بالبعض إلى جعل الصويرة مدينة فرنسية على الساحل الإفريقي، فهذا Fernand Benoit يكتب أن :"موكادور أول المدن الفرنسية المقامة على شاطئ إفريقيا"(2).

غير أن شروتر، الذي نقب كثيرا في الأرشيف المغربي، يؤكد ألا وجود لاسم تيودور كورنو في الوثائق المحلية ويرى أنه يجب عدم الانسياق بسهولة إلى مثل تلك التأكيدات الجاهزة التي لا تستند إلى براهين صلبة، كما يرى أنه "من التضليل أن ينسب التصميم الهندسي للمدينة إلى مؤثرات أوربية ". أما عن الطوبونيم "موكادور"، والذي نجده في الخرائط الأوربية منذ القرن الرابع عشر(3)، فهو في نظر الكاتب موضوع نقاش لم يحسم بعد. ولم ينتبه شروتر هنا أن كلمة السويرة (بالسين لا بالصاد)، وقد أوردتها كثير من الوثائق المغربية بهذه الصيغة، ما هي إلا تعريب دارجي لكلمة "موكادور" أو "موكادير" التي نجد لها مرادفا آخر في اللهجة السوسية: " تاسورت " ، بمعنى " ذات السور".

تعمير المدينة :

أولى شروتر عناية خاصة لسياسة تعمير المدينة التي نهجها السلطان سيدي محمد بن عبد الله حتى يوفر للصويرة جميع خصوصيات الحاضرة الإسلامية. وكان اليهود من الفئات الاجتماعية التي لقيت كل التشجيع للاستقرار في الصويرة. فقد راهن المخزن على هذه الفئة، المالكة لناصية التجارة، حتى يضمن للمدينة ازدهارا تجاريا. وقد وفد على الصويرة تجار يهود من مختلف المدن المغربية وخاصة من أكادير التي كان المخزن يرغب في الحد من نشاطها. ومن خصائص

يهود الصويرة انفتاحهم على لغات أوربية عديدة وربطهم لعلاقات تجارية ببني ملتهم المستقرين في مناطق مختلفة في أوربا. وكان لهذا العامل أثر إيجابي على حركة التصدير والاستيراد في ميناء الصويرة. وفضلا عن ذلك كان لهؤلاء اليهود روابط تاريخية وطيدة مع المغرب الداخلي، خاصة منطقة الجنوب الغربي. وكان من بين هؤلاء تجار مرموقون كانوا يعملون لحساب السلطان: " تجار السلطان ".

كان اليهود في بداية الأمر يعيشون في اختلاط طبيعي مع السكان المسلمين في المدينة، غير أنه في 1807، وبعد أن أصدر السلطان مولاي سليمان ظهيرا ينص على إنشاء ملاحات خاصة بهم، تم تأسيس حي اليهود في الصويرة. ومع ذلك، فإن نخبتهم التجارية استمرت في السكن في القصبة إلى جانب المسلمين.

تجار السلطان :

إذا كان السلطان يعين تجاره ضمن المسلمين واليهود على السواء، فإن الأفضلية في هذا الدور عادة ما كانت لليهود. إن هؤلاء يشكلون أقلية دينية تعيش في كنف دار الإسلام كذميين، وبالتالي لم تكن لهم أية حظوظ في تطلعات سياسية ولو اشتد عضدهم بسبب ثروتهم المادية. فالمؤلف يشبههم إلى حد ما بيهود البلاط في أوربا الوسيطية، غير أنه يعتبر تجار السلطان في المغرب حالة خاصة متجذرة تاريخيا. أما ما كتبه البعض، مثل مييج، من كون هؤلاء التجار شكلوا طبقة رأسمالية لعبت الدور الحاسم في التحولات التي شهدها المغرب وانتقاله إلى النمط الرأسمالي، فشروتر يرفض هذا التأويل الذي يسقط نموذجا أوروبيا على الواقع المغربي. إن تجار السلطان، حسب المؤلف، لم يشكلوا طبقة متلاحمة ذات نفوذ وسلطة. فبالرغم من كونهم مارسوا نشاطهم في إطار العلاقات الجديدة مع اوروبا فإنهم ظلوا مرتبطين بالبنيات الاقتصادية التقليدية للبلاد (التجارة الصحراوية مثلا).

أجل، إن كون التجار الكبار في الصويرة يعملون لصالح السلطان جعل تجارة هذه المدينة في واقع الأمر دوما تحت مراقبة المخزن. غير أن هذه المراقبة أخذت في التقلص ابتداء من توقيع الاتفاقية المغربية – البريطانية لسنة 1856. فإذا كانت هذه الاتفاقية قد حررت المبادلات التجارية، فإنها في الوقت ذاته فتحت أكثر من ذي قبل أبواب الحماية القنصلية والتجنيس. وهكذا، ارتمى عدد من التجار اليهود في أحضان الحمايات واعتمدوا على الرساميل الأجنبية بدلا من السلفات المخزنية. وقد استطاع بعضهم التوفيق بين قروض المؤسسات الأجنبية والسلفات السلطانية فحققوا أرباحا طائلة.

إذا كان اليهود قد حظوا في مدن مغربية عديدة بمكانة محترمة في التراتبية الاجتماعية، فإن الظاهرة أبرز بكثير في الصويرة. وفي هذا الصدد كتب شروتر:

" وربما كانت المكانة السامية التي احتلها التجار اليهود في الهرم الاجتماعي سـواء في الملاح أو في بقية أرجاء المدينة والبوادي المحيطة بها،مكانة فريدة لـم يشـهد لهاتاريخ المغرب مثيلا من قبل "(ص.72). أما سبب ذلك، فيعود علىالأقل إلىعاملين

- لم تكن الصويرة كالمدن المغربية العتيقة (فاس مثلا) حيث يجد اليهود مزاحمـة من لدن الأثرياء المسلمين وحيث تتدخل عوامل أخرى في التراتبية الاجتماعيـة مثل العلم، والعلاقات الأسرية، والوظائف السياسية، الخ.
- فتح مرسى الصويرة أساسا لأغراض تجارية. ولما كان القصر قد راهن قبـل كل شيء على نخبة من التجار اليهود، فإنه وفر لهم من الامتيازات ما جعـل مكانتهم تسمو في الهرم الاجتماعي.

نماذج من هذه النخبة:

1 ـ **النموذج الأول : آل قرقوز.** ترجع أصولهم إلى اليهود الذيـن وفـدوا على المغرب فرارا من الاضطهاد الإيبيري في القرن XV. استقر فرع من أسـرة قرقوز في مراكش، ثم التحق بعض أفرادها بالصويرة. وقد بـرز منـهم أبراهـام قرقوز (المتوفى عام 1883) ويعقوب قرقوز (المتوفى عام 1877) كتاجرين للسلطان. وقد جرت العادة أن يجدد السلاطين الجدد الثقة لتجار السـلطان ولورثتـهم، حتـى كادت مهمة تاجر القصر تكون وراثية. ومعلوم أن أبراهام قرقوز عين نائبا قنصليـا للولايات المتحدة الأمريكية في الصويرة، كما نشط كوسيط بيـن القصـر وأوربـا وعمل أيضا وسيطا بين الطائفة اليهودية وبعـض المنظمـات اليهوديـة العالميـة مثل Anglo Jewish Association و L'Alliance Israélite Universelle.

2 ـ **النموذج الثاني : آل المليح.** ارتبطت شهرة آل المليح فـي الصويـرة بالتجارة والدين في آن واحد. ففيما يخص الجانب الديني، تجدر الإشارة إلى أنه قـد برز في هذه الأسرة خلال القرن 19 أحبار وديـانون ذاع صيتـهم فـي الطائفـة اليهودية، مثل يوسف بن عيوش المليح الرباطي وابنه عمران الذي أقام بـالصويرة ابتداء من عشرينيات القرن XIX كتاجر كبير يستفيد من الامتيـازات المخزنيـة، ويتحكم في المبادلات المغربية – البريطانية. غير أن نجم هذه الأسرة قد أفـل فـي منتصف الستينات بعد وفاة يوسف بن عمران المليح وبعد أن تخبطت الأسرة فـي مشاكل مادية عويصة بسبب ديون ثقيلة من المخزن ومن أوساط أجنبية.

3 ـ **النموذج الثالث : آل أفرياط** . كان آل أفرياط، وهم من يهود إفران الأطلـس الصغير، قد بدأوا كتجار لآل بيروك في وادي نون، وتمكنوا مـن إقامـة علاقـات وطيدة في القطر السوسي بالرغم مما حل بهم من اضطهاد على يـد الثـائر أبـو احلاس ما بين 1790 و1792. وإذا كان بعض أفراد هذه الأسرة قـد تـرددوا علـى الصويرة منذ أوائل القرن XIX، فإن استقرار معظمهم بها لم يتم إلا غداة الـهجوم الفرنسي على المدينة سنة 1844.

استفادت أسرة أفرياط من السلفات السلطانية، كما زودت القصر ببعض حاجياته من الكماليات. وسرعان ما حققت نجاحا تجاريا باهرا جعلها تحتل الصدارة في الصويرة. ومن أسرار هذا النجاح تأقلم آل أفرياط بسرعة مع المضاربات الرأسمالية، كما ارتبطوا بمجموعات تجارية أوروبية وساهموا في مؤسسة Paquet للملاحة البحرية، وفي النشاط البنكي سيما مع La Banque Transatlantique. وفي ميدان التصدير والاستيراد، خاصة مع فرنسا وبريطانيا، كان لآل أفرياط دور ريادي جعلهم يؤدون لوحدهم ما بين 1862 و1864 ما نسبته 16 % من مجموع الرسوم الجمركية لميناء الصويرة. ومن السلع التي جلبوها وقاموا بتصريفها في جنوب المغرب مادة الشاي حتى عرفت محليا ب " شاي أفرياط ".

دور بعض الأسر المسلمة في تجارة الصويرة.

إذا كان اليهود يحتلون الصدارة في النشاط التجاري الصويري، فإن لبعض المسلمين أيضا مكانة مرموقة في هذا المجال. وضمن هؤلاء : المختار بن عزوز ومحمد الراكون، وعبد الرحمن اللبار، ومحمد الورزازي الخ. لكن لعل أهم أسوتين مسلمتين سطع نجمهما في النشاط التجاري هناك ولعب أفرادها دور تجار السلطان في المدينة: آل توفلعز وآل بوهلال.

- فيما يتعلق بآل توفلعز، فهي أسرة من أصل سوسي، كان أفرادها خدام السلطان فاستفادوا من دعم المخزن، كما استفاد المخزن من خدماتهم لا في الصويرة فحسب، بل أيضا في مجموع المنطقة السوسية. انصب نشاطهم على استيراد السكر وتصدير زيت الزيتون وجلود البقر والماعز، واستمر نشاطهم من نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر.

أما آل بوهلال، فهم من أصل فاسي، جلبهم النشاط التجاري إلى الصويرة بعد سنة 1844 وتخلوا عن نشاطهم التقليدي والذي هو الإشراف على قوافل الحجيج إلى الشرق أو على القوافل الصحراوية إلى إفريقيا جنوب الصحراء. وهكذا ولوا وجوههم شطر الأطلنطي وأقبلوا على التجارة مع أوربا، فتخصصوا في تصدير الصمغ واللوز وزيت الزيتون، وفي استيراد المنسوجات القطنية والسكر والشاي والحديد.

وكما حصل لآل توفلعز، فإن مجد آل بوهلال قد هوى في الربع الأخير من ق.XIX بمجرد أن أصبح المخزن يتخبط في مشاكل مادية، بسبب التدخلات الأجنبية وكثرة المصاريف، ولم يعد بوسعه دعم هؤلاء التجار بسلفات.

إن ما آلت إليه وضعية آل توفلفز وآل بوهلال هو بالضبط ما انتهت إليه أسر تجارية يهودية ارتبط نشاطها بالمخزن: أسر قرقوز والمليح وأفرياط. وإذا تمكن آل أفرياط من الحفاظ ببعض إشعاعهم، فلأنهم استثمروا بعض ثرواتهم في الخارج.

مناقشة أطروحة برنارد لويس Bernard Louis

يرى برنارد لويس في كتابه The Jews of Islam (6) (يـهود دار الإسـلام) أن اليهود قد عانوا الأمرين في البلدان الإسلامية. أما دانييل شروتر فإنه يرفض هـذا الطرح ويرى أن نخبة من اليهود المغاربة، شأنهم في ذلك شأن نخبة مـن التجـار المسلمين، قد استفادوا استفادة عظيمة عندما كـانت الوضعيـة الماليـة للمخـزن مرضية، ولكنها تضررت بعد أن لحق الضرر المخزن تحـت معـاول الضغـوط الأجنبية. وفي هذا يذهب شروتر إلى ما ذهب إليه Goiten في مؤلفه Mediterranean Society من وجود فئة قوية وكثيرة العدد من اليهود في الحواضر الإسلامية، غـير أنها ظلت بمعزل عن السلطة السياسية. وكان هذا الأمر معروفا في المغـرب قبـل انفتاح البلاد على أوربا. وطبعا،هذا لا يعني أن التدخل الأوربي لم يقرر أية تحـولات في نمط عيش اليهود وعاداتهم في الملبس والمأكل والشراب والمسكن والتعليم.

لم يكتف المؤلف بالتوقف عند الجانب الاقتصادي لساكنة الصويرة، بـل إنـه أولى الجانب الاجتماعي عناية خاصة. فاهتم بتفاصيل الحياة اليومية، وكان وصفـه بمثابة كاميرا متجولة تتيح للقارئ الانتقال إلى الأزقة الضيقة للصويرة بما يدب فيـها من حركة واختلاط الأجناس. ومع هذا، فلا يظنـن المـرء أن الكـاتب اسـتهواه الأسلوب الأدبي وأطلق العنان للخيال على حساب الواقع التاريخي. إن كل التفاصيل الدقيقة التي يوردها، عن المرسى والبزار والعمران، يستقيها من وثـائق غميسـة. وكثيرا ما يحول معطياتها إلى جداول وبيانات تسلط أضواء كاشـفة عـن الديـون السلطانية في ذمة التجار، وعن الواردات والصادرات، وعـن تـوزع الأمـلاك المخزنية بين المسلمين واليـهود والنصـارى، وعـن أسـماء كبـار الموظفيـن ورواتبهم.الخ. وفضلا عن هذا وذاك، يجد القارئ مرشدا في الخرائـط والتصـاميم ومتعة في صور فوتوغرافية قديمة تعيد إلى الذاكرة مناظر أصبحت في خبر كـان ووجودها من الأجيال الغابرة، وعادات طواها الزمان.

خلاصة :

على نقيض أطروحة مييج التي تؤكد أن الاحتكاك بالرأسمالية الأوروبية، عـبر بعض المراسي، خلق تحولات جذرية في المجتمع المغربي واقتصادياته، فشـروتر يرى تواضع هذا التأثير في مدينة كالصويرة. فبالرغم من الدور الذي لعبتـه علـى مدى زمن غير يسير، بإرادة سياسية، لم تستطع أن تزعزع الدور الذي كانت تلعبـه مـدن داخلية مثل فاس ومراكش، ولا حتى أن تستقطب إليها هجـرة قرويـة ذات أهمية كبرى.

كان تركيز شروتر على الديناميكية المحلية، علـى المسـتويين الاقتصـادي والاجتماعي، وسيلة للتنقيص من أهمية التدخل الأجنبي كعامل تغيير كفيـل بقلـب الأوضاع رأسا على عقب. ومن جهة أخرى استهدف الكاتب من وراء ذلك التمـيز

عن المونوغرافيات الأخرى، على شاكلة لوتورنو ودوفيردان وكايي، التي تسهب في وصف العمران والآثار، وعندما تعطي صورة عن المجتمع فهي تضعه في قفص الركود في انتظار الخلاص الذي يأتي من جهة الحماية الفرنسية.

كلمة عن التعريب.

أحسن ذ. خالد بن الصغير عملا باختيار تعريب كتاب دانييل شروتر وجعله في متناول قراء لغة الضاد. فقد جاء تعريبه سلسا وفي ذلك الأسلوب الذي ينعت بالسهل الممتنع. يكاد القارئ ينسى، وهو في أحضان هذا الكتاب، أنه مترجم من لغة أجنبية. ولم يخنه إلمامه باللغة الإنجليزية إلا في حالات نادرة، أذكر منها مثالا واحدا أقتبسه من الصفحة 15 حيث تمت ترجمة American Council of Learned Societies ب " المجلس الأمريكي للمجتمعات المثقفة "، وهي عبارة لا تعني شيئا إذ المقصود هو " المجلس الأمريكي للجمعيات العالمة ". إنها زلة قلم صغيرة تكاد لا تظهر مقارنة مع المحاسن العديدة لهذا الإنجاز. فالمعرب ذو تجربة في الميدان وقد أدى مهمته باعتماد أسلوب المؤرخ المتشبع بمصطلحات الحنطة والمحترم لاستعمالاتها. ولم يقتصر عمله على التعريب، بل أغنى العمل ببعض الهوامش قام فيها بتحيين معلومات لم يكن بوسع المؤلف الأمريكي الإلمام بها وقت تحريره لهذه المونوغرافية. وفضلا عن ذلك، أغنى العمل " بملاحق وثائقية إضافية " عبارة عن إحدى عشرة وثيقة مخزنية أصولها محفوظة في مديرية الوثائق الملكية بالرباط. وخلاصة القول، إن زميلنا خالد بن الصغير قد أغنى المكتبة المغربية بعمل جدي سيستفيد منه ولا شك كل الباحثين المهتمين بتاريخ المغرب المعاصر.

الهوامش :

1) يعمل دانييل شروتر حاليا أستاذا في جامعة كاليفورنيا، إرفاين Irvine، وهو متخصص في تاريخ اليهود السيفاراد.

2) أستاذ باحث بكلية الآداب / المحمدية.

3) — في سنة 1998 ، نشر ميشيل أبيطبول مصنفا يحتوي على 170 وثيقة من رصيد آل قرقوز، وذلك تحت عنوان :

Les commerçants du Roi (Tujjar al-Sultan) : Une élite économique judéo-arabe au XIXéme siècle, Maisonneuve & Larose, Paris, 1998, 270p.

4) – Fernand Benoit : L'Afrique méditerranéenne : Algérie, Tunisie, Maroc 1931 , p. 69.

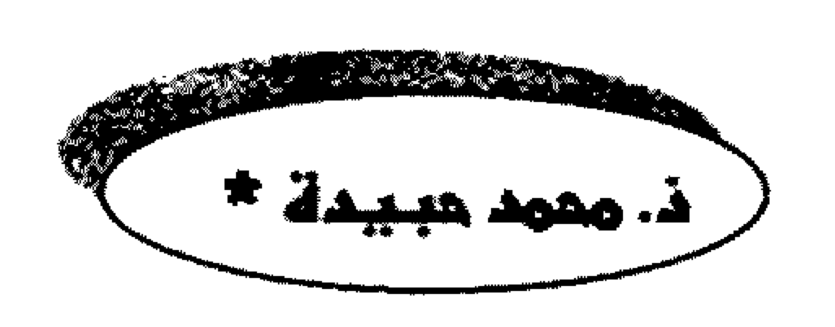
5) – Carte Pisane.

6) – Princeton , 1984.

زمن الأتــاي

قــراءة في كتاب " من الشاي إلى الأتاي. العادة والتاريخ"

لعبد الأحد السبتي وعبد الرحمان لخصاصي(1)



ذ. محمد حبيدة *

صدر سنة 1999 كتاب " من الشاي إلى الأتاي، العادة والتاريخ "، للبــاحثين المغربيين عبد الأحد السبتي وعبد الرحمان لخصاصي، عن منشورات كليــة الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ضمن سلسلة " بحوث ودراسات ".

تنتظم القراءة التي نتقدم بها حول هذا العمل في ثلاث محاور تتصل بهندســة الكتاب ومضامينه، باللحظات الرئيسية في زمن الأتاي وثقافته وبملاحظــات عامــة حول القضايا المنهجية والمعرفية التي يثيرها البحث.

أولا : هندسـة الكتـاب :

يتكون الكتاب من قسمين : الأول، " قصة الأتاي"، وهو الشق التحليلــي مــن الدراسة، والثاني " شواهد مختارة "، عبارة عن نصوص متنوعة، كالتآليف الفقهيــة وأوصاف الرحالة والقصائد والأغاني، تطرح مختلف القضايا التاريخيــة والثقافيــة المرتبطة بشرب الشاي، بالإضافة إلى ملاحق وإحصاءات ومعاجم.

يبدأ القسم الأول بالحملات الإشهارية، المرئية والمسموعة، المروجة للشــاي وينتهي، في جانب منه، بجذور زمنية تعود بنا إلى مطلع القرن 18، وفقا لمنهج

* أستاذ باحث بكلية الآداب – القنيطرة.

إستعادي يشد القارئ المتخصص وغير المتخصص. ولنتبع قصة الأتاي، من الوجهة الكرونولوجية المألوفة، نقترح التسلسل التالي :

- وصل الشاي الصيني إلى أوربا في القرن 17.
- دخل الشاي إلى المغرب في مطلع القرن 18 على عهد السلطان المولى إسماعيل حيث استعمل أول الأمر كدواء.
- طيلة القرن 18 ظل شرب الشاي حكرا على الوسط المخزني حيث كان من الهدايا المقدمة من طرف الأوربيين إلى السلطان وحاشيته.
- إلى حدود بداية القرن 19 ظل المشروب الجديد منحصرا في البلاط وفي أوساط علية القوم.
- ما بين الثلاثينيات والستينيات من القرن 19 انتشر الشاي في الوسط الحضري.
- 1878–1860 ، وصل الشاي إلى البوادي المجاورة للمدن.
- 1892–1880 ، اتسع نطاق الشاي في مجموع البوادي.
- في مطلع القرن 20، كاد الشاي أن يعم الوسط الجبلي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الانتشار الاجتماعي للمشروب، فإن هذا الأخير لم يصبح في متناول كافة فئات المجتمع إلا ابتداء من الأربعينيات من القرن 20.

قام الشاي بثلاث وظائف، تدخل في مجالات الاقتصاد والغذاء والرمز. فمن الناحية الاقتصادية، شكل الشاي الصيني الذي سوقه الإنجليز بالمغرب، " الجواز الذي سهل التغلغل التجاري الأوربي"، والإطار الذي توسع فيه الاقتصاد النقدي. أما من الوجهة الغذائية، فإن تناول الشاي الحلو مكن من الحصول على وحدات حرارية مهمة، بل أصبح المشروب الجديد مع مرور الزمن غذاء تعويضيا في الأوساط الشعبية، كما تشهد على ذلك مائدة " الخبز وأتاي " لدى الفقراء وعلى مستوى الرمز اقترن الشاي في مخيال المغاربة بالجماعة والأنس والضيافة. واقترن أيضا بالهدية : هدية الأوربيين للسلطان وهدية السلطان لكبراء القبائل والزوايا لأجل"إلغاء الحواجز" وتيسير التواصل" بل كذلك " لإبطال المقاومة وترسيخ روابط التبعية ". كما كرس طقس الأتاي وإقامته مظاهر التراتب الاجتماعي إلى حد الإقصاء. فتحضير الشاي استلزم أوصافا محددة مثل الوقار والاتزان والأناقة، بل وتفيد بعض تآليف نهاية القرن 19 أن إقامة المشروب كانت محظورة على العبد والحرطاني والفقير والمعوق.

ثانيا : زمن الأتاي وثقافته :

يمكن التمييز في تاريخ تناول الأتاي وثقافته بين ثلاث لحظات رئيسية:

1 ـ **لحظة انتقال بين عصرين:** أي قبل وبعد الاحتكاك التجاري الرأسمالي مع أوربا. وهو تعبير يحمل أكثر من دلالة. إنه انتقال لحاجة جديدة كرست واقع التبعية اتجاه الغرب. إنه انتقال لزمن الأتاي، انتقال لعادة جديدة، لنشوة جديدة، لسلوك

الجماعة والأنس والتآزر، عن إحساس الفرد بالعزلة في مجتمع يسـير فـي اتجـاه منطق البضاعة والسوق.

مال كاسي حزين بين الكيسان
مال كاسي باكي وحدو
مال كاسي نادب حظو
مال كاسي يا وعدو
هذا نكدو غاب سعدو

إنه المرور من "المتعة إلى المرارة"،كما جاء في عنوان أحد فصول القسم الثاني.

ثالثـا : ملاحظـات :

ملاحظة أولى : لماذا فضل المؤلفان في وضع العنوان الفرعي صيغة "العـادة والتاريخ" ، وليس " التاريخ والعادة " . فمنطق المؤرخ قد يسير فـي اتجـاه منـح الأولوية لمفهوم التاريخ لأنه سابق على تشكل العادة. لكن قـراءة الكتـاب تجعـل المرء يقتنع بأن الأمر يتعلق بسلوك منهجي معلن. إنه منهج استعادي على مسـتوى طرح المحطات التاريخية لاستهلاك الشاي وشربه وترسخ عادته، إنـه حفـر فـي العـادة للـكشف عـن رصـيد التاريخ، إنـه أيضـا أسـلوب عملـي لإشـاعة المعرفة التاريخية.

ملاحظة ثانية: قصر القسم التحليلي ، " قصة الأتـاي ". فالقسـم يضـم 34 صفحة أي 7 % فقط من مجموع الكتاب. لكنه حيز غني جدا ، غني بمتنه وهوامشـه المليئة بالإحالات والشروحات، والتي تمنح لهذا القسم شحنة معرفية قوية وتجعـل منه على قصره دراسة هائلة. ومع ذلك، يظل القارئ متعطشا لفهم أوسع لعدد مـن القضايا الواردة في النصوص، مثل عقليات العصر المرتبطة برفض شرب الشـاي وإباحته والسياق الذهني لانتصار الأتاي وتمثل الآخر للطريقة المغربية في تنـاول المشروب. والواقع أنه اختيار مبرر. فالكتاب، باعتراف المؤلفين، ليـس دراسـة مستفيضة لموضوع الشاي، بل إطارا لاستكشافه عبر شبكة من النصوص. فهل هي " كتابة بواسطة النصوص "، كما عبر عن ذلك أحد الزملاء في شعبة السوسيولوجيا في تعليق شفهي حول تجربة مماثلة،" المدينة في العصر الوسيط " ؟

ملاحظة ثالثة : نصوصية الكتاب. فالمتلقي يجد نفسه أمام نصـوص متعـددة نصوص إثنولوجية « ethno-textes » ، كما يقول جاك لوغوف. نصوص متعـددة بتعدد المواقع الثقافية، القناعات الفقهية واللغات واللهجات. فمن التآليف الفقهية إلـى أوصاف الرحالة إلى القصائد إلى الأغاني إلى النكـت السـاخرة، نلمـس معالجـة تاريخية للثقافة ومعالجة ثقافية للتاريخ. إنه مزيج هائل بين التاريخ والإثنولوجيا بيـن الثقافة العالمة والثقافة العامية، بين المكتوب والشفهي، بين الفكـري والسـيكولوجي بين التأملي والعفوي. وهو مزيج مثمر على أكثر من صعيد. فهو أسلوب آخر فـلعل

الجماعة والأنس والتآزر، عن إحساس الفرد بالعزلة في مجتمع يسير في اتجاه منطق البضاعة والسوق.

مال كاسي حزين بين الكيسان
مال كاسي باكي وحدو
مال كاسي نادب حظو
مال كاسي يا وعدو
هذا نكدو غاب سعدو

إنه المرور من "المتعة إلى المرارة"،كما جاء في عنوان أحد فصول القسم الثاني.

ثالثا : ملاحظات :

ملاحظة أولى : لماذا فضل المؤلفان في وضع العنوان الفرعي صيغة "العادة والتاريخ" ، وليس " التاريخ والعادة " . فمنطق المؤرخ قد يسير في اتجاه منح الأولوية لمفهوم التاريخ لأنه سابق على تشكل العادة. لكن قراءة الكتاب تجعل المرء يقتنع بأن الأمر يتعلق بسلوك منهجي معلن. إنه منهج استعادي على مستوى طرح المحطات التاريخية لاستهلاك الشاي وشربه وترسخ عادته، إنه حفر في العادة للكشف عن رصيد التاريخ، إنه أيضا أسلوب عملي لإشاعة المعرفة التاريخية.

ملاحظة ثانية: قصر القسم التحليلي ، " قصة الأتاي ". فالقسم يضم 34 صفحة أي 7 % فقط من مجموع الكتاب. لكنه حيز غني جدا ، غني بمتنه وهوامشه المليئة بالإحالات والشروحات، والتي تمنح لهذا القسم شحنة معرفية قوية وتجعل منه على قصره دراسة هائلة. ومع ذلك، يظل القارئ متعطشا لفهم أوسع لعدد من القضايا الواردة في النصوص، مثل عقليات العصر المرتبطة برفض شرب الشاي وإباحته والسياق الذهني لانتصار الأتاي وتمثل الآخر للطريقة المغربية في تناول المشروب. والواقع أنه اختيار مبرر. فالكتاب، باعتراف المؤلفين، ليس دراسة مستفيضة لموضوع الشاي، بل إطارا لاستكشافه عبر شبكة من النصوص. فهل هي " كتابة بواسطة النصوص "، كما عبر عن ذلك أحد الزملاء في شعبة السوسيولوجيا في تعليق شفهي حول تجربة مماثلة،" المدينة في العصر الوسيط " ؟

ملاحظة ثالثة : نصوصية الكتاب. فالمتلقي يجد نفسه أمام نصوص متعددة نصوص إثنولوجية « ethno-textes » ، كما يقول جاك لوغوف. نصوص متعددة بتعدد المواقع الثقافية، القناعات الفقهية واللغات واللهجات. فمن التآليف الفقهية إلى أوصاف الرحالة إلى القصائد إلى الأغاني إلى النكت الساخرة، نلمس معالجة تاريخية للثقافة ومعالجة ثقافية للتاريخ. إنه مزيج هائل بين التاريخ والإثنولوجيا بين الثقافة العالمة والثقافة العامية، بين المكتوب والشفهي، بين الفكري والسيكولوجي بين التأملي والعفوي. وهو مزيج مثمر على أكثر من صعيد. فهو أسلوب آخر فلعل

لإحضار البعد التاريخي في مقاربات الآداب والعلوم الاجتماعية، أسلوب حديث لمنح الاعتبار للثقافة الشعبية، لتقدير النص الشفهي، للتنبه للأدوات والكلمات والإشارات التي غالبا ما تبدو ، لأول وهلة ، بسيطة بل ومبتذله، لكن معالجتها بعمق تجعلها تحمل من الدلالات وتفك من الرموز ما قد لا تتيحه النصوص المكتوبة.

وختاما ، يثير نموذج الشاي مجموعتين هامتين من القضايا المعرفية :

الأولى : فعالية المعالجة الإنثولوجية للتاريخ. فالتاريخ ليس فقط حفرا في الوثيقة المكتوبة، بل أيضا تحقيق. والتحقيق يستلزم النزول إلى الميدان، والثقافة الشعبية ميدان. فكما يقول بول فين : " حتى وأنت تتجول في السوق قد تلتقط إشارات تاريخية ".

الثانية : تاريخ التغذية كملتقى للتاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي وتاريخ الأنساق الثقافية. فهو "يدون ، كما يقول مارك بلوك ، مع تأخيرات ناجمة عن مقاومات سيكولوجية، كل تقلبات الاقتصاد "، ويشهد على انتقال اجتماعي طويل الأمد، من أعلى إلى تحت، من مشروب للأقلية إلى مشروب للأغلبية، من مشروب رجولي إلى مشروب عائلي، ويكشف، أيضا، من جهة ثالثة، عن أثر حساسيتي الذوق والطقس، المتمثلين في حضور السكر والنعناع وامتداد جلسة الخمر في جلسة الشاي، في تملك مادة أجنبية، في تشكل العادة، في تكون عنصر من عناصر الهوية الجماعية.

الهوامش :

1) — عبد الأحد السبتي وعبد الرحمان لخصاصي، من الشاي إلى الأتاي. العادة والتاريخ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، 1999، 485 صفحة .

من الشاي إلى الأتاي

بلاغة المتن وشمولية القراءة



من الشاي إلى الأتاي (1) عنوان مليء بالإغراء والإيحاءات، يحيل إلى جملة من القضايا والأسئلة ذات تقاطعات متعددة. ويدعو إلى " اكتشاف مختلف جوانب الموضوع من خلال شبكة من النصوص والوثائق وفق بناء يستعرض الجوانب والأسئلة الرئيسية "(التقديم، ص 16)، إنه قصة النبتة الصينية التي أصبحت قضية مغربية. حاول الزميلان الأستاذان عبد الأحد السبتي وعبد الرحمن لخصاصي تتبع جذورها وامتداداتها في الزمن والمجال والمجتمع، وفي المتن الفقهي والإبداعي وبين دفاتر التجار وملفات الدبلوماسيين، وعلى مائدة المخزن وحلق الصوفية، وفي فضاءات رياضات سلا وفاس ومراكش، وفي مجالس أهل القرى والدواوير. فغذت قضية الشاي في هذا الكتاب أكبر من مجرد مادة للارتشاف والانتشاء اليومي واكتست صبغة قضية يؤرخ بها ولها.

إن كأس الشاي لم يبرد رغم تطاول الزمن وانقضاء الحقب، فقد ظلت حرارته مدعاة للقول فيه والقول عليه شعرا ونثرا، تحريما وتحليلا، أخذا وردا. نعم إن كتاب الشاي نصوص ناطقة، بألسنة مختلفة تتجاوز في مضامينها ومناقشاتها أصل هذه النبتة وخواصها وتسويقها وما قد يرتبط عادة بأي منتوج من تساؤلات تقليدية، إلى نوع من الاجتهاد في تأطير الموضوع تأطيرا شموليا يرتبط بالزمن لكنه لا يغفل الرمز، يهتم بالتوثيق لكنه يستدعي المخيال الاجتماعي، يرصد

• أستاذ باحث بكلية الآداب – الرباط.

فتاوى الفقهاء لكنه لا يستبعد ترانيم المغنين وقصائد الشعراء. يختبر المواقف الداخلية بكل تداعياتها، لكنه ينتبه إلى ارتباطاتها بسياسات أجنبية كانت تحاول جعل الشاي أحد أسلحتها.

قراءة سيميائية في لوحة الغلاف :

تثير لوحة الغلاف فضول القارئ بشكل يختلف عن كثير من أغلفة الكتب إلى درجة اعتبارها إحدى وثائق الكتاب. لذلك تستحق وقفة تأمل وقراءة.

هناك إيحاءات عميقة بين اللوحة وبين بعض المتون الشعرية في الكتاب وما تستخدمه من مجازات وتشبيهات واستعارات. تؤثث اللوحة جلسة عائلية حميمية وحده كأس الشاي قادر على لمها في فضاء اجتماعي يزيده تناول أتاي حرارة وسكينة، وتنشط مع دوران الكؤوس الأحاديث والكلمات. فمثلما تلتف كؤوس حياتي في الصينية حول البراد المتعالي، تلتف الأسرة حول الأب المشرف على تلقيم أتاي في زهو، ومثلما تتراص الأسرة في التصاق حميمي إلى زاوية البيت فوق زربية تقليدية تلتصق الكؤوس بالبراد في وسط صينية تتهامس مع الزربية همسا يشبه الكلام، في حين يقبع كأس التشليلة وحده على الهامش مبعدا. ومثلما يكون البراد وحده المخول له محادثة الكؤوس، فإن الأب يكون محور الحديث. وعلى مستوى التبئير نلاحظ أن طقس الشاي هو بؤرة اللوحة، ينطق بتفاصيلها ويمنحها حيوية وقوة حضور. وتظل هذه اللوحة البسيطة مع ذلك مفتوح على قراءات متعددة تمنح للشاي وطقوسه بعدا فنيا تعبيريا غنيا.

استراتيجية التأليف :

جمع النصوص المختلفة في موضوع واحد استراتيجية في التأليف تترك الموضوع مفتوحا باستمرار على قراءات متعددة ومشاريع أبحاث متجددة. قد تغني أحيانا عن الرجوع إلى المصادر المنقول منها إلا في حالات تتبع السياقات المختلفة للمنقول داخل هذا الكتاب أو ذاك. ومن هنا فإن الكتاب بشكله الحالي قد يصبح مصدرا لتغذية عدد من البحوث في مواضيع تدور مع قضايا الشاي في التاريخ والثقافة والمجتمع والإبداع، كما أنه قد يصبح أيضا مصدر إيحاء لمشاريع تتقاطع مع اهتماماته مثل الدخان والتغذية والأعشاب المهيجة للباه، إلخ...

إن مزاوجة الكتاب بين التناول التاريخي وبين التناول الثقافي والأدبي فجر موضوعا كان يبدو لحد الآن ساكنا لدرجة أن تناوله لم يتجاوز قراءة بعض متون الشاي المتداولة بغرض المتعة الأدبية.

ينقسم الكتاب إلى قسمين : قسم الدراسة التمهيدية ، وقسم الشواهد المختارة.

ـ **الدراسة التمهيدية :** قدمت الدراسة التمهيدية الإطار العام للموضوع في محاولة مكثفة لوضع قضية الكتاب في سياقات مختلفة تفرضها طبيعة المقاربة المعتمدة والتي منحها التعاون بين المؤرخ والسوسيولوجي قراءتها. لاشك أن الدراسة التمهيدية كان يمكن أن تصاغ بطريقة أخرى تكون أكثر التصاقا بتحليل مضمون النصوص المختارة، لكن ذلك كان سيفرض تكرارا قد يستغني به القارئ عن قراءة جميع النصوص، لذلك فإن اختيار المؤلفين لوضع دراسة تركيبية مسكونة بانشغالات وتساؤلات ومقارنات تجاوزت منطوق النصوص المقترحة، أعطى للموضوع عمقا أكبر، ولذات النصوص أبعادا أقصى. فإذا كان من أوليات التكوين التاريخي وضع النص في سياق مفهوم، فإن إدراك السياقات المختلفة للنصوص يتحول عند المؤرخ المحترف إلى نوع من الإبداع يعيد اكتشاف النصوص المعروفة.

يعكس التحليل الذي قدم به المؤلفان للنصوص هما منهجيا يتجسد في القضايا التي استحضراها للإحاطة بموضوع الشاي، ومن القضايا التي تتقاطع في الكتاب: الإبداع والثقافة الشعبية / الثقافة الغذائية / المجتمع / مواقف العلماء والنخبة / البعد الأنثربولوجي / التاريخ السياسي والدبلوماسي...

ـ **القسم الأول " قصة الأتاي "(19 – 54) :** في دراسة تمهيدية مركزة وغنية قدم موضوع الشاي من خلال مجموعة من المحطات التاريخية اعتمدت منهجية استرجاعية Rétrospectives تنتقل عبر لحظات كان الشاي فيها هو الموضوع محاولة قراءة دلالاتها. فمن لحظة إشهارية لأنواع الشاي إلى انطلاق تجربة مجموعة ناس الغيوان بأغنية الصينية ترتسم بعض معالم الشاي في اللحظة المعاصرة. لينتقل في محطتين أبعد نسبيا إلى الوقوف على مواقف نخبوية من الشاي، موقف الفقيه المكي البطاوري الذي شرح أرجوزة عبد السلام الزموري في منافع الشاي، وموقف الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني الذي بنى موقفه من مادتي الشاي والسكر في إطار موقف إسلامي عام كان مناهضا للاستعمار، ورأى أن هذه المواد هي من بين أدوات التغلغل الاستعماري. إلى محطة شعرية لها دلالتها التاريخية تمثلت في أول شعر أمازيغي وصلنا في الشاي للشاعر إبراهيم نايت اخلف.

وفي محاولة لتتبع تطور دخول الشاي إلى المغرب، اعتمدت الدراسة على كرونولوجية للشاي لجون لوي مييج ترى كيف أنه تأخر إلى مطلع القرن الثامن عشر، خلال عهد السلطان مولاي إسماعيل، وظل لمدة لا بأس بها مشروبا البلاط والوسط المخزني، ثم انتقل في نهاية نفس القرن إلى الأوساط الغنية، وفيما بين الثلاثينات والستينات من القرن الماضي انتشر في الوسط الحضري، ليصل فيما بين 1860 و 1878 إلى البوادي المجاورة للمدن، فاتسع نطاق الاستهلاك في مجموع البوادي فيما بين 1880 و1892. وفي مستهل القرن الحالي، كاد الشاي أن يعم الوسط

الجبلي. بينما لاحظ المؤلفان أن الشاي لم يكد يصبح مشروب كل الفئات الاجتماعية إلا في الأربعينات من القرن الحالي.

قاربت الدراسة أيضا الشاي من منظور الغذاء والمجتمع، وفككت تحت عنوان "وظائف المشروب الوطني" اقتصاديات الشاي منذ أن كانت بريطانيا تحتكر تجارته مع المغرب، وما ترتب عن ذلك من خلق حركية معينة في الأسواق المغربية ساهمت في تغلغل الاقتصاد النقدي.

أما غذائيا فهناك عادة غذائية جسدها التحول الذي عرفه الشاي من مصدر نشوة إلى مصدر تغذية، وصار تناول كأس الشاي المحلى والخبز يغني عن مواد أخرى أساسية في التغذية لدى ساكنة البادية المغربية بالخصوص والطبقات المدينية الفقيرة.

وعلى المستوى الرمزي أصبح لطقوس شرب الشاي في المجتمع المغربي رمزية اجتماعية تتقدم تقاليد الضيافة والأنس والجماعة، لكنها كانت قبل ذلك رمزية سياسية في علاقة القوة بين المخزن وزعماء القبائل ، استعمل فيها الشاي كوسيلة للإغراء والإخضاع. ثم ما فتئت رمزية الشاي في المجتمع أن أصبحت نظاما للعلاقات يزكي التراتب الاجتماعي سواء داخل الأسرة أو في تقاليد الضيافة. مع ملاحظة التفاوت في صرامة وإحكام طقوس وتقاليد الشاي بين المناطق المغربية حيث تميزت هذه الطقوس في سوس والصحراء عن سائر المناطق بمزيد من الإحكام والصرامة.

يعود المؤلفان في نهاية هذه النقطة ليجيبوا على سؤال أثاروه في بدايتها هو لماذا أصبح الشاي مشروب المغاربة الوطني. ومن منظور مقارن تبين أن شرب الشاي قد يكون عوض شرب الخمر عند بعض الفئات، خاصة وأن تغني الشعراء به ووصف جلسته كلها تعيد إلى الأذهان شعر الخمريات.

ــ **امتدادات** : يعكس تطور الشاي التطور الطبيعي للعادات، فانتقاله من مشروب النخبة إلى مشروب العامة، أي " من المرحلة البطولية إلى المرحلة الاعتيادية" أثر على رمزيته فلم يعد مشروب العناية والتشريف كما كان في بدايته، وتحول إلى مشروب عادي بل وزاحمته مشروبات أخرى وافدة مثل الكوكاكولا وغيرها.

ــ **القسم الثاني : شواهد مختارة** : على مدى أربعة فصول يقدم هذا القسم نصوص الشاي مصنفة، ويمثل الجزء الأكبر من الكتاب:

* **الفصل الأول : " مشاهد وأخبار "** : تتبع هذا الفصل تطور قضية الشاي من خلال أوصاف وأخبار الجغرافيين والمؤرخين والرحالين العرب والأوربيين نستنتج منها التمايز في الرؤية والاختلاف في مقاربة الموضوع الذي نتج عنه في الواقع تكامل بين منظورين داخلي وخارجي. ورتبت النصوص بطريقة تعين على التأمل في صيرورة الشاي، فمن الصين وشهادات الجغرافيين العرب حولها، إلى مغرب لم يكن يعرف الشاي، لكن كانت له مشروباته الخاصة منذ العصر الوسيط

مثل انزير الذي وصف الشريف الإدريسي تحضيره، والــــرب الــذي تحــايل بـــه الموحدون في مرحلة الدولة على تعاليم المهدي بن تومرت المتشددة في منع الخمــو والنبيذ فوزعوه رسميا في احتفالاتهم. ثم المخيض أو اللبن. وقبل الشـــاي عرفـت عادة التدخين التي جاءت من السودان في عهد المنصور الذهبي ، وانتشرت بسرعة في نواحي درعة ومراكش، واستدعت مواقف متباينة مـــن الفقـــهاء، دفعـت أحـد المحتسبين بفاس سنة 1048 / 1638م إلى اتخاذ قرار صارم بمنـــع شــربه وبيعـــه. وتكرر نفس الشيء بعد ما يقرب من القرنين عندما قطع ســلطان المغـرب سـنة 1214 / 1814 طابا والكيف وأمر بإحراقها في كل بلد.

ومما يؤرخ له الشيخ عبد الكبير الفاسي في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، دوره في نشر الشاي لتعويض " شرب الخمر الذي عمت به البلوى"، ممـــا يساهم في إثارة موضوع الهواجس والمواقف الإصلاحيـــة لـــهذا الســلطان. وقــد استوحى السلطان موقفه من الشاي من قصة علاج عمه الأمير زيدان بن الســـلطان مولاي إسماعيل من الإدمان على الخمر بتوجيه من "حكيم نصراني" اقـــترح عليــه تعويض شربه بالشاي.

أما المؤرخ عبد الرحمن بن زيدان فقد أرخ رسميا لأصحاب الأتاي ضمـــن حديثه عن حناطي القصر الملكي في كتابه العز والصولة في معالم نظـــم الدولـــة. وتحتفظ الوثائق الرسمية من جهتها بعدد من المراسلات في موضوع الشاي، منـــها مراسلة تبين أن التربية السلطانية كانت تمنع الأمراء من تناول الشاي إلا مرة كــل خميس. كما أن الهدية التي كانت تقدم للسلطان في الأعياد كانت تتضمن صنـــاديق السكر والأتاي والحلاوي والزبيب. وتكشف مراسلتان أخريان عن الدور الذي كــان التجار اليهود بثغر الصويرة يقومون به في تزويد القصر السلطاني باللوازم الرفيعـة الخاصة بتحضير أتاي.

لعبت دار المخزن دورا أساسيا في انتشار الشاي، فقد كان الفقيـــه الأمــير مولاي إدريس بن سيدي محمد بن عبد الله يدرس العلوم بداره، وكان يقدم لتلاميـــذه كؤوس الأتاي أثناء الدروس" حتى تتشحذ أذهانهم وينتفي مللهم". ومـــع ذلـــك فـــإن النخبة كانت ما تزال تبحث عن موقع لهذا المشروب الغريب في البيئة المغربية فقـد كان قاضي الجماعة بفاس ومكناس أحمد بن عبد الملك العلوي (1241/1826م) يـرى حرمة السكر ولا يقبل شهادة من يشربه اعتمادا على ما تناقله عـــدد مـــن الفقـــهاء والكتاب وقتها أن السكر يصنع في مصانع أوربا بعظـــام الجيـف ويعصـــر بـــالدم المسفوح، فارتكزوا في مناقشاتهم على هذا المعطى غير الموثق. ولو كان النجـــاح قد حالف مشروع سيدي محمد بن عبد الرحمن في إنشاء مصنع للســكر بـــالمغرب لتمكن من حل مشكل السكر الفرنسي المشبوه، لكن المشروع فشل رغـــم اســتيراد "الأواني العجيبة والآلات الغريبة من بر النصارى" إلى أكدال بمراكش الذي خطـــط لبناء المصنع به.

ومن بين ما يثير الانتباه أيضا حرص النخبة المغربية على زيارة معامل السكر بفرنسا وتحديدا بمرسيليا ، وقد ترك إدريس الجعايدي السلاوي وصفا تقنيا لكيفية صناعة السكر القالب في هذا المعمل لم يشر فيه إلى مسألة العظام والدم المسفوح، وزار نفس المعمل الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني الذي كان يمنع تناول الشاي والسكر على أتباع طريقته الصوفية في إطار حملة مقاطعة البضائع الأجنبية، ولم يشر هو الآخر للشبهة المثارة.

قدمت النصوص أخبارا وأوصافا دقيقة ومن زوايا نظر مختلفة عن عادات تحضير وتقديم الشاي في أوساط حضرية مثل الرباط وسلا وفاس ومراكش، وفي القبائل المختلفة وفي مناطق نائية كالسوس والصحراء وغيرها. لقد حظي الشاي والسكر بموقع اجتماعي متميز فأصبح هدية محترمة تنال التقدير، فهو جزء من هدايا الأعراس وباقي المناسبات، ونال طقس الأتاي في أوصاف السفراء والرحالين الأجانب اهتماما بالغا، ووصفا دقيقا واهتماما بالجزئيات، يتأكد من خلاله تميز المغاربة بذلك مما يوحي أن استيراد السكر والشاي وأدوات التحضير لم يستتبع استيراد طقوس التحضير التي ظلت إبداعا مغربيا له ارتباط بالأصالة والعمق اللذين يطبعان الحضارة المغربية. ومن خلفية المقارنة يتضمن الفصل نصوصا عن طقوس الشاي عند الطوارق بالجزائر وفي تونس وأهميته عند نساء فزان بليبيا، وتحضير الشاي عند اليهود.

* **الفصل الثاني "الحلية والحرمة"** : رصد الفصل مواقف الفقهاء من تناول الشاي والسكر القالب بناء على عدد من الفتاوى الفقهية، ويقدم هذا الفصل مادة غميسة بعيدة المنال. لقد عرف القرنان الثامن عشر والتاسع عشر نقاشا فقهيا جادا ونشيطا كان موضوعه مواد الشاي والسكر والقهوة أحيانا. تقدم هذه المادة الفقهية نوعين من المعلومات، فمن جهة تقدم معطيات تاريخية، ومن جهة ثانية تضع القارئ في سياق الموقف الفقهي بما ينطوي عليه من مرجعية وأدوات منهجية في الفهم والتوثيق والاستدلال والتحليل، وعلاقة ذلك بالنتيجة سلبا أو إيجابا.

لقد اختلفت مواقف الفقهاء من السكر والشاي على أساسين اثنين: طريقة الصناعة بالنسبة للسكر المصنوع بأوربا والتي يشتبه في دخول بعض المواد المحرمة فيها، أما بالنسبة للشاي فالنقاش كان يدور حول خواصه المخدرة. لكننا نلاحظ أن علماء المغرب كانوا أكثر علمية في معالجة الموضوع، فلم يقعوا في الوهم الذي يدفع إلى إصدار فتاوى تكون لها انعكاسات شخصية أكثر من عمقها الفقهي. انتصر محمد بن عبد السلام الناصري (ت 1239 / 1823) للسكر في رسالته التي ينبئ عنوانها عن مضمونها المستصفى في حلية السكر المصفى بما في ذلك السكر المستورد. أما الفقيه الشهير حمدون بلحاج السلمي (ت 1232 / 1817) فقد صب فتواه في قالب شعري انتصر فيها للسكر القالب، مكذبا ما يقال عن عقده بالدم المسفوح. ونفس الموقف اتخذه أبو الربيع سليمان الحوات (ت 1231 / 1816) الذي

نقل بعض أخبار صناعة السكر عن " من أدركناه من أعاظم السفراء إلى الروم عن هذه الدولة العلوية ". ونفس الموقف ونفس الاستدلال استعمله محمد العربي الزرهوني (ت 1260 / 1844) والمامون بن عمر الكتاني (ت 1309 / 1892). على كل حال حسم الفقهاء موقفهم من السكر بوضوح وميزوا فيه بين أصله النباتي المباح وبين ما قد يدخل في صناعته من مواد محرمة لم تتبين لهم مصداقية نقلها.

وبالنسبة للشاي، نرى أن الأمر يختلف، فالفقيه الشنقيطي أحمد حامد بن محمد حرم تناول الشاي وفصل في قرائن تحريمه التي ربطها بمجموعة من الأضرار الدينية والجسمية والاجتماعية، تشبه في مفعولها وضررها مفعول وضرر الخمر، وسحب نفس الموقف على القهوة والدخان. طبعا لا يستبعد دور البيئة الصحراوية في هذا الموقف الصارم، لكن بالعودة إلى فاس نقف مع الفقيه المامون بن عمر الكتاني على مذهب مخالف في إثبات حلية السكر والقهوة والشاي، ونفس الموقف تبناه حمدون بلحاج السلمي أيضا في تناول القهوة.

أدى النقاش الفقهي بالمغرب بالتدريج إلى انتصار الرأي الذي يرى حلية الشاي على الذي يرى حرمته، وبالتالي فحتى من منع تناول الشاي والسكر من الفقهاء مثل الشيخ الكتاني فإنه انطلق من منطلق واع بوجوب مقاطعة البضائع المستوردة التي ترهق اقتصاد البلاد، أي من منطلق سياسي.

* **الفصل الثالث: " منافع ومضار"** : حضر الشاي والسكر في هذا الفصل ضمن مشاريب أخرى بعضها خام وبعضها مصنع قيمت تقييما طبيا، وتم الكشف عن خواصها، ومنافعها ومضارها واستعمالاتها. في كتب الأعشاب والأغذية والطب القديم والجغرافيا تبين أن النقاش الذي عرفه الشاي هو في الحقيقة استمرار لنقاشات عرفتها الحضارة العربية الإسلامية حول الأعشاب والعقارات المختلفة المحلية والمستوردة غذتها خبرات الأطباء والنباتيين، وما تناقله التراث العربي عن الكتب الهندية والفارسية واليونانية.

* **الفصل الرابع " شايات وأنغام "** :يشكل الفصل مرحلة نهائية في قضية الشاي، فقد انتهت المواقف السياسية والنقاشات الفقهية واختفت الشبهات المانعة وظهرت نتائج التقييمات الطبية ، وآن الأوان للنبتة المنتصرة أخيرا أن تنتشي بانتصارها، وأن تستفز ذوي القرائح من أدباء وشعراء العربية والأمازيغية ليتغنوا بالشاي وطقوسه ومفعوله كمصدر للنشوة وربما لأشياء أخرى.

وإذا كانت الفصول السابقة قد عبرت فيها الثقافة العالمة عن خلفياتها ومواقفها، فإن هذا الفصل حضرت فيه الثقافة العالمة إلى جانب الثقافة الشعبية التي كان لها نصيب في قول كلمتها من خلال نصوص تجاوزت مجرد الإفصاح إلى معانقة اللحن وتقديم الشاي كموضوع جديد في الغناء الشعبي. والواقع أن قصايد الشاعر إبراهيم نايت اخلف تدشن أدبا حول الشاي مرهفا واعيا واجتماعيا يتجاوز مجرد الانطواء على الذات ولذاتها في جلسة غزل بالمشروب المنعش إلى

قراءة في كتاب

في ظل السلطان: الثقافة والسلطة ، والسياسات في المغرب

(In the shadow of sultan : Culture, Power and Politics in Morocco)



يسعدني أن أقدم ضمن أنشطة الجمعية المغربية للبحث التاريخي هذا العمل الجماعي الذي صدر في بحر السنة الماضية (1999) عن منشورات جامعة هارفارد... والكتاب في أصله لقاء أو على الأصح ورشة انعقدت أعمالها على امتداد يومين في 7 و8 أبريل 1994 في جامعة هارفارد أي منذ ست سنوات تحت عنوان : " تمثلات السلطة في المغرب الأقصى والمغرب العربي : المنظورات التاريخية والمعاصرة. وأشرف على تنظيم هذه الندوة قسم الدراسات المغربية الموجودة داخل قسم الدراسات الشرقية بالمؤسسة نفسها منذ 1985، أي أكثر من خمس عشرة سنة. ومعلوم أن قسم الدراسات المغربية في هارفارد تديره الباحثة الأمريكية سوزان ميلار منذ تأسيسه، ويحظى بالدعم المادي سنويا من وزارة التعليم العالي المغربية. ومن أهداف هذا القسم تشجيع وتدعيم اهتمام الباحثين في الجامعات الأمريكية بدراسة تاريخ المغرب ومختلف جوانبه الحضارية والثقافية والاجتماعية والسياسية. وكان العنوان النهائي الذي اختارته المنسقتان سوزان ميلير ورحمة بورقية بصفتهما مسؤولتان عن نشر أعمال الندوة هو كالآتي " **في ظل السلطان، الثقافة والسلطة والسياسات في المغرب** ".

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب – المحمدية.

يقع الكتاب في 331 صفحة من القطاع الصغير المتوسط، وقد صدر في طبعة أنيقة ضمن منشورات جامعة هارفارد المتميزة. وزينت غلافه صورة معروفة للسلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام من إنجاز الرسام الفرنسي العالمي أوجين دولاكروا. وبلغ عدد المشاركين في مقالات هذا الكتاب أحد عشر باحثا، خمسة منهم مغاربة والباقون أمريكيون. وقد وجدت نفسي عند تحضير قراءة هذا الكتاب أمام اختيارين: إما محاولة تلخيص الأفكار الواردة في مساهمة كل باحث على حدة وعرضها مختزلة وبشكل مركز، وهذا أمر ممكن. لكن كثرة عدد المساهمات وتشعبات الأفكار الواردة فيها، جعلتني أقتنع بأن الوقت المخصص لتقديم العرض أمامكم لن يسمح لي مهما اجتهدت بإعطاء كل مساهمة ما تستحقه من إنصاف وبسط في العرض والتحليل. أما الاختيار الثاني، وهو الذي تبنيته، فهو تعريب الفصل الأول من هذا الكتاب كما وضعته المنسقتان سوزان ميلار ورحمة بورقية كمدخل أساسي للنقاش، وتقديمه من جانبنا أيضا للغاية نفسها، أي لفتح الحوار والنقاش بين الحاضرين والأستاذين خالد بن الصغير ورحمة بورقية في الموضوع المركزي لهذا المؤلف الجماعي.

جاء في الفصل الأول من هذا المجموع أن حقل الدراسات المغربية قد كان له تأثيره الواضح على التفكير الاجتماعي المعاصر وذلك بإدخاله إلى مجال البحث العلمي والأكاديمي نماذج وأمثلة مثيرة ولافتة للنظر تخص العلاقات المتداخلة القائمة بين السلطة والثقافة والمجتمع. ويهدف هذا المجموع إلى المساهمة في هذا النقاش. بفحص جديد للترابطات القائمة بين سلطة الدولة والأفراد في المغرب، على ضوء المقاربات والمنهجيات الجديدة التي بدأ يوظفها الجيل الجديد من شباب الباحثين الذين ظهروا على الساحة بعد زوال المرحلة الاستعمارية. ويتمحور الموضوع الأساسي على مسألة السلطة وأشكالها المتغيرة وكذا طرقها التعبيرية داخل المجتمع المغربي خلال فترات تاريخية مختلفة تغطي حقبة زمنية تمتد من القرن الحادي عشر الميلادي إلى الزمن الحاضر. ويوجد ضمن المساهمين في هذا الكتاب، مؤرخون ومتخصصون في علوم الاجتماع والسياسة والنقد الأدبي، إذ كتب كل واحد أو واحدة منهم في الموضوع كل من منظور أو من زاوية تخصصه الضيق. إن هذا الكتاب – تقول المنسقتان – لايدعي الشمولية المطلقة من حيث تناوله للموضوع، بقدر ما هو سلسلة من اللقطات التي تتيح للقارئ بعد جمعها في وعاء واحد أن يدرك معنى تلك القضايا المركزية كقضايا تشغل بال البحث الجامعي والأكاديمي في الظروف الراهنة حول مواضيع مركزية ذات صلة مباشرة بالدراسات المغربية المعاصرة.

وفي المغرب، فإن السلطة تعني دائما السلطة الملكية أو السلطانية. كما أن موضوع الملكية أو السلطنة يظل محوريا في هذا النقاش إلى جانب مجموعة من الوسائل والأدوات التي تمكنت السلطنة بواسطتها من إقامة مشروعيتها والحفاظ

عليها في المحيط الاجتماعي. وبالمقارنة مع دول المغارب والمشارق، فإن النظـام السياسي المغربي قد تميز بالحفاظ المستمر والمثير للانتباه علـى مقوماتـه عبر الزمن. فمنذ زمن مبكر يعود إلى القرن التاسع الميلادي، كان المغرب يخضع دائمـا بطريقة أو بأخرى وعلى نحو مستمر لحكم أحد السلاطين الذي كان يحتكـر زمـام الحكم. وقد وصلت أسرة العلويين الحالية إلى الحكم في القرن السابع عشر وحكمت البلاد منذ ذلك الحين على نحو متسلسل عجيب بحيث لم يشهد أي تقطـع. إن هـذا الدوام اللافت للانتباه يدعو إلى طرح أسئلة حول المؤسسات والأشكال الاجتماعيـة التي أعطت للنظام السلطاني أو السلطنة مكانة فعلية، وحول الدور الذي لعبته فـي ترسيخ السلطنة ترسيخا عميقا في المجتمع. وتعتبر مسألة الثقافة ذات أهمية كبـيرة وحاسمة في هذا التحليل، كما أن التأكيد القوي من جانبنا على القضايا الثقافية بـدلا من مثيلتها السياسية أو الاقتصادية يحدد نظرتنا ويقيدها إلى حد ما. ولا ينعكس هـذا التوجيه فقط على مستوى الاهتمامات المتعددة التخصصات للمساهمين بـل أيضـا على إعطاء الأفضلية لمناقشة موضوع السلطة كأحد جوانب التجربة الاجتماعيـة. وحين تنجح الثقافة في القيام بدورها فإنها تتموضع في نقطة الالتقاء بين السياسـة والمجتمع ، فتحدث تماسكا بين سلوكات الدولة وأعمالها وبين مصير الأفراد فـي إطار استمرارية إيديولوجية تعطي للحياة اليومية درجة من الالتحام والترابط. فـهل تشكل الثقافة الشعبية الغنية بكل اختلافاتها الطفيفة سندا ضمنيا يعطـي المشـروعية للسلطة الملكية أو السلطنة ؟ وفي محاولة للجواب عن هذا السؤال طرح عدد مـن المساهمين في هذا الـعمل أسئلة على بعض المـمارسات الاجتماعية حتى يتسـنى فـحص الـمدى الذي تُعكس به تلك العمليات والـمواقف التـي تقـوي النظـام السياسي السائد.

وفي هذا الصدد تقدم مساهمة محمد المنصور في الفصل الرابع حول مؤسسـة الحرم تحت عنوان :[الحرم في مغرب ما قبل الحماية (the Sanctuary – Hurm – in Precolonial Marocco)] تناول فيه الدور الذي كانت تقوم به هذه المؤسسة كمفتـاح سياسي وكأداة اجتماعية منفسة، وقدم لنا أمثلة تاريخية ملموسة في هـذا الصـدد. وكذلك الشأن مع مساهمة أحد الإثنوغرافيين وأساتذة علم النفس وهو كاري كريـك (Gary Gregg) في الفصل التاسع تحت عنوان : مواضيع السلطة في قصص حيـاة الشباب المغاربة (Themes of Authority in the Life Histories of Young Moroccan [حول تشكيل الفرد وانصهاره في بوتقة المجتمع عبر مؤسسة العائلة. حيث أجـرى لقاءات ما بين سنة 1987 و1988 حاور فيها تسعة ذكور وثلاث نساء فـي منطقـة ورزازات وسجل معهما نبذة عن تاريخ حياتهم وعلاقتها بالسلطة الأبوية والعائلـة بوجه عام ثم قارنها مع نماذج أمريكية من الطبقة العاملة في دترويت].

إن التأكيد على التجربة الاجتماعية لا يجد مصدره فقط في المنـهل الجـذاب للثقافة الشعبية الغنية جدا في حالة المغرب، بل أيضا في التحول المبكر لجيل مـن

الباحثين نحو البحث عن نظريات تفسيرية للواقع المغربي بكل مكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الجمالية. لقد كانت لكتابات إدوارد سعيد في موضوع الاستشراق صداها العميق داخل الوسط الجامعي الأمريكي المهتم بدراسة بلدان شمال إفريقيا. مما أحدث اهتماما متزايدا لدى الغربيين المتخصصين بالبحث حول المغرب. كما حفز على القيام بفحص جديد للنصوص التأسيسية التي كتبت أثناء فترة الحماية. والآن وقد انتهت الفترة الإستعمارية، فإن الباحثين قد أصبحوا على وعي تام بالمدى الذي أثرت فيه المصالح الاستعمارية على فهمنا للمجتمع في بلدان شمال إفريقيا. وبينما يحق للمرء أن يقدر أيما تقدير التفاصيل الإثنوغرافية التي أتى بها روبرت مونتاني في دراساته حول الأطلس الكبير الأمازيغي أو المعرفة الموسوعية للباحث لوتورنو حول فاس، فإنه من الواجب على المرء أيضا أن يظل على الرغم من ذلك متسلحا باليقظة والحذر إزاء ما يمكن أن يتضمنه خطابهما من أفكار تخدم برنامجا سياسيا بات معروفا. وعلى مستوى الأبحاث الحديثة في ميدان علم الاجتماع. فقد أدى هذا إلى إعادة قراءة المصادر المعروفة وإلى البحث عن مصادر أخرى جديدة تعتبر أكثر تعبيرا عن وجهات النظر المحلية. ويكاد يكون كل فصل من هذا المجموع دليلا واضحا على هذا التوجه الذي لا يعتبر بطبيعة الحال خاصا بالمغرب، بل أصبح يعم كل الحقول التي تطورت فيها الأبحاث المعاصرة حول البلدان التي كانت خاضعة بالأمس إلى الهيمنة الاستعمارية.

لقد تم الإحساس بأن العودة إلى المصادر المنابع تكتسي دلالة خاصة بالنسبة لتلك المواضيع ذات الصلة المباشرة بالتجربة المغربية بوجه خاص. لقد انبهرت الأوساط العلمية والأكاديمية الغربية على سبيل المثال بظاهرة الصلحاء وبمكانة الصلاح في المجتمع المغربي بوجه عام. وانجذب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيون نحو هذا الموضوع أحيانا بكثير من الاندفاع وبقليل من الفهم والإدراك لأصوله المؤلفة من عناصر مستمدة من مصادر مختلفة ولجذوره النفسية العميقة. فكانت النتائج غالبا مختزلة ومفرطة في التبسيط إلى حد يؤدي أحيانا إلى التشويه أو الخطإ أو سوء الفهم لدى القارئ غير المتبصر. بل تنتهي أحيانا إلى نتائج في هيئة مزاعم لا تاريخية حول الصلحاء كأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية. وإذا عدنا إلى المصادر المكتوبة والشفوية الغزيرة المتعلقة بالصلحاء وإلى استعمال مناهج تحليلية جديدة، نجد بأن الباحثين المغاربة المعاصرين قد وسعوا إلى حد كبير من دائرة فهمنا لهذا الصنف النموذجي. فأثبتوا بذلك بأن الموضوع يشمل ويغطي أدوارا متعددة اجتماعية وتاريخية وسياسية في الوقت نفسه. وفيما يتعلق بالصلاح وبالظواهر المحلية من قبيل الاحتفالات والطقوس العابرة وغيرها من الممارسات المتعددة، فإننا نكافأ بصددها بنظرات قوية متبصرة ونافذة تأخذنا إلى قلب الظاهرة الاجتماعية المغربية التي لا تهيمن عليها أي مدرسة

فريدة أو أية وجهة نظر إيديولوجية معينة. وبدلا من ذلك، وكما تشهد على ذلك هذه المجموعة من المقالات، فإننا نعاني ظهورا لنماذج وبرادكمات تتسم بشكل قوي بطابعها المستقل وغير النمطي.

ومع ذلك، فإن الانتقال إلى أسلوب في البحث يكون أكثر استنادا لقاعدة الواقع لا يخلو تماما من بعض عناصر المجازفة. إذ مست بعض الدراسات الأخيرة لطاقات على مستوى كبير من الحساسية ذات الاهتمامات الاجتماعية والسياسية كما هو الحال مع مواضيع الاسترقاق والعلاقة بين عالم الذكور والإناث وطبيعة سلطة الدولة ومختلف العمليات التي تقوم بها في المجتمع. وبدأت الأبحاث تعرض الميكانيزمات الاجتماعية والسياسية التي كانت محبوسة أو فقط غير مطروحة للنقاش. وبالقيام بهذا العمل ، فإنها قد أثارت نقاشا هاما حظي باهتمام الجمهور وعموم الناس. وقد رافق هذا التخمر أو الاختمار إنتاج مونوغرافيات رفيعة المستوى، وصدور مجموعات مستمدة من ورشات وندوات جامعية، ونشر كثير من الأطروحات الرئيسية، وتعدد دور النشر الخاصة المهتمة بالمواضيع والقضايا الفكرية. والأهم من هذا كله هو ظهور جمهور صغير لكنه متعطش كثيرا للقراءة. إن هذا التفكير الجديد المتدفق من قواعده الجامعية يقوم بمواجهة مع كوابح ومثبطات النظام السياسي والاجتماعي الذي اتسمت مواقفه الدائمة بتكافؤ الضدين (ambivalence) في أحسن الأحوال. وبناء عليه، فإنه ليس من المفاجئ أن تتولد درجة قوية من الحرارة على امتداد وطول نقط التماس والتقاطع بين هذين الاتجاهين.

إن هذا الكتاب يقدم لأول مرة إلى الناطقين بالإنجليزية نماذج عريضة وعميقة من بعض آخر الأعمال العلمية المتعلقة بالمغرب بصفتها أعمال تصدر عن وجهات نظر تعديلية أو ربما حتى تصحيحية. إذ يحاول صاحب كل فصل بطريقته الخاصة أن يجزء تلك الكتلة المتراصة من العادة أو التقليد، ويقترح قراءات بديلة للأفكار القائمة منذ مدد طويلة حول طبيعة السلطة في المغرب. ولما كانت جل الأبحاث الحقيقية والمكثفة تتم اليوم في المغرب باللغة العربية، وهي لغة ليست في متناول جميع القراء الغربيين، فإن هذا الكتاب يؤدي خدمة هامة بوضعه رهن إشارة القراء غير المتخصصين الذين يمكن أن يكون عندهم اهتمام بالموضوع وبالمنطقة أو بالدراسات الصادرة بعد زوال الحقبة الاستعمارية بوجه عام لتذوق ما يمكن أن تقدمه الساحة الأكاديمية في المغرب. إن هذا العمل لا يعطي كلمة الفصل في الموضوع بقدر ما يقدم عنه نظرة مؤقتة.لأن هناك باحثين كثيرين في المغرب وخارجه، لديهم أعمال ذات قيمة مماثلة تستحق التقدير. ويهدف هذا التعاون بين الباحثين من بلاد المغارب وزملائهم في الخارج إلى الزيادة في تعزيز حجم البحث وتدعيمه، لتكثيف الجهود بين الباحثين وتوحيدها لغايات علمية مشتركة.

هناك سؤال أساسي لابد من طرحه ومحاولة تقديم جواب أو أجوبة عنه.

ألا وهو ماذا نعنيه بالسلطة في المغرب ؟ وأين تتموضع أو تقع، وكيف تسير أمورها داخل المجتمع وكيف تخضع السكان أو الرعية أو عموم الناس إلى إرادتها؟ إن إعطاء مفهوم وتصور للسلطة يبدأ بالضرورة مع الدولة. وحسب ماكس فيبر فإن الدولة هي "ترابط أو توافق سياسي قسري يؤيد بنجاح فكرة المطالبة باحتكار مشروعية استعمال القوة في تطبيق النظام الذي تقره الدولة نفسها". وفي النموذج الفيبيري، فإن السلطة هي عنصر القسر والإكراه التي تقوم عليه قاعدة عمل الدولة وسلوكها، ولا يمكن لأي دولة أن تقوم بمهمتها دون هذا العنصر الذي هو القسر والإكراه. علاوة على ذلك، فإن الطريقة أو الأسلوب الذي تمارس به السلطة يصبح هو المحدد الأساسي لطبيعة الدولة وخاصيتها. وحسب فبير دائما، فإن السلطة في الدولة العقلانية (الغربية العصرية ذات التوجه التقدمي) تستعمل في تعزيز الأهداف والغايات المجتمعية وفي تجنيد الوسائل الكفيلة بتحقيقها. وفي تناقض تام مع هذا البراديكم، فإن نظاما تقليديا مماثلا لما هو قائم في المغرب، تكون فيه السلطة مدعمة من أجل الرفع من درجة الولاء والإخلاص لفائدة شخص سيد أو زعيم ومن أجل تمتين وتقوية نظام للسلطة الفردية. وحسب فبير، فإن الحكم التقليدي يجد مشروعيته في واحدة من الطريقتين التاليتين: إما بلغة التقاليد نفسها التي تضع مقاييس السلطة. وإما برغبة من الحاكم المؤيد بطاعة قائمة على ولاء فردي لشخصه لا حدود له.

إن كل شيء يبدو حسنا حتى الآن، لأن في هذا الكثير مما يناسب الحالة الخاصة بالمغرب. لكن، فبير يذهب إلى أبعد من هذا، ويقدم لنا برادكما ثانيا للسلطة نجد فيه صدى واضحا للتجربة المغربية. ويتعلق الأمر بالسلطة في نمطها الرمزي والعملي، والتي يسميها بالسلطة الكارسماتيكية (charismatic power). ويعرف فبير هذه السلطة بأنها تكمن في "خاصية معينة يتمتع بها شخص فريد فيصبح بموجبها مختلفا عن الناس العاديين ويتم التعامل معه على أساس أنه يمتلك...سلطات أو قدرات استثنائية". وتتميز السلطة الكارسماتيكية بوجود تنظيم غير معلن ليست له قواعد واضحة، أو مستمدة من قواعد السلطة التقليدية التي تطبق في نظام رسمي متعارف عليه في الحكم. واعترافا منه بالإمكانات الغنية لهذا المفهوم عند تطبيقه على الحالة الخاصة بالمغرب، فإن كليفورد كيرتز قد تجاوز ذلك إلى تسميته للسلطة الكارسماتيكية بالبركة. هذه اللفظة التي تستعمل كثيرا وتتردد على الألسن في حياة المغرب السياسية، حيث تظهر السلطة الإلاهية مشخصة في "أعمال رجال أقوياء يعتبر الملوك من بين أهمهم مكانة". لكن هذا البناء سواء أفي شكله التقليدي أم الكارسماتي يترك كثيرا من الأسئلة المعلقة. إذ يحق التساؤل على سبيل المثال عما يمكن أن يميز بين الحكم الشكلي (formal) وغير الشكلي (informal) الذي يعمل في إطاره كل صنف من أصناف السلطة، وهل يوجد في حقيقة الأمر تمييز بينهما ؟ وبعبارة أخرى، فإن مفاهيم فبير التصنيفية لا تتناسب في الواقع مع

وضعيات فعلية للسلطة، وحين تضعها تحت المحك، تتضح ضرورة تكييفها مع الظروف المحلية القائمة.

وعلاوة على هذا، فإن أبحاثا تاريخية متأخرة تخبرنا بأن المغرب التقليدي قد كان أكثر من مجرد وعاء استثنائي للبركة التي كان يتمتع بها السلاطين كما يؤكد كيرتز ذلك. بل كان المغرب أيضا موضعا تمت فيه ممارسة قواعد ومعايير أخلاقية حظيت بالقبول وتجذر تلقينها على نطاق واسع. وإذا تحقق النجاح في استخدام هذه القواعد فإنها تظهر للعيان نماذج موحدة لأهداف مترابطة ذات توجه اجتماعي على المستوى العملي (الاحتجاجات الشعبية والجهاد مثلا). وبعبارات أخرى، فإن السلطة التقليدية والكارسماتيكية ليستا متكاملتين فيما بينهما فقط، بل يحل محلهما صنف آخر من السلطة السياسية ذات الأسس الثقافية. أي أن الأمر يتعلق بنظام معترف به من القواعد والتشريعات والإجراءات التي تسير بموجبها مختلف مرافق الحياة العامة والخاصة : وهو شيء ربما لا يظهر بوضوح للغرباء عن هذا الوسط ، لكنه مع ذلك يشتغل بطريقة منظمة وفعالة. إن هذه القواعد والتنظيمات ليست مرتبطة بالضرورة بشخص السلطان، على الرغم من محاولاته الهادفة إلى تشخيصها. وهي على الأصح، أي التنظيمات والقواعد تراقب بانتباه هيئة السلطنة دون أن تكون في متناولها، فتجد ملاذها في توافق مجتمعي حول طبيعة الحكم العادل. وهذا التوافق لا يمكن أن نلمسه في رموز السلطة السلطانية كما أنه ليس ملازما بالضرورة لفكرة السلطنة عن ذاتها. والأكثر صحة من ذلك في الحقيقة، هو أنه جزء لا يتجزء من التجربة الاجتماعية، والتي تمارس فيها وفي إطارها سلطة حاسمة على القضايا السياسية والاجتماعية. وحتى يتسنى تحديد هذا التوافق واكتشاف موضع وجوده، يجب الابتعاد عن تلك التجريدات الشكلية للسلطة كما يقترحها علينا فيبر مهما كانت فائدتها وأهميتها في تنوير الطريق أمامنا والتحول إلى مادية التاريخ والحياة الاجتماعية حيث تبدو هناك أدوات عملية أخرى على نحو أكثر وضوحا وظهورا للعيان. وعلينا الآن أن نقوم بفحص بعض الجوانب الرمزية والتعبيرية للسلطة التي لا ترد الإشارة إليها في المناقشات الكلاسيكية، لكنها ساهمت على الرغم من ذلك مساهمة هامة في القيام بقراءة تصحيحية للتجربة الاجتماعية المغربية.

وتتعلق النقطة الأولى بمفهوم المشروعية وبالكيفية التي يمكن أن تفهم بها في السياق الخاص بالمغرب. إذ تقوم عملية أو إجرائية السلطة السلطانية أو الملكية في الحقل الاجتماعي على فكرة مفادها أن الأمر حين يصدر عن السلطان فإنه لابد أن يطاع ويمتثل في نهاية الأمر. لكن احتمال وقوع هذا الامتثال يظل مرتبطا إلى حد بعيد بالتصور الشعبي لمشروعية النظام السياسي. ويجمع جل الملاحظين على أن مفهوم المشروعية في المغرب يقوم على أساس توالف مجموعة من العوامل المستمدة من التقاليد الإسلامية ومن مصادر أخرى. كما أن الالتحام الشعبي

بالملكية أو السلطنة هو إحساس يتم الشعور به على نحو عميق، وهو مصنوع أو مركب من رموز ثقافية ودينية أكثر مما هو ارتباط بأي عقد اجتماعي على النمط الهوبسياني (نسبة إلى هوبس) أو بفكرة وطنية. وإذا اتفقنا على أن السلطة الملكية أو السلطنة في المغرب تعتبر مطابقة للنموذج الكارسماتي، فكيف سيكون بإمكان السلطة والحالة هذه ان تحاول تدعيم مكانتها وذاتها عبر الزمن ؟ ذلك بأن الحصول على البركة عن طريق الإرث من أحد الأسلاف ليس ضمانة حقيقية لطول عمر النظام برمته. وعلى الأحرى من ذلك، فإن التصور أو المنظور الشعبي للسلطنة أو السلطة الملكية والطريقة التي يندمج بها هذا التصور داخل الحياة الاجتماعية هو الذي يجعله يكون وظيفيا بالفعل ويتمتع بقوة قيادية وريادية. إن المعجزات والكرامات والأعمال الخارقة للعادة إلى غير ذلك من الأعمال ذات المؤشرات الرمزية إلا وتبنى على أساس أخلاقي يوفر الرابطة بين التخيلي والبركماتي وذلك بالتمكين من التوجيه في عالم الأفكار المتضاربة والمربكة وبالمساعدة على تجميع شتات عناصر التجربة والعناصر القديمة للهوية. وكما يشير إلى ذلك الأستاذ محمد القبلي في مساهمته في الفصل الثاني من هذا الكتاب [Legitimacy of State Power and Socioreligious Variations in Medieval Morocco مشروعية سلطة الدولة والتغيرات السوسيودينية في مغرب العصر الوسيط] فإن المشروعية المتكونة أو المصنوعة من الرموز أو على أساس الرموز تتمتع بكثير من المرونة والقابلية للتكيف مع الطوارئ والمستجدات وبالقدرة على التعمير والبقاء مدة أطول، وذلك أفضل بكثير من المشروعية القائمة على بنيات شكلية ومفاهيم مثالية أو على أرضيات سياسية تكون عرضة للحروب والإخفاقات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية. إن قراءة مساهمة الأستاذ محمد القبلي تجعل المرء يخلص إلى أن المكانة البارزة للمحتوى الرمزي في إعطاء المشروعية للسلطنة أو الملكية المغربية قد أسهم كثيرا في إستمراريتها المثيرة للانتباه.

وهناك نقطة إضافية تتعلق بالسلطة وهي العلاقة بينها وبين تمثلاتها. ونعني بذلك الطرق الواعية أو غير الواعية التي يتحدث بها الحكام عن أنفسهم ويعرضون بها أنفسهم، وبصفة عامة الطرق التي يصيغون بها الخطاب حول السلطة داخل مجتمع معين. إن الأنظمة السلطانية أو الملكية تولي بطبيعتها أهمية خاصة للاستعراضات الاحتفالية. وفي الحالة الخاصة بالمغرب، فإن الحسنات أو الفضائل الضمنية للاحتفالات والمراسيم العمومية قد تم التعامل معها بأساليب بارعة وقوية كما توضح ذلك مساهمة [إيلين كومبس شلينك (Elaine Combs – Shillings) وهي أستاذة للأنثروبولوجيا في جامعة كولمبيا، في الفصل الثامن من هذا الكتاب تحت عنوان :[Performing Monarchy, Staging Nation وتتحدث فيها عن احتفالات عيد المولد النبوي مقارنة بين مراسيمها أيام المنصور السعدي 1593 في مراكش عند تدشينه لقصر البديع وبين مراسيمها بعد مرور 400 سنة 1993 في تدشين مسجد

الحسن الثاني في الدار البيضاء بمناسبة عيد المولد أيضا]. فالمراسيم الاحتفالية التي تركز على شخص السلطان وأسرته والمقربين من أفراد حاشيته ترفع من درجات هيبة الحاكم ومن مكانته، وتضفي هالة من الهيبة على من يختارهم كورثة للحكم من بعده. كما تقوي تراتبية الاحترام والتقدير والهيمنة. والسؤال المطروح في هذا الصدد، هو كيف يمكن الإبقاء على هذه التمثلات وتدعيمها في عالم أصبح فيه بإمكان أدوات التمثل الخارجي (القنوات الفضائية والصحافة الدولية والإنترنيت) أن تتغلب على مراقبة السلطات المحلية ؟ إنها بحق وضعية لم يسبق لها مثيل في المغرب، كما أنها تعبر عن معضلة عصرية لجميع أشكال الحكم السياسي. إن خلق صورة سلبية عن السلطنة أو الملكية بواسطة عرض غير ودي يمكن أن يشكل تهديدا ما، والحاجة إلى تقديم واجهة مشرقة للجمهور يكون لها تأثير على الطرق التي يسير العمل السياسي وفقا لها. وقد عالجت مساهمة الأنثروبولوجي المعروف هنري مونسون جنيور لموضوع الانتخابات المغربية لسنة 1993 (فصل 11 [The Elections of 1993 and Democratization in Morocco)] ومساهمة سوزان والتز Waltz أستاذة العلاقات الدولية لموضوع التطورات الأخيرة الخاصة بملف حقوق الإنسان (فصل 12 تحت عنوان Interpreting Political reform in Morocco)، عالجت هاتين المساهمتين قضايا تتعلق بالتصورات الشعبية للسلطة وبطبيعتها في الظروف الراهنة. وبهذا أصبح الخطاب الشعبي أو خطاب الجمهور حول السلطة عاملا جوهريا أكثر من أي وقت مضى في تشكيل هذه السلطة ذاتها.

ويسوقنا هذا مباشرة إلى النقطة اللاحقة، والتي تتعلق بلغة السلطة كما يتحدث بها عامة الناس وبالمدى الذي تصبح وفقا له بمثابة مؤشر ذو حساسية واضحة عن الكيفية التي يتم بها تصور السلطة. ويتميز معجم السلطة وقاموسها بالشساعة والاتساع، وتشير الباحثة رحمة بورقية في الفصل العاشر من الكتاب [The Cultural Legacy of Power in Morocco ، أو الموروث الثقافي للسلطة في المغرب]، إلى أن الخطابات الخاصة بالسلطة التي تتدفق عبر المجتمع ليست لها عمليا أي حدود. وتنطلق من الاستعمال المجازي والاستعاري في لغة الحديث اليومية لكلمات تمثل مؤسسات سلطوية [– وتعتبر لفظة المخزن مثالا جيدا في هذا الصدد – تحل محل السلطة المرهبة وتنوب عنها،] إلى استعمال عبارات أخرى تعتبر راسخة بعمق في التجربة التاريخية.

وكانت للمؤرخين بوجه خاص مساهمة خلاقة في تقديم الدليل عن الكيفية التي كان تتم بها عملية إعادة إنتاج السلطة عبر اللغة. وبعودة المؤرخين إلى فحص جديد لبعض النصوص التي كانت مهملة أو لتلك النصوص التي لم تحظ بالاستغلال الكافي ليستخرجوا منها المفاهيم الأساسية، فإنهم قد أكدوا على فعالية الخطاب المنسي وعلى حيويته. إذ تم وضع قاموس من المفاهيم الاجتماعية الرئيسة – مثل الحركة والزطاطة والأزمة والفتنة – للتوصل بدقة إلى تحديد الظاهرة الاجتماعية

التي تشكل ذلك "النسيج من العلاقات" الرابطة بين العناصر المشتتة في المجتمع وبين جهاز الدولة. إن المؤرخين قد تمكنوا بإبرازهم الأهمية الخاصة للغة السلطة من فتح آفاق جديدة أمام دراسة دقيقة للعلاقات بين الدولة والمجتمع. إن التقاطع الموجود بين حقول الفعل الاجتماعي بمفاهيم ديناميكية تمثل التفاوض والتبادل بين المركز والهامش ليعتبر عنصرا جديدا له أهميته في فهمنا للطريقة التي تعمل السلطة اليوم وفقا لها على المستوى المحلي.

ومن جهة أخرى، فإن إعادة بناء التصور الخاص بالعلاقات بين سلطة الدولة والمجموعات الثانوية قد ساهم أيضا في تغيير أفكارنا ونظرتنا الشخصية تغييرا راديكاليا بخصوص الطريقة التي تمكنت بواسطتها ما تسمى بالعناصر الهامشية في المجتمع مثل اليهود والعبيد والنساء من الاندماج في وسطهم الاجتماعي وتجاوز ذلك إلى ممارسة نوع من المراقبة عليه. أما مساهمة سوزان ميلار في الفصل السادس بعنوان : [إعادة للنظر في قضية الذمة : اليهود والضرائب والسلطة الملكية في طنجة خلال القرن التاسع عشر Dhimma Reconsidered : Jews, Taxes, and Royal Authority in , Nineteenth-Century Tangier] ومساهمة دانييل شروتير في الفصل الخامس من هذا المجموع بعنوان :[السلطة الملكية والاقتصاد في مغرب ما قبل الاستعمار: اليهود ومشروعية التجارة الخارجية Royal Power and the Economy in Precolonial Morocco : Jews and Legitimation of Foreign Trade] فقد حاولا فيها الباحثان الانطلاق من قراءة جديدة للنصوص والوثائق فأوضحا بأن الضرورة الاقتصادية لم تكن دائما هي العامل الرئيسي الذي يتحكم في تنظيم العلاقة بين الأغلبية والأقليات. وأن المعنى الخاص للموقع الجغرافي له أهميته المماثلة، إلى جانب الدور الذي يمكن أن تقوم به الزعامات داخل الجماعة أو الطائفة، وكذا تأثير القيم الثقافية المشتركة، والرغبة العامة في تحقيق الأمن والسلم والتفاهم بين الجماعات المختلفة.

وبهذا يكون علماء الاجتماع الذين اقتحموا الوثائق، والمؤرخون الذين اقتحموا الميدان، قد تمكنوا جميعا من العثور على حجج وقرائن كثيرة للاستدلال بها على أن التصنيفات الدقيقة التي وضعها عناصر الجيل السابق من الباحثين ليست مطابقة في الحقيقة لتلك الحدود المتغيرة والنافذة والغامضة في غالبية الحيان والتي تشيدها التجربة الحالية بين مجموعات اجتماعية يفترض بأنها متفاوتة ومتباينة.

وحين يتم الحديث عن السلطة على المستوى المحلي، فإنه من الضروري والحاسم أيضا التذكير بأن السلطة بوجه عام ليست كلها محتكرة من طرف الدولة. ومن الجوانب الفريدة التي يتميز بها المشهد الثقافي المغربي هي وجود صفة الكارسماتية أيضا خارج نطاق المخزن وفي غير متناوله. فالسلطة المحلية موزعة بين الصلحاء والشرفاء الذين يلعبون دورا حاسما كمراكز بديلة للعمل أو الفعل الاجتماعي. إن المتخيل المغربي مليء بشخصيات كثيرة من الصلحاء الذين يحتلون

مجالا رمزيا في صميم الأحاسيس والمشاعر الشعبية. وترتبط الجهود المبذولة من أجل صياغة تحديد دقيق لسلطة الصلاح بصعوبة تقديمها بمفاهيم ومصطلحات غربية ذات جذور عميقة في النفسية المغربية. ونظرا لما يتمتع به الصلحاء من سجايا خاصة ذات قوة أخلاقية وفعالية اجتماعية، فإنهم يمثلون أبطالا نديين قادرين على مقاومة السلطة الملكية بوزن مماثل. وكما أشار إلى ذلك عبد الله حمودي في الفصل السابع من هذا المجموع، [الاختراع الجديد لدار الملك : النظام السياسي المغربي ومشروعيته The Reinvention of , Dar al-mulk : The Moroccan Political System and its Legitimation، ص ص 129 – 175] فإن السلاطين والصلحاء يتقاسمون فيما بينهم نوعا من السطوة الروحية المماثلة والمتشابهة التي تجعل العلاقة بينهم تتسم دائما بالتوتر والتنافس والتجاذب المتبادل. ذلك أن كلا الطرفين يمتلكان البركة، مما يؤدي إلى تسوية الأرضية فيما بينهما ويضعهما معا على قدم المساواة في كل ما يتعلق بتطلعاتهما الروحية للحكم. ومن الناحية التاريخية، يعني هذا الانتشار للسلطة الدينية عبر المجال الاجتماعي بأن السلطة الكارسماتية متناثرة أو موزعة على امتداد مجموعة واسعة النطاق من الفاعلين الاجتماعيين، بحيث يمكن لأي واحد من بينهم أن يطالب أو يدعي امتلاكه للمشروعية ويرفع راية الانشقاق. وفي هذا الصدد ، شهدت الفترة السابقة للحماية فصولا احتجاجية مأساوية تزعمها دعاة "مزورون" وكادوا أن ينجحوا في الإطاحة بالسلطنة في أكثر من مناسبة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الأهمية الحقيقية لسلطة الصلاح تكمن أكثر في الجانب المعنوي أكثر منه في الجانب السياسي. وتكمن قوة الرجل الصالح في قدرته على إثارة السخط ضد الظلم والجور عبر وسائل بسيطة. وغالبا ما تم استحضار اللقاء بين شخصية اليوسي التاريخية والسلطان مولاي إسماعيل كنموذج للتصادم بين سلطة "الرجل الصالح المتمتع بالقدسية" وبين حكم "الرجل الشديد البأس والقوة". غير أن عبد الفتاح كيليطو كما أوضح لنا ذلك في أسلوبه البارتي في الفصل الثالث من هذا المجموع بعنوان : [التحدث إلى الأمراء : اليوسي ومولاي إسماعيل Speaking to Princes Al-Yusi and Mawlay Ismail] بأن هذا اللقاء الملحمي لم يكن معركة تم خلالها إشهار السيوف بقدر ما كانت معركة كلامية. وكانت أداة اليوسي فيها هي محاولة الإقناع الأخلاقي، ولم يكن الهدف منها هو إثارة إعجاب السلطان بعمل خارق للعادة بقدر ما كان هو التوصل بهدوء إلى نصحه وتذكيره وإيصاله إلى حالة البكاء عبر استعمال بارع وحذر للكلمات. ويتيح الخطاب الصادر عن الصلحاء وجود سلطة تقاوم بوزن مماثل الخطاب الرسمي للسلطة. وتقوم هيبة الصالح أو الولي بشكل أقل على قدرته على الرد بطريقة عنيفة على القوة. بل على قدرته على التذكير الهادئ والمتزن للأمير الحاكم بمسؤولياته الأخلاقية والاجتماعية. ومن خلال أدبيات الهاجيوغرافيا كما تعيد إنتاجها الرواية الشفوية فإن

أفكارا مثالية سامية عن السلطة الأخلاقية قد انتثرت عبر مختلف أرجاء المجتمع المغربي فتجذرت في أعماق المتخيل الشعبي. وتقدم روايات الصلحاء وسيرهم نماذج عن السلوك المثالي فتكون مادة أولية يمكن أن تتشكل على أساسها معايير إدراكية تحظى بالقبول على نطاق واسع.

وهناك نقطة أخيرة تتعلق بالسلطة الرمزية ألا وهي حركيتها، إن تراكم الرأسمال الرمزي هو سيرورة تاريخية تزداد زخما واتساعا مع مرور الزمن. كما أن انتقاله من شكل معين لسلطة سياسية إلى شكل ثان هو إمكانية دائمة الحضور. ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبح البروتوكول الجاري به العمل في بلاط السلطان المغربي على درجة من الإتقان والإحكام دفعت الرحالة الأوربيين إلى التعليق عليه وعلى قدرته الفاعلة والمؤثرة في أفراد الرعية. وبكثير من العناية يتم تطعيم العادات والمراسيم الاحتفالية المخصصة لتمجيد الذات وتعظيمها عن طريق سلطة سياسية واحدة، وكثيرا ما تتبناها سلطة سياسية أخرى، مثل ما حصل في حالة المغرب مع حلول الفرنسيين بالمغرب سنة 1912. وفي هذا التاريخ كانت السلطنة قد أصبحت منهكة ومشرفة على الانتهاء، إذ مزقتها الصراعات الداخلية والانتهاكات الأوربية المتلاحقة. ونتيجة لمحافظة الفرنسيين على السلطنة وإحيائهم إياها خلال فترة الحماية، فإنها قد انبعثت من رمادها. ومع أنها قد جردت من سلطتها السياسية، فإنها تمكنت من الحفاظ على رصيدها الرمزي الغني سليما ومعافى بل زادت في تقويته درجات أخرى. وهكذا، فإن السلطان محمد الخامس قد ظهر في الساحة المغربية خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين بأنه هو الممثل الأسمى للوطن. وبتحدي القصر للسلطات الفرنسية، فقد شكل تحالفا مع المجموعات الوطنية، فشن المغاربة على أثر ذلك مقاومة ناجحة أتت على سلطة الحماية الفرنسية، واستعادوا استقلالهم سنة 1956.

وخلال فترة الحكم الفرنسي، فإن هياكل السلطة الموروثة عن الماضي المغاربي قد حجبتها أصناف أخرى من البنيات الجديدة المستمدة من مصادر غربية. وبعد الاستقلال في سنة 1956، تلاشى الحكم الفرنسي والإسباني في البلاد تدريجيا. لكن المؤسسات التي فرضت على الثقافة السياسية المغربية ظلت قائمة في الخلف. إن مبادئ العقلنة والمسؤولية والتخطيط لبلوغ الأهداف وبرمجتها – ومشروعية التجربة التاريخية المتنورة – قد أقحمت جميعها في النسق المغربي على شكل بيروقراطيات ووزارات وفي شكل قوانين قضائية تجمع في الوقت نفسه بين ما هو وضعي جزئيا وبين ما هو شرعي. وما لبثت النزعات السياسية أن تجمعت حول الفاعلين الرياديين من رجال الحركة الوطنية، فتكونت الأحزاب السياسية، وبدأت الانتخابات وظهرت مؤسسة البرلمان. لكن مع ذلك، لم تكن أي من هذه المؤسسات حاسمة أو مركزية في تدبير شؤون الحكم في البلاد. بل استمر حكم البلاد أساسا عن طريق ذلك الخليط القائم منذ أمد بعيد بين السلطة القسرية

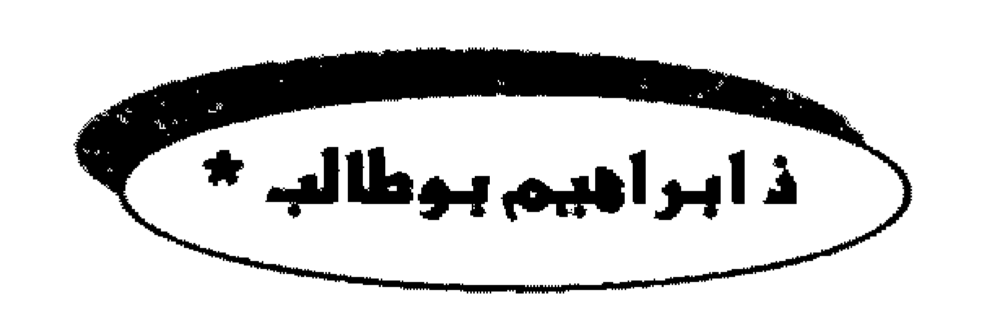
التقليدية وبين السلطة الكارسماتية وما يرافقها من هيئات وقواعد وعادات وما إلى ذلك من المكونات التي تعبر بها عن ذاتها. إن القدرات الكبيرة التي تتمتع بها دولة تكنولوجية – إلى حد ما – في نهاية القرن العشرين وتوحيدها مع سلطة مثيرة للعاطفة تعود إلى عهد قديم وتقيم مشروعيتها على أساس تيوقراطي، يتيحان للنظام بعد تركيبهما معا قدرة على الحكم في ظل إرغامات قليلة أخرى ليست هي نفس الإرغامات الأخرى التي يمكن أن تفرضها الضرورة الاقتصادية. وهذه هي الوضعية التي تستمر قائمة في المغرب حتى اليوم. فمن السطح، تبدو الدولة بأنها عقلانية ومترابطة منطقيا ، وفي الحقيقة، فإنها تتكون من عدة طبقات للسلطة مستمدة من مصادر عديدة تتعايش وتتداخل متفاعلة فيما بينها، لكن دون الاستفادة من أي مبدإ أو موضوع مهيمن. إذ يتعايش في الوقت نفسه نظام قانوني ثنائي يحترم أحدهما القوانين الشرعية، بينما يستمد الثاني مكوناته من القوانين الوضعية الغربية – وكلاهما في تصادم دائم – وهذا مجرد مثال واحد عن هذا الانفصال وهناك أمثلة كثيرة جدا يصعب حصرها وتتخلل الحياة العامة والخاصة على حد سواء.

وفي موازاة مع هذا ، وعلى مستوى الشارع المغربي، فإن التطلعات والطموحات التي لم تنل حظها من النجاح تستمر في إثارة مشاعر الجماهير وفي تحريكها. فتلقي بشرارات من التذمر والاستياء ويتم التعبير عنها أحيانا في شكل فورات طلابية أو إضرابات عمالية أو مجادلات كلامية. وتتسم المصادر الإيديولوجية التي يستقي منها الاحتجاج الشعبي في المغرب أفكاره بأنها معقدة وبأنها ليست مفككة بعد بما فيه الكفاية. وإلى حد ما ، فإنها تظل قائمة على مفهوم تاريخي للعدالة الاجتماعية تم بناؤه انطلاقا من ذكريات الماضي وأمجاده.وانطلاقا من صورة جماعية لزعيم مثالي، ومن مفهوم شعبي لأخلاقيات طاهرة ومكارم مادية سخية مستمدة من التقاليد الإسلامية. وفي الحقل السياسي، فإن هذا الإحساس التاريخي النابع من الأسفل يلتقي مع تناقضات السلطة المتناثرة من الأعلى فيترتب عنها تعدد في الأصوات كثيرا ما تكون متضاربة على مستوى الحياة السياسية. وفي أحسن الأوقات، يبدو بأن النظام غاياته وأهدافه قديمة. وفي أسوإ الأوقات يحل العجز والركود فيحدث ذلك درجات من الشك يمكن أن تتحول أحيانا حتى إلى أزمة اجتماعية. وترقد بين هذين القطبين المتناقضين آمال أفراد الشعب المغربي وتخوفاتهم. إذ يتمنى العديد منهم وبكثير من الحماس أن تتم معالجة الصعوبات الكثيرة التي تقلقهم يوميا وتثير غيضهم.

إن الدور المنوط بالمثقف في وضعية من هذا القبيل تبدو محدودة لكنها على مستوى كبير من الأهمية : ويتعلق الأمر بالفصل والتمييز بين الجزئيات المقروءة أو القابلة للقراءة والمكونة لمختلف الظواهر التاريخية منها والثقافية والاجتماعية. ومعلوم أن هذه الظواهر هي التي تتحد فيما بينها وتكون الواقع الحالي للمغرب.

وتكمن مهمة المثقف في إماطة قناع الغموض والسرية عن هذا الواقع، وفي وضعه في سياقه المعرفي القائم على أساس البحث والتوثيق والتقويم النقدي. إن الأفكار التي يقدمها هذا الكتاب لابد وأن تفهم في هذا الإطار الذي يضع نصب أعينه البحث عن أشياء جديدة وذلك بأسلوب علمي محايد وبعيد عن كل تحيز. وربما أن الماضي لمن يشبه المستقبل تماما "أكثر مما يمكن أن تشبه قطرة الماء عند سقوطها القطرة اللاحقة " كما يعتقد ابن خلدون ذلك. إلا أن التجربة الإنسانية فيها ما يكفي من الاستمرارية التي تجعل بذل هذا المجهود يكون في الحقيقة أمرا جديرا بالاهتمام.

Daniel Rivet, Le Maroc de Lyautey à Mohammad V :
Le double visage du protectorat. Paris, Denoël, 1999.



أتحفنا الأستاذ دانيال ريفي بكتاب جديد عن الحماية الفرنسية في المغرب. والأستاذ ريفي يمكن اعتباره اليوم في فرنسا كبير المتخصصين في دراستها بدون منازع. فبعد أطروحته السميكة عن ليوطي وتأسيس الحماية الذي أصدره سنة 1988(1)، هاهو ينتقل في هذا المؤلف للحديث عن فترة الحماية برمتها كالمنتقل من طور الدراسة المونوغرافية عن شخصية ليوطي في الحقبة الأولى من الحماية إلى طور التركيب للحديث عن صيرورة الحماية بكاملها منذ وضع ليوطي لبنات التأسيس إلى أن انهار البنيان بكامله على يد من خلفه على كرسي الإقامة العامة. ولعل الغاية من هذه المحاولة ملء فراغ الإسطوغرافية الفرنسية التي لا وجود فيها لدراسة تاريخية موثقة متأنية موضوعية عن الحماية قبل هذا الكتاب. وما سبق من تلك المحاولات التركيبية جاء بأقلام نضالية غداة الاستقلال إما لإسماع صوت المغرب مثلما فعل ألبير عياش(2) ومثلما فعل جورج سبيلمان لإسماع صوت سلطات الحماية(3) أو كتاب شارل – أندري جوليان(4) الذي كشف النقاب عن مؤامرة أقطاب الاستعمار على السيادة المغربية في الحقبة الحديثة والمعاصرة. وبالرغم مما في تلك المحاولات من الفوائد، فإنها تفتقر إلى مقومين جوهريين من مقومات البحث التاريخي، أولهما البعد الزمني الذي يبدي للمؤرخ مع مر السنين ما

• أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط

يستحيل أن يبدو له كلما نظر إلى موضوعه من قريب، وثانيهما عامل الوثائق التي لا يمكن منها المؤرخ إلا بعد اصفرارها وبداية تآكلها، وكأن نفض الغبرة عنها شرط من شروط الحياد العلمي. مما يوحي به الأستاذ ريفي وهو يعلن أنه لم يهدف إلى وضع كتاب جديد عن الحماية بقدر ما أراد أن يذكر القارئ الفرنسي الذي صار ينظر اليوم إلى الحركة الاستعمارية بنظرة تضفي عليها العاطفة ومر السنين ألوانا لم تكن تكتسيها يوم كانت الحماية في المغرب نظاما جاريا يتصرف بمقتضاه أقلية من الموظفين والمعمرين الفرنسيين بإرادة جمهور المغاربة فيقدمون إرادتهم ومصالحهم على إرادة أهل البلاد. وقد أبى الأستاذ ريفي إلا أن ينظر إلى الحماية كالناظر إلى اللوحة الزيتية المتماسكة الجوانب المتنوعة المشاهد المتحركة مع ذلك فهو منشغل بالبعد المجالي من الحماية عموديا وأفقيا أكثر من انشغاله بالبعد الزمني سعيا منه في استجلاء ما كان من تأثير ذلك النوع من السلطة على مجموع البلاد والعباد أكثر من سعيه في التنبؤ بما جرى لأن ذلك من الأعمال الواهية المبتذلة في نظره (ص.15). ويقول عن فصول الكتاب، إنها بمثابة سلسلة من المشاهد مع ما يحتمل في المشاهد من التكرار الذي يتجنبه السرد التاريخي المتنقل من مرحلة من القصة إلى المرحلة التالية حتى النهاية.

ومجموع هذه المشاهد إحدى عشر، الإثنان الأولان منها يصوران لأدوار ليوطي في تأسيس الحماية، فالمشهد الأول صورة للشخص بأوصافه المعنوية والسياسية بينما المشهد الثاني يستعرض مراحل الباسفيكاسيون التي وفق الأستاذ ريفي عندما أطلق عليها عبارة "حرب ثلاثين سنة" فهي لا تقل ضراوة عما كان من عنف الاقتتال وشدة الاستبسال في حرب الثلاثين سنة في أوربا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر (1618 – 1648) بما اختلط فيها هي كذلك من أسباب التناقض العقائدي والاجتماعي والديبلوماسي. ثم نقف مع المؤرخ على مشهدين من أحوال المغرب قبل الحماية للاستئناس بما كان عليه نظام الحكم يومئذ في البلاد والتشكيلة الاجتماعية وتوزيعها عبر التراب (الفصل3)، مع تسليط المجهر على أحوال البوادي وعلى ما كان يطبعها من هيمنة الرعي على الزراعة ومن الترحال على الاستقرار ومن امتداد "البور" شبه المهجور على "المسقي" المنحصر عند أضيق الحدود (الفصل 5).

ثم ينتقل الأستاذ ريفي بريشة الرسام دائما إلى وصف تحولات تلك البيئة وذلك "المجتمع العتيق (أو الأركائيكي حسب تعبيره) تحت تأثير الحماية، مبتدئا بقمة الهرم فنقف على كيفية الانتقال من الأسلوب المخزني التقليدي إلى نظام الحكم الإداري العصري مما كان بمثابة زرع أداة حكومية جديدة (الفصل 4).ثم ننتقل إلى فحص أوضاع الفلاح وكيف حمله استعمار الأجانب لجيد أراضيه على نفض غبار الخمول عن نفسه لركوب أسباب التغيير طوعا أو كرها (الفصل 6). وقد جرى مثل ذلك في المدن التي تحولت رأسا على عقب من حيث موقعها وموضعها

في البلاد مع ما ترتب على التغيير من الحشد الجماهيري ومشاكل ترشيد المجال (الفصل 7). ولما تبدى للقارئ معالم التغيير على الإجمال، كان لزاما على المؤرخ أن يوقفه على أدوات وأسبابه التي كرس المؤرخ الفصل 8 لتفصيل القول في أخطرها شأنا، من خلال تتبع سياسة الحماية في التعليم والصحة وما كان لها من المفعول والصحة بالرغم من ممارستها في الغالب بروح مالتوس.

أما الفصول الثلاثة الأخيرة، فكلها مشاهد عن استرجاع المجتمع المغربي والدولة المغربية شيئا فشيئا ابتداء من منتصف الثلاثينات لأنفاسهما، وكيف صار المغاربة يسيطرون على مصيرهم من جديد حتى صاروا هم الفاعلون في الحماية وأقطاب الاستعمار إنما يحاولون رد الفعل، مما زج بهم في الموبقات. ونرى في مشهد أول المجتمع المغربي "في المخاض" والحماية في التأرجح (الفصل9). ثم نرى كيف انتقل المغاربة من المقاومة "البدائية" إلى المقاومة السياسية القائمة على وعي وطني ممنهج بالرغم من انقسامه إلى عدة احزاب (الفصل 10). ونرى في الأخير نتيجة لكل ذلك أمة تتخلص من الحماية وتستعيد شخصيتها ملتفة حول عرش البلاد وحول عقيدتها في صف ملتزم متراص البنيان (الفصل 11). مما يدل على سعة اطلاع الأستاذ ريفي وعلى نظرته المتبصرة لكبريات قضايا الحماية وقدرته على إثارتها بأحسن تعبير وأقربه إلى متناول أوسع جمهور. والحالة هذه أن الكتاب يفيد قارئين، القارئ غير المختص الذي لا حاجة له سوى بإلقاء نظرة جامعة شاملة على الحماية بأيسر سبيل، وهذه هي الغاية الأولى من الكتاب الذي يندرج في سلسلة واضحة البغية فهي تحمل عبارة "المغامرة الاستعمارية الفرنسية". لكنه يفيد أيضا القارئ المتخصص بما يجد فيه من المعلومات الدقيقة والتأويلات المستوحاة بالدرجة الأولى من تقارير المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية المستودعة في مركز " الشيام "(CHEAM)، فإنها كلها عبارة عن مونوغرافيات تتضح معرفة وعلما بتفاصيل ما تتعرض إليه من القضايا التي تجلى فيها تأثير الحماية على مقومات المجتمع المغربي (الفلاح والعامل والمرأة والمدرسة والمعمل...) وتلك خيوط اللحام التي ما أن دخلها التغيير حتى صار النسيج كله إلى التغيير.

ولا شك أن الكتاب جاء في محله ووقته بالنسبة للقارئ الفرنسي. وقد ألحق به مجموعة من الصور تقرب من عدد من الأشخاص والمشاهد عن كثب. ولا يمكن أن يؤاخذ إلا من جهة ما سيطر في بعض الحالات من أسلوب الارتسام الذي يطوي الفترة الزمنية طيا ويتناول الحماية وكأنها جرت دفعة واحدة، هذا مع العلم أن الأستاذ ريفي يرى أن سنوات ليوطي كانت متميزة عما جرى بعدها، مما لا نتفق معه بشأنه إذا تذكرنا أن نوكيس ولابون تخرجا على يد المارشال مثلما تخرج على يديه جوان وكيوم. ولكن الأفراد لهم دور في التاريخ ومسؤولية مر عليها الباحث هنا مر الكرام باستثناء ليوطي. كما أنه تغافل تماما عن مسؤولية الجالية

الأوربية وعما كان لها من قدرة التأثير على القرار. علـــى أن البحــث التــاريخي والحق يقال لا يزال مفتقرا في هذا الصدد إلى دراسة مستوفية عن الشـــرائح التـــي استعمرت المغرب وعن أساليب عيشها وتفاصيل استثمارها للبلاد.

ويمكن من جهة أخرى الاعتراض على ما في أسلوب السرد بالمشاهد من آفـة التكرار، هذا فضلا عن بعض الأخطاء التي لا شك أن الأستاذ سيســـتدركها فـــي طبعة لاحقة مثل تسمية المقيم العـــام بـــووه تـــارة "بكاســـطون"(ص.144) وتـــارة "بكابرييل"(ص.221 والمعروف هو " كابرييل"، وجعل جرمان عياش أخا لألبـــير (ص.417) وإنما هو من بني عمومته، وكتابة أيت سغروشن بما قد يوهـــم القـــارئ غير المطلع بأنهم من قبيلتين متميزتين (ص. 378)، وكتابة بوحمـــــارة بمـــا يقـــرأ بوحمرة بالفرنسي (ص.118). ولكن الذي ينقص هذا العمل القيم هـــو عـــدم إدراج المراجع والمصادر المعتمدة في ملحق ببليوغرافي كامل لتيسير الرجوع إليها فـــي كتاب خال من فهرس للأعلام التي لا يبالي بها عموم القراء وإن كان لا غنى عنـــها للمتخصصين.

الهوامش :

1)- Daniel Rivet, Lyauty et l'institution du protectorat. Paris, L'Harmattan. 3 vol.,1988

2) Albert Ayache, Le Maroc. Paris, Editions sociales.1956.

3)- Georges Spillmann, Du protectorat à l'indépendance. Maroc 1912-1956. Plon.1967.

4)- Charles-Adré Julien, Le Maroc face aux impérialismes, 1415-1956. Paris.Editions Jeune Afrique.1978.

البحر المحيط المغربي

في الفترة ما بين 1459- 1631 (1)


ذة. حليمة بنكرعي*

مقدمـــة :

إن موضوع البحر في الفترة التي حددناها يتطلب معرفـــة حـدود المجـال المائي، وكيف ينظر إليه دوليا ومحليا ؟ والمصادر المعاصرة، وكــذا الممارسـات العملية في هذا المجال تجعلنا نعتبر أن المجال المائي لبلد ما هو ذلك الذي يمكنـها حمايته والدفاع عنه والوصول إليه. وهذا المجال في مفهومه هـذا كـان يخضـع لحراسة شديدة. تكلف بذلك في العهد الوطاسي: المخازنية، وهم جنود كانوا يقيمـون بالقرى الواقعة قرب الساحل والمراسي التي يسيطر عليها البرتغال. وكـانت تلـك القرى بمثابة حاميات، ويعتبرها السلطان ملكا له. ويوجد هؤلاء المخازنيـة تحـت إمرة قائد السلطان، وتتكلف القرية التي يقيمون بها بمؤونتهم، والسلطان بأجرتـهم. ولما جاءت الدولة السعدية، ومكنتها قوتها من السيطرة على مجـال مـائي واسـع أحكمت السيطرة عليه، وأصبح يخضع لحراسة شديدة وعناية فائقة، ويتكلف بذلـك حراس خاصون هم تحت إمرة قائد خاضع مباشرة للسلطان، وفي فـترات ضعـف الدولة يخلق هذا المجال ويرابط به الصلاح والمجاهدون (مثلا : شرفاء جبل العلـم في الشمال في بداية القرن 16م والمجاهد العياشي وغيره في القرن 17م).

والبحر المحيط في حدوده تلك لعب في الفترة المحددة للدراسة دورا سياسـيا واقتصاديا واجتماعيا، قد يمكن من دحض نظريات تعتبر أن المغاربة كانوا يولـون ظهرهم للبحر. وسنحاول تقريب هذه الأهمية انطلاقا من العنصرين التاليين :

* أستاذة باحثة بكلية الآداب – القنيطرة.

I ـــ البحر المحيط كمركز سياسي – تجاري.
II ـــ البحر المحيط كمجال اقتصادي هام ساهم في انتعاش اجتماعي ، وفي ظهور فئة اجتماعية مميزة منعتها الظروف السياسية العائدة خاصة إلى احتكار الدولة للمشاريع الاستثمارية المرتبطة به من أن تشكل فئة تجارية لا تقل أهمية عن تلك التي ظهرت في الوسط الاجتماعي الغربي في نفس الفترة.

البحر المحيط كمركز سياسي – تجاري:

ونتعرض لهذه المسألة في ثلاث نقط.

أ ـــ شكل البحر المحيط موطن ضعف بالنسبة للفترة لما بين 1541–1459م :

ففي هذه الفترة أصبح امتلاك المغرب لواجهة محيطية يكون في حد ذاته موطن ضعف باعتبار وضعية المغرب الداخلية وبروز قوة بحرية محيطية في شخص البرتغال خاصة، فالمغرب يعاني من تدهور مجاله المائي موازاة مع تدهور اهتماماته بالبحر وبصناعة السفن بشكل خاص، فهذا السلطان عبد الحق المريني آخر السلاطنة المرينيين يفكر في توفير أسطول مغربي بعد أن استولى البرتغال على مرسى القصر الصغير حتى يمنع حسب قوله سقوط المراسي الأخرى: كطنجة وأصيلا، خاصة وأن البلاد كما يقول : تتوفر على لوازم بناء السفن من خشب وحديد وكتان ورجال(2). هذا في وقت برزت فيه قوة بحرية محيطية في شخص البرتغال يسيرها مبدأ: كل من وطئ أرضا أو مجالا مائيا قبل الآخر فهي ملكه وفي وقت يملك فيه المغرب واجهة محيطية تتوفر على مراسي ذات موقع متميز بالنسبة للبرتغال واهتماماته في تلك الآونة، ومن ثم عمل المسؤولون البرتغال على السيطرة عليها، وعلى التعرف عليها عن كثب. ولهذا الغرض كانوا يرسلون رسامين مهرة يقومون بوضع رسم دقيق للسواحل المغربية ولمصبات الأنهار وللمجال المحيط بتلك المراسي. هذا ما فعله الملك البرتغالي دون منويل سنة 1507م حين بعث دون جواو دي منسيس D. Joâo De Meneses على رأس ثلاث كرفيلات وسفينة عادية وأرسل معهم الرسام الشهير دوارتي دي ارماش Duarte De Armas لرسم الساحل ومصبات الأنهار والمجال المحيط بها لكل من العرائش والمعمورة وسلا وأزمور(3).

وهذا الوضع المتمثل من جهة في انعدام أسطول مغربي، ومن ثم انعدام وسيلة لخلق هذا المجال، ومن جهة أخرى وجود أسطول أجنبي يرى في موقع "المجال المائي المغربي" سببا رئيسيا لتحريك أسطوله وللتوسع، وللعمل التجاري البعيد المربح، جعل البحر المحيط يشكل منفذا للسيطرة على المغرب خاصة وأنه يملك بالإضافة إلى المراسي ، البضائع اللازمة في التبادل باعتبار أن ما يملك المغرب من ملح ونحاس ونسيج كانت ركيزة التبادل: فأفارقة جنوب الصحراء الكبرى لا يريدون بديلا عنها مقابل ذهبهم ورجالهم.

ب ــ مكن هذا البحر المحيط كذلك من تزويد البلاد بالأسلحة لصد الاحتلال وبسط نفوذه على مجاله المائي:

فعبر هذا المحيط تمكن السعديون من التزود بالأسلحة عن طريـــق التـــهريب ومن أجل ذلك عملوا على خلق مجال مائي جديد بمراســــي جديـــدة منــها تافتنــا وتاركوكو وقصبة أزرو لتحل محل المراسي التقليدية كأجدير وماســـة وغيرهمـــا. ولقد عملوا على تخفيض الضرائب الجمركية بها لمنافسة التجارة بالمراســـي التـــي يسيطر عليها البرتغال وجلب التجار الأجانب إلى مراسيهم. وأغلب هؤلاء التجـــار كانوا أصحاب حرف مهرة خاصة في صناعة الأسلحة والعتـــاد الحربـــي. وكـــان السعديون يجبرونهم على تعليم حرفهم للمغاربة واليهود المقيمين بمراكش، كما كـان يرافق هؤلاء التجار فتيان جلهم يعتنق الإسلام زيادة على عدد كبير من المســـيحيين المهرة في صناعة الأسلحة والعتاد الحربي الذين كانوا يستقرون نـــهائيا بمراكـــش ويعتنقون اليهودية.

وإضافة إلى ترويج السلع العادية، مثلا الفضــــة فـــي شـــكل نقـــود وســـبائك يقايضون بها التمور والجلود، وبيعهم للأجواخ، كانت تجارة تهريب الأســـلحة جـــد نشطة بها .وكان يقوم بها خاصة التجار الإسبان والإنجليز والفرنسيون الذين كـــانوا لا يحترمون القرارات البابوية، هذه القرارات التي تحرم التعامل مع بلـــدان شـــمال إفريقيا، وتحرم تزويدهم بالسلاح وتعرض كل من لجأ إلى ذلك إلى مصـــادرة كـــل ممتلكاته ونفيه لمدة عشرة سنوات إلى جزر الأنتي (خاصة ساوطومي Sâo Tome). وخوفا من هذه الإجراءات كان التهريب يتم في تستر تام، كأن توضع داخل براميـــل تحتوي على الزيت وداخلها الأسلحة ولم تفتح إلا بقصر الشريف الســـعدي. وكـــان يحصل على هذه الأسلحة مقابل الذهب، ومن ثم كانت سياسة السعديين منـــذ بدايـــة عهدهم بالملك تتجه اتجاهين :

1 ــ فتح منافذ على البحر خاصة البحر المحيط.

2 ــ وإعادة الحياة للتجارة التقليدية التي قضى عليها الاحتكار البرتغالي وهي تجارة القوافل.

وذلك لارتباط السياستين، لأن امتلاك الذهب الإفريقي لا يكون له معنـــــى إلا إذا كانت هناك إمكانية لتصديره للدول الأوربية خاصة منها فرنسا وإنجلترا مقـــابل ما يدفعون من أسلحة مكنت السعديين من جهة من إعادة توحيد البلاد وخلق دولـــة جديدة. ومن جهة أخرى القضاء على السيطرة البرتغالية للمجال المائي المغربـــي ولا أدل على أهمية هذه السياسة شعور الدول الإيبرية بالخطر بعد أن تمكن محمـــد الشيخ السعدي من إعادة فتح تجارة القوافل واسترجاع ميناء أجدير، وعبر عن ذلـك ملك البرتغال بإرسال بعثة إلى شارلكان الإسباني لشرح موقفه تجاه بروز هذه القـــوة الجديدة بمناطق حيوية في الاقتصاد العالمي، إذ عملت على بعث التجارة البحريـــة الإسلامية بعد أن اضمحلت منذ أواسط القرن15م بعد بروز القوة البحرية الإيبيريـــة.

وتخوفهم هذا أصبح واقعا بعد أن استرجع محمد الشيخ مرسى أجدير سنة 1541م إذ تراجع البرتغال من البحر المحيط المغربي لصالح الدولة السعدية، وعاد ذهب السودان إلى إفريقيا وإلى تجارة القوافل والتجارة البحرية عبر المجال المائي الإسلامي. ومن ثم عملت هذه الدولة على الحفاظ عليه، فأصبح البحر المحيط مركزا للجهاد.

ج ـ البحر المحيط كمركز للجهاد البحري:

لقد ظهر هذا الجهاد البحري قبل العهد السعدي، وكان خارجا عن يد السلطة. وأهم المراسي التي كانت تمارسه هي : أنفا وتطاوين حيث كانت تسلح بهما زوارق تهاجم شبه جزيرة قادس والسواحل البرتغالية، إلى أن قرر الملك البرتغالي تدميرهما.

وفي العهد السعدي أخذ هذا الجهاد أبعادا كبرى: فلقد عملوا على إنشاء أسطول بحري، وشرعوا في تجهيز القوارب، وإنشاء المراكب. ولقد وصل عدد السفن في العهد السعدي الأول أي قبل عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي إلى: "30 قاربا يسيرون صيفا وشتاء على سطح البحر، فيغنمون من الكفار، ويأسرون منهم"(4). " وأمر السلطان عبد الملك بإنشاء السفن في العرائش وسلا، وصار أهل الأندلس يسافرون في البحر مع أهل المغرب، وضيقوا على النصارى أشد تضييقا وكثرت الغنائم ، وكان أكثر ما يستفيدون منه وما يدخل بيدهم من أموال إنما هو من غنائم النصارى وخمس الغنائم الجهادية"(5). واهتم السلطان المنصور كذلك بإقامة أسطول بحري، وكان يشتري لهذا الغرض الخشب من إنجلترا، ويقايضه بملح البارود الذي كانت تجارته محرمة على الدول المسيحية، ورغم ذلك عمد السلطان المنصور لتصديره من أجل امتلاك أسطول لفرض إنجلترا ذلك حتى تقبل بتزويده بالخشب وبمختصين في إنشاء الأساطيل، ولقد ازدادت أهمية الجهاد البحري في عهد هذا السلطان، وأصبحت تتعرض له السفن الإسبانية أو أية سفينة أخرى جنحت إلى المجال المائي المغربي. فهذه سفينة إنجليزية غرقت براس سبرتيل سنة 1593م أخذ طاقمها واتجه به إلى مراكش، وأدى ثمن فديتهم التجار الإنجليز المقيمين بالمدينة نقدا.

وأهم ما كان يغنم من تلك السفن بالنسبة للدولة هم الأسرى، فهؤلاء كانوا يعتبرون ملكا خاصا للسلطان، إن شاء استبدلهم بأسرى آخرين أو أخذ فديتهم أو سخرهم لأعماله الخاصة، وكانوا عادة يستعملون في البناء أو في السفن أو بمعامل المدفعية، وإذا كانوا ماهرين في هذه الأعمال ارتفع ثمنهم جدا بحيث يطلب السلطان للتبادل بهم مع المسيحيين : 100 مسلم مقابل أسير واحد مسيحي(6).

التي تباع خارج ظهر السفينة. وتشير المصادر إلى أخذ البعض 7% إضافية على السلع التي تباع على متنها(12). وإذا كان الميناء حديث العهد بالتجارة مثل ميناء الوليدية تخفض تلك الحقوق الجمركية بالنصف فتصبح نصف العشر.

وهذا الدخل الجمركي كان هاما جدا سواء في العهد الوطاسي أو السعدي ففي العهد الوطاسي عمل سلاطنة فاس على عدم سقوط مراسي، المعمورة وسلا والعرائش باعتبارها توفر للدولة دخلا جمركيا هاما فهي محج تجار جنويين وبندقيين خاصة كان السلطان يحقق من ورائهم دخلا جمركيا كان في أمس الحاجة إليه باعتبار وضعية البلاد آنذاك.

أما في العهد السعدي فلقد ازدادت أهمية الدخل الجمركي باعتبار سيطرة الدولة على كل مراسيها. وغالبا ما كانت هذه الضرائب تؤخذ عينا، ويتكلف بجمعها الأمين أو الطالب الذي يعين من طرف السلطان. كما كان هذا الدخل يستأجر لعملاء الدول الأجنبية أو لشركات أجنبية أو لليهود وذلك حسب الحالة السياسية داخل البلاد وحسب إرادة السلطان الذي يختار هذا أو ذاك حسب مصالحه المادية. وهذا الحلال الذي كان يؤخذ في شكل سلع كان يعاد بيعه من طرف ملوك الدولة خاصة لأفراد الجيش فيحققون من وراء ذلك ربحا كبيرا.

ولضبط هذه الأداءات الجمركية كان يوجد بكل ميناء فندق أو ديوانة التي تعرفها المصادر(13) بأنها المبنى الذي كان التجار الأجانب يشيدونه، ويصلح كمستودع لبضائعهم، وتراقب به السلع وبعد أن يؤدى عنها الحقوق الواجبة يصرح لهم ببيعها. ومع ازدهار التجارة رخص لهم الملوك بنشر بنائها، فكثر عددها إلى أن أصبحت تشكل حيا يدعى بحي الديوانة، وكان التجار يقطنون به آمنين ومقابل ذلك يؤدون ضرائب.

ج ـ أما التجارة الخارجية :

فتلك التي تجري عبر المحيط كانت هامة جدا بالنسبة للبلاد إلى حد أنها لم تكن تتوقف حتى عند توتر العلاقات بين دولة ما والمغرب.

وفي العهد الوطاسي شهد المجال المائي المحيطي ثلاثة أنواع من التجارة البحرية:

– حركة تجارية محدودة وحرة تجمع المغاربة من جميع أنحاء البلاد بمركز القصر الكبير حيث يلتقون هنا بتجار برتغاليين خاصة قدموا من أصيلا وطنجة والقصر الصغير وسبتة عبر خط تجاري يربط هذه المراسي بالقصر الكبير ويروج الماشية والتمر والدجاج والسمن والعسل والصابون.

– حركة تجارية عالمية يدير رحاها البرتغال ويغذيها المغرب بسلعه المكونة من القمح، والخيول والحنابل والحائك والقطيفات والجلاليب، وتمكن البرتغال من الحصول على العبيد والذهب من إفريقيا ما وراء الصحراء، وعلى التوابل من الهند.

التي تباع خارج ظهر السفينة. وتشير المصادر إلى أخذ البعض 7% إضافية على السلع التي تباع على متنها(12). وإذا كان الميناء حديث العهد بالتجارة مثل ميناء الوليدية تخفض تلك الحقوق الجمركية بالنصف فتصبح نصف العشر.

وهذا الدخل الجمركي كان هاما جدا سواء في العهد الوطاسي أو السعدي ففي العهد الوطاسي عمل سلاطنة فاس على عدم سقوط مراسي، المعمورة وسلا والعرائش باعتبارها توفر للدولة دخلا جمركيا هاما فهي محج تجار جنويين وبندقيين خاصة كان السلطان يحقق من ورائهم دخلا جمركيا كان في أمس الحاجة إليه باعتبار وضعية البلاد آنذاك.

أما في العهد السعدي فلقد ازدادت أهمية الدخل الجمركي باعتبار سيطرة الدولة على كل مراسيها. وغالبا ما كانت هذه الضرائب تؤخذ عينا، ويتكلف بجمعها الأمين أو الطالب الذي يعين من طرف السلطان. كما كان هذا الدخل يستأجر لعملاء الدول الأجنبية أو لشركات أجنبية أو لليهود وذلك حسب الحالة السياسية داخل البلاد وحسب إرادة السلطان الذي يختار هذا أو ذاك حسب مصالحه المادية. وهذا الحلال الذي كان يؤخذ في شكل سلع كان يعاد بيعه من طرف ملوك الدولة خاصة لأفراد الجيش فيحققون من وراء ذلك ربحا كبيرا.

ولضبط هذه الأداءات الجمركية كان يوجد بكل ميناء فندق أو ديوانة التي تعرفها المصادر(13) بأنها المبنى الذي كان التجار الأجانب يشيدونه، ويصلح كمستودع لبضائعهم، وتراقب به السلع وبعد أن يؤدى عنها الحقوق الواجبة يصرح لهم ببيعها. ومع ازدهار التجارة رخص لهم الملوك بنشر بنائها، فكثر عددها إلى أن أصبحت تشكل حيا يدعى بحي الديوانة، وكان التجار يقطنون به آمنين ومقابل ذلك يؤدون ضرائب.

ج ـ أما التجارة الخارجية :

فتلك التي تجري عبر المحيط كانت هامة جدا بالنسبة للبلاد إلى حد أنها لم تكن تتوقف حتى عند توتر العلاقات بين دولة ما والمغرب.

وفي العهد الوطاسي شهد المجال المائي المحيطي ثلاثة أنواع من التجارة البحرية:

– حركة تجارية محدودة وحرة تجمع المغاربة من جميع أنحاء البلاد بمركز القصر الكبير حيث يلتقون هنا بتجار برتغاليين خاصة قدموا من أصيلا وطنجة والقصر الصغير وسبتة عبر خط تجاري يربط هذه المراسي بالقصر الكبير ويروج الماشية والتمر والدجاج والسمن والعسل والصابون.

– حركة تجارية عالمية يدير رحاها البرتغال ويغذيها المغرب بسلعه المكونة من القمح، والخيول والحنابل والحائك والقطيفات والجلاليب، وتمكن البرتغال من الحصول على العبيد والذهب من إفريقيا ما وراء الصحراء، وعلى التوابل من الهند.

- وحركة تجارية في شكل قرصنة بمراسي أنفا وتطاوين خاصة، ويحصل من ورائها على بضائع تجارية وأسلحة وأسرى.

وفي العهد السعدي أفادت هذه التجارة السعديين في بداية عهدهم بالأسلحة، ثم بعد أن أحكموا سيطرتهم على البلاد أصبحوا يفرضون حسب مصالحهم التجارية إما الحماية أو الحرية التجارية. وكانوا يشترون السلع من التجار الأجانب بالمراسي ثم يعيدون بيعها داخل البلاد بربح كبير، وفي عهد السلطان المنصور تشير المصادر إلى أنه كان يشتري من التجار الأوربيين خاصة الأجواخ بثمن ويعيد بيعها خاصة لجنوده بثمن أعلى.

وكانت بالمغرب دور تجارية تمثل الدول الأوربية، ولكل دولة ممثلها، وكان هذا التمثيل دبلوماسيا وتجاريا، كما كانوا مكلفين بالسهر على تنشيط التجارة بين المغرب وبلدانهم، وكذا فرض احترام مصالحها ومصالح تجارتها بالإضافة إلى حل المشاكل الاجتماعية والسياسة لجاليتهم المقيمة بالمغرب.

وبعد وفاة السلطان المنصور أصبحت تطغى على النشاط التجاري العادي أعمال القرصنة، ومن ثم أصبح للمراسي الأطلنطية المغربية أهمية كبرى. وكانت الدولة تستفيد من دخل القرصنة من خلال ما تفرض من ضرائب حسب تقديرها على هذا النشاط، وبما يخصص لها من نصيب من جميع السلع المأخوذة، ومقابل ذلك كان على السلطان فقط السماح لهم بالتعاطي للقرصنة دون مضايقات وباستعمال المراسي الأطلنطية كسلا وفضالة والمعمورة والعرائش، وهي مراسي مثالية بالنسبة لهذا العمل إذ منها يمكن مهاجمة السفن الإسبانية المتجهة نحو الهند وأمريكا، ومنها يمكن العثور في نفس المكان على أسواق لترويج بضائع يصعب التخلص منها في أوربا، خاصة إذا كانت السلعة طاقم السفينة. وبهذه المراسي كذلك استقر تجار كانوا يتكلفون ببيع محصول القراصنة، كما كان سلاطنة الفترة أنفسهم يمارسون هذه المهنة عن طريق الوساطة اليهودية، ومن ثم عملوا على امتلاك تجهيز بحري خاص بهم وكانوا يستغلون لهذا الغرض الصداقة الهولاندية حيث كانت تؤجرهم سفن تتعاطى لنشاط القرصنة لصالحهم.

البحر المحيط إذن في البلاد المغربية مصدرا للحياة، إذا تصدع انعكس ذلك سلبيا على البلاد فتضعف، كما حصل في بداية القرن 16م حيث الظرفية التاريخية جعلته يحتل بحكم موقعه في طريق يربط أوربا - المتصدرة للعالم في شخص البرتغال والإسبان - بأمريكا وإفريقيا وآسيا. وإن تحكمت فيه الدول المغربية عاد عليها ذلك بالنفع، فهذه الدولة السعدية تستغله لجلب الأسلحة لتتقوى وتسيطر عليه ومن ثم تصبح لها اليد العليا في الاقتصاد المرتبط به وتحقق من ورائه مآربها في القوة الداخلية والخارجية.

والدول المغربية في الفترة التي حددناها في الموضوع واعية بدوره الخطير ولذلك كانت تتحرى اليقظة، وتعمل جاهدة على امتلاك أسطول، وتسخر لهذا

الغرض كل الوسائل حتى ترويج السلع المحرمة شرعا وذلك رغم قوة وفعالية المعارضة الدينية بحكم أن الدول الأوروبية لم تكن تريد بديلا عنها للرضوخ لطلب المغرب.

الهوامش :

1) — ألقي هذا العرض في ندوة "البحر في تاريخ المغرب" ، 24 — 26 أكتوبر 1996 بكلية الآداب — المحمدية.ولاسباب تقنية تأخر نشره ضمن أعمال الندوة

2) – G.E.De Zurara, Cronica do conde dom Duarte de Meneses, p . 122– Lisboa – 1978.

3) – Damiâo de Gois : Cronica do Felicissimo Rei dom Manuel, p. 38 – Nova Ediçâo-1954.

4) — تاريخ ابن الحجر الهيثمي ، منتهى الإعلام، ص: 529. لكن رغم ذلك لا مجال لمقارنتها مع القوة البحرية البرتغالية.

5) — المؤلف المجهول، تاريخ الدولة التكمادارتية، ص: 53.

6) — حليمة بنكرعي :"مداخيل بيت مال المغرب في عهد السعديين"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا – 1985.

7) – B. Rodrigues, Anais de Arzila, tome1, p.162 – Cronica Inedita do seculo 16 – Lisboa –1915 – 1919.

8) — بنكرعي .ح :"مداخيل بيت مال المغرب على عهد السعديين" ، د.د.ع ، ص: 55.

9) — المرجع نفسه ، ص: 43.

10) — الحسن الوزان، " وصف إفريقيا"، ترجمة محمد حجي – محمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي – 1983 + مارمول كاربخال :"إفريقيا"، ترجمة محمد حجي – أحمد التوفيق وآخرين – مكتبة المعارف 1984 + المصادر البرتغالية.

11) — الحسن الوزان، " وصف إفريقيا"، ترجمة محمد حجي – محمد الأخضر – دار الغرب الإسلامي – 1983 – ص: 124.

12) — مداخيل بيت مال المغرب، ص: 116 – مرجع سابق.

13) – Archives Maroc, tome 15, p. 33.

من ملفاتنا المقبلة

* نظيمة الزوايا في علاقتها بالمجتمع والسلطة 2

* الأحزاب والتنظيمات السياسية بالمغرب 2

* التعليم والمسألة التعليمية عبر تاريخ المغرب

* نظيمة المخزن وأدوارها عبر تاريخ المغرب

صدر من منشورات أمــل ويصدر قريبا

* جامع القرويين والفكر السلفي
* بيان يناير 1944 بين مطلبيه : الاستقلال والديموقراطية
* الحركة النقابية في المغرب
* الرحلة الزاهرة

يصدر قريبا

* موجز تاريخ سلا
* المقاومة والاستقلال خلال القرن العشرين

أمل مجلتكم

اقرأوها

ساندوها

اشتركوا فيها